شرح الفية العراقي

المسماة

بالتبصرة والتذكرة

لناظمها حافظ العصر ومحدثه الامام الكبير حامل راية الحديث والمبرز فيه في القديم والحديث الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن ابي بكر بن ابراهيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ .

ويليه

فتح الباقي على ألفية العراقي

لشيخ الاسلام ملك الأئمة الاعلام قاضي القضاة الفقيه المعقولي الحجة النظار العارف بالله الحافظ زين الدين الشيخ زكرياء بن محمد بن احمد بن زكرياء الانصاري السنكي الازهري الشافعي المتوفى سنة ٩٢٥ .

﴿ تنبيه ﴾ جعلنا شرح الناظم لالفيته في أعلى الصحيفة وفتح الباقي أسفلها مفصولا بينهما بجدول .

اعتنى بتصحيحهما وتعليق مقدمة عليهما والتعريف باعلام الثاني ووضع فهارس لهما

محمد بن الحسين العراقي الحسيني

مدرس بكلية القرويين وأمين الخزانة القروية

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

قال الشيخ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن ابراهيم العراقي رحمه الله تعالى ورضي عنه آمين

الحمد لله الذي قبل بصحيح النية حسن العمل وحمل الضعيف المنقطع على مراسيل لطفه فاتصل ورفع من أسند في بابه ووقف من شذ عن جنابه وانفصل ووصل مقاطيع حبه وأدرجهم في سلسلة حزبه فسكنت نفوسهم عن الاضطراب والعلل فموضوعهم لا يكون محمولا ومقلوبهم لا يكون مقبولا ولا يحتمل ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الفرد في الأزل وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله والدين غريب فأصبح عزيزاً مشهوراً واكتمل وأوضح به معضلات الأمور وأزال به منكرات الدهور الأول صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ما علا الاسناد ونزل وطلع نجم وأفل وبعد فعلم الحديث خطير وضعه كثير نفعه عليه مدار أكثر الأحكام وبه يعرف الحلال

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

(١)

الحمد لله الذي وصل من انقطع إليه بدينه القويم ورفع من أسند أمره اليه باتباع سنةنبيه الكريم وهدى من وفقه الى طريق مستقيم أحمده على آلائه وأشكره على نعمائه وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد القهار الكريم الحليم الستار وأشهد ان سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفيه وحبيبه وخليله صلى الله عليه وسلم وعلى إخوانه النبيين وعلى آل كل وسائر الصالحين وبعد فان الفية علم الحديث المسماة بالتبصرة والتذكرة للشيخ الامام الحافظ شيخ الاسلام أبي

---

(١) كذا في النسخة الأندلسية وفي النسخة الشرقية زيادة (قال سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام في عمدة المفتين زين الملة والدين ابو يحيى زكرياء بن محمد بن احمد بن زكرياء الانصاري الشافعي رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل) والظاهر انه من وضع بعض تلامذته .

والحرام ولأهله اصطلاح لا بد للطالب من فهمه فلهذا ندب الى تقديم العناية
بكتاب في علمه وكنت نظمت فيه أرجوزة الفتهـا ولبيان اصطلاحهـم الفتهـا
وشرعت في شرح لها متوسط بسطته وأوضحته ثم رأيته كبير الحجم فاستطلته

الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين بن عبد الرحمن بـن أبـي بكر بن
إبراهيم العراقي لما اشتملت على نقول عجيبة ومسائل غريبـة وحـدود منيعـة
وموضوعات بديعة مع كثرة علمها ووجازة نظمها طلب مني بعض الأعزة علي
من الفضلاء المترددين الى أن أضع عليها شرحاً يحل ألفاظهـا ويبـين دقائقهـا
ويحقق مسائلها ويحرر دلائلها فأجبته الى ذلك بعون القادر المالك ضاماً اليه من
الفوائد المستجادات ما تقر به أعين أولي الرغبات راجياً بذلك جزيل الأجـر
والثواب من فيض مولانا الأكرم الوهاب (وسميته) « فتح الباقي بشرح الفية
العراقي » والله أسأل أن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه وأرويها وشرحها دراية
ورواية عن مشايخ الاسلام الشهـاب أحمـد بن علي بن حجـر العسقلانـي[1]

---

(١) الحافظ ابن حجر : شيخ الاسلام علم الاعلام أمير المؤمنين في الحديث حافظ العصر شهاب الدين أبو الفضل احمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الشهير بابن حجر الكناني العسقلاني المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة الشافعي ولد في ١٢ شعبان سنة ٧٧٣ أخذ عن السراج البلقيني والحافظين ابن الملقن والعراقي بالقاهرة وجماعة من المحققين من مختلف البلادات وأخذ حتى عن النساء بدمشق وهن فاطمة بنت المنجا التنوخية وفاطمة بنت عبد الهادي وأختها عائشة انتهت اليه معرفة الرجـال واستحضارهـم ومعرفة العالي والنازل وعلل الاحاديث وغير ذلك وصار هو المعول عليه في هذا الشأن في سائر الاقطار وقدوة الامة وعلامة العلماء وحجة الاعلام وقرأ عليه غالب علماء مصر ورحل الناس اليه من الاقطار وله مؤلفات كثيرة خصوصا فيما يتعلق بالحديث النبوي شرحاً وتعليقاً واختصاراً أهمها شرح الامام البخاري المسمى بالفتح وقدماً قيل لا هجرة بعد الفتح توفي ليلة السبت ١٨ ذي الحجة سنة ٨٥٢ .

وملته ثم شرعت في شرح لها متوسط غير مفرط ولا مفرط يوضح مشكلها ويفتح مقفلها ما كثر فأمل ولا قصر فأخل مع فوائد لا يستغني عنها الطالب النبيه

والشمس محمد بن علي القاياتي[1] الشافعيين والكمال محمد بن الهمام الحنفي[2] برواية الأول لهما عن مؤلفهما والثاني عن ابن مؤلفهما شيخ الاسلام أبي زرعة ولي الدين[3] والثالث عنه وعن الامام السراج[4] قارىء الهداية عن مؤلفهما

(١) الشمس القاياتي : شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاياتي بالقاف وبعد الالف الأولى ياء تحتية وبعد الثانية مثناة فوقية نسبة الى قايات بلد قرب الفيوم ثم القاهري الشافعي قاضي القضاة ومحقق الوقت وعلامة الآفاق ولد سنة ٧٨٥ وحضر دروس السراج البلقيني وغيره وأخذ عن العز ابن جماعة والعلاء البخاري وغيرهم وتولى قضاء الشافعية بمصر توفي ليلة الاثنين ٢٨ محرم بالقاهرة سنة ٨٥٠ .

(٢) ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الاسكندري المعروف بابن الهمام الحنفي الامام العلامة ولد سنة ٧٩٠ وتفقه بالسراج قارىء الهداية ولازمه في الاصول وغيرها وانتفع به وبالقاضي محب الدين بن الشحنة وأخذ الحديث عن ابي زرعة بن العراقي وعن الجمال الحنبلي قال البرهان الايناسي من اقرانه طلبت حجج الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره كان من أرباب الأحوال وتقلب في وظائف دينية عديدة توفي في ٧ رمضان سنة ٨٦١ .

(٣) ابو زرعة العراقي : الحافظ ولي الدين ابو زرعة احمد بن حافظ العصر شيخ الاسلام عبد الرحيم بن الحسين العراقي الامام ابن الامام والحافظ ابن الحافظ وشيخ الاسلام ابن شيخ الاسلام الشافعي ولد في ذي الحجة سنة ٧٦٢ أخذ عن جمال الدين الاسنوي وشهاب الدين ابن النقيب وغيرهما وصنف والف عدة تآليف منها شرحه على جمع الجوامع للسبكي وبخزانة القرويين منه نسخة وتقلب في وظائف عديدة وتقرر في وظائف أبيه بعد موته كان من خير أهل عصره بشاشة وصلابة في الحكم وقياما في الحق وتوفي يوم الخميس ٢٩ رمضان سنة ٨٢٦ .

(٤) الامام السراج قارىء الهداية : سراج الدين ابو حفص عمر بن علي بن فارس المصري الحنفي المعروف بقارىء الهداية شيخ الاسلام وعلم زمانه ولد بالحسينية ظاهر القاهرة ونشأ بالقاهرة وتفقه =

وفرائد لا توجد مجتمعة إلا فيه جعله الله خالصاً لوجهه الكريم ووسيلة الى جنة النعيم .

يقول راجي ربه المقتدر عبد الرحيم بن الحسين الأثري
من بعد حمد الله ذي الآلاء على امتنان جل عن احصاء
ثم صلاة وسلام دائم على نبي الخير ذي المراحم
فهذه المقاصد المهمه توضح من علم الحديث رسمه

الأثري بفتح الهمزة والثاء المثلثة نسبة الى الأثر وهو الحديث واشتهر بها الحسين بن عبد الملك الخلال الأثري وعبد الكريم بن منصور الأثري في

وحيث أطلقت شيخنا فمرادي به الأول قال المؤلف :

(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أؤلف والاسم مشتق من السمو وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة والله علم على الذات . الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والرحمن الرحيم صفتان مشتقتان بنيتا للمبالغة من رحم كغضبان من غضب والرحمة لغة رقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تعالى فتحمل على غايتها وهي الانعام فتكون صفة فعل أو الارادة فتكون صفة ذات والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع (يقول راجي ربه) أي مؤمل عفو مالكه (المقتدر) أي تام القدرة على ما يريد قال ظم في شرحه الكبير والمقتدر من أسماء الجلال والعظمة قال وكان المناسب لراجي ربه أن يذكر بدله اسماً من أسماء الرأفة والرحمة لكن الذي ذكره أبلغ في قوة الرجاء اذ وجوده مع استحضار صفات الجلال أدل على وجوده مع استحضار صفات الجمال (عبد الرحيم) عطف بيان على راجي أو بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف (ابن الحسين الأثري) بفتح الهمزة نسبة الى الأثر وهو الأحاديث مرفوعة أو موقوفة وان قصره بعض الفقهاء على الموقوفة (من بعد حمد

بجماعة من علماء عصره وجد ودأب حتى برع وشارك في عدة علوم وصار امام عصره ووحيد دهره وتصدى للاقراء والتدريس والفتوى عدة سنين وانتهت اليه رياسة السادة الحنفية في زمانه وشاع ذكره وبعد صيته كان مهاباً وقوراً وكان يشتري ما يحتاجه بيده من الاسواق ويذهب على حمار للتدريس توفي سنة ٨٢٩ .

آخرين والألاء النعم واحدها ألٍيٌ بالفتح والتنوين كرحي وقيل بالكسر كمعي وقيل بالكسر وسكون اللام والتنوين كنحي وقيل بالفتح وترك التنوين كقفي والمراحم جمع مرحمة وهي الرحمة وفي صحيح مسلم أنا نبي الرحمة وفي رواية

الله) الشامل للبسملة والحمدلة فالمراد بعد ذكر الله وكل منهما ذكر الله فيكون قد ابتدأ بهما اقتداءاً بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بذكر الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل وعرفاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره وقد بسطت الكلام عليه وعلى الشكر والمدح في شرح البهجة (ذي الألاء) أي صاحب النعم وفي مفردها لغات الى بفتح الهمزة وكسرها مع التنوين وعدمه فيهما والى بتثليث الهمزة مع سكون اللام والتنوين وأشهرها الأولى ألى بوزن رحى (على امتنان) منه تعالى عليَّ مأخوذ من المنة وهي النعمة وقيل النعمة الثقيلة وتطلق المنة على تعديد النعم بأن يقول المنعم لمن أنعم عليه فعلت معك كذا وكذا وهو في حق الله تعالى صحيح وفي حق العبد قبيح لقوله تعالى ﴿ **لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى** ﴾ وتنكير امتنان للتكثير والتعظيم أي امتنانات كثيرة عظيمة منها الالهام لتأليف هذا الكتاب والأقدار عليه وعلى صلة حمد وإنما حمد على امتنان أي في مقابلته لا مطلقا لأن الأول واجب والثاني مندوب ووصف الامتنان بما هو شأنه فقال (جل) أي عظم (عن احصاء) أي ضبط بالعد ﴿ **وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها** ﴾ (ثم) بعد (صلاة) وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (وسلام) أي تسليم (دائم) كل منهما (على نبي الخير) الجامع لكل محمود دنيوي وأخروي (ذي المراحم) جمع مرحمة بمعنى الرحمة ففي خبر مسلم أنا نبي

الرحمة وفي رواية الملحمة والمراد برسم الحديث آثار أهله التي بنوا عليها أصولهم والرسم في اللغة الأثر ومنه رسم الدار وهو ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض وعبر بالرسم هنا إشارة الى دروس كثير من هذا العلم وانه بقيت منه آثار يهتدى بها ويبنى عليها .

المرحمة وفي رواية الرحمة وفي رواية الملحمة وهي المعركة والمراد بهاالقتال والنبي انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فان أمر به فرسول أيضاً فالنبي أعم من الرسول وقال نبي دون رسول لأنه أعم معنى واستعمالاً وللتعبير به في خبر أنا نبي المرحمة الدال على وصفه بها ولفظه بالهمزة من النبأ اي الخبر لأن النبي يخبر عن الله وبلا همز وهو الأكثر قيل انه مخفف المهموز بقلب همزته ياء وقيل إنه الأصل من النبوة بفتح النون وإسكان الياء أي الرفعة لأن النبي مرفوع الرتبة على سائر الخلق ثم بين مقول القول منبها على ما حذفه منه بفاء الجزاء بقوله (فهذه) أي يقول بعد ما ذكر أما بعد فهذه (المقاصد المهمة) أي التي يهتم بها (توضح) أي تبين لك (من علم الحديث رسمه) أي أثره الذي تنبني عليها أصوله يعني ما خفي عليك منه ومنه رسم الدار وهو ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض وعبر كما قال بالرسم هنا إشارة الى دروس كثير من هذا العلم وانه بقيت منه آثار يهتدى بها ويبنى عليها والحديث ويرادفه الخبر على الصحيح ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل أو إلى صحابي أو الى من دونه قولا أو فعلا أو تقريراً أو صفة ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية ويحد بأنه علم يشتمل على نقل ذلك وموضوعه ذات النبي من حيث انه نبي وغايته الفوز بسعادة الدارين وأما علم الحديث دراية وهو المراد عند الاطلاق كما في النظم فهو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد وموضوعه الراوي والمروي من حيث ذلك وغايته معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك ومسائله ما يذكر

نظمتها تبصرة للمبتدي تذكرة للمنتهي والمسند
لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه وزدتها علما تراه موضعه

المسند بكسر النون فاعل أسند الحديث أي رواه باسناده وأما عبد الله بن محمد المسندي فهو بفتحها أحد شيوخ البخاري وقوله لخصت فيها ابن الصلاح أجمعه أي كتاب ابن الصلاح والمراد مسائله وأقسامه دون كثير من أمثلته وتعاليله ونسبة أقوال لقائليها وما تكرر فيه .

في كتبه من المقاصد (نظمتها) أي المقاصد أي جمعتها على بحر يسمى بحر الرجز (تبصرة للمبتدي) بترك الهمزة يتبصر بها ما لم يعلمه (وتذكرة للمنتهي) يتذكر بها ما علمه وغفل عنه (و) للراوي (المسند) بكسر النون الذي اعتنى بالاسناد خاصة يتبصر أو يتذكر بها كيفية التحمل والأداء ومتعلقاتها والمبتدي من حصل شيئاً ما من الفن والمنتهي من حصل منه أكثر وصلح لافادته والمتوسط مفهوم بالأولى او لا يخرج عنهما لأنه بالنسبة لما أتقنه منته ولما لم يتقنه مبتدىء ويقال من شرع في فن فان لم يستقل بتصور مسائله فمبتدي والا فمنته ان استحضر غالب أحكامه وأمكنه الاستدلال عليها والا فمتوسط وأشار بالتبصرة والتذكرة الى اسم منظومته (لخصت فيها) عثمان أبا عمرو (ابن الصلاح)[1] أي مقاصد كتابه (أجمعه) فلا ينافي ذلك حذف

---

(١) ابن الصلاح : تقي الدين ابن الصلاح الحافظ شيخ الاسلام ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي ولد سنة ٥٧٧ سمع من عبد الله بن السمين ومنصور الفراوي وطبقتهما وتفقه وبرع في المذهب وأصوله وفي الحديث وعلومه وصنف التصانيف مع الثقة والديانة والجلالة ويعرف بالشيخ عند علماء الحديث كما ذكره العراقي ولما بنى الاشرف دار الحديث بدمشق فوض اليه التدريس بها ولم يزل أمره جاريا على السداد والصلاح والاجتهاد الى ان توفي يوم الاربعاء ٢٥ من ربيع الثاني سنة ٦٤٣ .

وقوله وزدتها علما اعلم ان ما زدته فيها على ابن الصلاح اكثره ميزت اوله بقولي قلت ولم أميز آخره بل قد يتميز بالواقع ان كان آخر مسألة في تلك الترجمة المترجم عليها وأميز ما لم يقع آخر الترجمة في هذا الشرح ان شاء الله تعالى ومن الزيادات ما لم أميز اوله بقولي قلت إذ هو مميز بنفسه عند من له معرفة بأن يكون حكاية عن من هو متأخر عن ابن الصلاح كالنووي وابن دقيق العيد وابن رشيد وابن سيد الناس كما ستراه وكذلك اذا تعقب كلام ابن الصلاح برد أو إيضاح له فهو واضح في أنه من الزيادات وكذلك اذاتعقب كلام من هو متأخر عن ابن الصلاح بطريق أولي ومن الزيادات ما لم أميز أولها ولا تميزت بنفسها بما تقدم فأميزها في الشرح وهي مواضع يسيرة رأيت أن أجمعها هنا لتعرف فمنها في آخر الباب الأول قوله ولم من عممه ومنها في التدليس النقل عن الأكثرين أنهم قبلوا ما صرح ثقات المدلسين بوصله ومنها قوله في آخر القسم الثالث من أقسام المجهول وفيه نظر ومنها في مراتب التعديل ومراتب الجرح زيادة الفاظلم يذكرها ابن الصلاح ميزتها هناك في الترجمتين المذكورتـين ومنهـا قولي في صور المناولة وأعلاها ومنها قولي فيما إذا ناول واسترد عند المحققين ومنهـا في آخـر المناولة قولي يفيد حيث وقع التبيين ومنها قولي في كتابة الحديث السهمي ومنها تقطيع حروف الكلمة المشكلة في هامش الكتاب ومنها استثناء الحاء مما ينقط أسفل من الحروف المهملة ومنها بيان ان مسند يعقوب بن شيبة ما كمل ومنها ذكر العسكري فيمن صنف في التصحيف ومنها في المؤتلف والمختلف استثناء الحزامي الذي أبهم اسمه فان فيه الخلاف في الراء والزاي .

كثير من أمثلته وتعاليله ونسبة أقوال لقائليها وما تكرر فيه (و) مع تلخيصي مقاصده فيها (زدتها علماً تراه) أي الزائد (موضعه) متميزا أول كثير منـه بقلت أو بدونه كأن يكون حكاية عن متأخر عن ابن الصلاح أو تعقباً لكلامه برد أو نحوه أو إيضاحا له وما لم يتميز سأميزه في محاله وقد اصطلح على شيء

فحيث جاء الفعل والضمير لواحد ومن له مستور
كقال أو أطلقت لفظ الشيخ ما أريد إلا ابن الصلاح مبهما

هذا بيان ما اصطلحت عليه فيها للاختصار أي إذا أتى فعل لواحد لا لجماعة أو اثنين ولم يذكر فاعله معه ولا قبله فالمراد بفاعله الشيخ أبو عمرو بن الصلاح كقوله وقال بان لي بامعان النظر وكذا إذا أتى بضمير موحد لا يعود على اسم تقدم قبله فالمراد به ابن الصلاح كقوله كذا له وقيل ظناً ولدى وكذا إذا أطلق الشيخ فالمراد به ابن الصلاح كقوله فالشيخ فيما بعد قد حققه وقوله مبهما بالباء الموحدة وفتح الهاء ويجوز كسرها .

وان يكن لاثنين نحو التزما فمسلم مع البخاري هما
والله أرجو في أموري كلها معتصماً في صعبها وسهلها

أي وإن يكن الفعل أو الضمير المذكوران لاثنين كقوله واقطع بصحة لما قد أسندا وكقوله وارفع الصحيح مرويها فالمراد البخاري ومسلم .

للاختصار في نظمه بينه بقوله (فحيث جاء الفعل والضمير) أي أحدهما (لواحد) فقط (ومن له) أي الفعل او الضمير (مستور) أي غير مذكور (كقال) وله (أو أطلقت لفظ الشيخ ما أريد) بكل من ذلك (الا ابن الصلاح مبهما) بتلك الألفاظ بفتح الهاء حال من مفعول أريد وبكسرها حال من فاعله مع أن هذا يغني عنه إطلاق تلك الألفاظ اذا المتبادر منها الابهام (وإن يكن) أي ما ذكر من الفعل أو الضمير (لاثنين نحو) قولك (التزما) كقوله واقطع بصحة لما قد أسندا وقوله وارفع الصحيح مرويها (فمسلم[1] مع البخاري[2] هما) وهما إماما المحدثين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن ابراهيم ابن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري وقدمه على البخاري مع أن البخاري مقدم عليه رتبة اكتفاء بما هو معلوم أو بتعبيره بمع المشعرة بتبعية ما قبلها لما بعدها أو لضرورة

---

(١) الامام مسلم : الامام ابو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري سمع

وقوله معتصماً بفتح الصاد على التميز ويجوز كسرها على الحال .

النظم عنده (والله) لا غيره (أرجو) أي أؤمل (في أموري كلها) الدنيوية والأخروية (معتصماً) بفتح الصاد تمييز للنسبة أي أرجوه من جهة العصمة بمعنى الحفظ وبكسرها حال من فاعل أرجو بجعل العصمة بمعنى المنع من المعصية أي مانعاً نفسي منها بلطف الله في أموري كلها (في صعبها وسهلها) عطف بيان على في أموري او بدل منه .

من الامام احمد بن حنبل وقتيبة بن سعيد واسماعيل بن ابي أويس وجماعة من المحدثين وروى عنه ابو عيسى الترمذي ويحيى بن صاعد ومحمد بن مخلد وابراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد وهو راوي صحيح الامام مسلم وجماعة عظيمة قال الامام النووي في التهذيب واجمعوا على جلالته وامامته وورعه وحذقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها وتضلعه منها ومن أكبر الدلائل على ما ذكر كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حسن الترتيب وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان والاحتراز من التحويل في الاسانيد عند اتفاقها من غير زيادة وتنبيهه على ما في الفاظ الرواية من اختلاف في متن او اسناد واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين وغير ذلك مما هو معروف في كتابه وله كتب أخرى يرجع مجموعها للصناعة الحديثية وقد ترجم له علماء التاريخ ترجمة واسعة وافية في غير ما ديوان توفي رحمه الله بنيسابور سنة ٢٦١ .

(٢) الامام البخاري : قوله بردزبة قال ابو نصر بن ماكولا هو بالبخارية ومعناه بالعربية الزارع اسلم جده المغيرة على يد اليمان البخاري الجعفي المسندي بفتح النون شيخ البخاري ولد سنة ١٩٤ سمع بمكة من عدة شيوخ وبالمدينة وبالشام وببلخ وبنيسابور وبالري وببغداد وبواسط وبالبصرة وبالكوفة وبمصر قال الخطيب البغدادي رحل البخاري رحمه الله تعالى الى محدثي الامصار وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر وورد بغداد دفعات وقال النووي نقلا عن جعفر بن محمد القطان قال سمعت البخاري يقول كتبت عن الف شيخ عن العلماء وزيادة وليس عندي حديث الا اذكر اسناده واما الآخذون عن البخاري فأكثر من ان يحصروا واشهر من أن يذكرواه وروي ايضاً عن الفربري سمع الصحيح من البخاري سبعون الف رجل فما بقي احد يرويه غيري وكان يحضر مجلسه اكثر من عشرين الفا يأخذون عنه ويكفي ان جل الحفاظ في وقته رووا عنه وفي مقدمتهم الامام مسلم والترمذي والنسائي وجماعة وكتابه الصحيح اشهر من أن يعرف به كمؤلفه التي الفت تثاليف في حياته فما عسى الكاتب ان يخطط ببنانه في من طبق صيته الأرض والسماء وفاح مسكه بعد ختم انفاسه وكتب عنه المتأخر كالمتقدم وحفظ له التاريخ الذكر الجميل والاعتبار الجزيل مات رحمه الله سنة ٢٥٦ .

أقسام الحديث

وأهل هذا الشأن قسموا السنن إلى صحيح وضعيف وحسن
فالأول المتصل الاسناد بنقل عدل ضابط الفؤاد
عن مثله من غير ما شذوذ وعلة قادحة فتوذي

أي وأهل الحديث قال الخطابي في معالم السنن اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم والصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته فلم يشترط الخطابي في الحد ضبط الراوي ولا سلامة الحديث من الشذوذ والعلة ولا شك ان ضبط الراوي لا بد من

أقسام الحديث

(وأهل هذا الشأن) أي الحديث أي معظم اهله (قسموا السنن) المضافة للنبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو تقريراً أو صفة أولا وبالذات (الى صحيح وضعيف وحسن) لأنها إن اشتملت من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح أو على أدناها فالحسن أو لم تشتمل على شيء منها فالضعيف وقدمه على الحسن مع انه مؤخر عنه رتبة بل لا يسمى سنة لضرورة النظم عنده أو لرعاية مقابلته بالصحيح قال وتعبيري بالسنة أولى من تعبير الخطابي[1] وغيره بالحديث لأنه لا يختص عند بعضهم بالمرفوع بل يشمل الموقوف بخلاف السنة وبما قاله عرف أن بينهما عموماً مطلقا (فالأول) يعني الصحيح المجمع على

---

(١) الخطابي : حمد بن ابراهيم بن خطاب الخطابي البستي بضم الموحدة وسكون السين المهملة نسبة الى بست مدينة من بلاد كابل وحمد قال المبتولي في شرح الجامع الصغير انه بسكون الميم ابو سليمان كان احد اوعية العلم في زمانه حافظا فقيهاً مبرزاً صاحب التصانيف النافعة الجامعة منها معالم السنن وغريب الحديث واصلاح غلط المحدثين وغيرها روى عن جماعة من الاكابر وروى عنه الحاكم وسئل عن اسمه أأحمد ام حمد فقال سميت بحمد وكتب الناس أحمد توفي سنة ٣٨٨ .

اشتراطه لأن من كثر الخطأ في حديثه وفحش استحق الترك وإن كان عدلاً وأما السلامة من الشذوذ والعلة فقال الشيخ تقي الدين بـن دقيق العيد في الاقتراح ان أصحاب الحديث زادوا ذلك في حد الصحيح قال وفي هذين الشرطين نظر على مقتضى نظر الفقهاء فان كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء قلت قد احترزت بقولي قادحة عن العلة التي لا تقدح في صحة الحديث فقولي المتصل الاسناد احتراز عما لم يتصل وهو المنقطع والمرسل والمعضل وسيأتي ايضاحها وقولي بنقل عدل احتراز عما في سنده من لم تعرف عدالته أما أن يكون عرف بالضعف أو جهل عيناً أو حالا كما سيأتي في بيان المجهول وقولي ضابط احتراز عما في سنده راو مغفـل كثـير الخطـأ وإن عرف بالصدق والعدالة وقولي وغير ما شذوذ وعلة قادحة احتراز عن الحديث الشاذ

صحته عند المحدثين هو المتن (المتصل الاسناد) الذي هو حكاية طريق المتن (بنقل عدل) وهو من له ملكة تحمله عى ملازمة التقوى والمروءة والمراد عدل الرواية لا عدل الشهادة فلا يختص بالذكر الحر (ضابـط الفـؤاد) اي حازم القلب (عن) أي بنقل عدل عن (مثله) من أول الاسناد الى آخره بأن ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم أخذا مما قاله ظم آنفاً أو بأن ينتهي الى النبي أو الى الصحابي او الى من دونه ليشمل الموقوف وغيره كما قاله غيره ولا ينافيه تفسير السنة بما مر لأن القسم قد يكون أعـم من المقسم كقولك الحيوان إما أبيض أو غيره والأبيض إما عاج أو غيره (من غير ما شذوذ) بزيادة ما (و) غير (علـة قادحة) فهذه خمسة قيود لا ستة للاغتناء بقوله بنقل عدل عن قوله عن مثلـه فخرج بالأول منها المنقطع والمرسل والمعضل الآتي بيانها في محالها وبالثاني ما في سنده من عرف ضعفه أو جهلت عينه أو حاله كما سيأتي وبالثالث ما في سنده مغفل كثير الخطأ وإن عرف بالصدق والعدالة لعدم ضبطه والضبط كما سيأتي

والمعلل بعلة قادحة وما هنا مقحمة ولم يذكر ابن الصلاح في نفس الحد قادحة ولكنه ذكره بعد سطر فيما احترز عنه فقال وما فيه علة قادحة قال ابن الصلاح فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث وانما قيد نفي الخلاف بأهل الحديث لأن بعض متأخري المعتزلة يشترط العدد في الرواية كالشهادة حكاه الحزامي في شروط الأصحية قال ابن دقيق العيد لو قيل في هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته هو كذا وكذا الى آخره لكان حسناً لأن من لا يشترط مثل هذه الشروط لا يحصر الصحيح في هذه الأوصاف قال ومن شرط الحد ان يكون جامعاً مانعاً .

ضبط صدر وهو أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانته عنده منذ سمع فيه وصححه الى أن يؤدي منه والمراد الضبط التام كما يفهمه الاطلاق المحمول على الكامل فيخرج الحسن لذاته المشترط فيه مسمى الضبط فقط لكن قد يقال يلزم عليه خروجه اذا اعتضد وصار صحيحاً لغيره ويجاب بأن التعريف للصحيح لذاته وخرج بالرابع الشاذ وهو ما خالف فيه الراوي من هو أرجح منه كما سيأتي في بابه مع زيادة ولا يرد عليه الشاذ الصحيح عند بعضهم لأن التعريف للصحيح المجمع على صحته كما مر لا مطلقاً وبالخامس ما فيه علة قادحة كارساله وسيأتي بيانها مع بيان غير القادحة ومن قيدها بكونها خفية لم يرد اخراج الظاهرة لأن الخفية إذا أثرت فالظاهرة أولى وانما قيد بذلك لأن الظاهرة راجعة الى ضعف الراوي او عدم اتصال السند وذاك محترز عنه بما مر (فتوذي) اي العلة القادحة صحة الحديث أي تمنع من الحكم والعمل به وهذا تصريح بما علم وأعلم أن الصحيح قسمان كالحسن لأن المقبول من الحديث ان اشتمل من صفات القبول على أعلاها فهو الصحيح لذاته أولا فان وجد ما يجبر قصوره ككثرة الطرق فهو الصحيح أيضاً لكن لا لذاته أو لم يوجد ذلك فهو الحسن لذاته وإن قامت قرينة ترجح قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضاً لكن لا لذاته كذا ذكره شيخنا (وبالصحيح

وبالصحيح والضعيف قصدوا في ظاهر لا القطع والمعتمد
إمساكنا عن حكمنا على سند بأنه أصح مطلقاً وقد
خاض به قوم فقيل مالك عن نافع بما رواه الناسك
مولاه واختر حيث عنه يسند الشافعي قلت وعنه أحمد

أي حيث قال أهل الحديث هذا حديث صحيح فمرادهم فيما ظهر لنا عملاً بظاهر الاسناد لا انه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافاً لمن قال ان خبر الواحد يوجب العلم الظاهر كحسين الكرابسي وغيره وحكاه ابن الصباغ في العدة عن قوم من أصحاب الحديث قال القاضي ابو بكر الباقلاني انه قول من لم يحصل علم هذا الباب انتهى نعم ان أخرجه الشيخان أوأحدهما فاختار ابن الصلاح القطع بصحته وخالفه المحققون كما سيأتي وكذا قولهم هذا الحديث ضعيف فمرادهم لم يظهر لنا فيه شروط الصحة لا إنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ وقوله والمعتمد إمساكنا عن حكمنا الى

والضعيف) في قولهم هذا حديث صحيح أو ضعيف (قصدوا) الصحة والضعف (في ظاهر) اي فيما ظهر لهم عملاً بظاهر الاسناد (لا القطع) بصحته أو ضعفه في نفس الأمرلجوازالخطأ والنسيان على الثقةوالضبط والصدق على غيره والقطع انما يستفاد من المتواتر أو مما احتف بالقرائن وخالف ابن الصلاح فيما وجد في الصحيحين أو أحدهما فاختار القطع بصحته وسيأتي بيانه في حكم الصحيحين فبالصحيح والضعيف متعلق بقصدوا وفي ظاهر بمحذوف والقطع معطوف على المحذوف او على محل في ظاهر اي قصدوا الصحة والضعف ظاهراً لا قطعاً وسكت كغيره عن الحسن أما لشمول الصحيح له بأن يراد به المقبول أو لأنه يعرف بالمقايسة (والمعتمد) عليه (إمساكنا) أي كفنا

آخره أي القول عليه المختار انه لا يطلق على اسناد معين بأنه أصح الأسانيد مطلقاً لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الاسناد من شروط الصحة ويعز وجود أعلى درجة القبول في كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة لجميع الرواة قال الحاكم في علوم الحديث لا يمكن ان يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد وسنذكر تتمة كلامه في آخر هذه الترجمة قال ابن الصلاح على أن جماعة من أيمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم وقولي فقيل مالك أي فقيل أصح الأسانيد

(عن حكمنا على سند) معين والسند الطريق الموصلة الى المتن وتقدم تعريف الاسناد وعبر عنه البدر ابن جماعة[1] بأنه الأخبار عن طريق المتن وعن الاسناد بأنه رفع الحديث الى قائله قال والمحدثون يستعملونها لشيء واحد (بأنه أصح) الأسانيد (مطلقاً) لأن تفاوت مراتب الصحيح مرتب على تمكن الاسناد من شروط الصحة ويعسر الاطلاع على ارتفاع جميع رجال ترجمة واحدة الى أعلى صفات الكمال من سائر الوجوه (وقد خاض) اي اقتحم الغمرات (به) أي بالحكم بأنه أصح مطلقا (قوم) فتكلموا فيه واضطربت فيه أقوالهم بحسب اجتهادهم (فقيل) يعني قال البخاري أصح الأسانيد

---

(١) البدر ابن جماعة : بدر الدين محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي الشافعي ولد سنة ٦٣٩ وسمع الكثير واشتغل وافتى ودرس وأخذ أكثر علومه بالقاهرة عن القاضي تقي الدين ابن رزين وتقلب في وظائف دينية عديدة قال الذهبي في معجم شيوخه له تعاليق في الفقه والحديث والاصول والتواريخ وغير ذلك وله مشاركة حسنة هـ وقال السبكي في الطبقات محدث فقيه ذو عقل لا يقوم أساطين الحكماء بما جمع فيه توفي سنة ٧٣٣ ودفن قرب الامام الشافعي .

ما رواه مالك عن نافع عن

(مـالك [١] عن نافع بما) [٢] أي بالذي (رواه) له (الناسك) أي العابد (مولاه) أي مولى نافع اي معتقه بكسر التاء

(سلسلة الذهب)

(١) امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه : هو مالك بن أنس بن مالك بن أنس ابن حارث الاصبحي الحميري المدني يكنى بأبي عبد الله أحد أعلام الاسلام امام الايمة وإمام دار الهجرة من تابع التابعين ذكره ابن سعد في الطبقة السادسة من تابعي أهل المدينة وقد بشر به النبي صلى الله عليه وسلم حسبما أخرجه الترمذي عن سيدنا أبي هريرة يوشك ان يضرب الناس أكباد الابل فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة هذا حديث حسن وهو حديث ابن عيينة وقد روى عنه انه قال في هذا من عالم المدينة انه مالك بن أنس واخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة بزيادة في طلب العلم ونقل عن ابن جريج انه كان يقول نرى انه مالك بن أنس هـ وقال الامام الشافعي كما نقله الامام السيوطي الشافعي المذهب مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين وقال مالك معلمي وعنه أخذت العلم وقال اذا جاءك الحديث عن مالك فشد به يديك واذا جاء الاثر فمالك النجم هـ وقال وهيب ليحيى بن حسان ما بين شرقها وغربها أحد آمن عندنا على العلم من مالك قال مالك ما أفتيت حتى شهد لي سبعون محنكاً اني أهل لذلك أخذ الامام مالك عن ٩٠٠ شيخ ٣٠٠ من التابعين و٦٠٠ من تابعيهم وروى عنه الف رجل الا سبعة وقد ذكرهم ابو بكر الحافظ البغدادي ورتبهم الجلال السيوطي على حروف المعجم في تأليفه تزيين الممالك بمناقب سيدنا مالك وتحت يدي تأليف في ترجمة الامام رضي الله عنه اضربت عنه صفحاً لما علم تواترا من فضل هذا الرجل العظيم ونقلت ما سلف لاكون جارياً على نهج السلف نائياً عن التلف ولد سنة ٩٥ بعد ان حملت به امه ثلاث سنين وتوفي في ربيع الأول سنة ١٧٩ ودفن بالبقيع .

(٢) نافع : ابو عبد الله المدني مولى ابن عمر بن الخطاب العدوي التابعي الجليل الثقة الثبت الفقيه روى عن مولاه ابن عمر وابي هريرة وعائشة وأبي سعيد الخدري وغيرهم من الصحابة والتابعين وروى عنه ايوب وابن جريج ومالك ويحيى بن سعيد وطائفة قال ابن عمر لقد منّ الله علينا بنافع وقال

ابن عمر وهو المراد بقوله مولاه أي سيده وهذا هو قول البخاري .

وهو عبد الله بن عمر بن الخطاب(١) وكان جديراً بوصفه بالنسك لشدة تمسكه بالأخبار النبوية وقد قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل فكان بعد لا ينام من الليل الا قليلاً وفي قول ظم في شرحه اصح الأسانيد ما رواه مالك تجوز لأن ما رواه متن لا سند فكان حقه أن يقول كابن الصلاح أصح الأسانيد مالك الخ وكذا الكلام في نظائره الآتية

مالك كنت اذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا أبالي ان لا اسمع من غيره وقال الخليلي هو من ايمة التابعين بالمدينة متفق عليه صحيح الرواية ولا يعرف له خطأ في جميع ما رواه روى له الجماعة قال ابن عبد البر الاندلسي في كتابه تجريد التمهيد اخرج الامام مالك عن نافع في الموطأ ثمانين حديثا توفي سنة ١١٧ وقيل سنة ١٢٠ .

(١) عبد الله بن عمر رضي الله عنه : هو سيدنا عبد الله ابن الخليفة الثالث صاحب الموافقات سيدنا عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي المكي اسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم وهاجر وعرض على النبي صلى الله عليه وسلم ببدر ثم أحد فاستصغره ثم أجازه في الخندق وهو يومئذ ابن خمس عشرة سنة كما في البخاري وهو معدود في المكثرين له ١٦٣٠ حديثا اتفق الشيخان على ١٧٠ حديثا وانفرد البخاري باحد وثمانين ومسلم بأحد وثلاثين ويروي عن الخلفاء الثلاث الأول وأبي ذر وعائشة وغيرهم وروي عنه من الصحابة ابن عباس وجابر ومن التابعين بنوه سالم وعبد الله وحمزة وسعيد بن المسيب وله عدة فضائل ومناقب ترجمه غير واحد وأطالوا في ترجمته وكان كثير الاتباع لآثار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انه كان ينزل منازله ويصلي في كل مكان صلى فيه وفد عليه الناس ستين سنة للسؤال فلم يخف عليه شيء من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه مات سنة ٧٢ أو ٧٤ .

وهاته السلسلة هي المعروفة عند المحدثين بسلسلة الذهب لقول الامام البخاري اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ولنقل سيدنا مالك فيما سلف .

وقوله واختر حيث عنه أي عن مالك يسند الشافعـي أي فعلى هذا إذا زدت في الترجمة واحداً فأصح الأسانيد ما أسنده الشافعي عن مالك فيها فقال الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي انه أجـل الأسـانيد لاجماع أصحاب الحديث انه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي .

(واختر) اذا قلت بذلك وزدت راوياً عن مالك (حيث عنه يسند) إمامنا (الشافعي)[1] بالاسـكان للـوزن أو لنية الـوقف إن أصـح الأسـانيد الشافعي عن مالك عن نافع

---

(١) الامام الشافعي : أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس القرشي المطلبي الشافعي الحجازي المكي يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ولد سنة ١٥٠ أخذ العلم عن مسلم بن خالد بمكة ثم رحل الى المدينة قاصدا الأخذ عن امامنا أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه فأكرمه بما يليق بجلالته فقرأ عليه الموطأ حفظاً فأعجبته قراءتـه فكان مالك يستزيده من القراءة لاعجابه ولازم مالكا فقال له اتق الله فانه سيكون لك شأن وفي رواية انه قال له ان الله تعالى قد القى على قلبك نوراً فلا تطفه بالمعصية فرحل للعراق واخذ في الاشتغال بالعلم والمناظرة ونشر علم الحديث وإقامة السنة فطار ذكره وشاع خبره والف الرسالة وأجمع الناس على استحسانها وكان الامام القصار والامام أحمد بن حنبل يدعوان للشافعي في صلاتهما لما رأيا من اهتمامه باقامة الدين ونصر السنة وفهمها واقتباس الاحكام منها ثم رحل لمصر بعد ان طبق ذكره الآفـاق فقصده الناس من الشام واليمن والعراق وسائر النواحي والاقطار للتفقه عليه والرواية عنه وسماع كتبه منه وأخذها عنه وساد أهل مصر وغيرهم وابتكر كتبا لم يسبق اليها منها أصول الفقه وكتاب القسامة وكتاب الجزية وبعث القاضي أبو يوسف الى الشافعي حين خرج من عند هارون الرشيد يقرئه السلام ويقول له صنف الكتب فانك أولى من يصنف في هذا الزمان قال قتيبة ابن سعيد مات الثوري ومات الورع ومات الشافعي وماتت السنن وقال الامام احمد بن حنبل اذا جاءت المسألة ليس فيها أثر فافت فيها يقول الشافعي وقال وقد سئل عن الشافعي لقد من الله به علينا لقد كنا تعلمنا كلام القوم وكتبنا كتبهم حتى قدم علينا الشافعي فلما سمعنا كلامه علمنا انه أعلم من غيره هـ وقد الف الناس في ترجمة هذا الرجل عدة كتب واطنب الامام السبكي في الطبقات في ترجمة حياته والنووي في التهذيب وجماعة من المؤرخين ففضله بلغ عنان السماء وطبق الافاق ادبا وعلما وموعظة وحكمة واخلاقا =

قوله قلت وعنه أي وعن الشافعي أحمد بن حنبل يريد وإن زدت في الترجمة واحداً آخر فأصح الأسانيد ما رواه أحمد عن الشافعي عن مالك بها لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الامام أحمد ووقع لنا بهذه الترجمة حديث واحد أخبرني به أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن الخباز بقراءتي عليه بدمشق قال وأنا المسلم بن مكي ح وأخبرني علي بن أحمد العرضي بقراءتي عليه بالقاهرة قال، وأخبرتنا زينب بنت مكي قال

عن ابن عمر فقد قال الأستاذ أبو منصور التميمي[1] إنه أجل الأسانيد لاجماع أهل الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي فمفعول اختر محذوف او ما بعده بمعنى اختر محل إسناد أيضاً اذا قلت بذلك وزدت راويا عن الشافعي حيث (عنه) يسند الامام (أحمد) بن محمد بن حنبل[2] ان أصح الأسانيد الامام أحمد عن الشافعي عمن ذكر لاتفاق أهل الحديث على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث احمد ولم يقع من ذلك في مسنده الا حديث واحد قال أحمد حدثنا

نبوية وكيف لا يكون كذلك وقد رضي عليه شيخه الامام مالك وكان الشافعي من اشد الناس تعظيماً لشيخه معترفاً بفضله اذ تعظيم الأشياخ مجلبة للارباح توفي آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤ .

(١) أبو منصور التميمي : أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي عالم متفنن من أيمة الاصول قال النووي في التهذيب الاستاذ أبو منصور البغدادي كان شيخ أمام الحرمين في الفرائض توفي سنة ٤٢٠ .

(٢) الامام احمد بن حنبل : هو الامام احمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن اسد بن ادريس وكنيته ابو عبد الله الشيباني المروزي البغدادي صاحب المذهب الصابر على المحنة الناصر للسنة قال فيه الامام الشافعي رضي الله عنه خرجت من بغداد وما خلفت بها افقه ولا اورع ولا ازهد ولا أسلم من احمد ولد سنة ١٦٤ بعاصمة العراق اخذ عن الامام الشافعي اذ هو الذي نقل عنه ملاعنة السيد لامته وسلك =

أخبرنا حنبل قال أخبرنا هبة الله بن محمد أنا الحسن بن علي التميمي أنا أحمد بن جعفر بن حمدان حدثنا عبد الله بن أحمد قال حدثني ابي رحمه الله قال حدثنا محمد بن إدريس الشافعي قال أنا مالك عن نافع عن ابن عمر رحمة الله عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبع بعضكم على بيع بعض ونهى عن النجش ونهى عن بيع حبل الحبلة ونهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر وبيع الكرم بالزبيب كيلا أخرجه البخاري مفرقاً من حديث مالك .

الشافعي قال حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبع بعضكم على بيع بعض ونهى عن النجش ونهى عن حبل الحبلة ونهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا وأخرجه البخاري مفرقاً من حديث مالك (وجزم) الامام أحمد

اتباع الامام الشافعي في هذا النقل طرق التأويل واخذ عن سفيان بن عيينة وابراهيم بن سعد ويحيى القطان والوليد بن مسلم وعدد السبكي في الطبقات أجلة شيوخه والف المسند الصحيح وهو اصل من اصول هذه الامة قال الحافظ ابو موسى المديني هذا الكتاب يعني مسند ابن حنبل أصل كبير ومرجع وثيق لاصحاب الحديث انتقى من أحاديث كثيرة ومسموعات وافية فجعل اماما ومعتمدا وعند التنازع ملجأ ومستنداً واما زهده وورعه وتقلله من الدنيا فقد طارت بأخباره الركبان حتى افرد جماعة من الايمة التصنيف في مناقبه منهم البيهقي ومن الذكريات المسطورة على جبين الدهر مسألة خلق القرآن التي ابتلي فيها بلاء شديداً توفي رحمه الله سنة ٢٤١ ونقل السبكي عن الحافظ موسى بن هارون ان الامام احمد لما مات مسحت الأرض المبسوطة التي وقف الناس للصلاة عليها فالفي ٦٠٠,٠٠٠ نسمة سوى ما كان في الاطراف والاماكن المتفرقة وروى خشام بن سعيد ان المصلين عليه كانوا ١٣٠٠,٠٠٠ سوى من كان في السفن في الماء ومثل هذا العدد لا يستغرب في جنازة مثله .

وجـزم ابـن حنبـل بالزهري عن سالـم أي عن أبيه البر

أي وذهب أحمد بن حنبـل وكذلك اسحـاق بن راهـوية الى أن أصـح

ابن محمد هو (ابن حنبل) وكذا اسحاق بن راهوية[١] (بالزهري)[٢] أي بأن أصـح الأسانيـد وإن كانـت عبارة الأول أجودهما أبـو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري (عن سالم)[٣] هو ابن عبد الله بن

---

(١) اسحاق بن راهوية : أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن مخلد بن راهوية المروزي أحد ايمة الدين واعلام المسلمين وهداة المؤمنين الجامع بين الفقه والحديث والورع والتقوى نزيل نيسابور وعالمها ولد سنة ١٦٦ ذكر له السبكي مناظرتين بينه وبين الامام الشافعي بمكة توفي سنة ٢٣٨ .

(٢) الزهري : أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني سكن الشام وغيرها وهو المعروف بالترجمة وبابن شهاب أحد الفقهاء السبعة وأحد الاعلام المشهورين قال عمر بن عبد العزيز لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري وقال الزهري ما استودعت قلبي علماً فنسيته قال الليث فكان يكثر شرب العسل ولا يأكل شيئاً من التفاح الحامض وقال من أحب حفظ الحديث فليأكل الزبيب وقال أيوب ما رأيت أعلم من الزهري وكان معظما وافر الحرمة عند هشام بن عبد الملك وكان مولعا بكتبه حتى قالت له زوجته ان هذه الكتب أشد عليّ من ثلاث ضرائر وقال الحافظ ابن تيمية حفظ الزهري الاسلام نحواً من سبعين سنة توفي سنة ١٢٤ .

(٣) سالم بن عبد الله : هو أبو عمر ويقال أبو عبد الله سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني التابعي الامام الفقيه الزاهد كان يلبس الصوف ويخدم نفسه قال فيه الامام مالك لم يكن أحد في زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين منه وكان اشبه بأبيه كما أن اباه كان أشد الناس شبهاً بأبيه وكان سيدنا عبد الله بن عمر يقبل ولده ويقول الا تعجبون من شيخ يقبل شيخا وقال :

أيلومونـنـي في سالـم وألومهم وجلـدة بـين العـين والانف سالم

روى عن أبيه وأبي أيوب الانصاري ورافع بن خديج وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم وسمع جماعات من التابعين وروى عنه جماعات من التابعين منهم عمرو بن دينار ونافع مولى أبيه والزهري وموسى بن عقبة توفي سنة ١٠٦ وقيل ١٠٧ .

الأسانيد ما رواه أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

عمر[1] (أي) راويا (عن أبيه) عبد الله (البر) بفتح الباء أي المحسن في جميع أعمال البر بكسرها

---

(١) عمر بن الخطاب : خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ابي بكر رضي الله عنهما وهو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزي ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة كان من أشراف قريش اعتنق الديانة الاسلامية بعد خضوع قلبه للنظم المعجز عند سماعه وكثر المسلمون لاسلامه قال ابن مسعود رضي الله عنه كان اسلام عمر فتحاً وكانت هجرته نصراً وكانت امامته رحمة ولقد رأيتنا وما نستطيع ان نصلي في البيت حتى اسلم عمر وكان اسلامه في السنة السادسة وسمي بالفاروق وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه وهو الفاروق فرق الله به بين الحق والباطل واتفقوا على انه اول من سمي بأمير المؤمنين وهو أحد السابقين الى الاسلام وأحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الخلفاء الراشدين وصهر رسول الله صلى الله عليه وسلم روي له عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥٣٩ حديثاً اتفق البخاري ومسلم على ستة وعشرين حديثا منها انفرد البخاري بأربعة وثلاثين ومسلم بأحد وعشرين وهو الذي هاجر علانية شاكياً سيفه داعياً البراز وكان شديداً على الكفار والمنافقين وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجا الا سلك فجا غير فجك وموافقات سيدنا عمر معلومة نظما ونثرا وفي مناقبه ترجمة واسعة في الصحاح ولي الخلافة بالعهد من أبي بكر ومبايعة الصحابة فقام بالخلافة أتم قيام ففتح الشام والعراق ومصر والجزيرة وديار بكر وارمينية واذربيجان وايران وبلاد الجبال وبلاد فارس وغيرها مات شهيدا بطعن عدو الله أبي لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة يوم الاربعاء لاربع ليال بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ ودفن يوم الأحد مستهل المحرم سنة ٢٤ .

وقيل زين العابدين عن أبه عن جده وابن شهاب عنه به

أي وقيل أصح الأسانيد ما رواه ابن شهاب المذكور عن زين العابدين وهو علي بن الحسين عن أبيه الحسين

(وقيل) يعني وقال عبد الرزاق بن همام[1] أصح الأسانيد (زين العابدين)[2] علي بن الحسين بن علي[3] بن أبي طالب (عن أبه) الحسين بحذف الياء على لغة النقص على حد

بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

---

(١) عبد الرزاق بن همام : أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنفات روى عن معمر وابن جريج وطبقتهما ورحل الايمة اليه لأنه أحد الايمة الاعلام الحافظ وروى عنه الامام أحمد واسحاق بن المديني وابن معين قال أحمد من سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع وثقه غير واحد لاكن نقموا عليه التشيع توفي عن سن عالية سنة ٢١١ .

(٢) زين العابدين : علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء ولد بالكوفة سنة ٣٨ أمه بنت يزدجرد ملك فارس سبيت مع أختيها أيام خلافة سيدنا عمر بن الخطاب فأخذهن علي كرم الله وجهه فدفع واحدة لسيدنا عبد الله بن عمر فولدت له سالما والثانية لولده سيدنا الحسين فولدت له زين العابدين والثالثة لمحمد بن أبي بكر الصديق فولدت له القاسم بن محمد ففاقوا فقهاء المدينة ورعا وبسببه ولعوا بحب السراري سمي زين العابدين لفرط عبادته وكان ورده في اليوم والليلة الف ركعة الى ان مات قال أبو حازم الاعرج ما رأيت هنا شيخا أفضل منه قال جد والدي في كتابه الدر النفيس وكان زين العابدين من أكابر العارفين ومن سادات التابعين وله مقام كبير في اليقين والإنقطاع الى رب العالمين ومتابعة سيد المرسلين وكان عبد الملك بن مروان يجله ويحترمه وكان له أحد عشر رجلا هـ توفي سنة ٩٦ ويقال انه مات بالسم سمه الوليد بن عبد الملك ودفن بالبقيع في القبر الذي دفن فيه عمه الحسن في قبة العباس ابن عبد المطلب .

(٣) الحسين بن علي : أبو عبد الله الحسين بن علي وفاطمة الزهراء ولد بالمدينة المنورة لخمس خلون من شعبان سنة ٤ كان رضي الله عنه أشبه الناس بجده صلى الله عليه وسلم من سرته الى قدميه سبط

(عن جده)

رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته وريحانة أهل الجنة كان رسول الله يحبه محبة شديدة وقد أخبر بواقعة كربلاء ودعى على قاتل سبطه فقد أخرج ابن سعد عن الشافعي قال مر علي رضي الله عنه بكربلاء عند سيره الى صفين وحاذى قرية على الفرات وسأل عن اسم هذه الأرض فقيل كربلاء فبكى حتى بل الأرض من دموعه ثم قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبكي فقلت ما يبكيك يا رسول الله قال كان عندي جبريل آنفاً وأخبرني ان ولدي الحسين يقتل بشاطيء الفرات بموضع يقال له كربلاء ثم قبض جبريل قبضة من تربه شمني اياه فلم أملك عيني ان فاضت ورواه أحمد مختصرا عن علي وقد استشهد في يوم عاشوراء عن ست وخمسين سنة فلذلك اتخذ الناس خصوصاً الاشراف ذلك اليوم يوم حزن ولا زالت تلك العادة عند الاشراف بالمغرب وان أمر ملوك بني أمية بشغل الصبيان في ذلك اليوم بالملاهي قال صاحب شذرات الذهب ما ملخصه ان يزيد لما بويع له بعد وفاة أبيه الصحابي الجليل سيدنا معاوية رضي الله عنه أرسل الى عامله بالمدينة يأخذ له البيعة حيث كان الحسين وعبد الله بن الزبير فخرج الحسين قاصداً مكة ثم خرج الى الكوفة فجهز له يزيد لعنه الله الجيوش الى ان بلغ عدد المقاتلين ٢٢,٠٠٠ فاتفقوا على قتله يوم عاشوراء وقتل معه ٨٢ رجلا وحمل رأسه ليزيد فصار يعبث به عبثا أوجبت له الشريعة الاسلامية الطرد واللعنة قاتل الله فاعل ذلك واخزاه ومن امر به او رضيه ونقل العلماء الاتفاق على تحسين خروج الحسين على يزيد وخروج ابن الزبير واهل الحرمين على بني أمية وعلى الجملة فما نقل عن قتلة الحسين والمتحاملين عليه يدل على الزندقة وانحلال الايمان من قلوبهم وتهاونهم بمنصب النبوءة وما أعظم ذلك وقال سعد الدين التفتازاني في شرح العقائد النفيسة اتفقوا على جواز اللعن على من قتل الحسين او امر به او اجازه او رضي به قال والحق ان رضا يزيد واستبشاره واهانته اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تواتر معناه وان كان تفصيله آحاداً قال فنحن لا نتوقف في شأنه بل في كفره وإيمانه لعنة الله عليه وعلى انصاره واعوانه هـ من الشذرات وقد اطال كما اطال جد والدنا في الدر النفيس واعرضنا عن تسطير جميع ذلك لما التزمته في هاته التراجم من الاختصار .

علي بن أبي طالب وهو قول عبد الرزاق وروي أيضاً عن أبي بكر بن أبي شيبة فقوله وابن شهاب عنه به أي عن زين العابدين بالحديث وابن مرفوع على الابتداء والواو للحال أي في حال كون ابن شهاب راوياً للحديث عنه :

علي بن أبي طالب[1] (وابـن شهـاب) اي والحالـة أن الراوي (عنه) أي عن زين العابدين ابن شهاب الزهري (به) أي بالسند المذكور وحاصله أن أصح الأحاديث ابن شهاب عن زين العابدين عن أبيه عن

---

(١) علي بن أبي طالب : أمير المؤمنين ابو الحسنين علي بن أبي طالب الهاشمي صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خصه الله تبارك وتعالى بمزايا فجعل السلالة النبوية من صلبه فقد اخرج الطبراني في الكبير عن جابر والخطيب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله تبارك وتعالى جعل ذرية كل نبي في صلبه وجعل ذريتي في صلب علي من فاطمة وفي حديث ان الله لم يبعث نبياً قط الا جعل ذريته من صلبه غيري فان الله جعل ذريتي من صلب علي هـ واعلم ان الشرف كان يطلق في الصدر الأول على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً ام حسينياً ام علوياً من ذرية محمد بن الحنفية وغيره من اولاد علي بن أبي طالب ام جعفرياً أم عقيلياً ام عباسياً ولهذا نجد المؤرخين كالحافظ الذهبي وغيره يقول في التراجم الشريف العباسي الشريف العقيلي الشريف الجعفري فلما ولي الخلافة الفاطميون بمصر قصروا اسم الشريف على ذرية الحسن والحسين واستمر ذلك بمصر الى الآن قاله السيوطي فتخصيص الشرف باولاد السبطين ليس بشرعي وانما هو عرفي قال في الدر النفيس عقب نقله ما سلف وهذا الذي احدثه الفاطميون بمصر هو قديم عندنا بالمغرب من لدن افتتحه المولى ادريس بن عبد الله هـ ومن مزاياه دخوله في المباهلة والكساء وحمله في أكثر الحروب اللواء وقول النبي صلى الله عليه وسلم أما ترضى ان تكون مني بمنزلة هارون من موسى وهو في المرتبة الرابعة باعتبار التفضيل على ما عليه الجمهور وقد وقع بينه وبين معاوية حرب طاحنة افضت الى التحكيم وبسببه نشأت الخوارج لخروجهم عن التحكيم ونشأت اذ ذاك فتن معضلة لا يمكننا الوقوف على حقيقتها كما قال ايمة السلف فتلك دماء طهر الله منها ايدينا فلا نلوث بها السنتنا مات شهيداً في ١٧ رمضان سنة ٤٠ هجرية وله ٦٣ سنة ضربه عبد الرحمن بن ملجم الخارجي ودفن بالكوفة في قصر الامارة عند المسجد الجامع .

أو فابن سيرين عن السلماني عنه أو الأعمش عن ذي الشان
النخعي عن ابن قيس علقمه عن ابن مسعود ولم من عممه

أو هنا في الموضعين ليست للتخيير ولا للشك ولكنها لتنويع الخلاف والضمير في عنه عائد الى قوله في البيت الذي قبله جده يريد علي بن أبي طالب أي وقيل أصح الأسانيد ما رواه محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي وهو قول عمرو بن علي الفلاس

جده (أو فابن سيرين)[١] أو هنا وفيما سيأتي ليست للتخيير ولا للشك بل لتنويع الخلاف كما قال فالمعنى على الواو يعني وقال عمرو بن علي الفلاس[٢] وغيره أصح الأسانيد أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري (عن) أبي عمرو عبيدة بفتح العين (السلماني)[٣] باسكان اللام على الصحيح نسبة الى سلمان حي من مراد .

---

(١) ابن سيرين : أبو بكر محمد بن سيرين البصري التابعي الامام في التفسير والحديث والفقه وتعبير الرؤيا والمقدم في الزهد والورع وله خمسة اخوة كلهم ثقات وكان ابوهم سيرين من سبي عين التمر وامهم صفية مولاة لابي بكر الصديق وحضر املاكها به ١٨ بدريا سمع من عدة صحابة ومن التابعين ولد لسنتين بقيتا من خلافة سيدنا عثمان قال محمد بن سعد كان ثقة مأمونا عاليا رفيعاً فقيهاً وقال هشام بن حسان حدثني اصدق من ادركت محمد بن سيرين وقال الخطيب في تاريخ بغداد كان ابن سيرين احد الفقهاء المذكورين بالورع واتفقوا على انه مات بالبصرة سنة ١١٠ .

(٢) عمرو بن علي الفلاس : أبو حفص عمرو بن علي الباهلي البصري الصيرفي الفلاس الحافظ أحد الأعلام أخذ عن معتمر بن سليمان وابن عيينة ويحيي القطان وغيرهم قال عباس العنبري ما تعلمت الحديث الا من عمرو بن علي وقال النسائي ثقة حافظ وقال ابو زرعة انه من فرسان الحديث وقد صنف في الحديث وعني به توفي سنة ٢٤٩ .

(٣) عبيدة السلماني : ابن عمر ويقال ابن قيس بن عمر والسلماني المرادي باسكان اللام قبيلة من مراد لم ير النبي صلى الله عليه وسلم لأنه التحق بالرفيق الأعلى بينما عبيدة في الطريق أخذ عن علي وابن مسعود وابن الزبير وأخذ عنه الشعبي وابراهيم النخعي وعبد الله بن سلمة وابن سيرين قال ابن =

وعلي بن المديني وسليمان بن حرب إلا أن ابن المديني قال أجودها عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي وقال سليمان بن حرب أصحها أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي وقيل أصح الأسانيد ما رواه سليمان بن مهران الأعمش

قال ابن الأثير[١] والمحدثون يفتحون اللام (عنه) أي عن جد زين العابدين وهو علي بن أبي طالب كما مر (أو) يعني وقال يحيى بن معين[٢] أصح الأسانيد سليمان بن مهران (الأعمش[٣] عن ذي الشأن) أي الحال

عيينة كان يوازي شريحاً في العلم والقضاء وقال العجلي انه تابعي ثقة وقال ابن معين ثقة لا يسأل عن مثله ووثقه ابن حبان توفي سنة ٧٢ وقيل ٧٣ .

(١) ابن الاثير : عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الحجري المؤرخ النسابة المطلع صاحب التاريخ الكبير المسمى بالكامل ومختصر كتاب الانساب لابي سعد السمعاني وصنف كتاب أسد الغابة في معرفة الصحابة جمع فيه عدة كتب وأخوه مجد الدين صاحب النهاية قال في العبر كان صدراً معظماً كثير الفضائل وبيته مجمع الفضلاء توفي سنة ٦٣٠ .

(٢) يحيى بن معين : أبو زكرياء يحيى بن معين بفتح الميم وكسر العين المهملة ابن زياد البغدادي ثقة حافظ مشهور امام أهل الحديث والجرح والتعديل روي عن عبد الله بن المبارك وحفص بن غياث وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وجماعة وروى عنه أبو حاتم والبخاري ومسلم وأبو داود وجماعة قال ابن المديني لا أعلم أحداً كتب ما كتب ابن معين وقال صالح بن محمد يحيى أعلم بالرجال والكنى وقال عمرو الناقد ما كان في أصحابنا أعلم بالاسناد من يحيى بن معين ما قدر أحد ان يقلب عليه اسناد قط وقال الامام أحمد بن حنبل السماع من يحيى بن معين شفاء لما في الصدور وهو رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين وكل حديث لا يعرفه يحيى فليس بحديث مات بالمدينة سنة ٢٣٣ وحمل على سرير النبي صلى الله عليه وسلم وغسل على أعواده .

(٣) الاعمش : أبو محمد سليمان بن مهران الاسدي الكاهلي الكوفي الأعمش أحد الايمة الثقات معدود في صغار التابعين محدث الكوفة وعالمها قال ابن المديني للاعمش نحو الف وثلاثمائة حديث وقال =

عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس

ابراهيم بن يزيد بن قيس (النخعي)[١] بالاسكان للوزن أو لنية الوقف نسبة للنخع قبيلةمن اليمن (عن ابن قيس علقمة)[٢]

ابن عيينة كان اقرأهم لكتاب الله واعلمهم بالفرائض واحفظهم للحديث لم تفته تكبيرة الاحرام مع الجماعة مدة من سبعين سنة وكان فيه مزاح وكتب اليه هشام بن عبد الملك ان اكتب لي فضائل عثمان ومساوي علي فأخذ كتابه ولقمه شاة عنده وقال لرسوله هذا جوابك فالح عليه الرسول في الجواب وتعوده فكتب بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فلو كان لعثمان مناقب أهل الأرض ما نفعتك ولو كان لعلي مساوي أهل الأرض ما ضرتك فعليك بخويصة نفسك والسلام وقد عيب عليه التدليس حتى قيل فيه انما أفسد حديث أهل الكوفة الاعمش وأبو اسحاق وحكم التدليس معلوم من الالفية توفي سنة ١٤٨ .

(١) النخعي : أبو عمران ابراهيم بن يزيد بن قيس بن الاسود النخعي الكوفي فقيه أهل الكوفة وهو تابعي جليل دخل على عائشة رضي الله عنها ولم يثبت له منها سماع وسمع جماعات من كبار التابعين منهم علقمة وخالاه الاسود وعبد الرحمن ابنا يزيد ومسروق وجماعة وروى عنه جماعات من التابعين منهم السبيعي وحبيب بن أبي ثابت وسماك بن حرب والحكم والأعمش وابن عون وجماعة واجمعوا على توثيقه وجلالته وبراعته في الفقه توفي النخعي وما ترك أحداً أعلم منه او أفقه قيل ولا الحسن وابن سيرين قال الشعبي ولا الحسن وابن سيرين توفي سنة ٩٦ وهو ابن ٤٩ سنة وقال البخاري ابن ٥٨ سنة .

(٢) علقمة بن قيس : أبو شبل علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة النخعي الكوفي التابعي الكبير الجليل الفقيه وهو عم الاسود وعبد الرحمن ابني يزيد خالي ابراهيم النخعي المتقدم في الترجمة قبله سمع عمر بن الخطاب وعثمان وعلياً وابن مسعود وسلمان الفارسي وعائشة رضي الله عن الجميع وجماعة من الصحابة روى عنه أبو وائل وابراهيم والنخعي والشعبي وابن سيرين وغيره من التابعين وأجمعوا على جلالته وعظم ووفور علمه وجميل طريقته قال ابراهيم كان علقمة يشبه بابن مسعود قال أحمد بن حنبل علقمة ثقة من أهل الخير توفي سنة ٦٢ وقيل ٧٢ .

عن عبد الله بن مسعود وهو قول يحيى بن معين وهذه جملة الأقوال التي حكاها ابن الصلاح وفي المسألة أقوال أخر ذكرتها في الشرح الكبير وفيه فوائد مهمة لا يستغني عنها طالب الحديث وقوله ولم من عممه أي ولم من عمم الحكم في أصح الأسانيد في ترجمة لصحابي واحد بل ينبغي ان تقيد كل ترجمة منها بصحابيها قال الحاكم لا يمكن ان يقطع الحكم في أصح الأسانيد لصحابي واحد

(عن ابن مسعود)[1] عبد الله فجملة الأقوال التي في النظم خمسة وهي التي حكى ابن الصلاح قال ظم وفي المسألة أقوال أخر ذكرتها في الشرح الكبير جملتها على ما ذكره ستة وتمكن الزيادة عليها (ولم من عممه) من زيادته أي وأعتب من عمم الحكم بأصحية الأسانيد في ترجمة واحدة لصحابي واحد بأن جعله عاماً لجميع الأسانيد كان يقول أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر كما مر لشدة الانتشار والحاكم بذلك على خطر من الخطأ كما قيل بمثله في قولهم ليس في الرواة من اسمه كذا سوى فلان بل إن كان ولا بد ينبغي له ان يقيد كل ترجمة بصحابيها أو بالبلدة التي منها أصحاب تلك الترجمة كما اختاره الحاكم[2] لأنه أقل انتشارا فيقول

---

(١) عبد الله بن مسعود : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب صحابي ابن صحابية أم عبد بنت عبدود اسلم قديماً حيث قال لقد رأيتني سادس ستة ما على الأرض مسلم غيرنا رواه الطبراني باسناده وهاجر الى الحبشة ثم الى المدينة وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سائر المشاهد وهو الذي أجهز على أبي جهل يوم بدر وشهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة وهو صاحب نعل رسول الله وصاحب السواك كثير الدخول على رسول الله صلى الله عليه وسلم روي له ٨٤٨ حديثاً اتفق البخاري ومسلم على ٦٤ حديثاً وانفرد البخاري باحد وعشرين ومسلم بخمسة وثلاثين روى عنه ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبو موسى الاشعري وأنس وجابر وخلائق لا يحصون من كبار التابعين توفي سنة ٣٢ وقيل ٣٣ وله مناقب عظيمة شاهدة بعلو كعبه في الاسلام وكمال الخلاص .

(٢) الحاكم : الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحاكم الضبي

فنقول وبالله التوفيق إن أصح اسانيد أهل البيت جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي اذا كان الراوي عن جعفر ثقة وأصح أسانيد الصديق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر وأصح أسانيد عمر الزهري عن سالم عن أبيه عن جده وأصح أسانيد أبي هريرة الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأصح أسانيد ابن عمر مالك عن نافع عن ابن عمر وأصح أسانيد عائشة عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة وقال يحيى ابن معين هذه ترجمة مشبكة بالذهب وأصح أسانيد ابن مسعود سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وأصح أسانيد أنس مالك عن الزهري عن أنس وأصح أسانيد المكيين

أصح اسانيد عمر الزهري عن سالم عن أبيه عن جده وأصح أسانيد ابن عمر مالك عن نافع عن ابن عمر

الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المثناة وتشديدها وبعدها عين مهملة وانما عرف بالحاكم لتقليده القضاء ولد سنة ٣٢١ اعتنى به أبوه فسمعه في صغره ثم هو بنفسه وكتب عن نحو الفي شيخ وبرع في معرفة الحديث وفنونه بلغت تصانيفه نحو ١٥٠٠ جزء قال في الشذرات وانتهت اليه رياسة الفن بخرسان لا بل بالدنيا له مصنفات كثيرة منها المستدرك على الصحيحين وهو صدوق من الاثبات لا كن فيه تشيع وتصحيح واهيات أخذ عنه الحافظ أبو بكر البيهقي فأكثر عنه وبكتبه تفقه وتخرج ومن بحره استمد لا كن فيه تشيع وتصحيح واهيات وهو معظم للشيخين وانما تكلم في معاوية فأوذى وفي مستدركه ما هو على شرط الشيخين وشرط أحدهما والزائد عليهما مما بحث فيه نحو الربع فيه هـ لا كن عقد الامام السبكي في الطبقات الكبرى للشافعية في الجزء الثالث صحيفة ٦٧ ترجمة وهي ذكر البحث عما رملأ به الحاكم في التشيع وما زادت اعداؤه ونقصت اوداؤه رحمه الله تعالى والنصفة بين الفئتين وقد أطنب في الاستدلال على براءته بما لا يستغرب صدور مثله عن مثله فان التشيع بعيد جدا عن أهل الحديث الذين أخرجوا الاحاديث الواردة في الخلفاء الثلاثة فراجعه توفي فجأة بعد خروج من الحمام سنة ٤٠٥

سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر

وأصح أسانيد المكيين سفيان بن عيينة[1] عن عمرو ابن دينار[2] عن جابر[3] .

(١) سفيان بن عيينة : أبو محمد سفيان بن عيينة بضم السين والعين ويقال بكسرهما وحكي فتح السين أيضا الهلالي مولاهم الكوفي ثم المكي شيخ الحجاز وأحد الاعـلام الحافـظ نزيل مكة من تابـع التابعين سمع الزهري وعمرو بن دينار والشعبي وعبد الله بن دينار وجماعة قال الشافعي رضي الله عنه لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز وقال ابن وهب لا أعلم أحدا أعلم بالتفسير من ابن عيينة وقال أحمد العجلي كان حديثه نحو ٧,٠٠٠ حديث حج سفيان سبعين حجة ونقل النووي في التهذيب قال سفيان بن عيينة قرأت القرآن وانا ابن أربع سنين وكتبت الحديث وانا ابن سبع سنين ولما بلغت خمس عشرة سنة قال لي أبي يا بني قد انقطعت عنك شرائع الصبي فاختلط بالخير تكن من أهله واعلم انه لن يسعد بالعلماء إلا من أطاعهم فاطعهم تسعد واخدمهم تقتبس من علمهم فجعلت أميل الى وصية أبي ولا أعدل عنها توفي يوم السبت غرة رجب سنة ١٩٨ .

(٢) عمرو بن دينار : أبو محمد الجمحي مولاهم اليمني الصنعاني الانباوي مولى ابن باذان المكي سمع ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وجابر بن زيد وطاووسا وسعيد بن جبير والزهري روى عنه أيوب وشعبة والثوري وابن جريج وابن عيينة وأبو عوانة وحماد بن زيد قال عبد الله بن أبي نجيح ما رأيت أحدا قط أفقه منه قال طاووس لابنه اذا قدمت مكة فجالس عمرو بن دينار فان أذنيه قمع العلم هـ من الشذرات وحكى الكلابادي أقوالا في سن وفاته مصدراً بما عليه الجماعة وهو ١٢٥ هـ .

(٣) جابر : أبو عبد الله جـابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الانصاري السلمي بفتح السين واللام المدني الصحابي ابن الصحابى ففي صحيح البخاري في كتاب المبعث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال انا وابي وخالي من أصحاب العقبة وهو أحد المكثرين روى ١,٥٠٠ حديث اتفق البخاري ومسلم على ستين حديثاً وانفرد البخاري بستة وعشرين ومسلم بمائة وستة وعشرين وروى عن أبي بكر وعمر وعلي وروى عنه جماعة من التابعين منهم سعيد بن المسيب وأبو سلمة ومحمد الباقر وعطاء وسالم وعمرو بن دينار ومجاهد ومحمد بن المنكدر استشهد أبوه يوم أحد وشهد المترجم تسع عشرة غزوة ولم يشهد بدرا ولا احداً توفي بالمدينة سنة ٧٣ وقيل ٨٧ وقد نظم السيوطي في الفيته هذا السنـد عنـي سند =

وأصح أسانيد اليمانيين معمر عن همام عن أبي هريرة

وأصح أسانيد اليمانيين معمر[١] عن همام بن منبه[٢] عن أبي هريرة[٣] .

المكيين بقوله لمكة سفيان عن عمرو وذا عن جابر .

(تنبيه) قال الامام النووي وحيث اطلق جابر في هذه الكتب فهو جابر بن عبد الله فاذا اريد غيره قيد هـ .

(١) معمر بن راشد : أبو عروة معمر بفتح الميم واسكان العين بن راشد بن أبي عمرو البصري مولى عبد السلام بن صالح سمع عمرو بن دينار والزهري وثابتا البناني وسليمان التميمي وسرد في التهذيب جماعة روى عنه من شيوخه عمرو بن دينار السبيعي وأيوب السختياني وروي عنه من غيرهم ابن جريج وسعيد بن ابي عروبة والسفيانان وشيعته وحماد بن زيد وجماعة قال معمر جلست الى قتادة وانا ابن أربع عشرة سنة فما سمعت منه حديثا الا كأنه ينقش في صدري وهو اول من رحل الى اليمن قال ابن معين معمر اثبت في الزهري من ابن عيينة سكن صنعاء اليمن فكره اهل اليمن خروجه من عندهم فزوجوه واتفقوا على توثيقه وجلالته روى له البخاري ومسلم توفي سنة ١٥٣ وقيل ١٥٨ .

(٢) همام بن منبه : أبو عبد الله همام بن منبه بن كامل ويقال أبو عقبة اليماني الصنعاني الابناوي له اخوة وهم وهب ومعقل وغيلان وعبد الله وعمر وهم بقايا من ابناء الفرس الذين بعث بهم كسرى الى اليمن ويدعون بالابناء منهم طاووس وعمرو بن دينار قال الذهبي في المغني وهب بن منبه ثقة مشهور قصاص خير ضعفه أبو حفص الفلاس وحده وقال النووي في التهذيب اتفقوا على توثيقه فلعله لم يعتبر الخلاف توفي سنة ١٣١ وقيل ١٣٢ وذهب صاحب الشذرات الى انه توفي سنة ١١٤ .

(٣) ابو هريرة : عبد الرحمن بن صخر الدوسي وقد وقع اختلاف كثير في اسم هذا الصحابي الجليل اوصله بعضهم الى ثلاثين قولا قال النووي في التهذيب والاصح منها عند المحققين الاكثرين ما صححه البخاري وغيره من المتقنين قال الحافظ ابن حجر في الاصابة قد أجمع أهل الحديث على انه اكثر الصحابة حديثا وذكر أبو محمد بن حزم ان مسند تقي بن مخلد احتوى من حديث أبي هريرة على ٥,٣٠٠ حديث وروي عن جماعة من الصحابة ومن التابعين على اختلاف طبقاتهم يبلغون ٨٠٠ راو وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب روى يونس بن بكير عن ابن اسحاق قال حدثني بعض اصحابنا عن ابي هريرة قال كان اسمي في الجاهلية عبد شمس فسميت في الاسلام عبد الرحمن وانما كنيت بأبي هريرة لاني وجدت

وأثبت أسانيد المصريين الليث عن يزيد بـن أبي حبيب عن أبي الخير

وأصح أسانيد المصريين الليث[١] عن يزيد بن أبـي حبيب[٢] عن أبـي الخير[٣] .

هرة فحملتها في كمي فقيل لي ما هذه قلت هرة قيل فأنت ابو هريرة وروي عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي سماه ابا هريرة اسلم عام خيبر وشهدها مع رسول الله صلى الله عليه وسلـم ثم لزمـه وواظب عليه راضيا بشبع بطنه كانت يده مع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدور معه حيث دار وكان يحضر ما لا يحضره سائر المهاجرين والانصار توفي سنة ٥٧ قيل ٥٨ وقيل ٥٩ .

(١) الليث بن سعد : أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاهـم المصري شيخ الديار المصرية وعالمها أصله فارسي اصبهاني من تابعي التابعين ولد سنة ٦٤ سمع عطاء بن أبي رباح وعبد الله بن أبي مليكة ونافع مولى ابن عمر وخلائق من التابعين وغيرهـم روى عنه محمد بن عجلان وسليمان ابن سعد وقيس بن الربيع وابن المبارك وجماعة قال يحيى بن بكيرما رأيت أحداً أكمل من الليث كان فقيه النفس عربي اللسان يحسن القرآن والنحو ويحفظ الحديث والشعر حسن المذاكرة قال الذهبي في العبر كان نائب مصر وقاضيها من تحت أوامر الليث واذا رابه من أحد شيء كاتب فيه فيعزل روي ان الامام مالك اهدى له صينية رطبا فاعادها عليه مملوة ذهبا كان لا يتغدى كل يوم حتى يطعم ٣٦٠ مسكيناً وكان مدخوله السنوي ٨٠,٠٠٠ دينارا وما وجبت عليه زكاة توفي سنة ١٧٥ .

(٢) يزيد بن أبي حبيب : اسمه سويد أبو رجاء كان أبوه مولى امرأة وامه مولاة لنجيب حدث عن أبي الخير مرثد وعطاء بن أبي رباح وجماعة روى عنه الليث بن سعد وسعيد بن أبي أيوب وعمرو بن الحرث في باب الايمان وجزاء الصيد من البخاري مات سنة ١٢٨ هـ من الكلاباذي وقال في الشذرات نقلا عن الليث بن سعد هو عالمنا وسيدنا هـ .

(٣) أبو الخير : مرثد بفتح الميم وسكون الراء ابن عبد الله أبو الخير اليزني المصري روى عن سعيد بن زيد وأبي أيوب وعمرو بن العاصي قال في الشذرات تفقه بعقبة بن عامر هـ وروى عنه عبد الرحمن بن شماسة وكعب بن علقمة ويزيد بن أبي حبيب وجعفر بن أبي ربيعة وغيرهم كان مفتي أهل مصر في زمانه قال العجلي تابعي ثقة وثقه ابن حبان وابن شاهين توفي سنة ٩٠ .

عن عقبة بن عامر وأثبت

عن عقبة بن عامر[1] وهكذا قال النووي[2] في اذكاره ولا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فانهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفا هـ ومن ذلك اصح مسلسل وسيأتـي في محله واقتصر في ظم على تكلمهم على اختلافهم في أصحية الأسانيد لأنها الأهم والا فقد تكلموا على أوهاها كما قال الحاكم وغيره

---

(١) عقبة بن عامر : أبو حماد عقبة بن عامر بن عبس بن عمرو له تسع كنى روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة وخمسون حديثاً اتفقا منها على تسعة للبخاري حديث ولمسلم تسعة روى عنه جابر بن عبد الله وابن عباس وغيرهما من الصحابة وخلائق من التابعين سكن دمشق ومصر ووليها لمعاوية بن أبي سفيان سنة ٤٤ وكان هو بريد سيدنا عمر بن الخطاب في فتح دمشق وصل المدينة في سبعة أيام ورجع منها الى الشام في يومين ونصف بدعائه عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مات سنة ٥٨ .

(٢) الامام النووي : محيي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي بحذف الالف ويسوغ اثباتها شيخ الاسلام الحافظ الزاهد أحد الاعلام أستاذ المتأخرين وحجة الله على اللاحقين والداعي الى سبيل السابقين قدم دمشق ونزل بالمدرسة الرواحية قال وبقيت نحو سنتين لم أضع جنبي للارض وكان قوتي فيها جراية المدرسة ومن أعجب ما حكى عن نفسه قال وبقيت أكثر من شهرين او اقل لما قرأت ويجب الغسل من ايلاج الحشفة في الفرج . اعتقد ان ذلك قرقرة البطن وكنت استحم بالماء البارد كلما قرقر بطني نقله ابن العماد كان يقرأ كل يوم اثني عشر درساً على المشايخ شرحا وتصحيحا قال الذهبي لزم الاشتغال ليلا ونهاراً نحواً من عشرين سنة حتى فاق الاقران وتقدم على جميع الطلبة وحاز قصب السبق في العلم والعمل سمع الكثير من الرضى بن البرهان والزين خالد وشيخ الشيوخ عبد العزيز الحموي وأقرانهم كان رأساً في الزهد وقدوة في الورع آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر راضياً عن الله والله راض عنه ولي مشيخة دار الحديث فلم يتناول من مدخولها شيئاً اقتناعاً بما يبعثه له والده كان لا يأكل في اليوم والليلة الا أكلة واحدة ولا يشرب إلا شربة واحدة عند السحر لم يتزوج قط له عدة تصانيف جلها مطبوع قال السبكي في الطبقات وانا اذا اردت ان اجمل تفاصيل فضله بمختصر القول وفصله لم ازد على =

أسانيد الشامين الأوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة

أوهي أسانيد أبي هريرة السري بن اسماعيل[١] عن داود بن يزيد[٢] الأودي[٣] عن أبيه عن أبي هريرة وأوهى أسانيد ابن مسعود شريك[٤] عن أبي فزارة[٥] .

بيتين انشدنيهما من لفظه لنفسه الشيخ الامام لما سكن دار الحديث وهما :

وفي دار الحـديث لطيف معنى على بسـط لهـا اصبـو وآوي
عسى انـي امس بحـر وجهي مكانـا مسـه قدم النواوي

توفي ببلده سنة ٦٧٦ .

(١) السري بن اسماعيل : الهمداني الكوفي يروي عن الشعبي قال في ميزان الاعتدال قال يحيى القطان استبان لي كذبه في مجلس واحد وقال النسائي متروك وقال غيره ليس بشيء هـ وقال في الخلاصة قال الامام احمد تركه الناس هـ .

(٢) داود بن يزيد : أبو يزيد الاودي الاعرج الكوفي العطار يروي عن ابيه والنخعي وأبي وائل ويروي عنه وكيع وأبو اسامة قال في الميزان ضعفه الامام أحمد وابن معين وقال الثوري شعبة يروي عن داود بن يزيد يتعجب منه وقال الفلاس كان يحيى وابن مهدي لا يحدثان عنه قال النسائي ليس بثقة هـ قال في الخلاصة توفي سنة ١٥١ .

(٣) يزيد الاودي : ابن عبد الرحمن بن الاسود الاودي الزعافري أبو داود عن علي وعدي بن حاتم وعنه أبناه داود وادريس وثقه ابن حبان .

(٤) شريك : أبو عبد الله شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي المدني يروي عن أنس وابن المسيب وكريب ويروي عنه مالك والثوري ومحمد واسماعيل ابنا جعفر بن أبي كثير قال ابن سعد ثقة كثير الحديث وقال النسائي ليس بالقوي قال ابن عدي اذا حدث عنه ثقة فلا بأس به مات سنة ١٤٠ أفاده بعض الشيوخ .

(٥) أبو فزارة: راشد بن كيسان العبسي بموحدة الكوفي يروي عن أنس وعبد الرحمن بن أبي=

وأثبـت أسـانيد الخراسانيين

عـن أبـي يزيد[1] عن ابـن مسعـود وأوهـى أسـانيد أنس[2] داود بن المحبر[3] .

ليلى وعنه جابر بن حازم والثوري وثقه ابن معين هـ من الخلاصة صحيفة ٩٦ وقال في الميزان في ترجمته قال أبو حاتم صالح الحديث وقال ابن حبان في الثقات وربما أخطأ ويكنى أبا فزارة وقال أبو زرعة حديث أبي فزارة ليس بصحيح ووثقه ابن معين وكذا الدارقطني .

(١) أبو زيد أو أبو يزيد : لم يترجمه من الكتب التي تحت يدي سوى صاحب خلاصة الكمال قال مصدراً لترجمته بتمييز وقاعدته فيه ان من ذكر في هذا الكتاب ولم يخرج له الستة فالرمز عليه تمييز قال (تميز) أبو زيد عن ابن مسعود وعنه أبو فزارة راشد ابن كيسان هـ .

(٢) أنس بن مالك : أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضـم الانصـاري الخزرجـي البخاري خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتسمى بذلك ويفتخر به وحق له ذلك كناه رسول الله أبا حمزة ببقلة كان يحبها وأمه أم سليم دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتته بتمر وسمن فقال اعيدوا سمنكم في سقائه وتمركم في وعائه ثم قام الى ناحية البيت فصلى غير المكتوبة فدعا لام سليم واهل بيتها فقالت يا رسول الله ان لي حويجة قال ما هي قالت خادمك أنس فما ترك خير آخرة ولا دنيا الا دعا به اللهم ارزقه مالاً وولداً وبارك له قال فاني لمن اكثر الانصار مالا فدفن لصلبه الى مقدم الحجاز البصرة ١٢٠ وكان نخله يتمر في العام مرتين روى ٢٢٨٦ اتفق البخاري ومسلم منها على ١٦٨ وانفرد البخاري بـ ٨٣ ومسلم بـ ٥٧٦ قال خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين فلم يقـل لي لشيء فعلته ولا في شيء تركته لم تركته فبخ بخ له توفي سنة ٩٣ على الصحيح وعمره يجاوز المائة .

(٣) داود بن المحبر : بن فحذم[1] بن سليمان البصري صاحب كتاب العقل روى عن شعبـة وهمام وجماعة وروى عنه أبو امية والحارث بن أبي اسامة وجماعة سردهم الحافظ الخطيب البغدادي قال في الميزان ليته لم يصنف كتاب العقل هـ وقال الحافظ البغدادي قلت حال داود ظاهرة في كونه غير ثقة ولولم =

(١) بالحاء كذا في تاريخ بغداد جزء ثامن صحيفة ٣٥٩ وكذلك خلاصة الكمال وفي ميزان الاعتدال بالهاء بدل الحاء والله أعلم .

الحسين بن واقد عن عبد الله بن يزيد عن أبيه .

عن أبيه[١] عن أبان بن أبي عياش[٢] عن أنس وفائدته ترجيح بعضها على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح .

يكن له غير وضعه كتاب العقل باسره لكان دليلا كافياً على ما ذكرته ونقل عن الامام البخاري ان داود بن المحبر منكر الحديث وقد سئل عنه الامام أحمد فضحك وقال شبه ولا شيء كان لا يدري ذلك ايش الحديث وقال في الميزان نقلا عن ابن المديني انه ذهب حديثه وقال أبو زرعة وغيره ضعيف وقال أبو حاتم ذاهب العقل غير ثقة وقال الدارقطني متروك وروي عن ابن معين قال ما زال معروفا بالحديث ثم تركه وصحب قوما من المعتزلة فافسدوه وهو ثقة توفي ببغداد سنة ٢٠٦ .

(١) المحبر : كمعظم لم اقف له على ترجمة مستقلة في الكتب التي اعتمدها في التراجم المذكورة في المقدمة سوى ما نشر في ترجمة ابنه الراوي عنه قبله .

(٢) أبان بن أبي عياش : أبو اسماعيل فيروز وقيل دينار البصري احد الضعفاء وهو تابعي صغير من موالي عبد القيس قال في الميزان قال شعيب بن حرب سمعت شعبة يقول لان اشرب من بول حمار حتى اروي احب الى من ان اقول حدثنا أبان بن أبي عياش وقال لان يزني الرجل خير من ان يروي عن ابان قال الامام احمد هو متروك الحديث وكان وكيع اذا مر على حديثه يقول رجل ولا يسميه استضعافا له ثم ساق صاحب الميزان احاديث منكرة ذكرت عن ابان بن أبي عياش واطال النفس في ذلك جداً ووقع اختلاف في وفاته من ١٢٨ الى ١٤٢ .

أصح كتب الحديث

أول من صنف في الصحيح محمد وخص بالترجيح
ومسلم بعد وبعض الغرب مع أبي علي فضلوا ذا لو نفع

أي أول من صنف في جميع الصحيح محمد بن إسماعيل البخاري وكتابه أصح من كتاب مسلم عن الجمهور وهو الصحيح وقال النووي انه الصواب والمراد ما أسنده دون التعليق والتراجم وقوله ومسلم بعد أي بعد البخاري في الوجود والصحة وقوله بعض الغرب أي بعض أهل الغرب على حذف المضاف أي وذهب بعض المغاربة والحافظ أبو علي الحسين بن علي النيسابوري شيخ

أصح كتب الحديث

(أول من صنف في) الحديث (الصحيح) الامام (محمد) هو ابن اسماعيل البخاري ولا يرد موطأ الامام مالك لأنه وإن كان سابقاً فمؤلفه لم يتقيد بالصحيح الذي مر تعريفه لأنه أدخل فيه المرسل والبلاغ والمقطوع ونحوها على سبيل الاحتجاج فليس هو أول من صنف في الصحيح لانصراف الصحيح بقرينة ال العهدية الى الصحيح المذكور (وخص) أي البخاري أي صحيحه (بالترجيح) أي بترجيح ما أسنده فيه دون تعاليقه وتراجمه وأقوال الصحابة وغيرهم على سائر الصحاح لتقدمه على غيره في الفن (و) الامام (مسلم) أي صحيحه (بعد) أي بعد صحيح البخاري وضعا بلا نزاع وصحة كما ذهب اليه الجمهور وهو الصحيح المشهور (وبعض) أهل (الغرب مع) حافظ عصره (أبي علي) الحسين بن علي النيسابوري[1] سيخ

---

(١) أبو علي النيسابوري : الحافظ الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري الثقة احد

الحاكم الى تفضيل مسلم على البخاري فقال أبو علي ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في علم الحديث وحكى القاضي عياض عن أبي مروان الطبني قال كان شيوخي من يفضل كتاب مسلم عن كتاب البخاري قال ابن الصلاح فهذا ان كان المراد به إن كتاب مسلم يترجح بأن لم يمازجه غير الصحيح فهذا لا بأس به وإن كان المراد به ان كتاب مسلم أصح صحيحاً فهذا مردود على من يقوله انتهى وعلى كل حال فكتاباهما أصح كتب الحديث .

الحاكم (فضلوا ذا) أي صحيح مسلم على صحيح البخاري لكن (لو نفع) تفضيلهم لقبل منهم لكنه لم ينفع لعدم تصريحهم بالتفضيل وإن كان كلامهم ظاهرا فيه عرفا ولأن البخاري اشترط في الصحة اللقي ومسلم اكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقي ولاتفاق العلماء على أن البخاري أجل منه وأعلم منه بصناعة الحديث مع أن مسلما تلميذه حتى قال الدارقطني[1] لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء وقيل هما سواء وقيل بالوقف وبالجملة فكتاباهما أصح كتب الحديث .

الاعلام ولد سنة ٢٧٧ سمع من ابراهيم بن أبي طالب وعلي بن الحسين وجعفر بن احمد الحافظ وجماعة ومن اكبر تلامذته الحاكم قال فيه هو واحد عصره في الحفظ والاتقان والورع والرحلة ذكره بالشرق كذكره بالغرب مقدم في مذاكرة الايمة وكثرة التصنيف ومثله للخطيب البغدادي في تاريخه قال السبكي واطال الحاكم في ترجمة شيخه هذا واطنب على عادته اذا ترجم كبيرا استوفى وحشد الفوائد والغرائب هـ وقال بعد كلام طويل كان ابو علي يرى ان كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري قال ابن منده سمعت ابا علي وما رأيت احفظ منه يقول ما تحت اديم السماء أصح من كتاب مسلم قلت وقد شد أبو علي بهذه المقالة وان وافقه عليها بعض المغاربة هـ توفي رحمه الله سنة ٣٤٩ .

(١) الدارقطني : بفتح الراء وضم القاف وسكون الطاء نسبة الى دار القطن محلة ببغداد أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود البغدادي الامام الحافظ الكبير شيخ الاسلام اليه النهاية =

وأما قول الشافعي ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك فذاك قبل وجود الكتابين وقوله لو نفع يريد لو نفع قول من فضل مسلماً

وأما قول الشافعي ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك فذلك قبل وجودهما وما ذكر فيهما من الضعفاء كمطر الوراق[١] وبقية[٢] وابن اسحاق[٣]

في معرفة الحديث وعلومه وكان يدعى فيه أمير المؤمنين روى عن البغوي وطبقته قال الحاكم صار اوحد عصره في الحفظ والفهم والورع إماما في القراءة والنحو وله مصنفات يطول ذكرها قال الخطيب البغدادي كان فريد عصره انتهى اليه علم الاثر والمعرفة بالعلل واسماء الرجال مع الصدق وصحة الاعتقاد والاضطلاع من علوم سوى علم الحديث ومنها القراءات ومذاهب الفقهاء والادب والشعر توفي ببغداد ودفن قرب قبر معروف الكرخي سنة ٣٨٥ .

(١) مطر الوراق : أبو رجاء بن طهمان الخراساني السلمي البصري المصاحفي ويعرف بالوراق روي عن عكرمة وعطاء وهلال ورجاء بن حيوة وشهر بن حوشب وكثيرين قيل روايته عن أنس مرسلة وعنه ابراهيم بن طهمان والحمادان وروح بن القاسم وسعيد بن أبي عروبة وجماعة ضعفه ابن معين وابن سعد وقال العجلي صدوق قال أبو بكر البزار لا بأس به وقال أبو داود ليس عندي بحجة ولا يقطع به في حديث اذا اختلف وقال ابن حبان ربما أخطأ روى له مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجة توفى سنة ١٢٥ .

(٢) بقية : أبو محمد بن صائر الحميري الكلاعي التيمي الحمصي الحافظ احد الاعلام روى عن محمد بن زياد الألهاني وبحير بن سعد والزبيدي وروى عنه ابن جريج والاوزاعي وشعبة قال ابن المبارك صدوق يكتب عمن أقبل وأدبر وقال غير واحد من الايمة بقية ثقة اذا روى عن الثقات قال ابن حبان سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذه عن الضعفاء وقال أبو حاتم لا يحتج به وقال أبو مسهر أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية مات سنة ١٩٧ .

(٣) ابن اسحاق:يكنى أبا بكر أو أبا عبد الله محمد بن اسحاق بن يسار المطلبي مولاهم المدني

على البخاري فانه لم يقبل من قائله وقوله في الصحيح متعلق بصنف وأما أول

ونعمان بن راشد[١] لم يذكر على سبيل الاحتجاج بل على سبيل المتابعة والاستشهاد

صاحب السير والمغازي رأى أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وسمع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وأبان بن عثمان بن عفان ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأبا أسامة بن عبد الرحمن وسمع الكثير من المقبري والاعرج وهذه الطبقة وكان بحراً من بحور العلم ذكياً حافظاً طلابة للعلم أخباريا نسابة علامة قال شعبة هو أمير المؤمنين في الحديث قال ابن معين هو ثقة وليس بحجة وقال احمد بن حنبل هو حسن الحديث قال بن الاهذل لا تجهل امانته ووثقه الاكثرون قال الحافظ ابن حجر في الهدى مقدمة الفتح انه مختلف في الاحتجاج به والجمهور على قبوله في السير وقد استفسر من اطلق عليه الجرح فبان ان سببه غير قادح واخرج له مسلم في المتابعات وله في البخاري مواضع عديدة معلقة عنه وموضع واحد قال فيه قال ابراهيم بن سعد عن ابيه عن ابن اسحاق فذكر حديثا هـ منه وقد طعن فيه مالك ورمي بالتشيع قال الحافظ البغدادي وقد امسك عن الاحتجاج بروايات ابن اسحاق غير واحد من العلماء لاسباب منها انه كان يتشيع وينسب الى القدر وقال قال سفيان بن عيينة ما سمعت احداً يتهم محمد بن اسحاق وقال لا يزال بالمدينة علم ما عاش هذا الغلام قال ابراهيم لكن حدثني مصعب كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث وقد اطال الخطيب في ترجمة هذا الرجل العظيم وجلب النقول بأسانيدها له السير اختصرها ابن هشام ولولا اختصاره لضاع من الوجود قال شيخ العروبة الاستاذ أحمد زكي باشا فكان محمد بن اسحاق صاحب المغازي والسير اول من الم بشيء من امر عبادتهم القديمة ولكن كتابه في السيرة ضاع من الوجود او هو لا يزال مطويا في ضمير الدهر الى هذا العصر هـ قلت وقد عثرت على اربعة اجزاء منه في سفر واحد لأنه في عشرين جزءا على قاعدة الجزء المتعارف قديما وهو بخزانة كلية القرويين توفي ببغداد ودفن في مقبرة الخيزران ام الرشيد سنة ١٥١ .

(١) النعمان بن راشد : أبو اسحاق الجزري مولى بني امية يروي عن ميمون بن مهران والزهري وعنه جرير بن حازم وحماد بن زيد ضعفه القطان والنسائي وابن معين وقال البخاري صدوق في حديثه وهم وقد وثقه ابن حبان واحتج به مسلم قال في التهذيب ومثل قول البخاري قال ابن ابي حاتم عن ابيه وقال ادخله البخاري في كتاب الضعفاء ويحول منه هـ .

من صنف مطلقاً لا بقيد جمع الصحيح فقد بينته في الشرح الكبير .

ولـم يعماه ولا كـن قـل ما عند ابـن الأخـرم منـه قد فاتهمـا
ورد لـكـن قـال يحيى البر لم يفـت الخمسـة الى النـزر

أي لم يعم البخاري ومسلم الصحيح يريد لم يستوعباه في كتابيهما ولم يلتزما ذلك والزام الدارقطني وغيره إياهما بأحاديث ليس بلازم قال الحاكم في خطبة المستدرك ولم يحكما ولا واحد منهما إنه لم يصح من الحديث غير ما خرجاه انتهى قال البخاري ما أدخلت في كتاب الجامع الا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول وقال مسلم ليس كل صحيح وضعته هنا إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها عند بعضهم قال ابن الصلاح قوله ولكن قلما عند ابن الأخرم منه أي من الصحيح يريد أن الحافظ أبا عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم شيخ الحاكم ذكر كلاما معناه قل ما يفوت البخاري ومسلما مما ثبت من

أو ذكر لعلو الاسناد أو هو ضعيف عند غيرهما ثقة عندهما ولا يقال الجرح مقدم لأن نقول ان شرط قبوله بيان السبب حكى ذلك النووي عن ابن الصلاح وأقره لكن قال شيخنا في تفضيل البخاري على مسلم ان البخاري يذكر هؤلاء غالباً في المتابعات والاستشهاد والتعليقات بخلاف مسلم فانه يذكرهم كثيراً في الأصول والاحتجاج هـ (و) مع كون كتابيهما أصح (لم يعماه) أي الصحيح أي لم يستوعبا فيهما كل صحيح على شرطهما فضلا عن مطلقه كما صرحا بذلك فالزام الدارقطني وغيره إياهما بأحاديث على شرطهما ليس بلازم (ولكن قلما) حديث (عند) الحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري (ابن الأخرم)[1] بالدرج وبالخاء المعجمة شيخ الحاكم وميمه

---

(١) ابن الاخرم: أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الاخرم الشيباني الحافظ محدث =

الحديث قال ابن الصلاح يعني في كتابيهما ويحيى هو الشيخ محي الدين النووي فقال في التقريب والتيسير والصواب انه لم يفت الأصول الخمسة الا اليسير أعني الصحيحين وسنن أبي داود

مدغمة في ميم (منه) أي من الصحيح (قد فاتهما) في كتابيهما وحق قلما أن يليها الفعل صريحاً لكنه أخره للضرورة كما قيل به في قول المرار :

صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

فما كافة إن وصلت بقل كما تقرر وفي نسخة فصلها عنها فهي موصولة وهذه أولى لسلامتها مما مر (ورد) أي رده ابن الصلاح بأن ذلك كثير لا قليل كما يعلم من مستدرك الحاكم عليهما (لكن قال) الشيخ محي الدين (يحيى) النووي (البر) أي المحسن في جميع أفعال البر بعد تصحيحه لما قاله ابن الصلاح والصواب انه (لم يفت) الأصول (الخمسة) الصحيحين وسنن أبي داود[١]

نيسابور صنف المسند الكبير وصنف الصحيحين وروى عن علي بن الحسن الهلالي ويحيى بن محمد الذهلي وعنه أبو بر السبيعي ومحمد بن اسحاق بي منده وابو عبد الله الحاكم وغيرهم مع براعته في الحديث والعلل والرجال عاش ٩٤ سنة توفي سنة ٣٤٤ .

(١) أبو داود : سليمان بن الاشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد الازدي السجستاني صاحب السنن والتصانيف المشهورة سمع من مسلم بن ابراهيم وطبقتهما وطوف الشام والعراق ومصر والحجاز والجزيرةوخراسان وكان رأساً في الحديث رأساً في الفقه ذا جلالة وحرمة وصلاح وورع كان يشبه لشيخه الامام أحمدبن حنبل كان في الدرجة العليامن النسك والصلاح كتب عن العراقيين والخراسانيين والشاميين والمصريين والحرميين وجمع كتاب السنن قديماًوعرضه على شيخه الامام أحمدبن حنبل فاستحسنه واستجاده قال ابراهيم الحربى لما صنف أبو داود كتاب السنن الين لأبي داود الحديث كما الين لداود الحديد قال **الخطابي ان كتاب السنن لأبي داودكتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق القبول من**

والترمذي والنسائي .

والترمذي[١] والنسائي[٢] (الا النزر) أي القليل (وفيه) أي في

كافة الناس فصار حكما بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء فلكل فيه ورد منه شرب وهو أحسن وضعا واكثر فقها من الصحيحين هـ قال أبو داود كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٠٠,٠٠٠ حديث انتخبت منها ما ضمنت هذا الكتاب جمعت فيه ٤,٨٠٠ حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه وهو معدود في الكتب الستة لكن بعد مرتبة الصحيحين والموطأ لامامنا مالك توفي سنة ٢٧٥ .

(١) الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الضحاك السلمي الترمذي الضرير وقيل ولد اكمه تلميذ أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ومشاركه فيما يرويه في عدة من مشايخه سمع منه شيخه البخاري وغيره وكان مبرزا على الاقران آية في الحفظ والاتقان قال ابن خلكان في التعريف به الحافظ المشهور أحد الايمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث صنف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن وبه يضرب المثل توفي سنة ٢٧٩ .

(٢) النسائي : أبو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي النسائي نسبة الى نسا مدينة بخراسان سمع قتيبة واسحاق وطبقتهما بخراسان والحجاز والشام والعراق ومصر والجزيرة وكان رئيسا نبيلا كبير القدر كان له اربع زوجات وكان يصوم صوم داود خرج الى الغزو مع أمير مصر وخرج حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال احملوني الى مكة فحمل ومات بها قال السيوطي في حسن المحاضرة الحافظ شيخ الاسلام أحد الايمة المبرزين والحفاظ المتقنين قال الحافظ الذهبي النسائي أحفظ من مسلم له من المصنفات كتاب السنن الكبرى والصغرى وهي احدى الكتب الستة توفي سنة ٣٠٣ ودفن بين الصفا والمروة .

وفيه ما فيه لقول الجعفي أحفظ منه عشر ألف الف
وعله أراد بالتكرار لها وموقوف وفي البخاري
أربعة الآلاف والمكرر فوق ثلاثة ألوفا ذكروا

أي وفي كلام النووي ما فيه لقول الجعفي وهو البخاري أحفظ مائة ألف حديث صحيح فقوله منه أي من الصحيح وقوله وعله أي ولعل البخاري أراد بالأحاديث المكررة الأسانيد والموقوفات فقوله وموقوف معطوف على قوله بالتكرار قال ابن الصلاح بعد حكاية كلام البخاري إلا أن هذه العبارة قد تندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين قال وربما عد الحديث الواحد المروي باسنادين حديثين وقوله وفي البخاري الى آخره فيه بيان عدد أحاديث صحيح البخاري وهي باسقاط المكرر

كلام النووي (ما فيه) أي ضعف ظاهر (لقول الجعفي) أي البخاري نسبة لجد أبيه المغيرة لكونه كان مولى ليمان الجعفي والي بخارى (أحفظ منه) أي من الصحيح (عشر الف الف) حديث أي مائة الف كما عبر عنها حيث قال أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح والأصول الخمسة فضلا عن الصحيحين أقل من ذلك بكثير ففاتها كثير (وعله) لغة في لعله أي ولعل البخاري (أراد) بلوغ ما حفظه من الأحاديث العدد المذكور (بالتكرار لها وموقوف) أي بعد المكرر والموقوف منها أي وما الحق به من آثار الصحابة وغيرهم مع غير المكرر فلا ينافي كلامه كلامي ابن الأخرم والنووي على أن شيخنا قال والظاهر أن ابن الأخرم انما أراد ما فاتهما مما عرفاه واطلعا عليه مما يبلغ شرطهما لا بقيد كتابيهما كما فهمه ابن الصلاح قال وقول النووي لم يفت الخمسة الا القليل مراده من أحاديث الأحكام خاصة أما غيرها فكثير ثم بين ظم عدة أحاديث صحيح البخاري بقوله (وفي) صحيح (البخاري) منها بغير تكرار

أربعة آلاف حديث على ما قيل وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً كذا جزم به ابن الصلاح وهو مسلم في رواية الفربري وأما رواية حماد ابن شاكر فهي دونها بمائتي حديث ودون هذه بمائة حديث رواية ابراهيم بن معقل

(أربعة الالاف والمكرر) منها (فوق ثلاثة ألوفا) بنصبه تميزا يعني ثلاثة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثا على ما (ذكروا) أي جماعة من رواته فجملة ما فيه من المكرر وغيره سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون كذا جزم به ابن الصلاح ومختصرو كلامه قال ظم هو مسلم في رواية الفربري[1] وأما رواية حماد بن شاكر [2] فهي دونها بمائتي حديث ودون هذه بمائة حديث رواية ابراهيم ابن معقل[3] ورده شيخنا بأن عدة أحاديث البخاري في رواية الثلاثة سواء وانما حصل الاشتباه من جهة ان الأخيرين فاتهما من سماع الصحيح على البخاري ما ذكر من آخر الكتاب فروياه بالاجازة فالنقص انما هو في السماع لا في الكتاب قال والذي تحرر لي أنها بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات والموقوفات والمقطوعات سبعة آلاف وثلاث مائة وسبعة وتسعون حديثا وبغير المكرر من المتون الموصولة الفان وستمائة وحديثان ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر منه مائة وتسعة وخمسون فمجموع غير المكرر الفان

---

(١) الفربري : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري صاحب البخاري قال في مقدمة الفتح والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الاعصار وما قبلها هي رواية الفربري هـ وهو الذي قال ان البخاري سمعه نحو التسعين الفا ولم يبق من يرويه غيره توفي سنة ٣٢٠ .

(٢) حماد بن شاكر : قال الحافظ ابن حجر في آخر المقدمة في ذكر الرواة عن البخاري وكذلك حماد بن شاكر النسوي قال في أول الفتح عند ذكر الطريق التي اتصلت اليه ومن طريق حماد بن شاكر النسوي وأظنه مات في حدود التسعين وله فيه فوت ايضا هـ .

(٣) ابراهيم بن معقل : أبو اسحاق السانجني بفتح الجيم وسكون النون التي قبلها كان قاضي

ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم

وسبعمائةوواحدوستون قال ظم ولم يذكر إبن الصلاح عدة أحاديث مسلم وقد ذكر النووي انها نحو الأربعة آلاف باسقاط المكرر ولم يذكرعدتها بالمكرر وهي تزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه قال ورأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة[1] انها اثنا عشر ألفا قال الزركشي[2] بعد نقله كلام ابن سلمة وقال أبو حفص الميانجي إنها ثمانية آلاف قال ولعل هذا اقرب قال شيخنا وقول ظم وفي البخاري الخ جعله فائدة زائدة وليس مرادا لابن الصلاح بل هو تتمة رده لكلام ابن الأخرم بمعنى ان كلامه يرد بأنمافات البخاري ومسلماً اكثر مما خرجاه لقول البخاري أحفظ منه مائة ألف حديث صحيح وليس في كتابه بالنسبة اليها الا القليل فان جميع ما فيه بغير تكرار أربعة آلاف وبالتكرار نحو سبعة آلاف ومسلم اكثر ما يكون فيه نحو ذلك كما مر ففاتهما كثير لا قليل أما أول من صنف مطلقا فابن جريج[3] بمكة

نسف وعالمها ومحدثها كان بصيرا بالحديث عارفا بالفقه والاختلاف روى الصحيح عن البخاري وروى عن قتيبة وهشام بن عمار وطبقتهما توفي سنة ٢٩٥ .

(١) احمد بن سلمة : الحافظ أبو الفضل احمد بن سلمة النيسابوري رفيق مسلم في الرحلة الى قتيبة كان حافظاً من المهرة له صحيح كصحيح مسلم توفي سنة ٢٨٦ .

(٢) الزركشي : بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي الامام العلامة المصنف المحرر أخذ عن جمال الدين الاسنوي والسراج البلقيني ورحل في طلب العلم وكان لا يشتغل عنه بشيء وله أقارب يكفونه أمر دنياه درس وأفتى وصنف مصنفات عديدة منها شرح جمع الجوامع للسبكي ومنها النكت على البخاري وبالخزانة القروية منه نسختان والبحر في الاصول توفي سنة ٧٩٤ .

(٣) ابن جريج : إمام الحجاز أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج رومي الاصل مكي المولد فقيه الحرم المكي والحجاز أخذ عن عطاء وطبقته وهو أول من صنف الكتب بالحجاز لم يطلب العلم الا في الكهولة فكان من أوعية العلم وحملة الشريعة الاسلامية توفي سنة ١٥٠ .

قال النووي

ومالك وابن أبي ذيب[١] بالمدينة والأوزاعي[٢] بالشام

(١) ابن أبي ذيب : محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذيب أبو الحارث القرشي المدني هو أخو المغيرة بن عبد الرحمن بن أبي ذيب سمع عكرمة وأبا الزناد ونافعا وابن شهاب الزهري قال الخطيب البغدادي كان فقيهاً صالحاً ورعـا يأمـر بالمعروف وينهى عن المنكر روى عنه سفيان الثوري ووكيع ويزيد بن هارون وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وجماعة قال لما حج المهدي دخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبق أحد الا قام الا ابن أبي ذيب فقال له المسيب بن زهير قم هذا أمير المؤمنين فقال ابن أبي ذيب انما يقوم الناس لرب العالمين فقال المهدي دعه فقد قامت كل شعرة في رأسي هـ وله وقائع جمة تنبىء عن صلابة دينه وغلظ ايمانه حفظها له التاريخ لوقتنا فلتنظر في الجزء الثاني من تاريخ بغداد صحيفة ٢٩٨ اقدمه أمير المؤمنين المهدي بغداد وحدث بها ثم رجع يريد المدينة فمات بالكوفة قال الامام النووي واتفقوا على امامته وجلالته روى له البخاري ومسلم في صحيحيهما توفي سنة ١٥٩ .

(٢) الامام الاوزاعي : شيخ الاسلام أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الحافظ ولد سنة ٨٨ حدث عن عطاء بن أبي رباح والقاسم بن مخيمرة وشداد وربيعة بن يزيد والزهري وجمع ورأى محمد بن سيرين مريضاً ويقال انه سمع منه وحدث عنه شعبة وابن المبارك والوليد بن مسلم ويحيى القطان سكن في آخر عمره ببيروت مرابطاً وبها توفي وأصله من سبي السند وكانت صنعته الكتابة والترسل فرسائله تؤثر قال الحافظ الذهبي عقبه قلت هذا نافلة سوى الفقه ولد ببعلبك وربي يتيماً فقيراً في حجر امه تعجز الملوك ان تؤدب اولادها ادبه في نفسه ما سمعت منه كلمة فاضلة الا احتاج مستمعاً الى اثباتها عنه ولا رأيته ضاحكاً يقهقه ولقد اجاب في سبعين الف مسئلة قال اسماعيل بـن عياش سمعتهم يقولون سنة ١٤٠ الاوزاعي اليوم عالم الأمة قال ابو مسهر كان الاوزاعي يحيي الليل صلاة وقرآناً وبكاء مات سنة ١٥٧ هـ باختصار من تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي .

انه بلغ اربعة آلاف

والثوري[١] بالكوفة وسعيد بن أبي عروبة[٢] والـربيع بن صبيح[٣]

(١) الثوري : الامام شيخ الاسلام سيد الحفاظ أبو عبد الله الثوري ثور مضر ولا ثور همدان الكوفي الفقيه حدث عن أبيه وزيد بن الحارث وحسين بن أبي ثابت والاسود بن قيس وجماعة قال يحيى بن معين وجماعة سفيان أمير المؤمنين في الحديث وقال ابن المبارك كتبت عن الف ومائة شيخ ما فيهم افضل من سفيان وكان شعبة يقول سفيان أحفظ مني قال سفيان ما استودعت قلبي شيئاً قط فخانني وقال الاوزاعي لم يبق من تجتمع عليه الامة بالرضى والصحة الا سفيان قال الذهبي في التذكرة عقب نقله ما سلف قلت مناقب هذا الامام في مجلد لابن الجوزي وقد اختصرته وسقت جملة حسنة من ذلك في تاريخي مات بالبصرة في الاختفاء من المهدي سنة ١٦١ هـ من التذكرة .

(٢) سعيد بن أبي عروبة : الامام الحافظ أبو النضر العلوي مولاهم البصري احد الاعلام حدث عن الحسن ومحمد بن سيرين وأبي نضرة العبدي وابي رجاء العطاردي ومطر الوراق وخلق سواهم وثقه يحيى بن معين والنسائي وهو اول من صنف الابواب بالبصرة وقال ابن معين هو اثبت الناس في قتادة وقيل انه تغير حفظه قبل موته بعشر سنين مات سنة ١٥٦ .

(٣) الربيع بن صبيح : السعدي ابو بكر ويقال ابو حفص البصري مولى بني سعد بن زيد روى عن الحسن وحميد الطويل ويزيد الرقاشي وابي الزبير وابي غالب وثابت البناني وروى عنه الثوري وابن المبارك وابن مهدي ووكيع وابو داود وابو الوليد الطيالسيان وجماعة وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه وقال حرملة عن الشافعي كان الربيع بن صبيح غزاء واذا مدح الرجل بغير صناعته فقد وهض اي دق عنقه قال عبد الله سألت يحيى بن معين عن المبارك بن فضالة فقال ضعيف الحديث مثل الربيع بن صبيح في الضعف قال الحافظ ابن حجر نقلا عن بعضهم كان من عباد اهل البصرة وزهادهم وكان يشبه بيته بالليل بيت النحل من كثرة التهجد الا ان الحديث لم يكن من صناعته فكان يهم فيما يروي كثيرا حتى وقع في حديثه المناكر من حيث لا يشعر لا يعجبني الاحتجاج به اذا انفرد وذكر الرامهرمزي في الفاصل انه اول من صنف بالبصرة توفي سنة ١٦٠ بأرض السند وقيل بالبحر ودفن بالجزيرة هـ ملخصا من تهذيب التهذيب .

باسقاط المكرر .

وحمـاد بن سلمة[1] بالبصرة ومعمر بن راشد[2] وخالد بن جميل باليمن وجرير بن عبـد الحميد[3] بالري وابن المبارك[4] بخراسان وهؤلاء في عصر واحـد فلا يُدرَى أيهم سبق ذكره شيخنا كالناظم .

---

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري : الامام الحافظ شيخ الاسلام أبو سلمة الربعي مولاهم البصري البزاز المحدث سمع خاله حميد الطويل وابن أبي مليكة وأبا حمزة الضبعي ومحمد بن زياد الجمحي وأنس بن سيرين وجماعة وروى عنه ابن المبارك والقطان ومهدي وعفان وجماعة قال الامام أحمد بن حنبل حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت البناني واثبتهم في حميد قال الحافظ الذهبي عقب ما مر قلت هو أول من صنف التصانيف مع ابن أبي عروبة وكان بارعاً في العربية فقيهاً فصيحاً صاحب سنة وقال عبد الرحمن بن مهدي لو قيل لحماد بن سلمة انك تموت غدا ما قدر ان يزيد في العمل شيئاً وقال من طلب الحديث لغير الله مكر به توفي بعد عيد النحر سنة ١٦٧ هـ ملخصا من تذكرة الحفاظ .

(٢) معمر بن راشد : الحجة أبو عروة الازدي مولاهم البصري احد الاعلام وعالـم اليمـن حدث عن الزهري وقتادة وعمرو بن دينار ويحيى بن أبي كثير ومحمد بن زياد الجمحي وطبقتهم حدث عنه السفيانان وابن المبارك وغندر قال يحيى بن معين هو من أثبت الناس في الزهري وقال عبد الرزاق كتبت عن معمر ١٠,٠٠٠ حديث وكان أول من صنف باليمن وعن ابن جريج قال عليكم بمعمر فانه لم يبق في زمانه أعلم منه توفي سنة ١٥٣ ولم يبلغ ستين سنة هـ باختصار من تذكرة الحفاظ .

(٣) جرير بن عبد الحميد : الحافظ الحجة أبو عبد الله الضبي الكوفي محدث الري ولد سنة ١١٠ سمع من منصور بن المعتمر وحصين بن عبد الرحمن والاعمش وعدة حدث عنه علي بن المديني واسحاق وقتيبة ويوسف بن موسى القطان واحمد بن حنبل وخلق كثير رحل اليه المحدثون لثقته وحفظه وسعة علمه توفي سنة ١٧٧ هـ من التذكرة .

(٤) ابن المبارك : عبد الله بن المبارك بن واضح الامام الحافـظ العلامـة شيخ الاسلام فخر =

الصحيح الزائد على الصحيحين

وخذ زيادة الصحيح إذ تنص صحته أو من مصنف يخص
بجمعه نحو ابن حبان الزكي وابن خزيمة وكالمستدرك

لما تقدم ان البخاري ومسلما لم يستوعبا اخراج الصحيح فكأنه قيل فمن أين يعرف الصحيح الزائد على ما فيهما فقال خذه اذ تنص صحته أي حيث ينص على صحته إمام معتمد كأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي

الصحيح الزائد على الصحيحين

وان لم يكن على شرطهما (وخذ) بعد معرفتك أن مؤلفيهما لم يستوعباه (زيادة الصحيح اذ) أي حيث (تنص) أي ترفع (صحته) بأن ينص عليها

المجاهدين قدوة الزاهدين أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي التركي الاب الخوارزمي الام صاحب التصانيف النافعة والرحلات الشاسعة أفنى عمره في الاسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً سمع سليمان التيمي وعاصماً الاحول وحميداً الطويل والربيع بن أنس حدث عنه خلق لا يحصون من أهل الأقاليم منهم عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن معين وحبان بن موسى وأبو بكر بن أبي شيبة وأخوه عثمان قال ابن مهدي الايمة اربعة مالك والثوري وحماد بن زيد وابن المبارك وقال يحيى بن آدم كنت اذا طلبت الدقيق من المسائل فلم أجده في كتاب ابن المبارك ايست منه وعن اسماعيل بن عياش قال ما على وجه الأرض مثل ابن المبارك وله كتاب الزهد والرقائق وبالخزانة القروية منه نسخة عتيقة نسخت سنة ٤٦٤ وقد اطال النفس الحافظ الذهبي في ترجمته ومنه اختصرت ما سطر توفي سنة ١٨١

والبيهقي في مصنفاتهم المعتمدة كذا قيده ابن الصلاح بمصنفاتهم ولم أقيده بها بل اذا صح الطريق اليهم صححوه ولو في غير مصنفاتهم أو صححه من لم يشتهر له تصنيف من الأيمة كيحيـى بن سعيد القطان وابن معين ونحوهما فالحكم كذلك على الصواب وانما قيده ابن الصلاح بالمصنفات لأنه ذهب الى أنه ليس لأحد في هذه الأعصار ان يصحح الأحاديث فلهذا لم يعتمد على صحة السند الى من صححه في غير تصنيف مشهور وسيأتي كلامه في ذلك ويؤخذ

إمام معتمد كأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والخطابي والبيهقي[١] في مصنفاتهم الشهيرة أو في غيرها وصح الطريق اليهم أو ينص عليها حينئذ من لم يشتهر له تصنيف من الأيمة كيحيـى بن سعيد القطان[٢] وابن معين خلافا لابن الصلاح حيث قيد بالمصنفات الشهيرة بناء على ما ذهب اليه من أنه ليس لأحد في هذه الأعصار ان يصحح الأحاديث كما سيأتي وانما تبعه النووي في التقييد هنا بذلك اكتفاء بما صححه بعد من أن له ذلك فلتؤخذ زيادة الصحيح

---

(١) البيهقي : قال ابن العماد في الشذرات الامام العلم أبـو بكر أحمـد بن الحسـين بن علي الخسروجردي بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة وفتح الراء الأول وكسر الجيم آخره مهملة نسبة الى خسروجرد قرية ببيهق الشافعي الحافظ صاحب التصانيف قال ابن ناصر الدين كان واحد زمانه وفرد أقرانه حفظاً واتقاناً وثقة وعمدة وهو شيخ خراسان وله السنن الكبرى والصغرى والمعارف وكتاب الاسماء والصفات ودلائل النبوة لزم الحاكم مدة واكثر عن أبي الحسن العلوي وهو اكبر شيوخه وبلغت تصانيفه الف جزء ونفع الله بها المسلمين شرقا وغربا بالامانة الرجل ودينه وفضله واتقانه فالله يرحمه توفي بنيسابور ونقل تابوته الى بيهق سنة ٤٥٨ وعاش ٧٤ سنة .

(٢) يحيى بن سعيد القطان : قال الحافظ الذهبي في التذكرة الامام العلم سيد الحفاظ أبو سعيد التميمي مولاهم البصري القطان سمع هشام بن عروة وعطاء بن السائب وحسينا المعلم وخثيم بنْ عراك وحميدا الطويل وسليمان التميمي وجماعة قال ابن المديني ما رأيت أحداً أعلم بالرجال منه قال ابن معين قام يحيى القطان عشرين سنة يختم كل ليلة ختمة وقال العجلي كان نقي الحديث لا يحدث الا عن ثقة قال ابن سعيد كان ثقة حجة رفيعاً مأموناً وقال النسائي أمناء الله على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم =

الصحيح ايضاً من المصنفات المختصة بجمع الصحيح فقط كصحيح أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي المسمى بالتقاسيم والأنواع وكتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم وكذلك ما يوجد في المستخرجات على الصحيحين من زيادة أو تتمة لمحذوف فهو محكوم بصحته كما سيأتي في بابه .

من جميع ذلك (أو من مصنف) بفتح النون (يخص بجمعه) أي الصحيح (نحو) صحيح الامام محمد أبي حاتم (ابن حبان)[1] بكسر الحاء البستي (الزكي) أي الزاكي سمي به لنموه في الصفات الجميلة ومصنفه مسمى بالتقاسيم والأنواع (و) نحو صحيح الامام محمد أبي بكر (ابن) اسحاق بن (خزيمة)[2] شيخ ابن حبان (وكالمستدرك) على الصحيحين مما فاتهما للحاكم أبي عبد الله النيسابوري حالة كونه (على تساهل) منه فيه بادخاله فيه

مالك وشعبة ويحيى القطان وقال ابن العماد قال الامام أحمد بن حنبل ما رأيت بعيني مثله وقال ابن معين قال لي عبد الرحمن بن مهدي لا ترى بعينك مثل يحيى القطان توفي سنة ١٩٨ .

(١) ابن حبان : قال ابن العماد العالم الحبر والعلامة البحر أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي البستي الشافعي صاحب الصحيح كان حافظا ثبتا أماما حجة أحد أوعية العلم صاحب التصانيف سمع أبا خليفة الجمحي والنسائي وطبقتهما ومنه الحاكم وطبقته واشتغل بخراسان والشام والعراق ومصر والجزيرة وكان من أوعية العلم في الحديث والفقه واللغة والوعظ وغير ذلك حتى الطب والنجوم والكلام وتقلب في القضاء قال الاسنوي انه بكسر الحاء المهملة بعدها باء موحدة قال ابن العماد قلت واكثر نقَاد الحديث على ان صحيحه أصح من سنن ابن ماجة توفي سنة ٣٥٤ .

(٢) ابن خزيمة : قال الحافظ الذهبي امام الايمة شيخ الاسلام أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري سمع من اسحاق بن راهوية ومحمد بن حميد وسمع من محمود بن غيلان وعتبة بن عبد الله اليحمدي ومحمد بن أبان وجماعة حدث عنه الشيخان خارج صحيحيهما وقال بعد كلام طويل قلت هذا الامام كان فريد عصره قال نقلا عن صاحب الترجمة السابقة ولاء ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن ويحفظ الفاظها الصحاح وزياداتها حتى كان =

على تساهل وقال ما انفرد ... به فذاك حسن ما لم يرد
بعلة والحق أن يحكم بما ... يليق والبستي يداني الحاكما

أي على تساهل في المستدرك وانما قيد تعلق الجار والمجرور بالمعطوف الأخير لتكرار أداة التشبيه فيه وقوله وقال أي وقال ابن الصلاح ما انفرد الحاكم بتصحيحه لا بتخريجه فقط إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به الا ان تظهر فيه علة توجب ضعفه وقوله والحق ان يحكم بما يليق هذا من الزوائد على ابن الصلاح وهو متميز بنفسه لكونه اعتراضاً على كلامه وتقريره ان الحكم عليه بالحسن فقط تحكم فالحق ان ما انفرد بتصحيحه

عدة أحاديث ضعاف وموضوعات أو لأنه لم يتيسر له تحريره أو لأنه صنفه آخر عمره وقد تغير حاله أو لغير ذلك وبالجملة فهو معروف عند أهل العلم بالتساهل في الصحيح (و) لهذا (قال) ابن الصلاح (ما انفرد) أي الحاكم (به) أي بتصحيحه لا بتخريجه فقط ولا بما شاركه غيره في تصحيحه (فذاك) ان لم يكن صحيحا فهو (حسن ما لم يرد) بتشديد الدال (بـ) ظهور (علة) توجب ضعفه فابن الصلاح جعل ما انفرد الحاكم بتصحيحه ولم يكن مردوداً دائراً بين الصحيح والحسن احتياطا لا حسنا مطلقا كما اقتضاه النظم وإن جرى عليه النووي وغيره مع ان في ذلك تحكما ويمكن تصحيح ذلك بأن يقال انه حسن في الحكم من حيث الحجية وان لم يتميز فيه الصحيح من الحسن اصطلاحا ثم بين الناظم تحرير ذلك فقال (والحق ان) يتتبع كتابه بالكشف عنه و (يحكم) أي يقضي بكل منها بالجزم في لغة أو بالاخفاء فيما يأتي على كل

السنن بين عينيه الا محمد بن اسحاق بن خزيمة فقط قال الحاكم في كتاب علوم الحديث فضائل ابن خزيمة مجموعة عندي في أوراق كثيرة ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتابا سوى المسائل والمسائل المصنفة مائة جزء وله فقه حديث بريرة في ثلاثة اجزاء وكانت وفاته سنة ٣١١ .

يتتبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة او الحسن أو الضعف ولكن ابن الصلاح رأيه انه ليس لأحد ان يصحح في هذه الأعصار فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه وقوله والبستي يداني الحاكما وابن حبان البستي يقارب الحاكم في التساهل فالحاكم أشد تساهلا قال الحازمي ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم .

المستخرجات

واستخرجوا على الصحيح كأبي عوانة ونحوه واجتنب
عزوك الفاظ المتون لهما اذ خالفت لفظا ومعنى ربما

المستخرج موضعه أن يأتي المصنف الى كتاب البخاري او مسلم فيخرج

حديث غير مردود (بما يليق) به من الصحة أو الحسن أو الضعف ولما كان رأى ابن الصلاح انه ليس لأحد في هذه الاعصار أن يصحح حديثا قطع النظر عن تتبع ذلك (و) ابن (حبان البستي) بالاسكان للوزن أو لنية الوقف وبضم الموحدة نسبة الى بست مدينة ببلاد كابل (يداني) أي يقارب (الحاكما) بألف الاطلاق في التساهل وان شرط في كتابه ما يقتضي انه لا يتساهل فهو أخف تساهلا من الحاكم قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي[1] ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم وعلى كل حال لا بد من تتبع كتابه للتمييز ايضا .

المستخرجات

جمع مستخرج وهو مشتق من الاستخراج وهو أن يأتي حافظ الى صحيح

---

(١) الحازمي : أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني سمع من أبي الوقت السجزي حضوراً ومن شهر دار بن شيرويه الديلمي وأبي زرعة الدمشقي والحافظ أبي العلاء الهمداني وجماعة في بلادات متفرقة قدم بغداد وسكنها وتفقه بها في مذهب الامام الشافعي وجالس =

أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم فيجتمع اسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من فوقه كالمستخرج على صحيح البخاري لأبي بكر الاسماعيلي

البخاري مثلا فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخاري الى أن يلتقي معه في شيخه أو فيمن فوقه قال شيخناوشرطه الا يصل الى شيخ أبعد مع وجود سند يوصله الى الأقرب الا لغرض من علو أو زيادة حكم أو نحوه والا فلا يسمى مستخرجا (واستخرجوا) أي جمع من الحفاظ (على الصحيح) لكل من البخاري ومسلم بقرينة مايأتي وان لم يختص الاستخراج بهما بل ولا بالصحيح والمخرجون عليهما أوعلى أحدهما كثير (كأبي عوانة) بالصرف للوزن يعقوب ابن اسحاق الأسفرايني[1] استخرج على صحيح مسلم (ونحوه)هذا علم من الكاف أي ونحو أبي عوانة كأبي بكر أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل[2] استخرج على صحيح البخاري

العلماء وتميز وفهم وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله مع زهد وتعبد ورياضة وذكر صنف في الحديث عدة مصنفات وأملى عدة مجالس كان كثير الحفظ حلو المذاكرة الف كتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب عجالة المبتدي في الانساب والمؤتلف والمختلف في اسماء البلدان واسند أحاديث المهذب كان ثقة حجة نبيلا زاهداً عابداً توفي سنة ٥٨٤ هـ ملخصا من التذكرة .

(١) أبو عوانة يعقوب بن اسحاق : الحافظ الثقة الكبير يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم بن يزيد الاسفرايني النيسابوري الاصل صاحب الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم وله فيه زيادات عدة طوف الدنيا وعنى بهذا الشأن وسمع يونس بن عبد الاعلى واحمد بن الازهر والزعفراني وعلي بن حرب وطبقتهم ومن بعدهم حدث عنه الحافظ أحمد بن علي الرازي وأبو علي النيسابوري ويحيى بن منصور القاضي وغيرهم قال الحاكم أبو عوانة من علماء الحديث واثباتهم توفي سنة ٣١٦ .

وقبره مشهد مبنى باسفرايين يزار وهو اول من ادخل كتب الامام الشافعي الى بلاده اسفرايين .

(٢) أبو بكر احمد بن ابراهيم الاسماعيلي : الامام الحافظ الثبت شيخ الاسلام ابو بكر احمد بن ابراهيم بن اسماعيل بن العباس الاسماعيلي الجرجاني كبير الشافعية بناحيته سمع من ابراهيم بن زهير

ولأبي بكر البرقاني ولأبي نعيم الأصبهاني وكالمستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة ولأبي نعيم أيضاً والمستخرجون لم يتلزموا لفظ واحد من الصحيحين

وكأبي بكر أحمد بن محمد البرقاني(١) وأبي نعيم الأصبهانـي(٢) استخرج كل منهما على الصحيحين والمخرجون عليهما لم يلتزموا لفظهما

الحلواني وحمزة بن محمد الكاتب وجماعة سردهم في التذكرة وله معجم مروي وصنف الصحيح واشياء كثيرة منها مسند عمر رضي الله عنه قال الحافظ الذهبي طالعته وعلقت منه وابتهرت بحفظ هذا الامام وجزمت بأن المتأخرين على اياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة حدث عنه الحاكم والبرقاني وحمزة السهمي وأبو حازم مات سنة ٣٧١ هـ ملخصا من التذكرة وقد اطال في ترجمته .

(١) البرقاني : الامام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر احمد بن محمد بن احمد الخوارزمي البرقاني الشافعي شيخ بغداد سمع من أبي العباس بن حمدان وابي علي بن الصواف وابي بكر بن الهيثم وطبقتهم وجماعة وصنف التصانيف وخرج على الصحيحين حدث عنه ابو عبد الله الصوري وابو بكر البيهقي والخطيب وابو اسحاق الشيرازي قال الخطيب في التاريخ كان ثقة ورعا ثبتا لم نر في شيوخنا اثبت منه عارفا بالفقه له حظ من علم العربية كثير صنف مسندا ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم وصنف حديث الثوري وشعبة وعبد الله بن عمر ولم يقطع التصنيف حتى مات وكان حريصا على العلم منصرف الهمة اليه توفي ببغداد سنة ٤٢٥ .

(٢) أبو نعيم الاصبهاني : الحافظ الكبير محدث العصر احمد بن عبد الله بن أحمد بن اسحاق أبن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني الصوفي اجاز له مشايخ الدنيا وله ست سنين سمع من أبي احمد العسال وأحمد بن معبد السمسار وأحمد بن محمد القصار وأبي القاسم الطبراني وأبي بكر الاجري وجماعة روى عنه أبو بكر بن أبي علي الذكواني وأبو سعيد الماليني والحافظ الخطيب وابو صالح المؤذن وابو علي الوحشي وابو بكر العطار قال الخطيب لم نر احداً اطلق عليه اسم الحافظ غير ابي نعيم وابي حازم ولم يصنف مثل كتابه حلية الأولياء قال احمد بن مردويه كان ابو نعيم في وقته مرحولاً اليه لم يكن في افق من الافاق احد احفظ منه ولا اسند منه كان حافظ الدنيا وله مصنفات مشهورة منها كتاب معرفة الصحابة وكتاب دلائل النبوة وكتاب المستخرج علي البخاري والمستخرج على مسلم وغير ذلك توفي سنة ٤٣٠ .

بـل رووه بـالألفـاظ التـي وقعـت لهـم عـن شيوخهـم مـع المخالفـة لألفـاظ الصـحيحـين وربمـا وقعـت المخـالفـة أيضـاً في المعنـى فلهذا قال واجتنب عزوك الفاظ المتون لهما أي لا تعز الفاظ متون المستخرجات للصحيحين فلا تقل أخرجه البخاري أو مسلم بهذا اللفظ الا أن علمت أنه في المستخرج بلفظ الصحيح بمقابلته عليه فلك ذلك فقوله ربمـا يتعلـق بمخالفـة المعنى فقط لأن مخالفة الألفاظ كثيرة كما تقدم .

بـل رووهما بـالألفاظ التـي وقعت لهـم عن شيوخهـم (و) لهـذا قال كغيره للناقل من المستخرجات عليهما (اجتنـب) وجوبـا (عـزوك) أي نسبتـك (الفاظ المتون) أي الأحاديث التي تنقلها منهما (لهما) حيث توردها للحجة كما في المصنف على أبواب الأحكام لا على غيرها كالمعاجم والمشيخـات نقلـه شيخنا عن ابن دقيق العيد[1] وأقره فلا تقل أخرجه الشيخان بهذا اللفظ الا بعد مقابلتـه او تصريح المستخـرج به (اذ) قد (خالفـت) أي المستخرجـات الصحيحين (لفظا) كثيرا لتقيد مخرجيها بألفاظ رواتهم كما مر (ومعنى) غير مناف قليلا (ربما) فربما داخلة على خالفت أي ربما خالفتهما لفظا ومعنى وهي تستعمل تارة للتكثير وتارة للتقليل بناء على الأصح انها لا تختص بأحدهما وقد استعملت هنا فيهما معاً كما تقرر فهو من استعمال المشترك في معنييه وإن كان الشارح جعلها مستعملة في الثاني فقط والمتون جمع متن من المماتنة وهي المباعدة في الغاية لأن المتن غاية السند أو من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض لأن

---

(١) ابن دقيق العيد : قال الحافظ الذهبي الامام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الاسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي المالكي اولا الشافعي ثانيا سمع من ابن المقير وحدث عن ابن الحميري وسبط السلفي والحافظ ركن الدين المنذري هـ قال ابن العماد وتفقه على والده بقوص ثم تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام فحقق المذهبين وأفتى فيهما ولي قضاء الديار المصرية ودرس بالشافعي ودار الحديث بالكاملية وصنف التصانيف المشهورة منهـا الالمام في =

ومـا تزيد فاحكـمـن بصحـته ... فهـو مـع العـلـو مـن فائدته
والأصل يعنـي البيهقي ومـن عـزا ... وليـت اذ زاد الحـميدي مـيزا

أي ما تزيد المستخرجات او ما يزيد المستخرج على الصحيح من ألفاظ زائدة عليه من تتمة لمحذو او زيادة شرح في حديث او نحو ذلك فاحكم بصحته لأنها خارجة من مخرج الصحيح وقوله فهو مع العلو من فائدته هذا بيان لفائدة المستخرج فمنها زيادة الألفاظ المذكورة لأنها ربما دلت على زيادة حكم ومنها علو الاسناد لأن مصنف المستخرج

راوي الحديث يقويه بالسند ويرفعه به الى قائله (وما تزيد) بالمثنات فوق أو تحت اي المستخرجات أو المستخرج من تتمة كلام أو زيادة شرح لحديث أو نحو ذلك ووجدت شروط الصحة في رواة المخرج (فاحكمن بصحته) ثم أشار الى فوائد الاستخراج فقال (فهو) أي ما يزاد (مع العلو) أي علو الاسناد الذي جل قصد المخرجين (من فائدته) وزاد لفظة من ليفيد أن له فوائد أخر منها القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة ومنها تسمية المبهم والمهمل والتصريح بالمدلس واتصال المرسل ووصل المعلق ومثال العلو أن أبا نعيم الأصبهاني مثلا

الحديث وشرحه وسماه الامام وله الاقتراح في أصول الدين وعلوم الحديث وشرح مختصر ابن الحاجب في فقه المالكية ولم يكمله وشرح عمدة الاحكام هـ وقد بسط السبكي ترجمته في الطبقات على عادته قال ولم ندرك أحداً من مشايخنا يختلف في ان ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمائة هـ وقد تلاقى به الامام العلامة العبدري السوسي المغربي ووصفه باوصاف عالية وشيم فاخرة سامية قال في رحلته الحجازية لقيت منه خيرا يحق له اللقاء وبحراً من العلم لا تكدره الدلاء يضرب في كل فن بسهم مصيب ويحظى منه بأوفر نصيب فهو الان قطب مصر وعالمها لولا وسوسة تصحبه وأخلاق يجل عنها منصبه الخ كلامه وكنت أستبعد ما سطرته أنامل العبدري هنا وبقيت متحيرا الى أن وقفت على تذكرة الحفاظ فالفيته أثبت أصل ذلك فارتفع الاشكال قال وكان في أمر الطهارة والمياه في نهاية الوسوسة رضي الله عنه هـ قال العبدري ووقف على ما تقيد من هاته الرحلة واستحسنه وأفادني فيها أشياء وقيد منها وفاة السقراطسي وذكر انه طالما بحث عنها فلم يجدها الخ وقد أطال العبدري في المذاكرات العلمية التي جرت بينهما توفي سنة ٧٠٢ .

لـو روى حـديثاً مثـلا مـن طـريق مسلـم لـوقع أنـزل مـن الطريـق الـذي رواه بـه في المستخرج مثـالـه حـديث في مسـنـد أبـي داود الطيالسي فلو رواه أبو نعيم مثلا من طريق مسلم لكان بينه وبـين أبـي داود أربعة رجال شيخان بينه وبين مسلم ومسلم وشيخه واذا رواه من غير طريق مسلم كان بين أبي نعيم وبين أبي داود رجلان فقط فان أبا نعيم سمع مسند أبي داود على ابن فارس بسماعه من يونس بن حبيب بسماعه منه ولـم يذكر ابـن الصلاح للمستخرج الا هاتين الفائدتين وأشرت الى غيرهما بقولي من فائدته فمن فوائده ايضاً القوة بكثرة الطرق للترجيح عند المعارضة وقوله والأصل يعني

لـو روى حـديثـاً عـن عبد الـرزاق مـن طريـق البخـاري مثـلا لم يصل اليه الا بأربعة اثنان بينه وبين البخاري والبخاري وشيخه وإذا رواه عن الطبراني[1] عن إسحاق بن ابراهيم الدبري[2] بفتح الموحدة عنـه وصـل اليه باثنين فقط وأشار الى جواب سؤال بقوله (والأصل) بالنصب مفعول بقولـه

---

(١) الطبراني : الحافظ العلم مسند العصر أبو القاسم سليمان بن احمد بن أيوب اللخمي كان ثقة صدوقا واسع الحفظ بصيرا بالعلل والرجال والابواب كثير التصانيف رحل في طلب العلم الى انحاء مختلفة روى عن أبي زرعة الدمشقي واسحاق الدبري وعدد شيوخه الف شيخ وله المصنفات الممتعة النافعـة الغريبة منها المعاجم الثلاثة الكبير والصغير والاوسط روى عنه الحافظ أبو نعيم قال ابن ناصر الدين هو مسند الافاق ثقة توفي سنة ٣٦٠ هـ ملخصا من ابن العماد .

(٢) ابراهيم بن اسحاق الدبري : بالموحدة نسبة الى دبر قرية من قرى صنعاء اليمن صاحب عبد الرزاق اعتنى به أبوه واسمعه الكتب من عبد الرزاق وهو ابن سبع سنين قال الذهبي لكـن روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة فوقع التردد فيها بين كونها منه او من مناكير عبد الرزاق وقد احتج به أبو عوانة وغيره واكثر عنه الطبراني وقال الذهبي في رواية الحاكم صدوق وما رأيت فيه خفا انما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن توفي سنة ٢٨٥ .

البيهقي ومن عزا كأنه قيل فهذا البيهقي في السنن الكبرى والمعرفة وغيرهما والبغوي في شرح السنة وغير واحد يروون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه الى البخاري او مسلم مع اختلاف الألفاظ أو المعاني والجواب ان البيهقي وغيره ممن عزا الحديث لواحد من الصحيحين انما يريدون أصل الحديث لا عزو الفاظه فالأصل مفعول مقدم وقوله وليت إذ زادالحميدي

(يعني) الامام أبو بكر أحمد بن الحسين (البيهقي) بالاسكان للوزن أو لنية الوقف نسبة لبيهق قرى مجتمعة بنواحي نيسابور في السنن الكبرى والمعرفة وغيرهما (ومن عزا) أي نسب الى الشيخين أو أحدهما كالامام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي[1] في شرح السنة كأنه قيل فالبيهقي والبغوي وغيرهما يروون الحديث بأسانيدهم ثم يعزونه للشيخين أو أحدهما مع اختلاف اللفظ والمعنى فأجاب بأنهم إنما عنوا بعزوهم أصل الحديث لا عزو الفاظه (وليت اذ زاد) الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر (الحميدي)[2] بالاسكان للوزن أو لنية الوقف وبالتصغير نسبة لجده الأعلى حميد الأندلسي في كتابه الجمع بين

---

(١) البغوي : محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي نسبة الى بغ قرية بقرب هراة الحافظ المجتهد المحدث المفسر صاحب التصانيف وعالم أهل خراسان له معالم التنزيل شرح السنة والتهذيب والمصابيح وغير ذلك تفقه على القاضي الحسين روى عنه وعن أبي عمر المليحي وأبي الحسن الداودي وطبقتهم وكان سيداً قانعاً زاهداً يأكل الخبز وحده فليم في ذلك فصار يأكله بالزيت توفي بمرو الرود في شوال ودفن ازاء شيخه القاضي الحسين سنة ٥١٦ .

(٢) الحميدي : أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح الازدي الحميدي الاندلسي الميورقي بفتح الميم وضم التحتية وسكون الراء وقاف نسبة الى ميورقة وأصلها ميرقة جزيرة قرب الاندلس الحافظ الحجة العلامة الثبت القدوة سمع بالاندلس ومصر والشام والعراق وسكن بغداد وكان

مـيزا أي ان أبا عبـد الله الحميـدي زاد في كتـاب الجمـع بـين الصحيحـين الفــاظـاً وتتمـات ليسـت في واحـد منهـما مـن غير تخيير قال ابن الصلاح وذاك موجود فيه كثيرا فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيح وهو مخطىء لكونه زيادة ليست في الصحيح انتهى فهذا مما أنكر على الحميدي لأنه جمع بين كتابين فمن أين تأتي الزيادة وأما الجمع بين الصحيحين لعبد الحق وكذلك مختصرات البخاري ومسلم فلك ان تنقل منها وتعزو ذاك للصحيح ولو باللفظ لأنهم أتو بألفاظ الصحيح واعلم أن الـزيادة التي تقع في كتاب الحميدي ليس لها حكم الصحيح خلاف ما اقتضاه كلام ابن الصلاح لأنه ما رواها بسنده كالمستخرج ولا ذكر انه يزيد ألفاظاً واشترط فيها الصحة حتى يقلد في ذلك فهذا هو الصواب .

الصحيحين الفاظا(ميزا) أي ليته ميزها عن ألفاظ الصحيح في جميع كتابه والا فقد ميز في الأكثر منه بل قيل في جميعه فيقول بعد ايراده الحديث اقتصر منـه البخاري مثلا على كذا او زاد فيه فلان كذا أو نحو ذلك وقد لا يميز فينقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين أو أحدهما وهـو مخطـىء لكونـه زيادة ليست في واحد منهما أما الجمع بينهما لعبد الحق[1] ومختصراتهما فلك أن تعزو منها لهما ولو باللفظ لأنهم أتوا فيها بالفاظهما ذكره الناظم ومن نظم الحميدي :

لقـــاء النـــاس ليس يفيد شيئاً ... سوى الهـــذيان مـن قـيل وقال
فأقـلل مـن لقـاء النـاس إلا ... لأخـذ العلـم أو إصـلاح حـال

من كبار تلامذة ابن حزم واكثر الرواية عنه له كتاب تاريخ الأندلس وكتاب الجمع بين الصحيحين وكتاب جمل تاريخ الاسلام وكتاب الذهب المسبوك في وعظ الملوك توفي سنة ٤٨٨ وكان قد وقف كتبه .

(١) عبد الحق : أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين الحافظ العلامة الحجة من مدينة اشبيلية بالاندلس واليها ينتسب ويعرف ايضا بابن الخراص روى عن شريح بن محمد وأبي .

مراتب الصحيح

وارفع الصحيح مرويهما ثم البخاري فمسلم فما
شرطهما حوى فشرط الجعفي فمسلم فشرط غير يكفي

اعلم أن درجات الصحيح تتفاوت بحسب تمكن الحديث من شروط الصحة وعدم تمكنه وإن أصح كتب الحديث البخاري ثم مسلم كما تقدم انه الصحيح وعلى هذا فالصحيح ينقسم الى سبعة أقسام أحدهاوهو أصحها ما

مراتب الصحيح

مطلقا وهي تتفاوت بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدم تمكنه منها (وارفع الصحيح مرويهما) أي البخاري ومسلم لاشتماله على أعلى مقتضيات الصحة ويعبر عنه بالمتفق عليه أي بما اتفقا عليه لا بما اتفق عليه الأمة لكن اتفاقهما عليه لازم من ذلك لاتفاقها على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول (ثم) مروي (البخاري) وحده لأن شرطه أضيق كما مر (ف) مروي (مسلم) وحده لمشاركته للبخاري في اتفاق الأمة على تلقي كتابه بالقبول (فما شرطهما) أي فما (حوى) أي جمع شرطهما والمراد به رواتهما أو مثلهم مع باقي شروط الصحيح من اتصال السند ونفي الشذوذ والعلة (ف) ما حوى (شرط الجعفي) أي البخاري (ف) ما حوى شرط (مسلم ف) ما حوى (شرط غير) أي غيرهما من سائر الأيمة فهذه سبعة أقسام وهي شاملة للمتواتر الذي هو

الحكم وعمر بن أيوب وجماعة سكن بجاية وقت الفتنة التي خمدت بسببها أعلام الدولة اللمتونية فنشر بها علمه وصنف التصانيف منها الجمع بين الصحيحين ومنها مصنف جمع فيه بين الكتب الستة ومنها كتاب المعتل من الحديث ومنها كتاب الاحكام الصغرى والكبرى وبالخزانة القروية بعض أجزاء من ذلك توفي ببجاية بعد محنة نالته من قبل الدولة سنة ٥٨٠ .

اخرجه البخاري ومسلم وهو الذي يعبر عنه أهل الحديث بقولهم متفـق عليه والثاني ما انفرد به البخاري والثالـث ما انفـرد به مسلـم والرابـع ما هو على شرطهما ولم يخرجه واحـد منهما والخـامس ما هو على شرط البخـاري وحـده والسادس ما هو على شرط مسلم وحده والسابع ما هو صحيح عند غيرهما من الأيمة المعتمدين وليس على شرط واحد منهما فقوله ثم البخاري أي ثم مروي البخاري وحده وشرطهما مفعول مقدم بحوى وقوله فمسلم أي فما حوى شرط مسلم وقوله فـشرط غير أي فشرط غيرهما من الأيمة واستعمال غير غير مضافة قـليـل ثـم ما المـراد بقولـهم على شرط البخاري أو على شرط مسلم فقال محمد ابن طاهر في كتابه في شروط الأيمة شرط البخاري ومسلم ان يخـرج الحـديث المجمع على ثقة نقلته الى الصحابي المشهور وليس ما قاله بجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما وقال الحازمي في شروط الأيمة ما حاصله ان شرط البخاري ان يخرج ما اتصل اسنادهم بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة وانه قد يخرج احياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الاتقان والملازمة لمن رووا عنه فلم يلزموه الا ملازمة يسيرة وان شرط مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج حديث من لم يسلم من غوائل الجرح اذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه كحماد بن سلمة في ثابت البنانـي وأيوب هذا حاصل كلامه .

أرفعها وللمشهور وهو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولما وصف بأنه أصح الأسانيد ولغيرها مـما أورد على الحصر فيها مع أن المتواتر لا يضر خروجه إذ لا يشترط فيه عدالة الراوي فليس هو من الصحيح الذي مر تعريفه نعم يرد عليه ما وصف بأنه أصح الأسانيد ولم يخرجه الشيخان ومشهور ليس من المتفق عليه لكن توقف شيخنا في رتبته هل هي من المتفق عليه أو بعده واعلم أنه قد يعرض

وقال النووي ان المراد بقولهم على شرطهما أن يكون رجال اسناده في كتابيهما لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما وقد أخذ هذا من ابن الصلاح فانه لما ذكر كتاب المستدرك للحاكم قال انه أودعه ما رآه على شرط الشيخين وقد أخرج عن رواته في كتابيهما الى آخر كلامه وعلى هذا عمل ابن دقيق العيد فانه ينقل عن الحاكم تصحيحه الحديث على شرط البخاري مثلا ثم يعترض عليه بأن فيه فلاناً ولم يخرج له البخاري وكذا فعل الذهبي في مختصر المستدرك وليس ذلك منهم بجيد فان الحاكم صرح في خطبة كتابه المستدرك بخلاف ما فهموه عنه فقال وأنا أستعين الله تعالى على إخراج احاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما فقوله بمثلها أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث وإنما يكون بمثلها اذا كانت بنفس رواتها وفيه نظر وقد بينت المثلية في الشرح الكبير .

وعنده التصحيح ليس ممكن في عصرنا وقال يحيى يمكن

وعند ابن الصلاح انه تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد لأنه ما من إسناد الا وفيه من اعتمد على ما في كتابه عريا

للمفوق ما يصيره فائقا كأن يجيء من طرق يبلغ بها التواتر أو الشهرة القوية وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجه الشيخان من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر فانه يقدم على ما قبله نبه عليه شيخنا ثم لو لوحظ الترجيح بين شروط غيرهما كما لوحظ في شروطهما لزادت الأقسام لكن ما ذكره (يكفي) في المقصود والتصريح بهذا من زيادته (وعنده) أي ابن الصلاح (التصحيح) وكذا التحسين والتضعيف (ليس يمكن) حيث جنح لمنع الحكم بذلك في الاعصار المتأخرة الشاملة له (في عصرنا) واقتصر فيها على ما نص عليه الأيمة في تصانيفهم المعتمدة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف محتجاً بأنه ما من اسناد الا وفي رواته من اعتمد على ما في كتابه عريا

عن الضبط والاتقان قال فاذا وجد فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الاسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أيمة الحديث المعتمدة المشهورة فانا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته وقوله وقال يحيى اي النووي الأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته انتهى وهذا هو الذي عليه عمل أهل الحديث فقد صحح غير واحد من المعاصرين لابن الصلاح وبعده أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحاً كأبي الحسن بن القطان

عن الضبط والاتقان قال فاذا وجدنا حديثا صحيح الاسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصاً على صحته في شيء من مصنفات أيمة الحديث المعتمدة المشهورة فانا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته وصار معظم المقصود ما يتداول من الأسانيد خارجا عن ذلك ابقاء لسلسلة الاسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله شرفا (وقال) أبو زكريا (يحيى) النووي الأظهر عندي إن ذلك (ممكن) ممن تمكن وقويت معرفته لأن شروطه لا تختص بمعين من راو أو غيره اذ المقصود معانيها في السند فاذا وجدت فيه رتب عليها مقتضاها قال الناظم وعلى هذا عمل أهل الحديث فقد صحح غير واحد من المعاصرين لابن الصلاح وبعده أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا كأبي الحسن بن القطان[1] .

---

(١) ابن القطان : أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الحميري الكتامي الفاسي الشهير بابن القطان قال في تذكرة الحفاظ سمع أبا عبد الله بن الفخار وأبا الحسن بن الفرات وابناء جعفر ابن يحيى الخطيب وأبا ذر الحنيني وطبقتهم هو الحافظ العلامة الناقد كان من أبصر الناس بصناعة الحديث واحفظهم لاسماء رجاله وأشد عناية بالرواية رأس طلبة مراكش ولي قضاء الجماعة فى اثناء تقلب الدولة ثم قال قلت طالعت كتابه المسمى بالوهم والايهام الذي وضعه على الاحكام الكبرى لعبد الحق ما يدل على =

والضياء المقدسي والزكي عبد العظيم ومن بعدهم .

والضياء المقدسي[1] والزكي عبد العظيم[2] ومن بعدهم هـ وما قيل من أن ذلك لا ينتهض دليلاً على ابن الصلاح فيه وقفة .

حفظه وقوة فهمه لكنه تعنت في أحوال رجال الخ توفي سنة ٦٢٨ هـ باختصار وهذا هو مراد الشيخ زكرياء لا ابن القطان على بن ابراهيم المتوفي سنة ٣٤٥ لانه لم يكن معاصرا لابن الصلاح وهو احتج بثلاثة من الايمة الذين صححوا الاحاديث في عصر ابن الصلاح فتأمله .

(١) الضياء المقدسي : الامام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الدمشقي الحنبلي سمع من أبي المعالي بن صابر وأبي المجد البانياسي واحمد بن الموازيني وعمر بن علي الجويني وطبقتهم بدمشق ومن أبي القاسم البوصيري وطبقته بمصر وجماعة في انحاء مختلفة قال الحافظ الذهبي رأيت جماعة من المحدثين ذكروه فاطنبوا في فقهه ومدحوه بالحفظ والزهد سألت الزكي البرزالي عنه فقال ثقة جبل حافظ دين نسخ وصنف وصحح ولين وجرح وعدل وكان المرجوع اليه في هذا الشأن توفي سنة ٦٤٣ .

(٢) الزكي عبد العظيم : أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة الحافظ الكبير الامام الثبت سمع أبا عبد الله الارياحي وعبد المجيد بن زهير والحافظ أبا الحسن المقدسي الف معجمه في مجلدين واختصر صحيح الامام مسلم (قلت وبخزانة القرويين منه نسخة عتيقة) واختصر أيضاً سنن أبي داود وصنف في المذهب حدث عنه جماعة من الافاضل في مقدمتهم ابن دقيق العيد توفي سنة ٦٥٦ .

حكم الصحيحين والتعليق

واقطــع بصحــة لما قد اسندا كذا له وقيل ظنـــاً ولدا
محققيهـــم قد عزاه النووي وفي الصحيح بعض شيء قد روي
مضـــعف ولهما بلا سند أشيا فان يجـــزم فصحـــح أو ورد
ممرضـــا فـلا ولـــكـن يشعر بصحـــة الأصـل لـه كيذكر

أي ما أسنده البخاري ومسلم يريد روياه باسنادهما المتصل فهو مقطوع بصحته كذا قال ابن الصلاح قال والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله الا الظن وانما تلقته الأيمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطىء قال وقد كنت أميل الى هذا وأحسبه قويا ثم بان لي ان المذهب الذي اخترنـاه أولا هو الصـحيح لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء الى آخر كلامه وقدسبقه الى نحو ذلك محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف قال النووي وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون قالوا يفيد الظـن ما لم يتواتـر وقولـه ظنـا

حكم الصحيحين

فيما أسند فيهما وغيره (و) حكم (التعليق) الواقع فيهما مع تعريفه (واقطع بصحة لما قد اسندا) أي البخاري ومسلم مجتمعين ومنفردين لتلقي الأمة المعصومة في إجماعها بخبر لا تجتمع أمتي على ضلالة لذلك بالقبـول وهذا يفيد علما نظريا لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطىء (كذا له) أي لابن الصلاح أي كذا قاله تبعاً لجماعة وحاصله ان ذلك صحيح قطعا وإنه يفيد علما (وقيل) صحيح أو يفيد

منصوب بفعل محذوف أي يفيد ظنا وقوله بعض شيء اشارة الى تقليل ما ضعف من أحاديث الصحيحين ولما ذكر ابن الصلاح ان ما أسنداه مقطوع بصحته قال سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض اهل النقد كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشان انتهى وروينا عن محمد بن طاهر المقدسي ومن خطه نقلت قال سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ببغداد يقول قال لنا أبو محمد بن حزم وما وجدنا للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا الا حديثين لكل واحد منهما حديث تم عليه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وحفظهما وصحة معرفتهما فذكر عند البخاري حديث شريك عن أنس في الاسراء انه قبل ان يوحى اليه وفيه شق صدره قال ابن حزم والآفة من شريك والحديث الثاني عند مسلم حديث عكرمة بن عمار عن أبي زميل عن ابن عباس قال كان المسلمون لا ينظرون الى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث اعطينهن قال نعم قال عندي أحسن العرب وأجمله ام حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال نعم الحديث قال ابن حزم هذا حديث موضوع لا شك في وضعه

(ظنا) بنصبه على الأول تمييزا وعلى الثاني مفعولا (و) هذا القول (لدى) أي عند (محققيهم) واكثرهم هو المعتبر كما (قد عزاه) اليهم (النووي) محتجا بأن أخبار الآحاد لا تفيد الا الظن ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيها إجماعها على أنه مقطوع بأنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (وفي الصحيح) لكل من البخاري ومسلم (بعض شيء) من أحاديثهما (قد روي مضعف) بالرفع صفة لبعض وفي نسخة مضعفا بالنصب على الحالية وأشار كما قال ببعض شيء الى تقليل ذلك وحاصله استثناء ذلك مما ذكر ومن ثم قال ابن الصلاح سوى احرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وهي معروفة عند أهل هذا الشأن قال شيخنا وسوى ما وقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لاحدهما على الآخر قال وقد ضعف

والآفة فيه من عكرمة بن عمار وقد ذكرت في الشرح الكبير أحاديث غير هذين وقد افردت كتاباً لما ضعف من أحاديث الصحيحين مع الجواب عنها فمن أراد الزيادة في ذلك فليقف عليه ففيه فوائد مهمات وقوله ولهما بلا سنـد أشيا أي وللبخاري ومسلم في الصحيح مواضع لم يصلاها باسنـادهما بل قطعـا أول أسانيدهما مما يليهما وذكر ابن الصلاح ان ذلك وقع في الصحيحين قال وأغلب ما وقع ذلك في كتاب البخاري وهو في كتاب مسلم قليل جداً قلت في كتاب مسلم من ذلك موضع واحد في التيمم وهو حديث أبي الجهيم بن الحارث بن الصمة أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بير جمل الحديث قال فيه مسلم .

الدارقطني من أحاديثهما مائتين وعشرة يختص البخاري بثمانين الا اثنين ومسلم بمائة ويشتركان في اثنين وثلاثين قال الناظم في نكته وقد أجاب عنها العلماء ومع ذلك فليست يسيرة بل كثيرة وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها قلت ما رد به على ابن الصلاح من أنها كثيرة يرد به عليه أي على الراد أيضاً لموافقته له كما مر فالأوجه ان يقال ان كثرتها إنما هي كثرتها في نفسها فلا ينافي كونها يسيرة بالنظر الى ما لم يضعف في الصحيحـين ثم بـين حكم التعليق الواقـع فيهما فقـال (ولهما) أي البخاري ومسلم في صحيحيهما (بـلا سنـد) أصـلا أو كامـل (أشيا) بالقصر للوزن او لنية الوقف كقال النبي صلى الله عليه وسلم او قال ابن عباس او الزهري أو يروى عن فلان أو يذكر عنه كما سيأتي وذلك كثير في البخاري قليل في مسلم حتى قال الناظم ليس عنده بعد مقدمة الكتاب حديث لم يوصله فيه سوى موضع واحـد في التيمـم وهـو حديث أبـي جهيم[1] بن الحارث بن الصمة أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحـو بـير جمـل الحديث قال فيه مسلم .

---

(١) أبو جهيم : بالتصغير ابن الحارث بن الصمة بكسر المهملة وتشديد الميم إفادة في التقريب =

وروى الليث بن سعد ولم يوصل مسلم اسناده الى الليث وقد أسنده البخاري عن يحيى ابن بكير عن الليث ولا أعلم في مسلم بعد مقدمات الكتاب حديثاً لم يذكره الا تعليقا غير هذا الحدث وفيه مواضع أخر يسيرة رواها باسناده المتصل ثم قال ورواه فلان وهذا ليس من باب التعليق انما أراد ذكر من تابع رواية الذي أسنده من طريقه عليه او أراد بيان اختلاف في السند كما يفعل أهل الحديث ويدل على أنه ليس مقصوده بهذا ادخاله في كتابه انه يقع في بعض أسانيد ذلك من ليس هو من شرط مسلم كعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وقد بينت بقية المواضع في الشرح الكبير

وروى الليث بن سعد[1] ولم يوصل اسناده الى الليث وقد أسنده البخاري عن يحيى ابن بكير[2] عن الليث

الأنصاري الخزرجي قيل اسمه عبد الله أخرج له الستة واتفق البخاري ومسلم على حديثين روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه بشير بن سعيد الحضرمي وأخوه مسلم بن سعيد وعمبر مولي ابن عباس وعبد الله بن يسار مولي ميمونة هـ ملخصا من تهذيب التهذيب لابن حجر .

(١) الليث بن سعد : أبو الحارث الامام المصري الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي قال يحيى بن بكير سعد أبو الليث مولى قريش وانما افترضوا في فهم فنسب اليهم وأصلهم من أصبهان روى عن نافع وابن أبي ملكية ويزيد بن أبي حبيب ويحيى بن سعيد الأنصاري والزهري وهشام ابن عروة روى عنه جماعة من جملتهم يحيى بن عبد الله بن بكير والقاسم بن كثير الاسكندراني وقتيبة بن سعيد وقد عد الحافظ ابن حجر جماعة وافرة من تلامذته وشيوخه وقال عقب ذلك قال ابن سعد كان قد اشتغل بالفتوى في زمانه وكان ثقة كثير الحديث صحيحه وقال الزهري الليث ثقة ثبت توفي سنة ١٧٥ .

(٢) يحيى بن بكير : ابوزكرياء يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي المخزومي الحافظ وقد ينسب الى جده روى عن مالك والليث وجماعة قال ابن حجر في تهذيب التهذيب نقلا عن الساجي هو صدوق

وقول فان يجزم فصحح أي إن أتى به بصيغة الجزم كقوله قال فلان أو روى فلان أو نحو ذلك فاحكم بصحته عمن علقه عنه لأنه لا يستجيز ان يجزم بذلك عنه الا وقد صح عنده عنه ثم الحاكم بصحة الحديث مطلقا يتوقف على ثقة رجاله واتصاله من موضع التعليق فان كان فيمن أبرزه من لا يحتج به فليس فيه الا الحكم بصحته عمن أسند اليه كقول البخاري وقال بهز عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق ان يستحي منه قال ابن الصلاح فهذا ليس من شرطه قطعا ولذاك لم يورده الحميدي في جمعه بين الصحيحين وان ورد ممرضاً أي أتى به بصيغة التمريض كقوله ويذكر ويروى ويقال ونقل وروي ونحوها فلا تحكمن بصحته كقوله ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي صلى الله عليه وسلم الفخذ عورة لأن هذه الألفاظ استعمالها في التضعيف أكثر وإن استعملت في الصحيح وكذا قوله وفي الباب تستعمل في الأمرين معا قال ابن الصلاح ومع ذلك فايراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعارا يونس به ويركن

(فان يجزم) بأن يجزم المعلق منها بشيء من ذلك كقال وذكر وزاد وروى فلان (فصحح) انت عمن علقه عنه فان معلقه لا يستجيز اطلاقه الا وقد صح عنده عنه (او) لم يجزم به بل (ورد ممرضا فلا) تصححه عملا بظاهر الصيغة ولأن استعمالها في الضعيف اكثر منه في الصحيح وحمل ابن الصلاح قول البخاري ما أدخلت في كتابي الجامع الا ما صح وقوله الأيمة ما فيه محكوم بصحته على أن المراد مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها (ولكن) ايراد المعلق لذاك في أثناء صحيحه (يشعر بصحة الأصل له) إشعاراً يونس به ويركن اليه

روى عن الليث فأكثر وقال نقلا عن ابن عدي كان جار الليث بن سعد وهو أثبت الناس فيه وعنده عن الليث ما ليس عند أحد وقال نقلا عن مسلمة بن قاسم تكلم فيه لأن سماعه من الامام مالك انما كان بعرض حبيب وقال البخاري في تاريخه الصغير ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فاني أنفيه توفي سنة ٢٣١ .

اليه وحمل ابن الصلاح قول البخاري ما أدخلت في كتابي الجامع الا ما صح وقول الأيمة في الحكم بصحته على أن المراد مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها .

وان يكن أول الاسناد حذف مع صيغة الجزم فتعليقا عرف
ولو الى آخره أما الذي لشيخه عزا بقال فكذى
عنعنة كخبر المعازف لا تصغ لابن حزم المخالف

هذا بيان لحقيقة التعليق والتعبير به موجود في كلام الدارقطني والحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو أن يسقط من أول اسناد البخاري أو مسلم من جهته راو فأكثر ويعزى الحديث الى من فوق المحذوف من رواته بصيغة الجزم كقول البخاري في الصوم وقال يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم بن ثوبان عن أبي هريرة قال اذا قال فلا يفطر وكقول مسلم في التيمم وروى الليث بن سعد فذكر حديث أقبل من نحو بير جمل الحديث وقد تقدم قال ابن الصلاح وكأن التعليق مأخوذ من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه لما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال قال ولم أجد لفظ التعليق مستعملا فيما سقط منه بعض رجال الاسناد من وسطه او من آخره .

وألفاظ التمريض (كيذكر) ويروى ويقال وذكر وروى وقيل وكتعليقهما تعليق كل من التزم الصحة ثم عرف التعليق بقوله (وإن يكن اول) رواة (الاسناد) بدرج الهمزة من جهة المعلق (حذف) واحدا كان أو أكثر وعزا الحديث لمن فوق المحذوف (مع) ذكر (صيغة الجزم) بل أو صيغة التمريض كما قاله النووي وغيره (فتعليقا) أي فبالتعليق (عرف) عند أيمة هذا الشأن فتعليقا منصوب بنزع الخافض ويجوز نصبه بعرف بتضمينه معنى سمى والتعليق مأخوذ من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه بجامع قطع الاتصال (ولو) حذف رواة الاسناد من أوله (الى آخره) فان اقتصر على الرسول في المرفوع أو

ولا فيما ليس فيه جزم كيروى ويذكر

قلت استعمل غير واحد من المتأخرين التعليق في غير المجزوم به منهم الحافظ أبو الحجاج المزي كقول البخاري في باب مس الحرير من غير لبس ويروي فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في الأطراف وعلم عليه علامة التعليق للبخاري وقوله ولو الى آخره أي ولو حذف الاسناد الى آخره واقتصر على ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المرفوع أو على الصحابي في الموقوف كقوله في العلم وقال عمر تفقهوا قبل ان تسودوا أي فانه يسمى تعليقا هكذا حكاه ابن الصلاح عن بعضهم ولم يحك غيره فقال إن لفظ التعليق وجدته مستعملا فيما حذف من مبتدأ اسناده واحد فاكثر حتى ان بعضهم استعمله في حذف كل الاسناد انتهى ولم يذكر المزي هذا في الأطراف في التعليق بل ولا ما اقتصر فيه على ذكر الصحابي غالبا وان كان مرفوعاً وقوله أما الذي لشيخه عزا بقال فكذى عنعنة اي أما ما عزاه البخاري الى بعض شيوخه بصيغة الجزم كقوله قال فلان وزاد فلان ونحو ذلك فليس حكمه حكم التعليق عن شيوخ شيوخه ومن فوقهم بل حكمه حكم الاسناد المعنعن وحكمه كما سيأتي في موضعه الاتصال بشروط ثبوت اللقاء والسلامة من التدليس واللقاء في شيوخه معروف والبخاري سالم من التدليس فله حكم الاتصال هكذا جزم به ابن الصلاح في الرابع من التفريعات التي تلي النوع الحادي عشر

على الصحابي في الموقوف فانه يسمى تعليقا وأما ما حذف من آخره أو أثنائه فليس تعليقا لاختصاصه بألقاب غيره كالعضل[1] والقطع والارسال (أما الذي لشيخه) أي أما الذي (عزا) مصنف لشيخه (بقال) أو زاد أو نحوه من صيغ الجزم (فكـ) اسناد (ذي عنعنة) فيكون متصلا من البخاري ونحوه لثبوت اللقاء والسلامة

---

(١) في النسخة الأندلسية هكذا : كالعضل أي أن يسقط منه اثنان والقطع أي أن يسقط منه واحد والارسال بأن وقعه تابعي .

ثم قال وبلغني عن المتأخرين من أهل المغرب انه جعله قسما من التعليق ثانيا وأضاف اليه قول البخاري في غير موضع من كتابه وقال لي فلان وزادنا فلان فوسم كل ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى وسيأتي حكم قوله قال لنا فلان عند ذكر أقسام التحمل وما ذكره ابن الصلاح هنا هو الصواب وقد خالف ذلك في مثال مثل به في السادسة من الفوائد في النوع الأول فقال وأما الذي حذف من مبتدأ اسناده واحد فأكثر ثم قال مثاله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال ابن عباس كذا قال مجاهد كذا قال عفان كذا قال القعنبي كذا الى آخر كلامه فقوله قال عفان كذا قال القعنبي كذا في أمثلة ما سقط من أول اسناده واحد مخالف لكلامه الذي قدمناه عنه لأن عفان والقعنبي كلاهما شيخ البخاري حدث عنه في مواضع من صحيحه متصلا بالتصريح فيكون قوله قال عفان قال القعنبي محمولا على الاتصال كالحديث المعنعن وعلى هذا عمل غير واحد من المتأخرين كابن دقيق العيد والمزي فجعلا حديث أبي مالك الأشعري الآتي ذكره مثالا لهذه المسألة تعليقا وفي كلام ابي عبد الله بن مندة أيضا ما يقتضي ذلك فقال في جزء له في اختلاف الأيمة في القراءة والسماع والمناولة والاجازة اخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها قال لنا فلان وهي اجازة وقال فلان وهو تدليس وقال وكذلك مسلم أخرجه على هذا انتهى كلام ابن مندة ولم يوافق عليه .

من التدليس اذ شرط اتصال المعنعن ثبوت ذلك كما سيأتي في محله فلا يكون ذلك تعليقا وقيل إنه تعليق وعليه جرى الحميدي وغيره وتوسط بعض متأخري المغاربة فوسم ذلك بالتعليق المتصل من حيث الظاهر المنفصل من حيث المعنى لكنه ادرج معه قال لي ونحوها مما هو متصل جزما ونوزع فيه كما سيأتي في أقسام التحمل والمختار الذي لا محيد عنه كما قال شيخنا ان حكم قال في الشيوخ مثل غيرها من التعاليق المجزومة وأمثلة ذلك كثيرة

وقوله كخبر المعازف هو مثال لما ذكره البخاري عن بعض شيوخه من غير تصريح بالتحديث او الأخبار او ما يقوم مقامه كقوله قال هشـام بن عمار ثنـا صدقة بن خالد ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثنا عطية بن قيس قال حدثني

(كخبر المعازف) بفتـح الميم وبالـزاي والفـاء أي آلات الملاهـي حيث قال البخاري في باب الأشربة قال هشام بن عمار[١] حدثنا صدقة بن خالد[٢] قال حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[٣] قال حدثنا عطية بن قيس[٤] .

---

(١) هشام بن عمار : بن نصير قال في التقريب بنون مصغراً ابن ميسرة بن أبان السلمي أبو الوليد الدمشقي خطيب المسجد الجامع بها روى عن معروف الخياط وصدقة بن خالد وعبد الحميد بن حبيب وجماعة روى عنه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذي عن البخاري عنه وساق الحافظ ابن حجر نصوصاً عديدة في كتابة تهذيب التهذيب شاهدة لعلو كعبه في الصدق والثقة سوى في آخر عمره توفي سنة ٢٤٥ .

(٢) صدقة بن خالد : أبو العباس الأموي الدمشقي مولي أم البنين أخت معاوية وقيل أخت عمر بن عبد العزيز روي عن أبيه وزيد بن واقد والأوزاعي وانه يحيى بن حمزة والوليد بن مسلم وهشام ابن عمار وغيرهم قال أبو مسهر صدقة صحيح الأخذ صحيح الاعطاء ونقل الحافظ أقوال جماعة في توثيقه توفي سنة ١٧٠ قيل ١٧١ وقيل ١٨٤ هـ ملخصا من التهذيب وقال الحافظ في الفتح ليس في الصحيح الا هذا الحديث في باب الأشربة وآخر تقدم له في مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنهم .

(٣) عبد الرحمن بن يزيد بن جابر : الأزدي ابو عتبة الشامـي الدارانـي روى عن مكحـول والزهري وعطية وذكر له الحافظ ابن حجر جماعة من الشيوخ وكذا من روى عنه منهم صدقة بن المبارك قال أحمد ليس به باس وقال ابن المديني يعد في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة وسرد ابن حجر نقولا على توثيقه توفي سنة ١٥٦ .

(٤) عطية بن قيس : الكلابي شامي تابعي قواه أبو حاتم او غيره مات سنة ١١٠ ليس له في البخاري ولا لشيخه الا هذا الحديث هـ من فتح الباري في باب الأشربة .

عبد الرحمن بن غنم قال حدثني أبوعامر أو أبو ملك الأشعري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والمعازف الحديث فان هذا الحديث حكمه الاتصال لأن هشام بن عمار من شيوخ البخاري حدث عنه بأحاديث وخالف ابن حزم في ذلك

قال حدثني عبد الرحمن بن غنم[١] قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري[٢] أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف فهذا حكمه الاتصال او التعليق على ما مر لأن هشاماً من شيوخ البخاري وقد عزال اليه بقاه فاعتمد ذلك و (لا تصغ) أي تمل (لابن حزم)[٣] الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم فهو منسوب لجد أبيه (المخـالف) في ذلك وغيره

---

(١) عبد الرحمن بن غنم : قال ابن حجر في الفتح بفتح المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هانىء مختلف في صحبته قال ابن سعد كان أبوه ممن قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم صحبة أبي موسى وقال بعثه عمر يفقه أهل الشام وثقه العجلي وآخرون مات سنة ٧٨ هـ منه .

(٢) أبوعامر الأشعري أو أبو مالك الأشعري قال في الفتح هكذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالشك هـ أما الأول فاسم عبد الله بن هاني وقيل ابن وهب وقيل غير ذلك ذكر في اسم من أتى الشام من قبائل اليمن قيل توفي في خلافة عبد الملك روي عنه من طريق عبد الرحمن ابن غنم تعليقا في البخاري وبدون الشك السابق في أبي داود وأما أبو مالك الأشعري فهو الحارث ابن الحارث وقيل اسمه عبيد وقيل عبيد الله روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه عبد الرحمن بن غنم الأشعري وأبو صالح الأشعري توفي في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه هـ من التهذيب لابن حجر .

(٣) ابن حزم : ابو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأموي سولاهم الفارسي الأصل الأندلسي القرطبي الظاهري قال الذهبي فيه الامام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد سمع من أبي عمر أحمد بن الحسين ويحيى بن مسعود وجماعة وروى عنه أبو عبد الله الحميدى فأكثر وكان اليه

فقال في المحلى هذا حديث منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد وقال ولا يصح

لجمـوده على الظاهـر حيث حكم في مواضع من محلاه بعدم اتصال ذلك .

المنتهى في الذكاء وحدة الذهن وسعة العلم بالكتاب والسنة والمذاهب والملل والنحل والعربية والاداب والمنطق والشعر مع الصدق والديانة والحشمة والسودد والرياسة والثروة وكانت له خزانة حافلة كبيرة بكثرة الكتب ألف مؤلفات عديدة عظيمة منها الايصال الى فهم كتاب الخصال الجامعة لجملة شرائع الاسلام والحلال والحرام والسنةوالاجماع أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول ومنها كتاب المحلى الذي طبع حديثا ومنها كتاب الفصل في الملل والنحل تكلم الناس فيه بعدم تحري صاحبه في النقل أنظر كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب للامام الأشعري ومنها إظهار تبديل اليهود والنصارى للكتابين التوراة والانجيل وغيرها قال العلامة أبو حامد الغزالي وجدت في اسماء الله كتابا ألفه أبو محمد بن حزم يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه هـ وقال صاعد بن أحمد ابن حزم أجمع اهل الأندلس قاطبة لعلوم الاسـلام وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان ووفور حظه من البلاغة والشعر ومعرفته بالسنن والآثار كان أبوه ابو عمر من وزراء المنصور محمد بن أبي عامر ووز أبو محمد للمستظهر بالله عبد الرحمن بن هشام ثم نبذ الوزارة وأقبل على العلوم فنال منها أوفر نصيب حتى صار داهية في العلم قال القاضي أبو بكر بن العربي في كتاب القواصم والعواصم في الظاهرية هي أمة صار داهية في العلم قال القاضي أبو بكر بن بكلام لم تفهمه تلقفوه من إخوانهم الخوارج حيث تقول لا حكم إلا الله وكان أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملا به المغرب سخيف كان من بادية اشبيلية يعرف بابن حزم نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه الخ كلامه في الحط من مقام هذا الرجل العظيم وإني أنقل لك ما قاله ابن العماد في الشذرات قال وكان ابن حزم كثير الوقوع في العلماء المتقدمين لا يكاد أحد يسلم من لسانه فنفرت عنه القلوب واستمال من فقهاء وقته فمالوا على بغضه وردوا قوله وأجمعوا على تضليله وشنعوا عليه وحذروا سلاطينهم من فتنته ونهوا عوامهم عن الدنو اليه والأخذ عنه وكان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين هـ منها وبعضه في تذكرة الحفاظ وهناك أمور أخرى اعرضنا عنها مات مشرداً عن بلده من قبل الدولة ببادية لبلة بلدة بالأندلس سنة ٤٥٦ هـ ملخصا من التذكرة والشذرات .

في هذا الباب شيء أبدا قال وكل ما فيه فموضوع قال ابن الصلاح ولا التفات اليه في رده ذلك قال وأخطأ في ذلك من وجوه قال والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح قال والبخاري قديفعل ذلك لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات عن الشخص الذي علقه عنه أو لكونه ذكره في موضع آخر من كتابه متصلاً او لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع انتهى والحديث متصل من طرق من طريق هشام وغيره قال الاسماعيلي في المستخرج ثنا الحسن وهو ابن سفيان النسوي الامام قال ثنا هشام بن عمار فذكره وقال الطبراني في مسند الشاميين ثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد ثنا هشام بن عمار .

وقال في الحديث المذكور انه منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة وحقه أن يقول وهشام بدل وصدقة ولم يكتف بذلك بل صرح لتقرير قوله بإباحة الملاهي بأنه مع جميع ما في هذا الباب موضوع قال ابن الصلاح ولا التفات اليه في ذلك بل أخطأ فيه من وجه والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح قال والبخاري قد يفعل ذلك لكون الحديث معروفا من جهة الثقات عن الراوي الذي علقه عنه أو لكونه ذكره في موضع آخر من كتابه متصلا أو لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع .

نقل الحديث من الكتب المعتمدة

واخـذ متـن من كتـاب لعمل او احتجـاج حيـث ساغ قد جعل
عرضـا لـه على أصـول يشترط وقـال يحيـى النـووي أصـل فقط

أي وأخذ الحديث من كتاب من الكتب المعتمدة لعمل به او احتجاج به ان كان ممن يسوغ له العمل بالحديث او الاحتجاج به جعل ابن الصلاح شرطه أن يكون ذلك الكتاب مقابلا بمقابلة ثقة على أصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة قال النووي فان قابلها بأصل صحيح معتمد محقق أجزأه وقال

نقل الحديث من الكتب المعتمدة

أي التي صحت واشتهرت نسبتها لمصنفيها كالصحيحين وقدم هذا على الحسن المشارك للصحيح في الحجية لمشابهته للتعليق (وأخذ متن) مبتدأ خبره قد جعل الخ أي وأخذ حديث (من كتاب) من الكتب المعتمدة (لعمـل) بمضمونه (او احتجاج) به لدى مذهب (حيث ساغ) أي جاز للآخذ ذلك بأن يكون متأهلا له بحيث يكون عالماً بمضمون الحديث له ملكة يقوى بها على معرفة المطلوب منه في ذلك (قد جعل) أي ابن الصلاح (عرضـا له) أي مقابلة للمأخوذ مع ثقة (على أصول) صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة أي ان تنوعت بأن تعددت رواية كالفربري والنسفي وحماد بن شاكر بالنسبة لصحيح البخاري (يشترط) أي جعله شرطا لجواز الأخذ ليحصل به جبر الخلل الواقع في أثناء الأسانيد (وقال) أبو زكريا (يحيـى النووي) بالاسكان للوزن او لنية الوقف يكفي عرضه على (أصل) معتمد (فقط) لحصول الثقة به فلا يشترط التعدد على أن ابن الصلاح قال بذلك في العرض المروي وكلامه في قسم

ابن الصلاح في قسم الحسن حين ذكر ان نسخ الترمذي تختلف في قوله حسن أو حسن صحيح ونحو ذلك فينبغي أن تصحح أصلك بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه فقوله هنا ينبغي قد يشير الى عدم اشتراط ذلك وانما هو مستحب وهو كذلك :

قلت ولابن خير امتناع   جزم سوى مرويه اجماع

لما ذكر ابن الصلاح ان من أراد أخذ حديث من كتاب من الكتب المعتمدة اخذه من كتاب مقابل أحببت أن أذكر ان بعض الأيمة حكى الاجماع على انه لا يحل الجزم بنقل الحديث الا لمن له به رواية وهو الحافظ أبو بكر محمد ابن خير بن عمر الأموي بفتح الهمزة الاشبيلي وهو خال ابي القاسم السهيلي

الحسن حين ذكر ان نسخ الترمذي تختلف في قوله حسن أو حسن صحيح او نحوه قد يشير كما قال الناظم الى حمل ما قاله هنا على الاستحباب فلا مخالفة لكن قد يفرق بزيادة الاحتياط للعمل والاحتجاج دون الرواية نظراً للأصل فيهما وللوصف في الرواية اذ متن الحديث أصل وكونه صحيحاً أو حسناً وصف له وسواء في ما ذكرنا كان الكتاب المأخوذ منه مرويا للآخذ أم لا (قلت ولابن خير)[1] بفتح المعجمة وسكون التحتية الحافظ ابي بكر محمد الأموي بفتح الهمزة الاشبيلي (امتناع) أي تحريم (نقل) وفي نسخة جزم (سوى) أي غير (مرويه) سواء نقله للرواية أم للعمل أم للاحتجاج والامتناع فيه عنده

---

(١) ابن خير : الامام الحافظ شيخ القراء أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الاشبيلي اتقن القراءات على شريح بن محمد واختص به حتى ساد أهل بلده وسمع منه ومن أبي مروان الباجي والقاضي أبي بكر بن العربي وبقرطبة من أبي جعفر بن عبد العزيز وجماعة قال الآبار كان مكثراً الى الغاية بحيث انه سمع من رفاقه وشيوخه لا نعلم أحداً من طبقته مثله تصدر بأشبيلية للاقراء والاسماع وحمل الناس عنه كثيراً ولما مات بيعت كتبه بأغلى الأثمان لصحتها ولم يكن له نظير في هذاالشان مع الحظ الأوفر من علم اللسان توفي سنة ٥٧٥ هـ تذكرة .

فقال في برنامجه المشهور وقد اتفق العلماء رحمهم الله على أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القـول مروياً ولو على أقل وجوه الروايات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وفي بعض الروايات من كذب عليَّ مطلقا دون تقييد فقولي امتناع جزم مبتدأ ومضاف اليه وإجماع خبره .

(إجماع) وعبارته وقد اتفق العلماء رحمهم الله على أنه لا يصح لمسلم ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار وفي رواية من كذب عليَّ مطلقا بغير تقييد وفي مطابقة دليله لمدعاة نظر اذ لا يقال لمن نقل من صحيح البخاري مثلا حديثاً ولا رواية له به أنه كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وافهم قوله نقل انه اذا وجد حديثاً له به رواية ساغ له نقله وان كان ضعيفاً لكن لا يجـزم به وقضية النسخة الثانية ان له ان يجزم به وليس مرادا وامتناع مبتدأ خبره إجماع ولابن خير صلة محذوف أي اجماع منقول لابن خير او خبر للجملة بجعلها في محل المبتدأ أي هذا الكلام لابن خير .

القسم الثاني الحسن

والحسن المعروف مخرجا وقد اشتهرت رجاله بذلك حد
حمد وقال الترمذي ما سلم من الشذوذ مع راو ما اتهم
بكذب ولم يكن فردا ورد قلت وقد حسن بعض ما انفرد
وقيل ما ضعف قريب محتمل فيه وما بكل ذا حد حصل

اختلف أقوال أيمة الحديث في حد الحديث الحسن فقال أبو سليمان الخطابي وهو حمد المذكور في أول البيت الثاني الحسن ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله قال وعليه مدار أكثر الحديث وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء انتهى ورأيت في كلام بعض المتأخرين ان في قوله ما عرف مخرجه احترازا عن المنقطع وعن حديث المدلس قبل ان يتبين تدليسه قال ابن دقيق العيد ليس في عبارة الخطابي كبير تلخيص وايضا فالصحيح قد عرف مخرجه واشتهر رجاله فيدخل الصحيح في حد الحسن قال وكأنه يريد مما لم يبلغ درجة الصحيح .

القسم الثاني

من أقسام السنن (الحسن) قد اختلفت أقوال أيمة الحديث في حده بالنظر لقسميه الآتيين وقد شرع في بيانه فقال (والحسن المعروف مخرجا) بنصبه تمييزا محولا عن نائب الفاعل أي المعروف مخرجه أي رجاله وكل منهم مخرج خرج منه الحديث ودار عليه وذلك كناية عن الاتصال اذ المرسل والمنقطع والمعضل والمدلس بفتح اللام قبل أن يبين تدليسه لا يعرف مخرج الحديث منها (وقد اشتهرت رجاله) بالعدالة والضبط اشتهارا دون اشتهار رجال الصحيح (بذلك) اي بما ذكر من الاتصال والشهرة

قال الشيخ تاج الدين التبريزي فيه نظر لأنه أي ابن دقيق العيد ذكر من بعد أن الصحيح اخص من الحسن قال ودخول الخاص في حد العام ضروري والتقييد بما يخرجه عنه مخل للحد وهو اعتراض متجه وقال أبو عيسى الترمذي في العلل التي في أواخر كتاب الجامع وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن فانما أردنا به حسن اسناده عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن المواق انه لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا حتى يكون رواته غير متهمين بل ثقات قال فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم بل قد يشركه فيها الصحيح

(حد) الحافظ أبو سليمان (حمد) باسكان الميم بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب البستي الشافعي المشهور بالخطابي نسبة الى جد أبيه وبمقاربته في الاشتهار سقط الاعتراض بأن الخطابي لم يميز الحسن من الصحيح ولا من الضعيف (وقال) الحافظ أبو عيسى محمد ابن عيسى بن سورة (الترمذي) بكسر التاء والميم على المشهور وبالمعجمة نسبة الى ترمذ مدينة بطرف جيحون نهر بلخ في العلل التي في آخر جامعة ما حاصله الحسن عندنا(ما سلم من الشذوذ مع راو) أي مع ان راويا من رواته (ما اتهم بكذب) بأن لم يظهر منه تعمده ولما شمل هذا ما كان بعض رواته سيء الحفظ او مستورا أو مدلسا بالعنعنة او مختلطا شرط شرطا آخر فقال (ولم يكن فردا ورد) بل جاء من وجه آخر فأكثر مثله أو فوقه بلفظه او بمعناه ليترجح به أحد الاحتمالين لأن سيء الحفظ مثلا يحتمل أن يكون ضبط مرويه ويحتمل خلافه فاذا ورد مثل ما رواه من وجه آخر غلب على الظن انه ضبط واعترض عليه بأن ما حد به الحسن لم يميزه عن الصحيح ورد بأنه ميزه عنه حيث شرط فيه

قال فكل صحيح عنده حسن وليس كل حسن عنده صحيحا قال أبو الفتـح اليعمري بقى عليه انه اشترط في الحسن ان يروى من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح قلت وسترى في كلام أبي الفتح بعد هذا بدون الصفحة انـه لا يشترط في كل حسن ان يكون كذلك فتأمله وقوله قلت وقد حسن بعض ما انفرد هذا من الزوائد على ابن الصلاح وهـو إيراد على الترمـذي حيث اشتـرط في الحسن ان يروى من غير وجه نحوه ومع ذلك فقد حسن أحاديث لا تروى الا من وجه واحد كحديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك فانه قال فيه حديث حسن غريب لا نعرفه الامن حديث اسرائيل عن يوسف بن أبي بردة قال ولا يعرف في هذا الباب الا حديث عائشة وأجاب ابو الفتح اليعمري عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج الى مجيئه من غير وجـه ما كان راويه في درجـة المستور ومن لم تثبت عدالته قال وأكثر ما في الباب ان الترمذي عرف بنوع منه لا بكل انواعه وقوله قيل ما ضعف قريب محتمل فيه هذا قول ثالـث في حد الحسن .

ان يروى من وجه آخر دون الصحيح رد بأنه لم يشترط ذلك في كل حسن بل فيما قال فيه حسن فقط وهو الحسن لغيره دون ما قال فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب وهو الحسن لذاته كما أشار الى ذلك بقوله (قلت و) مع شرطه عدم التفرد به (قد حسـن) في جامعـه (بعض مـا انفـرد) بـه راويـه حيث يقول عقب الحديث حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه فانتقض شرطه المذكور ولكن أجاب عنه شيخنا تبعا لغيره بأنه انما حد ما يقول فيه حسن فقط لا الحسن مطلقا اما لغموضه او لأنه اصطلاح جديد له (وقيل) يعني وقال الحافظ أبو الفرج

قال ابن الجوزي في العلل المتناهية وفي الموضوعات الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن ولم يسم ابن الصلاح قائل هذا القول بل عزاه لبعض المتأخرين وأراد به ابن الجوزي واعترض ابن دقيق العيد على هذا الحد بأنه ليس مضبوطا بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره قال واذا اضطرب هذا الوصف لم يحصل التعريف المميز للحقيقة وقال ابن الصلاح بعد ذكر هذه الحدود الثلاثة كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل قال وليس في كلام الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح انتهى وهذا المراد بقوله وما

ابن الجوزي[1] في كتاب الموضوعات والعلل المتناهية الحسن (ما) به (ضعف قريب محتمل) بفتح الميم (فيه) فالحسن لذاته ضعيف بالنسبة للصحيح والحسن لغيره ضعيف اصالة وانما طرأ عليه الحسن بما عضده فاحتمل الضعف لوجود العاضد فهذه ثلاثة أقوال (وما بكل

---

(١) ابن الجوزي : الامام العلامة الحافظ عالم العراق واعظ الافاق أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد يرتفع نسبه للخليفة الأول سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه الواعظ المفسر صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم عرف جدهم بالجوزي بجوزة كانت في داره بواسطة لم يكن في واسط جوزة سواها سمع أبا القاسم بن الحصين وعليا ابن عبد الواحد الدينوري وأبا عبد الله الحسين بن محمد البارع وأبا السعادات أحمد بن أحمد المتوكلي وجماعة وحديث وحدث عنه جماعة من الأفاضل والف كتبا عديدة نحتاج الى فهرس لذكرها قال الذهبي ما علمت ان أحداً من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل وربما كتب اسمه في السماع عبد الرحمن بن علي الصفار لأن أقاربه كانوا تجارا في النحاس حصل له من الحظوة في الوعظ ما لم يحصل لأحد قط وحضر مجالسه ملوك ووزراء بل وخلفاء من وراء الستار ويقال في بعض المجالس حضره ١٠٠,٠٠٠ والظاهر أنه كان يحضره نحو ١٠,٠٠٠ كان ابن الجوزي لطيف الشمائل حلو الصورة رخيم النغمة موزون الحركات والنغمات لذيذ المفاكهة لا يضيع من أوقاته شيئاً يكتب في اليوم أربعة كراريس له في كل علم مشاركة ولكنه كان في التفسير من الأعيان وفي الحديث من الحفاظ وفي التاريخ من المتوسعين ولديه فقه كثير واسع وأما السمع الوعظي فله فيه ملكة قوية توفي سنة ٥٩٧ هـ ملخصا من التذكرة .

بكل ذا حد حصل أي وما بكل قول من الأقوال الثلاثة حصل حد صحيح للحسن :

وقال بان لي بامعان النظر ان له قسمين كل قد ذكر
قسما وزاد كونه ما علا ولا بنكر أو شذوذ شملا

وقال ابن الصلاح وقد امعنت النظر في ذلك والبحث جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا مواقع استعمالهم فتنقح لي واتضح ان الحديث الحسن قسمان أحدهما الحديث الذي لا يخلو رجال اسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير انه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب في الحديث أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث ولا سبب آخر مفسق ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن يروي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله او بماله من شاهد وهو ورود حديث آخر نحوه فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا أو منكراً وكلام الترمذي على هذا القسم يتنزل القسم

ذا) أي بكل قول منها (حد) صحيح (حصل) للحسن بل هو كما قال ابن الصلاح مستبهم لا يشفي الغليل لأنه غير جامع لأفراد الحسن في الأولين ولعدم ضبط القدر المحتمل في الأخير (وقال) ابن الصلاح (بأن) اي ظهر (لي بامعان) اي اكثار (النظر) في ذلك والبحث فيه جامعا بين أطراف كلامهم ملاحظا فيه مواقع استعمالهم (ان له) أي للحسن (قسمين) احدهما أي وهو المسمى بالحسن لغيره ما في اسناده مستور لم يتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا متهما بالكذب فيه ولا ينسب الى مفسق آخر واعتضد بمتابع او شاهد

الثاني أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لا يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرا قال ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا أو منكرا سلامته من أن يكون معللا وعلى القسم الثاني يتنزل كلام الخطابي قال فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق من كلام من بلغنا كلامه في ذلك وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن وذكر الخطابي النوع الآخر مقتصرا كل واحد منهما على ما رآه أنه مشكل معرضا عما رأى انه لا يشكل أوانهغفل عنالبعض وذهل وقوله كل قد ذكر أي كل واحد من الترمذي والخطابي وقوله وزاد أي ابن الصلاح والامعان مصدر امعن من قول الفقهاء في التيمم أمعن في الطلب وكأنه مأخوذ من الابعاد في العدو ففي التهذيب عن الليث بن المظفر امعن الفرس وغيره اذا تباعد في عدوه وفي الصحاح امعن الفرس تباعد في عدوه ويحتمل انه من أمعن الماء اذا أجراه ويحتمل غير ذلك وقد بينته في الشرح الكبير .

والفقهاء كلهم يستعمله — والعلماء الجل منهم يقبله
وهو بأقسام الصحيح ملحق — حجية وان يكن لا يلحق

وثانيهما أي وهو المسمى بالحسن لذاته ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة ولم يصل في الحفظ والاتقان رتبة رجال الصحيح فالقسمان (كل) من الترمذي والخطابي (قد ذكر) منهما (قسما) وترك الآخر لظهوره عنده او لذهوله عنه أي او لغيره فكلام الترمذي منزل على الأول وكلام الخطابي منزل على الثاني (وزاد) أي ابن الصلاح في كل منهما (كونه ما عللا) بالف الاطلاق (ولا بنكر أو شذوذ شملا) ببنائه للمفعول وبألف الاطلاق بأن يسلم من كل من الثلاثة لكن زيادته الثالث انما هي على الخطابي دون الترمذي لما مر .

البيت الأول مأخوذ من كلام الخطابي وقد تقدم نقله عنه إلا أنه قال عامة الفقهاء وعامة الشيء تطلق بازاء معظم الشيء وبازاء جميعه والظاهر ان الخطابي أراد الكل ولو أراد الأكثر لما فرق بين العلماء والفقهاء وقوله حجية نصب على التمييز أي الحسن ملحق بأقسام الصحيح في الاحتجاج به وإن يكن دونه في الرتبة قال ابن الصلاح الحسن يتقاصر عن الصحيح قال ومن أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ويجعله مندرجا في أنواع الصحيح لاندراجه في انواع ما يحتج به قال وهو الظاهر من كلام الحاكم في تصرفاته قال ثم إن من سمى الحسن صحيحا لا ينكر انه دون الصحيح المقدم المبين اولا قال فهذا اذن اختلاف في العبارة دون المعنى :

فان يقل يحتج بالضعيف ... فقل اذا كان من الموصوف
رواته بسوء حفظ يجبر ... بكونه من غير وجه يذكر
وان يكن لكذب او شذا ... او قوي الضعف فلم يجبر ذا
الا ترى المرسل حيث اسندا ... او أرسلوا كما يجيء اعتضدا

لما تقدم ان الحسن قاصر عن الصحيح وانما الحق به في الاحتجاج وتقدم ان الحسن لا يشترط فيه ثقة رجاله بل اذا كان فيهم من لا يتهم بالكذب وروي من وجه آخر كان حسناً على الشروط المتقدمة

(والفقهاء كلهم يستعمله) في الاحتجاج والعمل به (والعلماء) من المحدثين وغيرهم (الجل) اي المعظم (منهم يقبله) فيهما ايضا (وهو) أي الحسن بقسميه (بأقسام الصحيح ملحق حجية) أي في الاحتجاج به (وإن يكن لا يلحق) الصحيح رتبة لضعف راويه او انحطاط ضبطه بل قال ابن الصلاح من سماه صحيحا لاندراجه فيما يحتج به لا ينكر انه دونه فهذا اختلاف في العبارة دون المعنى (فان يقل) فيما مر من ان الحسن لغيره يكتفي فيه بكون راويه غير متهم وفي عاضده بكونه مثله

وغيرالمتهم أعم من أن يكون ثقة او مستورا غيرمقبول عند الجمهور وربما كان من تابعه مستورا ايضا وكلاهما لو انفرد لم تقم به حجة فكيف يحتج به اذا انضم اليه من لا يحتج به منفردا وأجاب عنه ابن الصلاح بما ذكر في البيت الأخير من هذه الأبيات الأربعة فقال بعد قوله اذ الحسن متقاصر عن الصحيح واذا استبعد ذلك من الفقهاء الشافعية مستبعد ذكرنا له نص الشافعي رضي الله عنه في مراسل التابعين انه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسندا وكذلك لو وافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول في كلام له ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر ثم قال في جواب سؤال آخر ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة فاذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا انه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له وكذلك اذا كان ضعفه من حيث الارسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله أمام حافظ اذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر ومن ذلك

مع أن كلا منهما ضعيف لا يحتج به كيف (يحتج بالضعيف) اذا انضم اليه ضعيف مع اشتراطهم الثقة في القبول (فقل) لا مانع منه لأن الحديث (اذا كان من الموصوف رواته) واحد أو أكثر (بسوء حفظ) او باختلاط او بتدليس مع اتصافهم بالصدق والديانة (يجبر بكونه من غير وجه يذكر) فانجبر لاكتسابه من الهيئة المجموعة قوة كما في الصحيح لغيره الآتي بيانه ولأن الحكم عليه بالضعف انما كان لاحتمال ما يمنع القبول فلما جاء العاضد غلب على الظن زوال ذلك الاحتمال وليس هذا مثل شهادة غيرعدل انضم اليها شهادة مثله لأن باب الشهادة اضيق من باب الرواية (وان يكن) ضعفه (لكذب) في راويه (أو شذا) اي أو شذوذ في روايته (أو قوي الضعف) بشيء آخر مما يقتضي الرد (فلم يجبر ذا) أي الضعف بوجه آخر وان كثرت طرقه كحديث من حفظ على أمتي اربعين حديثا من أمر

ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي منها بالكذب أو كون الحديث شاذا قال وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث فاعلم ذلك فانه من النفائس العزيزة والله أعلم وقوله رواته هو مرفوع لسده مسد الفاعل وهو مفعول قوله الموصوف وقوله أو أرسلوا كما يجيء يريد أو أرسلوه على الوجه الذي يجيء لا مطلقا وأشير بقوله يجيء الى موضع الكلام على المرسل .

والحسن المشهور بالعدالة — والصدق راويه اذا أتى له
طرق اخرى نحوها من الطرق — صححته كمتن لولا ان أشق
اذ تابعوا محمد بن عمرو — عليه فارتقى الصحيح يجري

قوله المشهور صفة للحسن لا خبر له والشرط وجوابه في موضع الخبر أي والحسن الذي راويه مشهور بالصدق والعدالة إذا أتت له طرق اخرى حكمت بصحته كحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة .

دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء فقد اتفق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن جبره بخلاف ما مر لما خف ضعفه ولم يقصر الجابر عن جبره انجبر واعتضد (الا ترى) الحديث (المرسل) مع ضعفه عند الشافعي وموافقيه (حيث أسندا) من وجه آخر (أو أرسلوا) أي أرسل من وجه آخر بأن أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول (كما يجيء) بيانه في بابه (اعتضدا) وصار بذلك حجة واعترض بأن الحديث إذا أسند فالاحتجاج بالمسند وأجيب بأن المراد مسند لا يحتج به منفردا وبأن ثمرته تظهر فيما لو عارضه مسند مثله فانه يرجح عليه لاعتضاده بالمرسل (والحسن) لذاته الذي هو (المشهور بالعدالة والصدق راويه) برفعه بالمشهور .

قال ابن الصلاح محمد بن عمرو بن علقمة من المشهـورين بالصـدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الاتقان حتى ضعفه بعضهـم من جهـة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم الى ذلك كونه روى من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبـر به ذلك النقص اليسـير فصـح هذا الاسنـاد والتحـق بدرجـة الصحيح وقد أخذ ابن الصلاح كلامه هذا من الترمذي فانه قال بعد أن اخرجه من هذا الوجه حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي صحيح ثم قال وحديث أبي هريرة انما صح لأنه قد روي من غير وجه وقوله اذ تابعوامحمد بن‌عمر وذكره بعد قوله كمتن لو لا ان أشق ليعلم ان التمثيل ليس لمطلق هذا الحديث ولكن بقيد كونه من رواية محمد بـن عمرو ولست أريد بالمتابعة كونه رواه عن أبي سلمة عن أبي هريرة

أي المشهور راويه بذلك اشتهارا دون اشتهار رجال الصحيح كما مر (اذا اتى له طرق اخرى) بالدرج (نحوها) اي نحو طريقة (من الطرق) التي دونها (صحته) فان ساوتها أو رجحتها فمجيئه من طريق آخر كاف وهذا هو الصحيح لغيره وما مر قبل هو الصـحيح لذاتـه كما مر التنبيه عليه وذلك (كمتن) أي حديث (لولا ان أشق) على أمتي لأمرتهم بالسواك عنـد كل صلاة (اذا تابعوا) راويه (محمد بن عمرو) بن علقمة[1]

---

(١) محمد بن عمرو بن علقمة : بن وقاص الليثي أبو عبد الله ويقال أبو الحسن المدني روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعبيدة بن سفيان وسعيد بن الحارث وابراهيم بن عبد الله وعمر بن مسلم وجماعة ذكرهم ابن حجر في كتاب تهذيب والتهذيب وروى عنه موسى بن عقبة ومات قبله وابن عمه عمر ابن طلحة وشعبة والثوري وحماد بن سلمة وجماعة قال اسحاق بن حكيم عن يحيى القطان محمد بن عمرو رجل صالح ليس باحفظ الناس للحديث وقال ابن أبي خيثمة سئل ابن معين عن محمد بن عمرو فقال ما زال الناس يتقون حديثه قيل له وما علة ذلك قال كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقال الجوزجاني ليس بقوي الحديث وقال النسائي ليس

غير محمد بن عمرو ولكن متابعة شيخه أبي سلمة عليه عن أبي هريرة فقد تابع أبا سلمة عليه عن أبي هريرة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وسعيد المقبري وأبوه أبو سعيد وعطاء مولى أم حبيبة وحميد بن عبد الرحمن وأبو زرعة بن عمرو بن جرير وهو متفق عليه من طريق الأعرج والمتابعة قد يراد بها متابعة الشيخ وقد يراد بها متابعة شيخ الشيخ كما سيأتي الكلام عليه في فصل المتابعات والشواهد .

عن أبي سلمة[١] عن أبي هريرة (عليه) في شيخ شيخه حيث رواه جماعة غير أبي سلمة عن أبي هريرة (فارتقى) من طريق محمد بهذه المتابعات (الصحيح يجري) أي جاريا اليه ولولاها لم يرتق لأن راويه محمداً وإن اشتهر بالصدق والصيانة ووثقه بعضهم لذلك لم يكن متقنا حتى ضعفه بعضهم لسوء حفظه والحديث رواه الشيخان من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج[٢] فهو صحيح لذاته من طريقه صحيح لغيره حسن لذاته من طريق محمد باعتبارين .

به باس وروي عنه سيدنا مالك في الموطأ وارجو انه لا بأس به وذكره ابن حبان في الثقات وروى له البخاري مقروناً بغيره ومسلم في المتابعات توفي سنة ١٤٤ .

(١) أبو سلمة : بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل وقيل اسمه كنيته روى عن أبيه وعثمان بن عفان وطلحة وعبادة بن الصامت وأبي قتادة وأبي الدرداء واسامة بن زيد وعبد الله بن سلام وابي هريرة وعائشة وام سلمة وفاطمة بنت قيس وجماعة وروى عنه ابنه عمرو واولاد اخوته سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن وعبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن وزرارة ابن مصعب بن عبد الرحمن ومحمد بن عمرو بن علقمة وغيرهم ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من المدنيين وقال كان ثقة فقيها كثير مات سنة ٩٤ وقيل سنة ١٠٤ .

(٢) الاعرج : الحافظ المقريء أبو داود عبد الرحمن بن هرمز مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني كتب المصاحف سمع أبا هريرة وأبا سعيد الخدري وعبد الله بن بحينة وجماعة

قال ومـن مظنة للحسن جمـع أبـي داود أي في السنن
فانـه قال ذكـرت فيه ما صح أو قارب أو يحكيه
ومـا بـه وهـن شديد قلته وحيث لا فصـالح خرجته
فما به ولـم يصحـح وسكت عليه عنـده لـه الحسـن ثبت
وابـن رشيد قال وهـو متجه قد يبلـغ الصحـة عنـد مخرجه

أي قال ابـن الصـلاح ومـن مظانـه أي الحسـن سنـن أي أبـي داود السجستاني رحمه الله تعالى روينا عنه انه قال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال ورويـنا عنه ايضا ما معناه أنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب وقال ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته وما لم اذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض قال ابن الصلاح فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقاً وليس في واحد من الصحيحين ولا نص على

(قال) ابن الصلاح (ومن مظنة) بكسر الظاء أي موضع الظن بمعنى العلم (للحسن) أي ومن مظانه غير ما مر (جمع) الامام الحافظ(أبي داود) سليمان بن الأشعث السجستاني (أي في) كتابه (السنن فانه قال ذكرت فيه ما صح أو) ما (قاربـ) ـه يعني الحسن لغيره (أو) ما (يحكيه) أي يشبهه يعني الحسن لذاته واو للتقسيم وعبر أبو داود بالواو وهي فيه أجود من أو فقال ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال (وما) كان فيه من حديث (به وهن) أي ضعف (شديد قلته) أي بينت وهنه إلا أن يكون ظاهرا فلم ابينه لظهوره (وحيث لا) وهن به شديد ولم أذكر فيه شيئاً (فـ) ـهو (صالح خرجته) وبعضه اصح من بعض قال ابن الصلاح (فـ) ـعليه (ما) وجدناه (به) اي بكتابه (ولم يصحـح) ببنائـه للمفعـول اي يصححـه أحـد من

حدث عنه الزهري وأبو الزناد وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد وآخرون كان ثقة ثبتا عالما مقرئا تحول في آخر عمره الى ثغر الاسكندرية مرابطاً فتوفي في سنة ١١٧ .

صحته احد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره ولا مندرجاً فيما حققناضبط الحسن به ثم ذكر كلام ابن منده في شرط أبي داود والنسائي وقد ذكرته بعد هذا بسبعة أبيات وقد اعترض ابو عبد الله محمد بن عمرو بن محمد الفهري الأندلسي المعروف بابن رشيد على كلام ابن الصلاح بأن قال ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه أبو داود بضعف ولا نص عليه غيره بصحة ان الحديث عند أبي داود حسن اذ قد يكون عنده صحيحاً وان لم يكن عند غيره كذلك وقال أبو الفتح اليعمري وهذا تعقب حسن انتهى وهذا معنى قوله وهو

الشيخين ولا غيرهما ممن يميز بين الصحيح والحسن (وسكت أي أبو داود (عليه) فهو (عنده له الحسن ثبت) وان كان فيه ما ليس بحسن عند غيره قال شيخنا ويمكن ان يكون فيه مما به وهن غير شديد ما ليس بحسن عنده ايضا (و) اعترض الحافظ (ابن رشيد)[1] بضم الراء وفتح الشين وهو أبو عبد الله محمد بن عمر السبتي الاسكندراني ابن الصلاح حيث (قال وهو) أي وما قاله (متجه) كما قاله أبو الفتح اليعمري[2] لا يلزم من كون الحديث لم ينص عليه

---

(١) ابن رشيد : أبو عبد الله محمد بن عمر الفهري السبتي فخر مدينة فاس وحافظها ومسندها قال فيه ابن الخطيب كان كثير السماع على الاسناد صحيح النقل تام العناية بصناعة الحديث قيما عليها بصيراً بها محققاً فيها ذاكراً للرجال كان رحالة عظيماً الف رحلته الكبرى في ست مجلدات سماها ملأ العيبة بما جمع في طول الغيبة في الوجهة الوجيهة بمصر والشام ومكة وطيبة وقد اثنى عليها ابن الخطيب ثناء عاطرا بما جمعته من العلوم واخبرني بعض الناس انه رآها بخزانة الاسكريال بالاندلس وله كتاب ايضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصاحب وكتاب ترجمان التراجم موضوعه ابداء مناسبات في تراجم الامام البخاري وله كتاب في السند المعنعن وله افادة التصحيح في رواية الصحيح وكان رحمه الله مالكيا ترجمه السيوطي وغيره وترجمه صاحب فهرس الفهارس توفي سنة ٧٢١ ودفن بفاس بالقباب .

(٢) ابن سيد الناس : أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن سيد الناس اليعمري

متجه وهي جملة معترضة ومعمول القول قد يبلـغ الى آخـره وقـد يجـاب عن اعتراض ابن رشيد بأن ابن الصلاح انما ذكر ما لنا ان نعرف الحديث به عنده والاحتياط أن لا يرتفع به الى درجة الصحة وان جاز ان يبلغها عند أبي داود لأن عبارته فهو صالح أي للاحتجاج به فان كان أبو داود يرى الحسـن رتبـة بـين الصحيح والضعيف فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح وان كان رأيه كالمتقدمين انه

ابو داود بضعف ولا غيره بصحة ان يكون عنده حسنا بل (قد يبلغ الصحة عند مخرجه) أي ابي داود وان لم يبلغه عند غيره فالحكم له بالحسن لا بالصحـة تحكم وجملة وهو متجه معترضة بين القول ومقوله كما أشرت اليه وأجاب الناظم عن الاعتراض بأن ابن الصلاح انما ذكر ما لنا ان نعرف الحديث به عند ابي داود والاحتياط ان لا يبلغ به درجة الصحة وان جاز ان يبلغها عنده لأن عبارته فهو صالح أي للاحتجاج والعمل به فان كان يرى الحسـن رتبةبين الصحيح والضعيف فالاحتياط ما قاله ابن الصلاح او يرى كبعضهـم انـه ينقسـم الى صحيح وضعيف فما سكت عنه فهو صحيح والاحتياط اي على الرأيين ان يقال صالح كما عبر هو عن نفسه اي لأنا لا نعلم أيهما رأيه وقد أفاد كلام أبي داود على الرأي الأول مع ما تقرر ان الحديث اذا كان به وهن غير شديد فهو حسن يحتج به سواء وجد له جابر أم لا وان كان عنده غيره يحتاج الى

الاندلسي الاشبيلي المصري أجاز له النجيب الحراني وحضر على الشيخ شمس الدين بن العماد وسمع من قطب الدين القسطلاني قال علم الدين البرزالي كان أحد الاعيان معرفة واتقانا وحفظاً وضبطاً للحديث وتفهما في علله وأسانيده عالماً بصحيحه وسقيمه له الشعر الرائق والنثر الفائق قد كان بيت رياسة وعلم ولجده مصنف في منع بيع أمهات الاولاد وللمترجم كتاب في المغازي والسير سماه عيون الاثر وشرح قطعة من سنن الترمذي وله تصانيف أخرى وولي مشيخة الحديث بالظاهرية بالقاهرة توفي سنة ٧٣٤ وجده المحدث عنه آنفا هو حافظ المغرب ومحدثه ومفخرته خطيب طنجة وإمامها رحم الله الجميع

ينقسم الى صحيح وضعيف فما سكت عنه فهو صحيح والاحتياط ان يقال صالح كما عبر هو عن نفسه :

وللامام اليعمري انما قول أبي داود يحكي مسلما
حيث يقول جملة الصحيح لا توجد عند مالك والنبلا
فاحتاج ان ينزل في الاسناد الى يزيد بن أبي زياد
ونحوه وان يكن ذو السبق قد فاته أدرك باسم الصدق
هلا قضى على كتاب مسلم بما قضى عليه بالتحكم

أي وللامام ابي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري تعقيب على كلام ابن الصلاح فقال في شرح الترمذي لم يرسم ابو داود شيئاً بالحسن وعمله في ذلك شبيه بعمل مسلم الذي لا ينبغي ان نحمل كلامه على غيره انه اجتنب الضعيف الواهي وأتى بالقسمين الأول والثاني وحديث من مثل به من الرواة من القسمين الأول والثاني موجود في كتابه دون القسم الثالث قال فهلا الزم الشيخ أبو عمرو مسلما من ذلك ما لزم به آبا داود فمعنى كلامهما واحد وقول أبي داود وما يشبهه يعني في الصحة وما يقاربه يعني فيها ايضا قال وهو نحو قول مسلم انه ليس كل الصحيح نجده عند مالك

جابر فما في كتابه ستة أقسام او ثمانية صحيح لذاته صحيح لغيره . حسن لذاته . حسن لغيره . بلا وهن فيهما . ما به وهن شديد . ما به وهن غير شديد وهذا قسمان ما له جابر وما لا جابر له وما قبله قسمان ما بين وهنه وما لم يبين وهنه (وللامام) الحافظ ابي الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس (اليعمري) بفتح الياء مع فتح الميم وضمها نسبة الى يعمر بن شداخ بفتح المعجمة وتشديد المهملة وآخره معجمة من بني ليث اعتراض آخر على ابن الصلاح فانه قال لم يرسم أبو داود شيئاً بالحسن (انما قول ابي داود) أي السابق وهو ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه أي في الصحة ويقاربه أي فيها كما دل لذلك قوله وبعضها أصح من بعض فانه يشير الى القدر المشترك

وشعبة وسفيان فاحتاج ان ينزل الى مثل حديث ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد

بينهـا لمـا تقتضيـه صيغـة أفعـل في الأكـثر (يحكـي مسلمـا) أي يشبـه قـولـه (حيـث يقـول) أي مسـلـم في صحيحـه (جملـة الصحيح لا توجد عند) الامام (مالك والنبلا) اي الفضلاء كشعبة والثوري (فاحتاج) اي مسلم (ان ينزل في الاسناد) عن حديث اهل الطبقة العليا في الحفظ والاتقان (الى) حديث من يليهـم في ذلك كحـديث (يزيد بن أبـي زياد[1] ونحوه) كليث بن أبي سليم[2] وعطاء بن السائب[3] (وان يكن ذو)

---

(١) يزيد بن أبي زياد : القرشي الهاشمي أبو عبد الله مولاهم الكوفي رأى انسا وروى عن مولاه عبد الرحمن بن الحارث بن نوفل وابراهيم النخعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وجماعة وروى عنه اسماعيل ابن أبي خالد وهو من اقرانه وزائدة وشعبة وزهير بن معاوية والسفيانان وجماعة كان من أيمة الشيعة الكبار قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس حديثه بذلك وقال مرة ليس بالحافظ وقال عثمان الدارمي عن ابن معين ليس بالقوي قال أبو يعلي عن ابن معين ضعيف قيل له ايما أحب اليك هو او عطاء بن السائب فقال ما أقربهما ونقل الحافظ ابن حجر نقولا تدل على انه ساء حفظه لما كبر سنه ومع ذلك قالوا ان حديثه يكتب ولا يحتج به توفي سنة ١٣٦ .

(٢) ليث بن أبي سليم : هو ابن أبي زنيم القرشي مولاهم أبو بكر ويقال أبو بكر الكوفي واسم أبي سليم أيمن ويقال أنس ويقال زياد روي عن طاوس ومجاهد وعطاء وعكرمة ونافع وأبـي اسحـاق السبيعي وأبي الزبير المكي وغيرهم وروي عنه الثوري والحسن بن صالح وشيبان بن عبد الرحمن ويعقوب ابن عبد الله القمي وشعبة بن الحجاج قال عثمان بن أبي شيبة سألت جريرا عن لث ويزيد بن أبي زياد وعطاء بن السائب فقال كان يزيد أحسنهم استقامة ثم عطاء وكان ليث أكثر تخليصا وقال ابن أبي حاتم عن أبيه قال ليث أحب الى من يزيد كان ابرأ ساحة وكان ضعيف الحديث قال فذكرت له قول جرير فقال اقول كما قال وقال ابن سعد كان رجلا صالحا عابدا وكان ضعيفا في الحديث وقال ابن حبان اختلط في آخر عمره توفي سنة ١٤٣ وقيل ١٤٨ .

(٣) عطاء بن السائب : بن مالك ويقال زيد ويقال يزيد الثقفي أبو السائب ويقال أبو زيد =

لما يشمل الكل من اسم العدالة والصدق وان تفاوتوا في الحفظ والاتقان ولا فرق بين الطريقين غير أن مسلما شرط الصحيح فتخرج من حديث الطبقة الثالثة وأباداود لم يشترطه فذكرما يشتد وهنه عنده والتزم البيان عنه قال وفي قول أبي داود ان بعضها أصح من بعض ما يشير الى القدر المشترك بينها من الصحة وان تفاوتت فيه لما تقتضيه صيغة أفعل في الأكثر انتهى والجواب عما اعترض به ابن سيد الناس ان مسلما التزم الصحة في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث خرجه فيه بأنه حسن عنده لما تقدم من قصور الحسن عن الصحيح وأبو داود قال ان ما سكت عنه فهو صالح والصالح قد يكون صحيحا وقد يكون حسنا عند من يرى الحسن رتبة دون الصحيح ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك او يرى ما ليس بضعيف صحيحا فكان الاحتياط ان لا يرتفع بما سكت عنه الى الصحة حتى يعلم ان رأيه هو الثاني ويحتاج الى نقل وقوله يحكي مسلما أي يشبه قول مسلم وقوله حيث يقول أي مسلم وكذا قوله فاحتاج اي مسلم وقوله

أي صاحب (السبق) في الحفظ والاتقان كمالك (قد فاته) أي سبق بهما يزيد

ويقال أبو يزيد ويقال أبو محمد الكوفي روى عن أبيه وأنس وسعيد بن جبير ومجاهد وأبي ظبيان وابراهيم النخعي والحسن البصري وسالم البراد وروى عنه اسماعيل بن أبي خالد وهو من أقرانه وسليمان التيمي والاعمش وابن جريج والحمادان والسفيانان وشعبة وزائدة قال ابن علية قال لي شعبة ما حدثك عطاء بن السائب عن رجال زاذان وميسرة وأبي البختري فلا تكتبه وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه وقال علي بن يحيى بن سعيد ما سمعت احدا من الناس يقول في حديثه القديم شيئا وما حدث سفيان وشعبة عنه صحيح الا حديثين كان شعبة يقول سمعتهما منه باخرة على زاذان وقال أبو قطن عن شعبة ثلاثة في القلب منهم هاجس عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد ورجل آخر قلت هو ليث بن أبي سليم وقال أبو طالب عن احمد من سمع منه قديماً فسماعه صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء وبالجملة فهذه تراجم ثلاثة كلهم من طبقة واحدة وحالة متحدة وهو معنى كلام الشيخ زكريا توفي عطاء سنة ١٣٦ وقيل ١٤٢ وقيل ١٤٣ .

فانه أي يزيد بـن أبي زياد ونحوه وقوله هل لا قضى أي ابن الصلاح وقوله عليه أي على كتاب ابي داود :

والبغـوي اذ قسـم المصابحا الـى الصحـاح والحسان جانحا
ان الحســان ما رووه في السنن رد عليه اذ بهـا غـير الحسن

أي والبغوي رد عليه في تسميته في كتاب المصـابيح ما رواه اصحـاب

مثلا فقد (أدرك) أي لحقه المسبوق (باسم الصدق) والعدالة فالضمير في فانه عائد لمن ذكر من يزيد ونحوه ويجوز عوده لمسلمأي وإن يكن قد فات مسلما الأخذ عن ذي السبق لكون أحدهما لم يسمع ذلك الحديث فقد أدرك غرضه بالأخذ عمن شارك ذا السبق في اسم الصدق والعدالة فمعنى كلام مسلم وأبي داود واحد غير ان مسلما اشترط الصحيح فاجتنب حديث الطبقة الثالثة وهـو الضعيف الواهي وأتى بالقسمين الاخرين وأبا داود لم يشترطه فذكر ما يشتد وهنه عنده والتزم بيانه فـ (ـهلا قضى) أي ابن الصلاح (على كتاب مسلم . بما قضى عليه) أي على ابي داود (بالتحكم) السابق فالتحكم عائد على ما باقامة الظاهر مقام المضمر ويجوز أن يكون عائدها محذوفاً والتحكم بدلا منها او عطف بيان عليها وأجاب الناظم عن الاعتراض بأن مسلما التزم الصحـة في كتابه فليس لنا أن نحكم على حديث فيه بأنه حسن عنده وأبو داود انما قال ما سكت عنه فهو صالح والصالح يصدق بالصحيح وبالحسن فالاحتياط ان يحكم عليه بالحسن (و) الامام الحافظ محيي السنة أبو محمد الحسـين بن مسعـود البغوي بالاسكان للوزن أو لنية الوقف نسبة الى بغ بلدة من بلاد خراسان بين مرو وهراة (اذ) اي لكونه (قسم) كتابه (المصابحا) بحذف الياء تخفيفا (الى الصحاح والحسان جانحا) اي مائلا الى (ان الحسان ما روه) اي ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم (في) كتب (السنـن) من مؤلفاتهـم وان

السنن الحسان اذ في السنن غير الحسن من الضعيف والصحيح ان قلنا الحسن ليس أعم من الصحيح كما سيأتي في بقية الفصل قال ابن الصلاح هذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك .

كان أبوداودأقوى ما وجد ... يرويه والضعيف حيث لا يجد
في الباب غيره فذاك عنده ... من رأى اقوى قاله ابن منده
والنسئي يخرج من لم يجمعوا ... عليه تركا مذهب متسع

هذا بيان لكون السنن فيها غير الحسن قال ابن الصلاح روينا عنه أي عن أبي داود ما معناه انه يذكر في كل باب أصح ما عرفه في ذلك الباب وقال أبو

الصحاح ما رواه الشيخان في صحيحهما أو أحدهما (رد) أي رده (عليه) ابن الصلاح بأن هذا اصطلاح لا يعرف وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عما في السنن (اذ بهاغير الحسن) من الصحيح والضعيف فقد (كان أبو داود) يتبع من حديثه (أقوى ما وجد) فـ (ـيرويه و) يروي (الضعيف) الذي يجبر (حيث لا يجد في الباب) حديثا (غيره فذاك) أي الضعيف (عنده من رأى) أي رأى الرجال (أقوى) بالدرج كما (قال ابن منده)[1] وهو أبو عبد الله محمد بن اسحاق

---

(١) ابن منده : الامام الحافظ الجوال محدث العصر أبو عبد الله محمد بن أبي يعقوب اسحاق بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا يحيى بن منده صاحب التصانيف طوف الدنيا وجمع وكتب ما لا ينحصر وسمع من ١,٧٠٠ شيخ بقي في الرحلة بضعا وثلاثين سنة قال أبو اسحاق الحافظ ما رأيت مثله وقال ولد المترجم له عبد الرحمن كتب أبي عن ابن سعيد بن الاعرابي الف جزء[1] وعن خيثمة الف جزء وعن الاصم الف جزء وعن الهيثم الشاشي الف جزء قال شيخ الاسلام الانصاري أبو عبد الله بن منده =

---

(١) لعل مراد الاقدمين بالجزء الكراس كما هو مشاهد في الكتب القديمة الموجودة بخزانة القرويين كنسخ المدونة في أربعة وستين جزءا ونسخة الموطأ التي ليوسف بن ناشفين في خمسة وثلاثين جزءا وغيرهما .

عـبد الله بن منده عنه انه يخرج الاسناد الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره لأنه أقوى عنده من رأي الرجال وقال ابن منده انه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول كان من مذهب أبي عبد الرحمن النسائي ان يخرج عن كل من لم يجمع على تركه فقوله والضعيف أي ويروي الضعيف وقوله مذهب متسع خبر لمبتدأ محذوف .

وتقديم من على أفعـل التفضيل اذا لم يكن مجرورهـا اسم استفهـام كمـا هـنـا قليـل (و) كـان أبـو عبـد الـرحمـن احمـد بن شعيب (النسائي) بحذف الألف وبالاسـكان للـوزن او لنية الـوقف لا يقتصر في تخريجه على المتفق على قبوله بل (يخرج) حديث (من لم يجمعوا) أي أيمة الحديث (عليه تركا) أي على تركه حتى انه يخرج للمجهولين وهو كما زاده الناظم (مذهب متسع) قال شيخنا فقول ابن منده وأبـو داود يأخـذ مأخـذ النسائي يعني في عدم التقييد بالثقة وان اختلف صنيعهما قال ومـا رد به على البغوي فيما مر رده التاج التبريزي[1] بأنه لا مشاحنة في الاصطلاح وقد صرح البغوي في أول كتابه بقوله اعني بالصحاح كذا وبالحسان كذا ولم يقـل اراد المحدثون بهما كذا فلا يرد عليه شيء مما ذكر خصوصا وقد قال وما كان فيها من ضعيف او غريب اشرت اليه وأعرضت عما كان منـكرا أو موضوعـا (ومـن

سيد اهل زمنه وقال ابن ناصر الدين أبو عبد الله الامام احد شيوخ الاسلام وهو امام حافظ جبل من الجبال ولما رجع من رحلته كانت كتبه اربعين حملا على الجمال حتى قيل ان احدا من الحفاظ لم يسمع ما سمع ولا جمع ما جمع وهم اهل بيت كبير خرج منهم جماعة من العلماء ولم يكن من العبيديين كما قد يتوهم وانما نسبه البعض اليهم لانهم اخواله توفي سنة ٣٩١ ولا يلتفت الى ما قاله أبو نعيم فيه كما لا يلتفت الى كلامه في أبي نعيم أفاده الحافظ لما كان بينهم من المعاصرة والجدال المشتد المانع من قبول كلام احدهما في الاخر .

(١) التاج التبريزي : تاج الدين علي بن عبد الله بن أبي الحسن بن أبي بكر الاردبيلي الشافعي المتضلع بغالب الفنون من المعقولات والفقه والنحو والحساب والفرائض ببلاده وأخـذ عن قطـب الدين

ومـن عليهـا اطلـق الصحيحا فقـد أتـى تساهـلا صريحا

أي ومن أطلق الصحيح على كتب السنن فقد تساهل كأبي طاهر السلفي حيث قال في الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب وكأبـي عبد الله الحاكم حيث أطلق على الترمذي الجامع الصحيح وكذا الخطيب اطلق عليه وعلى النسائي اسم الصحيح

عليها) أي كتب السنن كلها أو بعضها (اطلق الصحيحا) كالحـاكم حيث اطلقه على سنن أبي داود والترمذي وكابن منده حيث أطلقه على سنن أبي داود والنسائي وكأبي طاهر السلفي[1] حيث قال اتفق علماء المشرق والمغـرب على صحة الكتب الخمسة (فقد أتى تساهلا صريحـا) اذ فيهـا ما صرحـوا بأنـه ضعيف أو منكر او نحوه

الشيرازي وعلاء الدين الخوارزمي قال الذهبي هو عالم كبير شهير كثير التلامذة حسن الصيانة من مشايخ الصوفية قابل السبكي في الطبقات قلت كان ماهراً في علوم شتى وعني بالحديث بالاخرة واستكتب كتاب الميزان في الجرح والتعديل لشيخنا الذهبي وسمع بدمشق ومصر من جماعة من مشيختها وصنف في التفسير والحديث والاصول والحساب ولازم شغل الطلبة الى ان توفي بالقاهرة سنة ٧٤٦ .

(١) أبو طاهر السلفي : أحمد بن محمد بن أحمد الاصبهاني الحرواني وحروان محلة باصبهان وسلفة بكسر المهملة لقب جده أحمد ومعناه غليظ الشفة الحافظ العلامة الكبير مسند الدنيا وعمر الحفاظ سمع من أبي عبد الله الثقفي واحمد بن عبد الغفار وجماعة خرج عنهم باصبهان في معجم له الفه وهو ابن سبع عشرة سنة ورحل فادرك أبا الخطاب بن البطر ببغداد وتفقه بها بالكيا الهراسي وأبي بكر الشـاشي وغيرهما وعمل معجما لشيوخ بغداد ايضا ثم حج وسمع بالحرمين والكوفة والبصرة وهمدان وزنجـان والري وبلادات وتفقه فاتقن مذهب الشافعي واستوطن الاسكندرية بضعا وستين سنة مكبا على الاشتغال والمطالعة والنسخ وتحصيل الكتب وقد افردت أخباره في جزء وجاوز المائة بلا ريب انما النزاع في مقدار الزيادة ومكث نيفا وثمانين سنة يسمع عليه قال الذهبي ولا اعلم احدا مثله في هذا قال ابن السمعاني هو ثقة ورع متقن حافظ توفي سنة ٥٧٦ .

ودونها في رتبة ما جعلا على المسانيد فيدعى الجفلى
كمسند الطيالسي وأحمدا وعده الدارمي انتقدا

أي ودون السنن في رتبة الصحة ما صنف على المسانيد وهو ما أفرد فيه

(ودونها في رتبة) اي في رتبة الاحتجاج (ما جعلا) أي ما صنف (على المسانيد) وهو ما افرد فيه حديث كل صحابي على حدة من غير تقييد بما يحتج به غالبا فيكون عاما بخلاف ما صنف على الأبواب فانه انما يذكر فيه ما يحتج به غالبا فيكون خاصا (فيدعى) اي فبسبب عموم ما في المسانيد يسمى الحديث فيها الدعوة (الجفلى) بفتح الجيم والفاء مقصوراً أي العامة والنقري بزنة الجفلى أي الدعوة الخاصة يقال فلان يدعو الجفلى اذا عم بدعوته وفلان يدعو النقرى اذا خص بها قوماً دون قوم قال طرفه[1] .

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر

والمشتاة بفتح الميم الشتاء والآدب اسم فاعل من الأدب بفتح ثم سكون وهوالدعوةالى الطعام كالمأدبةويقال المأدبةللطعام الذي يدعى اليه ايضاويقال في فعلهاأدبه أدبا وآدبه ايدابأأي دعاه والمسانيد

(١) طرفة بن العبد : بن سفيان البكري أشهر من ان يعرف به توفي قبل الهجرة بنحو السبعين سنة ولم يعش الا ستا وعشرين سنة وعلا كعبه في قول الشعر وخصوصا في الهجو وهو اول من قال المثل السائر استنوق الجمل وهو يضرب للرجل الذي يخلط في المسائل لا يفرق بين الاوائل والاواخر وهو الذي يقول :

لقد علم الاقوام انا بنجوة علت شرفا من ان تضام وتشتما
لنا هضبة لا يدخل الذل وسطها ويأوي اليها المستجير فيعصما

وهو صاحب المعلقة الشهيرة وشعره يجمع بين الجلالة والرونق ونباهة الاغراض وعذوبة المشرب والفصاحة مع صغر سنه .

حديث كل صحابي على حدة من غير نظر للابواب كمسند أبي داود الطيالسي ويقال انه اول مسند صنف وكمسند أحمد بن حنبل وأبي بكر بن أبي شيبة وأبي بكر البزار وأبي القاسم البغوي وغيرهم وقد عد فيها ابن الصلاح مسند الدارمي فوهم في ذلك لانه مرتب على الابواب لا على المسانيد واشرت اليه بقولي وعده أي ابن الصلاح وقوله فيدعى الجفلى كني به عن بيان كون المسانيد دون السنن في مرتبة الصحة لان من جمع مسند الصحابي يجمع فيه ما يقع له من حديثه سواء كان صالحاً للاحتجاج به أم لا والجفلى بفتح الجيم والفاء معاً مقصور وهي الدعوة العامة للطعام فان الدعوة عند العرب على قسمين الجفلى وهي العامة والنقرى وهي الخاصة قال طرفة :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر

(كمسند) أبي داود (الطبالسي)[١] بالاسكان للوزن او لنية الوقف نسبة الى الطيالسة التي تلبس على العمائم (و) كمسند الامام (أحمد) بن حنبل (وعده) أي ابن الصلاح (للدارمي)[٢] أي لمسند الحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي نسبة الى دارم بن مالك بطن من تميم في المسانيد انتقدا عليه بأنه مرتب على الأبواب لا على المسانيد اذا عرف ذلك فطريق من أراد الاحتجاج بحديث من السنن او من المسانيد أنه ان كان متأهلا لمعرفة ما يحتج به من غيره فلا يحتج به حتى ينظر في اتصال اسناده وحال رواته والا فان وجد أحد من الأيمة صححه أو حسنه فله تقليده والا فلا يحتج به ولما انهى الكلام على القسمين عقبهما بما يتعلق بهما فقال

(١) أبو داود الطيالسي : سليمان بن داود البصري الحافظ صاحب المسند كان يسرد من حفظه ٣٠,٠٠٠ حديث قال الفلاس ما رأيت أحفظ منه وقال عبد الرحمن بن مهدي هو أصدق الناس كتب عن نحو الف شيخ وهو ابن عون وطبقته قال ابن ناصر الدين فيه الحافظ الكبير من الحفاظ المكثرين قيل غلط في احاديث رواها من لفظه واتى في ذلك من قبل اتكاله على حفظه وقال عمر بن شيبة كتبوا عن ابي داود من حفظه ٤٠,٠٠٠ حديث وقيل انه اكل حب البلادر لاجل الحفظ والفهم فاحدث له حذاما وبرصا وكذلك ترجمه الذهبي في التذكرة توفى سنة ٢٠٤ .

(٢) الدارمي : ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي الدارمي

وفي خطبة الامام الشيخ تقي الدين ولم أدع الأحاديث اليه الجفلى :

الحكم للاسناد بالصحة او بالحسن دون الحكم للمتن رأوا
واقبله ان يطلقه من يعتمد ولم يعقبه بضعف ينتقد

أي ورأوا الحكم للاسناد بالصحة كقولهم هذا حديث اسناده صحيح دون قولهم هذا حديث صحيح وكذلك حكمهم على الاسناد بالحسن كقولهم اسناده حسن دون قولهم حديث حسن لانه قد يصح الاسناد لثقة رجاله ولا يصح الحديث لشذوذ أو علة قال ابن الصلاح غير ان المصنف المعتمد عليه منهم اذا اقتصر على قوله انه صحيح الاسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر منه الحكم له بانه صحيح في نفسه لان عدم العلة والقادح هو الاصل والظاهر قلت وكذلك ان اقتصر على قوله حسن الاسناد ولم يعقبه بضعف فهو ايضاً محكوم له بالحسن .

(والحكم) الواقع من المحدث (للاسناد بالصحة أو بالحسن) كهذا حديث اسناده صحيح أو حسن (دون الحكم) منه بذلك (للمتن) كهذا حديث صحيح أو حسن (رأوا) لأنه لا تلازم بين الاسناد والمتن صحة ولا حسنا اذ قد يصح الاسناد أو يحسن لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لقادح من شذوذ أو علة (و) لكن (أقبله) اي الحكم للاسناد بذلك في المتن أيضا (ان اطلقه من يعتمد) عليه (ولم يعقبه بضعف ينتقد) به المتن اذ الظاهر من مثله الحكم له بالصحة أو بالحسن لأن الأصل عدم القادح نظراً الى أن مثل من ذكر انما يطلق بعد الفحص عن انتفاء القادح (واستشكل الحسن)

السمرقندي صاحب المسند العالي الذي في طبقة منتخب مسند عبد بن حميد سمع النضر بن شميل ويزيد ابن‌هارون وسعيد بن عامر الضبعي وجعفر بن عون حدث عنه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي خارج سننه وعبد الله بن أحمد بن حنبل وجماعة قال الخطيب كان أحد الحفاظ والرحالين موصوفا بالثقة والورع والزهد استقضى على سمرقند فقضى قضية واحدة ثم استعفى فأعفى صنف المسند والتفسير وكتاب الجامع قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول عبد الله بن عبد الرحمن أمام اهل زمانه توفي سنة ٢٥٥ .

واستشكل الحسن مع الصحة في متن فان لفظاً يرد فقل صف
به الضعيف او يرد ما يختلف سنده فكيف ان فرد وصف

أي واستشكل الجمع بين الصحة والحسن في حديث واحد كقول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح لان الحسن قاصر عن الصحيح كما سبق فكيف يجتمع اثبات القصور ونفيه في حديث واحد وقد اجاب ابن الصلاح بجواب ثم جوز جواباً آخر وضعف الجوابين ابن دقيق العيد فمزجت الجوابين بردهما فقوله فان لفظاً يرد أي ابن الصلاح فانه قال انه غير مستنكر ان يراد بالحسن معناه اللغوي دون الاصطلاحي قال ابن دقيق العيد ويلزم عليه ان يطلق على الحديث الموضوع اذا كان حسن اللفظ انه حسن وقوله او يرد ما يختلف سنده هذا هو الجواب الاول الذي أجاب به ابن الصلاح ان ذلك راجع الى الاسناد بان يكون له اسنادان أحدهما صحيح والآخر حسن قال ابن دقيق العيد يرد عليه الاحاديث التي قيل فيها حسن صحيح مع انه ليس لها الا مخرج واحد وفي كلام الترمذي في مواضع يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه وهذا معنى قوله فكيف ان فرد وصف أي فكيف ان وصف

الواقع جمعه في كلام الترمذي وغيره (مع الصحة في متن) واحد كهذا حديث حسن صحيح لما مر من أن الحسن قاصر عن الصحيح فكيف يجمع بينهما في حديث واحد وجوابه ان يقال قائل ذلك إما ان يريد الحسن اللغوي او الاصطلاحي (فان لفظا) أي فان (يرد) قائله بالحسن حسن لفظه فهو كما قال ابن الصلاح غير مستنكر وبه يزول الاشكال لكن تعقبه ابن دقيق العيد بأنه ان أراد ذلك (فقل) له (صف به) أي بالحسن (الضعيف) أي فيلزمك ان تطلق على الضعيف وأن بلغ رتبة الوضع اذا كان حسن اللفظ ولا قائل به من المحدثين اذا جروا على اصطلاحهم (أو) ان (يرد) به (ما يختلف سنده) بأن يكون للحديث اسناد حسن واسناد صحيح فجمع كما قال ابن الصلاح بين الوصفين باعتبار تعدد الاسنادين وبه يزول الاشكال لكن تعقبه ابن دقيق العيد

حديث فرد بانه حسن صحيح كحديث العلاء بـن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة اذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا فقال فيه الترمذي حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه على هذا اللفظ :

ولابـي الفتـح فـي الاقـتـراح ان انـفراد الحسن ذو اصطـلاح
وان يـكن صـح فليس يلتبس كـل صحيح حسن لا ينعـكس
واوردوا مـا صح مـن افـراد حيث اشترطنـا غـير ما اسناد

وهذا جواب عن الاشكال المذكور أجاب به ابن دقيق العيد في كتاب الاقتراح بعد رد الجوابين المتقدمين وحاصله ان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة الا حيث انفرد الحسن فيراد بالحسن حينئذ المعنى الاصطلاحي واما ان ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحـة لان وجـود الدرجة العليا وهي الحفظ والاتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق فيصح ان يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا صحيح باعتبار الصفة العليا قال ويلزم على هذا ان

ايضا بأنه وان أمكن ذلك فيما روى من غير وجه لاختلاف مخرجه (فكيف) يمكن (ان) حديث (فرد وصف) بذلك بأن لا يكون له الا مخرج واحد كما يقع في كلام الترمذي كثيرا حيث يقول هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه او لا نعرفه الا من حديث فلان (ولأبي الفتح) محمد تقي الدين ابن علي بن وهب القشيري المعروف بابن دقيق العيد (في) كتابه (الاقتراح) في علم الحديث جواب عن الاشكال بعد رده الجوابين السابقين كما مر وحاصله (ان انفراد الحسن ذو اصطلاح) أي أن الحسن الواقع في سند او متن هو المعنى الاصطلاحـي المشتـرط فيه القصـور عن الصحـة (وان يكن) أي الحـديث (صح) أي صحيحا (فليس يلتبس) حينئذ الجمع بين الوصفين لحصـول الحسن لا محالة تبعا للصحة لأن وجود الدرجة العليا كالحفظ والاتقان لا ينافي

يكون كل صحيح حسناً عنـد الترمـذي ويؤيده قولهـم حسـن في الاحـاديث الصحيحة وهذا موجود في كلام المتقدمين انتهى وقد تقدم ان ابن المواق ايضا قال كل صحيح عند الترمذي حسن وليس كل حسن صحيحاً وقوله وأوردوا الى آخره هذا ايراد أورده ابن سيد الناس على ابن المواق فقال قد بقـي عليه انـه اشترط في الحسن ان يروي نحوه من وجه آخر ولم يشترط ذلك في الصحيح فانتفي ان يكون كل صحيح حسناً انتهى فعلى هذا الافراد الصحيحة ليست بحسنة عند الترمذي اذ يشترط في الحسـن ان يروى من غـير وجـه كحـديث الأعمال بالنيات وحديث السفر قطعة من العذاب و حديث نهى عن بيع الولاء وعن هبته قلت وجواب ما اعترض به ان الترمذي انما يشترط في الحسن مجيئه من وجه آخر اذا لم يبلغ رتبة الصحيح فان بلغها لم يشترط ذلك بدليل قولـه في

وجود الدنيا كالصدق وعدم التهمة بالكذب فيصح ان يقال في هذا انه حسن باعتبار وجود الصفة الدنيا صحيح باعتبار وجـود العليا قال وعلى هذا (كل صحيح حسن) و (لا ينعكس) أي وليس كل حسن صحيحا وسبقه الى ذلك ابن المواق[1] فقال لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح فلا يكون صحيحا الا وهو غير شاذ ورواته ثقات ولهذا لا يكاد يقول في حديث يصححه الا حديث حسن صحيح فلا منافاة في الجمع بينهما (و) لكن ابن سيد الناس وغيره قد (أوردوا) على ذلك (ما صح من) أحاديث (أفراد) أي ليس لها الا اسناد واحد (حيث اشترطنا) كالترمذي في الحسن (غير ما اسناد) بزيادة ما وحاصله ان الترمذي وموافقيه اشترطوا في الحسن ان يروى من غير وجـه بخلاف الصحيح فانتفى أن يكون كل صحيح حسنا فالأفراد الصحيحة ليست حسنة عنده وأجاب عنه الناظم بأن الترمذي انما يشترط في الحسن ذلك اذا لم يبلغ مرتبة الصحيح والا فلا يشترطـه بدليل قولـه كثـيراً هذا

---

(١) ابن المواق الحافظ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر : هكذاً في جل شروح الألفية ولم أقف على من ترجمه في الكتب المعتمدة في التراجم .

مواضع هذا حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع الى درجة الصحة اثبت له الغرابة باعتبار فرديته .

القسم الثالث الضعيف

أما الضعيف فهو ما لم يبلغ   مرتبة الحسن وان بسط بغي
ففاقد شرط قبول قسم   واثنين قسم غيره وضموا
سواهما فثالث وهكذا   وعد لشرط غير مبدو فذا
قسم سواها ثم زد غير الذي   قدمته ثم على ذا فاحتذى

أي ما قصر على رتبة الحسن فهو ضعيف وقول ابن الصلاح هو ما لم

حديث حسن صحيح غريب فلما ارتفع الى رتبة الصحة اثبت له الغرابة باعتبار فرديته هذا وقد أجاب شيخنا عن أصل الاشكال بأن الحديث ان كان فرداً فاطلاق الوصفين من المجتهد يكون لتردد أئمة الحديث في حال ناقله هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها فيقول فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم غايته انه حذف منه حرف التردد لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح وعليه فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح لأن الجزم أقوى من التردد وان لم يكن فرداً فالاطلاق يكون باعتبار اسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن وعليه فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح لأن كثرة الطرق تقويه .

القسم الثالث الضعيف

(أما الضعيف فهو ما لم يبلغ مرتبة الحسن) ولا مرتبة الصحة المفهومة

يجمع صفات الصحيح ولا صفات الحسن فذكر الصحيح غير محتاج اليه لان ما قصر عن الحسن فهو عن الصحيح أقصر وان كان بعضهم يقول ان الفرد الصحيح لا يسمى حسناً على رأي الترمذي فقد تقدم رده وقوله وان بسط بغى الى آخره أي وان أريد بسط أقسام الضعيف فما فقد فيه شرط من شروط القبول قسم وشروط القبول هي شروط الصحيح والحسن وهي ستة اتصال السند حيث لم ينجبر المرسل بما يؤكده على ما سيأتي وعدالة الرجال والسلامة من كثرة الخطا والغفلة ومجيء الحديث من وجه آخر حيث كان في الاسناد مستور لم تعرف أهليته وليس متهماً كثير الغلط والسلامة من الشذوذ والسلامة من العلة القادحة فما فقد فيه الاتصال قسم ويدخل تحته قسمان الاول المنقطع الثاني المرسل الذي لم ينجبر وقوله واثنين قسم غيره أي وما فقد فيه شرط آخر مع الشرط المتقدم قسم آخر ويدخل تحته اثنا عشر قسماً لان فقد العدالة يدخل تحته الضعيف والمجهول وهذه أقسامه أي ما فقد اثنين الثالث مرسل في اسناده ضعيف الرابع منقطع فيه ضعيف الخامس مرسل فيه مجهول السادس منقطع فيه مجهول السابع مرسل فيه مغفل كثير الخطا وان كان عدلا الثامن منقطع فيه مغفل كذلك التاسع مرسل فيه مستور ولم ينجبر بمجيئه من وجه آخر العاشر منقطع فيه مستور ولم يجيء من وجه آخر الحادي عشر مرسل شاذ الثاني عشر منقطع شاذ الثالث عشر مرسل معلل الرابع عشر منقطع معلل وقوله وضموا سواهما

بالأولى (وان بسط) لاقسامه (بغى) أي طلب (ففاقد شرط قبول قسم) أي شرطا من شروط القبول الشامل للصحيح والحسن وهي ستة اتصال السند والعدالة والضبط وفاقد الشذوذ وفاقد العلة القادحة والعاضد عند الاحتياج اليه وهي بالنظر لانتفائها انفرادا واجتماعا يتفرع منها أقسام ففاقد واحد منها قسم تحته تسعة بالنظر الى أقسام فاقد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والى قسمي فاقد العدالة الضعيف والمجهول (و) فاقد (اثنين) منها (قسم غيره) أي غير الأول وتحت بالنظر الى ما مر ستة وثلاثون لأنك اذا ضممت الى كل واحد

فثالث أي وضموا الى فقد الشرطين المتقدمين فقد شرط ثالث فهو قسم ثالث من أصل الأقسام ويدخل تحته عشرة أقسام وهي هذه الخامس عشر مرسل شاذ فيه عدل مغفل كثير الخطأ السادس عشر منقطع شاذ فيه مغفل كذلك السابع عشر مرسل معلل فيه ضعيف الثامن عشر منقطـع معلل فيه ضعيف التاسـع عشر مرسل معلل فيه مجهول العشرون منقطع معلل فيه مجهول الحـادي والعشرون مرسل معلل فيه مغفل كذلك الثاني والعشرون منقطع معلل فيه مغفل كذلك الثالث والعشرون مرسل معلل فيه مستور ولم ينجبر الرابع والعشرون منقطع معلل في مستور كذلك وقوله وهكذا أي وهكذا فافعل الى آخر الشروط فخذ ما فقد فيه الشرط الاول وهو الاتصال من شرطين آخرين غير ما تقدم وهما السلامة من الشذوذ والعلة ثم خذ ما فقد فيه شرط آخر مضموماً الى فقد هذه الشروط الثلاثة وهي هذه الخامس والعشرون مرسـل شاذ معلل السـادس والعشرون منقطع شاذ معلل السابع والعشرون مرسل شاذ معلل فيه مغفل كثـير الخطـأ الثامن والعشرون منقطع شاذ معلل فيه مغفل كذلك وقوله وعد لشرط غير مبدو أي وعد فابدأ بما فقد فيه شرط واحد غير ما بدأت به أولاً وهو ثقة الرواة وتحته قسمان وهما التاسع والعشرون ما في اسناده ضعيف الثلاثون ما فيه مجهول وقوله

من التسعة كل واحد مما بعده بلغ ذلك (وضموا) واحـدا (سـواهما) أي سوى الاثنين اليهما (فـ) ـذلك قسم (ثالث) وتحته بالنظر الى ما مر أربعة وثمانون لأنك اذا ضممت الى كل اثنين من التسعة كل واحد مما بعدهما بلغ ذلك (وهكذا) افعل الى آخر الشروط فخذ فاقد شرط آخر ضمه الى فاقد الشروط الثلاثة السابقة فهو قسم رابع وتحته بالنظر الى ما مر مائة وستة وعشرون لأنك اذا ضممت الى كل ثلاثة من التسعة السابقة كل واحد مما بعدها بلغ ذلك ثم ارتق الى فاقد خمسة فصاعدا واعمل الى انتهائك من الشرط الأول (و) بعد انتهائك منه (عد) أي ارجع (لشرط غير مبدو) به أولا (فذا قسم سواها)

ثم زد غير الذي قدمته أي ثم زد على فقد عدالة الراوي فقد شرط آخر غير ما بدأت به وتحتـه قسمان وهما الحـادي والثلاثـون ما فيه ضعيف وعلـة الثانـي والثلاثون ما فيه مجهول وعلة وقوله ثم على ذا فاحتذي أي ثم احـذ على هذا الحذو وادخلت الياء في آخره لضرورة القافية والمراد فكمل هذا العمل الثاني الذي بدأت فيه بفقد الشرط المثنى به كما كملت الاول أي فضم الى فقد هذين الشرطين فقد شرط ثالث ثم عد فابدأ بما فقد فيه شرط آخر غير المبدو به والمثنى به وهو سلامة الراوي من الغفلة ثم زد عليه وجود الشذوذ او العلة او هما معاً ثم عد فابدأ بما فقد فيه الشرط الرابع وهو عدم مجيئه من وجه آخر حيث كان في اسناده مستور ثم زد عليه وجود العلة ثم عد فابدأ بما فقد فيه الشرط الخامس وهو السلامة من الشذوذ ثم زد عليه وجود العلة معه ثم اختـم بفقـد الشرط السادس ويدخل تحت ذلك ايضاً عشرة أقسام وهي الثالث والثلاثون شاذ معلل فيه عدل مغفل كثير الخطا الرابع والثلاثون ما فيه مغفل كثير الخطا الخـامس

أي الأقسام السابقة (ثم زد) عليه فاقد شرط (غير الذي قدمته) لئلا يتكرر (ثم على ذا فـاحتذ) أنت بذال معجمة أي فاقتد والمعنى فتتمم هذا العمل الذي ابتدأته بفقدالشرط المثنى به كما تممت الأول ثم عدوها كذا الى أن ينتهي عملك وأشار ابن الصلاح الى كثرة الأقسام جدا بالنظر الى انه يدخل تحت فاقد كل من الستة أقسام كفاقد العدالة يدخل تحته الضعيف بكذب راويه أو بتهمته او بفسقه أو ببدعته أو بجهالة عينه أو بجهالة حاله وذلك مع كثرة التعب فيه قليل الفائدة كما قاله شيخنا كغيره قال الناظم ومن أقسام الضعيف ما له لقب خاص كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر وهو بمعنى الشاذ كما سيأتي هـ واعـلـم أن طـريق حصر الأقسام من غير نظر الى ما يدخل تحت فاقد كل من الستة أن يقال الخبر الضعيف إما أن يفقد منها شرطا أو شرطين او ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو الجميع واذا سبرتها بالتركيب بعد كل من فاقدي الاتصال والعدالة واحدا بلغت ثلاثة وستين ففاقد واحد منها تحت ستة فاقد الأول وفاقد كل من

والثلاثون شاذ فيه مغفل كذلك السادس والثلاثـون معلل فيه مغفـل كذلك السابع والثلاثون شاذ معلل فيه مغفل كذلك الثامن والثلاثون ما في اسنـاده مستور لم تعرف أهليته ولم يرد من وجه آخر التاسع والثلاثون معلل فيه مستور كذلك الاربعون الشاذ الحادي والاربعـون الشـاذ المعلل الثانـي والاربعـون المعلل فهذه أقسام الضعيف باعتبار الانفراد والاجتماع وقد تركت من الاقسام التي يظن انقسامه اليها بحسـب اجتماع الاوصـاف عدة أقسـام وهـي اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف او مجهـول او مستور في سنده لانه لا يمكن اجتماع ذلك على الصحيح لان الشذوذ تفرد الثقـة فلا يمـكن وصف ما فيه راو ضعيف او مجهول او مستور بانه شاذ والله أعلم ومن أقسام الضعيف ما له لقب خاص

بقيتها وفاقد اثنين منها تحته خمسة عشر فاقد الأول مع الثاني أو مع كل من البقية وفاقد الثاني مع الثالث أو مع كل من الثلاثة بعده وفاقـد الثالـث مع كل من الثلاثة بعده وفاقد الرابع مع كل من الأخيرين وفاقد الأخيرين وفاقد ثلاثة تحته عشرون فاقد الأولين مع كل من البقية وفاقد الأول والثالث مع كل من الثلاثة بعده وفاقد الأول والرابع مع كل من الأخيرين وفاقد الأول والأخيرين وفاقد الثاني والثالث مع كل من الثلاثة بعده وفاقد الثاني والرابع مع كل من الأخيرين وفاقد الثاني والأخيرين وفاقد الثالث والرابع مع كل من الأخيرين وفاقد الثالث والأخيرين وفاقد الثلاثة الأخيرة وفاقد أربعة تحت خمسة عشر فاقد الثلاثة الأول مع كل من الثلاثة الأخيرة وفاقد الأولين والرابع مع كل من الأخيرين وفاقـد الأولين والأخيرين وفاقد الأول والثالث والرابع مع كل من الأخـيرين وفاقـد الأول والثالث والأخيرين وفاقد الأول والثلاثة الأخيرة وفاقد الثاني والثالـث والرابع مع كل من الأخيرين وفاقد الثاني والثالث والأخـيرين وفاقـد الثانـي والرابع والأخيرين وفاقد الأربعة الأخيرة وفاقد خمسة تحته ستة فاقـد الخمسـة الأولى وفاقد الأربعة الأولى والسادس وفاقد الثلاثة الأولى والأخـيرين وفاقـد

كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر وهو بمعنى الشاذ كما سيأتي .

وعـده البستـي فيما أوعى لتسـعـة وأربعـين نـوعـا

أي عد أبو حاتم محمد بن حبان البستي أنواع الضعيف تسعة وأربعين نوعاً وقوله فيما أوعى أي جمع حكاه صاحب المشارق ويقال وعى العلم وأوعاه حفظه وجمعه .

المـرفـوع

وسـم مرفوعـاً مضافـاً للنبي واشترط الخطيب رفع الصاحب

ومـن يقـابلـه بـذي الارسال فقـد عنـى بـذاك ذا اتـصال

أي اختلف في حد الحديث المرفوع فالمشهور انه ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا له او فعلاً سواء أضافه اليه صحابي او تابعي او من بعدهما

الأولين والثلاثة الأخيرة وفاقد الأول والأربعة الأخيرة وفاقد الخمسة الأخيرة وفاقد الجميع قسم واحد صارت الجملة ما قلنا (وعده) أي قسم الضعيف ابن حبان (البستي فيما أوعى) ويقال وعى أي حفظ وجمع (لتسعة) بزيادة الإمام أو بمعنى الى بتضمين عد عدي أي الى تسعة (وأربعين نوعا) خمسين قسما الا واحداً ولم أر له وجها ولما فرغ من بيان الحكم على المتن والاسناد بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف أخذ في بيان صفاتهما فقال .

المرفوع

(وسم مرفوعا مضافا للنبي) أي سم أيها الطالب كل ما أضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة تصريحا أو حكما مرفوعا سواء اضافه صحابي

سواء اتصل اسناده ام لا فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل وقال الخطيب هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم او فعله فعلى هذا لا تدخل فيه مراسل التابعين ومن بعدهم قال ابن الصلاح ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل .

أو غيره ولو منا الآن فيدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق دون الموقوف والمقطوع وهذا هو المشهور (واشترط) فيه الحافظ أبو بكر أحمد بن علي(الخطيب[١] رفع الصاحب) فيخرج مرفوع غيره من تابعي ومن دونه قال شيخنا والظاهر أن الخطيب لم يشترط ذلك وان كلامه خرج مخرج الغالب من أن ما يضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم إنما يضيفه الصحابي (ومن يقابله) أي المرفوع (بذي الارسال) أي بالمرسل كان يقول في حديث رفعه فلان وأرسله فلان (فقد عنى) المقابل (بذلك) المرفوع (ذا اتصال) أي المتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم فهو رفع مخصوص لما مر ان المرفوع أعم من المتصل وغيره على أن بعضهم جرى على ظاهر هذا فقيد المرفوع بالاتصال .

(١) ابو بكر أحمد بن علي الخطيب الحافظ الكبير الامام محدث الشام والعراق ولد سنة ٣٩٢ سمع أبا الحسن بن الصلت الأهوازي وأبا عمر بن مهدي وأبا الحسين بن المتيم والجواليقي وابن أبي الفوارس وهلالا الحفار وجماعة روى عنه شيخه البرقاني وأبو الفضل ابن خيرون والفقيه نصر المقدسي وأبو عبد الله الحميدي وعبد العزيز الكتاني وجماعة كان شافعي المذهب تفقه على القاضي ابي الطيب الطبري وأبي الحسن المحاملي وغيرهما قال ابن ماكولا كان أحد الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظا واثباتا وضبطا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفننا في علله وأسانيده وعلما بصحيحه وغريبه ومنكره قال ولـم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثله وقال ابن السمعاني كان مهيبا وقورا ثقة متحريا حجة حسن الخط كثير الضبط فصيحا ختم به الحفاظ ٥٦ مصنفاً أكبرها تاريخ بغداد الذي طبع في ١٤ مجلدا وهو كتاب نفيس في باب الجرح والتعديل وأبعد عن دمشق فدخل بغداد وحدث بها الى ان قبضه الله سنة ٤٦٣ ودفن بجوار قبر

المسـنـد

والمســنـد المـرفـوع او مـا قد وصل او مـع وقـف وهـو في هذا يقـل
والثـالـث الـرفـع مـع الوصـل معاً شـرط بـه الحـاكـم فيـه قـطعـا

اختلف في حد الحديث المسند على ثلاثة أقوال :

المسند

بفتح النون يقال لكتاب جمع فيهَ ما أسنده الصحابة أي رووه وللاسناد كمسند الشهاب* ومسند الفردوس أي اسناد حديثهما وللحديث الآتي تعريفه وهو المراد وفيه ثلاثة أقوال وقد بينها فقال (والمسند المرفوع) وقد عرفته فهما على المشهور فيه متراد فان قال شيخنا ويلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع اذا كان مرفوعاً ولا قائل به .

بشر الحافي الصوفي الشهير بعد الطلب المتكرر منه في حجه وشربه ماء زمزم لذلك وتصدق بجميع ماله على العلماء والفقراء وأوصى ان يتصدق بثيابه ووقف كتبه على المسلمين ولم يكن له عقب هـ من التـذكرة والشذرات .

(*) الشهاب هنا ليس لقب مؤلف كما قد يتوهم بل هو لقب لكتاب بطريق الغلبة وذلك ان هذا المسند اسمه شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية للقاضي أبي عبد الله محمد ابن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٤ فغلب اطلاق المضاف عليه بحيث اذا أطلق عند المحدثين الشهاب فيفهم منه الممارس في الصناعة الحديثية كتاب القضاعي قال مؤلفه جمعت في كتابي هذا مما سمعته من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف كلمة من الحكمة في الوصايا والآداب والمواعظ والأمثال وجعلتها مسرودة يتلو بعضها بعضا محذوفة الأسانيد على حسب تقارب الألفاظ الى أن قال وأفردت الأسانيد جميعها في كتاب يرجع في معرفتها اليه ولخصه الشيخ نجم الدين الغيطني واصلحه الصاغاني وسماه كشف الحجاب عن أحاديث الشهـاب وضـع علامـة للصـحيح والضـعيف والمرسل ورتبه على الأبواب كالمشارق وقد أوصى بمطالعته الكاتب البارع

فقال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد هو ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة قال وقد يكون متصلاً مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد يكون منقطعاً مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا مسند لأنه قد اسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس انتهى .

وهذا القول قول أبي عمر بن عبد البر[1] (أو) المسند (ما قصد وصل) اسناده من راويه الى منتهاه

والمؤرخ الكبير ابن الأثير للاحتياج الى الحكم والأمثال في صناعة الكتابة والترسل وشرحه ايضا الشيخ عبد الرؤوف المناوي شرحا ممزوجا سماه رفع النقاب عن كتاب الشهاب وقد اعتنى به الناس وشرحوه واختصروه هـ ملخصا من كشف الظنون أفاد فيه بعض الأشياخ الممارسين للفن .

(١) ابن عبد البر : الامام شيخ الاسلام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبر البر بن عاصم النمري القرطبي حدث عن خلف بن القاسم وعبد الوارث بن سفيان وعبد الله بن محمد ومحمد بن عبد الملك بن صيفون وجماعة قال أبو الوليد الباجي لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر في الحديث قال ابن حزم التمهيد لصاحبنا أبي عمر لا اعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف احسن منه وله أيضاً كتاب الاستذكار وهواختصار التمهيد هـ وفي الخزانة القروية بعض أجزاء من التمهيد واختصاره المذكور قال الذهبي في التذكرة وله تآليف لا مثل لها في جمع معانيها منها الكافي على مذهب مالك في خمسة عشر مجلدا ومنها كتاب الاستيعاب هـ طبع ومنها كتاب جامع بيان العلم وفضله طبع ايضا وكتاب آخر وقال الحافظ الذهبي وبرع براعة فاق بها جميع من تقدمه من أهل الأندلس وكان مع تقدمه في علم الأثر وتبصره بالفقه والمعاني له بسطة كبيرة في علم النسب والأخبار تولى خطة القضاء توفي سنة ٤٦٣ في السنة التي توفي فيها حافظ بغداد هـ .

فعلى هذا يستوي المسند والمرفوع وقال الخطيب هو عند أهل الحـديث الذي اتصل اسناده من راويه الى منتهاه قال ابن الصلاح وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم وكذا قال ابن الصباغ في العدة المسند ما اتصل اسنـاده فعلى هذا يدخـل فيه المرفوع والموقوف ومقتضى كلام الخطيب انه يدخل فيه ما اتصل اسناده الى قائله من كان فيدخل فيه المقطوع وهو قول التابعي وكذا قول من بعد التابعين وكلام أهل الحديث يأباه وقوله او هي لتنويع الخلاف يدل عليه قوله بعد والثالث وهو ان المسند لا يقع الا على ما رفع الى النبي صلى الله عليه وسلم باسناد متصل

و(لو) كان الوصل (مع وقف) على صحابي اوغيره وهذاهو القول الثاني هوقول الخطيب وعليه فالمسند والمتصل يطلقان على المرفوع والموقوف لكن استعمالهم للمسند في الموقوف أقل كما ذكره بقوله (وهو) أي المسند أي استعماله (في هذا) أي في الموقوف (يقل) أي قليل بخلاف المتصل فان استعماله في المرفوع والموقوف على حد سواء وفي كلام الخطيب كما قال الناظم ما يقتضي انه يدخل في المسند المقطوع وهو قول التابعي فيستعمل المسند مثلا فيه بل وفي قول من بعد التابعـي قال وكلامهـم يأبـاه قلـت ويؤيده قولـــه بعد. ولـم يروا ان يدخل المقطوع . (و) القول (الثالث) ورجحه جماعة منهم شيخنا انه (الرفع) أي المرفوع (مع الوصل) أي مع اتصال اسناده (معا) واجتماعهما (شرط) وهذا مع قوله معا تأكيد و (به) الحافظ أبو عبد الله (الحاكم) في كتابه علوم الحديث (فيه) أي في المسند ولا حاجة اليه ؛(قطعا) والقائل به لاحظ الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع من حيث ان المرفوع ينظر فيه الى حال المتـن دون الاسناد من انه متصل اولا والمتصل ينظر فيه الى حال الاسناد دون المتن من أنه مرفوع أولا والمسند ينظر فيه الى الحالين معا فيجمع شرطي الرفع والاتصـال فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل عموم وخصوص مطلق فكل مسند

وبه جزم الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في علوم الحديث وحكاه ابن عبد البر قولا لبعض أهل الحديث .

المتصل والموصول

وان تصل بسند منقولا فسمه متصلا موصولا
سواء الموقوف والمرفوع ولم يروا ان يدخل المقطوع

المتصل والموصول هو ما اتصل إسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى واحد من الصحابة حيث كان ذلك موقوفاً عليه واما أقوال التابعين اذا اتصلت الاسانيد اليهم فلا يسمونها متصلة وهذا معنى قوله ولم يروا ان يدخل

مرفوع ومتصل ولا عكس والحاصل ان بعضهم جعل المسند من صفات المتن وهو القول الأول فاذا قيل هذا حديث مسند علمنا أنه مضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم قد يكون مرسلا ومعضلا الى غير ذلك وبعضهم جعله من صفاته ايضا لكن لحظ فيه صفة الاسناد وهو القول الثاني فاذا قيل هذا مسند علمنا أنه متصل الاسناد ثم قد يكون مرفوعاً وموقوفا الى غير ذلك وبعضهم جعله من صفاتهما معا وهو القول الثالث .

المتصل والموصول

والمؤتصل بالفك والهمز كما نقلها البيهقي عن الشافعي رضي الله عنه (وان تصل) أنت (بسند) أي وان ترو باسناد متصل حديثا (منقولا فسمه) أي المسند (متصلا) و (موصولا) ومؤتصلا (سواء) في ذلك (الموقوف والمرفوع) فخرج بقيد الاتصال المرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ومعنعن المدلس قبل تبين سماعه (ولم يروا أن يدخل

المقطوع وان اتصل السند الى قائله قال ابن الصلاح ومطلقه أي المتصل يقع على المرفوع والموقوف قلت وانما يمتنع اسم المتصل في المقطوع في حالة الاطلاق اما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم كقولهم هذا متصل الى سعيد بن المسيب او الى الزهري او الى مالك ونحو ذلك .

المقطوع) في الموصول وان اتصل اسناده الى قائله للتنافر بين الوصل والقطع وهذا عند الاطلاق أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم كقولهم هذا متصل الى سعيد بن المسيب[1] أو الى الزهري أو الى مالك ونحو ذلك .

---

(١) سعيد بن المسيب : الامام الجليل التابعي إمام التابعين شيخ الاسلام فقيه المدينة المنورة أبو محمد سعيد بن المسيب بن أبي وهب بن عمرو القرشي المخزومي ولد لسنتين مضتا من خلافة سيدنا عمر بن الخطاب وسمع منه شيئا وهو يخطب وسمع من عثمان وزيد بن ثابت وعائشة وسعد وأبي هريرة رضي الله عنهم وخلق وكان واسع العلم وافر الحرمة متين الديانة قوالا بالحق فقيه النفس وقال الامام أحمد مرسلات سعيد صحاح وقال قتادة ما رأيت أحدا أعلم من سعيد بن المسيب وكذا قال الزهري ومكحول وغير واحد كان يتجر بأربعمائة دينار في الزيت ولا يقبل الهدية حج أربعين مرة وكان يسرد الصوم قال الذهبي وقد أفردت سيرة سيدنا سعيد بن المسيب في مؤلف وقد اختلفوا في وفاته على أقوال اقواها انه توفي سنة ٩٤ وقيل سنة ٨٩ وقيل سنة ٩١ والأول اقوى لكثرة راويه .

الموقوف

وسم بالموقوف ما قصرته بصاحب وصلت او قطعته
وبعض أهل الفقه سماه الاثر وان تقف بغيره قيد تبر

أي والموقوف ما قصرته بواحد من الصحابة قولا له او فعلا او نحوهما ولم تتجاوز به الى النبي صلى الله عليه وسلم سواء اتصل إسناده اليه او لم يتصل وقال أبو القاسم الفوراني من الخراسانيين الفقهاء يقولون الاثر ما يروى عن الصحابة وقوله وان تقف بغيره قيد تبر أي وان استعملت الموقوف فيما جاء عن التابعين فمن بعدهم فقيده بهم فقل موقوف على عطاء او على طاوس او وقفه فلان على مجاهد ونحو ذلك وفي كلام ابن الصلاح ان التقييد لا يتقيد بالتابعي فانه قال وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فعلى هذا يقال موقوف على مالك على الثوري على الأوزاعي على الشافعي ونحو ذلك .

الموقوف

(وسم بالمرفوع ما قصرته بصاحب) اي على صحابي أي لم تتجاوز به عنه الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو نحوه وخلا عن قرينة الرفع سواء (وصلت) السند به (او قطعته) واشتراط الحاكم عدم انقطاعه شاذ (وبعض أهل الفقه) من الشافعية (سماه) أي الموقوف (الأثر) وسمي المرفوع الخبر وأما المحدثون فقال النووي انهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف (وان تقف بغيره) أي على غير الصحابي من تابعي أو من دونه وفي نسخة بتابع (قيد) ه به كقوله موقوف على فلان أو وقفه فلان على فلان (تبر) بذلك أي يزكوا به علمك ويمدح .

الـمـقـطـوع

وسـم بالمقطـوع قـول التابعـي وفعلـه وقـد رآ للشافعـي
تـعبـيره بـه عـن المنقطـع قلت وعكسه اصطلاح البردعي

قال الخطيب في كتاب الجامع بين آداب الراوي والسامع من الحديث المقطوع وقال أيضاً المقاطع هي الموقوفات على التابعين قال ابن الصلاح ويقال في جمعه المقاطيع والمقاطع وقوله وقد رآ أي ابن الصلاح فقال وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع في كلام الامام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما انتهي ووجدته أيضاً في كلام أبي بكر الحميدي وأبي الحسين الدارقطني وقوله وعكسه اصطلاح البردعي وهو ان الحافظ أبا بكر أحمد بن هرون البرديجي البردعي

المقطوع

ويجمع على مقاطيع ومقاطع (وسم بالمقطوع قول التابعي وفعله) اذا خلا ذلك عن قرينة الرفع والوقف وكالتابعي من دونه قاله شيخنا (وقدرآ) أي ابن الصلاح (للشافعي) رحمه الله تعالى (تعبيره به) أي بالمقطـوع (عـن المنقطع) أي الذي لم يتصل اسناده والمقطوع من مباحث المتن والمنقطع من مباحث الاسناد وسيأتي بيانه وأفاد ابن الصلاح انه رآ ذلك لغير الشافعي أيضا ممن تأخر عنه (قلت وعكسه) أي ما للشافعي (اصطلاح) الحافظ أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي[1] (البردعي)

---

(١) البرديجي : الحافظ الامام الثبت أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي البردعي نزيل بغداد حدث عن أبي سعيد الأشج وعلي بن أشكاب وهارون بن إسحاق الهمداني وبحر بن نصر الخولاني وعدة =

جعل المنقطع هو قول التابعي قال ذلك في جزء له لطيف وكذا ذكر ابن الصلاح هذا القول في آخر كلامه على المنقطع ان الخطيب حكاه عن بعض أهل العلم واستبعده ابن الصلاح وأتيت هنا بقلت لان تعيين القائل لها من الزوائد على ابن الصلاح وان كانت المسألة في موضع آخر من كتابه غير معزوة الى قائلها .

فـروع

قـول الصحـابي من السنـة او نحـو أمرنـا حكمـه الـرفـع ولـو
بعـد النبي قـالـه بـاعصر على الصحيح وهـو قول الأكثر

قول الصحابي من السنة كذا كقول علي رضي الله عنه من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة رواه أبو داود في رواية ابن داسة وابن

بدال مهملة على الأكثر نسبة الى بردعة بلدة من أقصى بلاد أذريبجان حيث جعل المنقطع هو قول التابعي وهذا كما قال الناظم حكاه ابن الصلاح في محل آخر لكنه لم يعين قائله قال فأتيت بقلت لأن تعيين قائله من زيادتي عليه .

فروع

جمع فرع وهو ما اندرج تحت أصل كلي وهـي سبعـة أحدهـا (قـول

طوف وصنف روى عنه أبو بكر الشافعي وابن لؤلؤ الوراق وأبو علي بن الصواف وآخرون قال الداقطني ثقة جبل وقال الحاكم سمع منه شيخنا أبو علي الحافظ بمكة سنة ٣٠٣ قال الذهبي عقب نقله كذا قال وانما توفي ببرديجي سنة ٣٠١ فالله أعلم قال الخطيب البغدادي كان ثقة حافظا فهما هـ باختصار من التذكرة والشذرات .

الاعرابي قال ابن الصلاح فالاصح انه مسند مرفوع لان الظاهر انه لا يريد به الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجب اتباعه قال ابن الصباغ في العدة وحكي عن أبي بكر الصيرفي وأبي الحسن الكرخي وغيرهما انهم قالو يحتمل ان يريد به سنة غير النبي صلى الله عليه وسلم فلا يحمل على سنته انتهى وقـول الصحابي أمرنا بكذا او نهينا عن كذا كقول أم عطية أمرنا ان نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض ان يعتزلن مصلى المسلمين وكقولها أيضاً نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا وكلاهما في الصحيح هو من نوع المرفوع والمسند عند أصحاب الحديث وهو الصحيح وقول أكثر أهل العلم قاله ابـن الصلاح قال لان مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من اليه الامر والنهي وهـو رسول الله صلى الله عليه وسلـم قال وخـالف في ذلك فريق منهـم أبـو بكر

الصحابي) رضي الله عنه (من السنة) كذا كقول علي رضي الله تعالى عنه كما في سنن أبي داودمن السنةوضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة (أو نحو أمرنا) ببنائه للمفعول كأمر فلان وكنا نؤمر ونهينا كقول أم عطية[1] رضي الله عنها كما في الصحيحين أمرنا ان نخرج في العيدين العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض ان يعتزلن مصلى المسلمين ونهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا ورخص أو أبيح وأوجب او حرم علينا كل منها مع كونه موقوفا لفظا (حكمه الرفع ولو بعد) موت (النبـي) صلى الله عليه وسلـم (قالـه) الصحابـي (بـاعصر على الصـحيح وهـو قول الأكثر) من العلماء سواء قالـه في محـل الاحتجاج أم لا تأمر عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم أم لا لأنه المتبادر الى الذهن عند اطلاق هذه الألفاظ لأن مدلولها منه صلى الله عليه وسلمأصل لأنه الشارع ومن غيره تبع له مع أن الظاهر ان مقصود الصحابي بيان الشرع ومقابل الصحيح وقول الأكثر انه لا يحكم لذلك بالرفع لاحتمال انه من غير النبي صلى

---

(١) ام عطية : نسيبة ويقال نسيبة بالفتح بنت كعب ويقال بنت الحارث أم عطية الأنصارية

الاسماعيلي قلت وجزم به أبو بكر الصيرفي في الدلائل قال ابن الصلاح وكذلك قول أنس أمر بلال ان يشفع الآذان ويوتر الاقامة قال ولا فرق بين ان يقول ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم او بعـده انتهـى امـا اذا صرح الصحابي بالامر كقوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أعلم فيه خلافاً الا ما حكاه ابن الصباغ في العدة عن داود وبعض المتكلمين انه لا يكون ذلك حجة حتى ينقل لنا لفظه وهذا ضعيف مردود الا ان يريدوا بكونه لا يكـون حجة أي في الوجود ويدل على ذلك تعليله للقائلين بذلك فان من الناس من يقول المندوب مأمور به ومنهم مـن يقول المباح مامور به أيضاً واذا كان ذلك مرادهم كان له وجه والله أعلم .

وقولـه كنـا نرى ان كان مع ... عصر النبـي مـن قبيل ما رفع
وقيل لا او لا فلا فذاك له ... وللخطيب قلـت لـكـن جعلـه
مـرفـوعـاً الحـاكم والـرازي ... ابـن الخـطيب وهـو القـوي

الله عليه وسلم كسنة البلد وسنة الخلفاء الراشدين وأمرهـم ونهيهـم فمحـل الخلاف كما قال ابن دقيق العيد اذا كان للاجتهاد في المروي مجال والا فحكمه الرفع قطعا أما اذا صرح الصحابي بالآمر كقوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أر فيه خلافاً ولا يقدح فيه ما حكى عن داود وغيره انه ليس بحجة لأن عدم الحجية لا ينافي الرفع على أن الناظم قال انه ضعيف مردود الا ان يراد

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعنها أنس بن مالك ومحمد وحفة إبنا سيرين واسماعيل ابن عبد الرحمن بن عطية قال ابن عبد البر كانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرض المرضى وتداوي الجرحى وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين يأخذون عنها غسل الميت ضبطها ابن ماكولا بفتح النون هـ من تهذيب التهذيب .

أي وقول الصحابي كنا نرى كذا او نفعل كذا او نقول كذا ونحو ذلك ان كان مع تقييده بعصر النبي صلى الله عليه وسلم كقول جابر كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه وكقوله كنا نأكل لحم الخيل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وابن ماجه فالذي قطع به الحاكم وغيره من أهل الحديث وغيرهم ان ذلك من قبيل المرفوع وصححه الاصوليون الامام فخر الدين والسيد الآمدي واتباعهما قال ابن الصلاح وهو الذي عليه الاعتماد لان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقررهم عليه وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة فانها أقواله وأفعاله وتقريره وسكوته عن الانكار بعد اطلاعه قال وبلغني عن البرقاني انه سأل الاسماعيلي عن ذلك فانكر كونه من المرفوع قلت اما اذا كان في القصة اطلاعه فحكمه الرفع اجماعاً كقول ابن عمر كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي أفضل هذه الامة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره رواه الطبراني في المعجم الكبير والحديث في الصحيح لكن ليس فيه اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بالتصريح وقوله او لا فلا أي وان لم يكن مقيداً بعصر النبي صلى الله عليه وسلم

بكونه غير حجة أي في الوجوب (و) ثانيهما (قوله) أي الصحابي (كنا نرى) أو نفعل او نقول كذا أو نحوها فيه أقوال اصحها أنه (ان كان) ذلك (مع) ذكر (عصر النبي) صلى الله عليه وسلم كقول جابر كما في الصحيحين كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو وإن ان موقوفا لفظا (من قبيل ما رفع) أي الصحابي لأن غرضه بيان الشرع وذلك يتوقف على علمه صلى الله عليه وسلم به وإقراره عليه (وقيل لا) يكون مرفوعا بل هو موقوف مطلقا سواء قيد بالعصر النبوي أم لا بخلاف القول المتقدم فانه ان قيد بذلك فمرفوع كما مر (أولا) أي وان لم يقيده به (فلا) يكون مرفوعا

فليس من قبيل المرفوع وقوله كذاك له أي هذا لابن الصلاح تبعـاً للخـطيب فجزماً بانه من قبيل الموقوف وقوله قلت الى آخر البيت الثالث من هذه الابيات هو من الزوائد على ابن الصلاح وهو ان الحاكم والامام فخر الـدين الـرازي

(كذاك له) أي لابن الصلاح (وللخطيب) المزيد عليه وقوله او لا الخ تصريح بما أفهمه تقييده أو لا بقوله ان كان مع عصر النبي صلى الله عليه وسلم وانما صرح به ليرتب عليه القـول الثالـث المذكور بقولـه (قلـت لكن جعله) أي ما لم يقيد بالعصر النبوي المفهوم منه ما قيد به الأولى (مرفوعا) الحافظ أبو عبد الله (الحاكم و) الامام الفخر (الرازي)[1]

(١) الفخر الرازي : محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري الامام فخر الدين الرازي ابن خطيب الري إمام المتكلمين ذو الباع الواسع في تعليق العلوم بحر ليس للبحر ما عنده من الجواهر وحبر سما على السماء واين للسماء مثل ما له من الزواهر انتظمت بقدر العظيم عقود الملة الاسلامية تنوع في المباحث وفنونها له شعار آوى الأشعري من سنته الى ركن شديد واعتزل المعتزلي علما أنه ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وراض النفس في دفع أهل البدع وسلوك الطريقة أما الكلام فكل سات خلفه وكيف لا وهو الامام رد على طوائف المبتدعة وهد قواعدهم حين رفض النفس للرفض وشاع دمار الشيعة وجاز الى امعتزلة فاغتال الغيلانية وأوصل الواصلية النقمات وأيقنت النظامية بأنه اذاق بعضهم بأس بعض وهشم الهشامية والهشمية بالحجة الموضحة كان له الحـظ الأوفى من العلـوم الـرياضية والدينية وكان له قصـب السبق في المعقول والأصول ولد سنة ٥٤٣ واشتغل على والده ضياء الدين وقرأ على البغـوي والمجد الجيلي ويقال انه حفظ الشامل لامام الحرمين وكان في أول امره فقيرا ثم فتحت عليه الأرزاق وكانت له يد طولى في الوعظ باللسان الفارسي والعربي مع علم التصوف وقد جرت بينه وبين المعتزلة مناظرات أدت به للخروج من خوارزم ثم قصد ما وراء النهر فوقع له مثل ذلك فعاد الى الري فاتصـل بالسلطان شهاب الدين القوري ثم بالسلطان علاء الدين فحصلت له حظوة عندهما فاستقر بخراسان وطـارت بكتبه الركبان وكان اذا ركب يمشي حوله نحو ٣٠٠ نفس من الفقهاء وغيرهم ومن تصانيفه التفسير الكبير والمطالب العالية والمحصل والبرهان والمحصول وعيون المسائل والمعالم لم تعرف له رواية في الحـديث فوضعه في الميزان لا يليق بالانسان توفي سنة ٦٠٦ ويقال ان الكرامية سمته .

جعلاه من قبيل المرفوع ولو لم يقيده بعهد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن الصباغ في العدة انه الظاهر ومثله بقول عائشة رضي الله عنها كانت اليد لا

نسبة بزيادة الزاي الى الري مدينة ببلاد الديلم (ابن الخطيب) بها (وهو) بضم الهاء (القوي) من حيث المعنى كما قاله النووي في مجموعه فحصل في المسألة ثلاثة أقوال الرفع مطلقا الوقف مطلقا التفصيل بين ما قيد بالعصر النبوي وما لم يقيد به وفيها ايضا رابع وهو ان كان الفعل مما لا يخفي غالباً فمرفوع وإلا فموقوف وخامس وهو إن ذكر في معرض الاحتجاج فمرفوع والا فموقوف وسادس وهو إن كان قائله مجتهداً فموقوف والا فمرفوع وسابع وهو ان قال كنا نرى فموقوف او كنا نفعل او نحوه فمرفوع لأن نرى من الراي فيحتمل ان يكون مستنده استنباطا لا توقيفاً ثم محل الخلاف اذا لم يكن في القصة اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك والا فحكمه الرفع قطعا كقول ابن عمر كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر[1]

---

(١) أبو بكر الصديق : عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمير بن كعب بن سعيد بن تيم يلتقي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة أجمعت الأئمة على تسميته صديقا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان الله تعالى هو الذي سمى أبا بكر على لسان رسول الله صديقا وسبب تسميته انه بادر الى تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولازم الصدق وكان له في الاسلام مواقف رفيعة منها قصته يوم ليلة الاسراء وثباته وجوابه للكفار في ذلك وهجرته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وملازمته في الغار وسائر الطريق ثم كلامه يوم بدر ويوم الحديبية ثم بكاؤه حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ما عند الله ثم نيابته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة بالناس لما قال مروا أبا بكر فليصل بالناس ثم ثباته في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخطبته الناس وتسكينهم الخ اعماله التي أفردت بالدواوين فكان الخليفة الأول لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرج له من الأحاديث ١٤٢ اتفق البخاري وملم على ستة وانفرد البخاري بأحد عشر ومسلم بحديث واحد لقلة اعتناء الناس إذ ذاك بتدوين الأحاديث واتفقت الأمة الاسلامية على فضله على كل صحابي وصحة خلافته

تقطع في الشيء التافه ومقتضى كلام البيضاوي موافق لما قاله ابن الصلاح ولكن الامام والسيف الامدي لم يقييداً ذلك بعهده صلى الله عليه وسلم وقال به ايضاً كثير من الفقهاء كما قاله النووي في شرح المهذب قال وهو قوي من حيث المعنى .

لكن حديث كان باب المصطفى يقرع بالاظفار مما وقفا
حكما لدى الحاكم والخطيب والرفع عند الشيخ ذو تصويب

أي لكن هذا الحديث حكمه حكم الموقوف عندالحاكم والخطيب وان كان الحاكم قد تقدم عنه ما يقتضي في نظيره انه مرفوع وهذا الحديث رواه المغيرة بن شعبة

وعمر وعثمان[1] ويسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكره رواه الطبراني في معجمه الكبير وبالجملة ما قيد من ذلك بالعصر النبوي حكمه الرفع أما قطعا او على الأصح (لكن حديث كان باب المصطفى) صلى الله عليه وسلم (يقرع) من أصحابه (بالاظفار) تأدبا معه صلى الله عليه وسلم وإجلالا له (مما وقفا حكما) أي حكمه الوقف (لدى) اي عند (الحاكم والخطيب) أي مع ان فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما مر عنهما فيما يشمله قال الحاكم لأنه موقوف على صحابي حكى فيه عن اقرانه من الصحابة فعلا ولم يسنده واحد منهم (والرفع) فيه (عند

كما هو من المعتقدات الدينية توفي أخير يوم الاثنين من شهر جمادي الأخيرة سنة ١٣ .

(١) عثمان بن عفان : أبو عمرو ويقال أبو عبد الله وأبوليلى بن عفان بن أبي العاصي بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي المكي ثم المدني أمير المؤمنين اسلم قديما دعا أبو بكر اليه فاسلم وهاجر الهجرتين ثم هاجر الى المدينة فهاجر بزوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم الهجرتين ويقال له ذو النورين لأنه تزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٤٦ اتفق البخاري ومسلم على ثلاثة وانفرد البخاري بثمانية ومسلم بخمسة روى عنه زيد بن مالك الجهني وابن الزبير والسائب بن يزيد وغيرهم من الصحابة وجماعة من التابعين ولد عثمان في السنة السادسة بعد الفيل وقتل شهيدا يوم الجمعة لثمان عشرة خلون من ذي الحجة سنة ٣٥ .

قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرعون بابه بالاظافير قال الحاكم هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً لذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه قال وليس بمسند بل هو موقوف وذكر الخطيب في الجامع نحو ذلك ايضاً قال ابن الصلاح بل هو مرفوع كما سبق ذكره وهو بان يكون مرفوعاً أحرى لكونه احرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم قال والحاكم معترف بـكون ذلك من قبيل المرفوع وقد كنـا عددنا هذا فيا أخذناه عليه ثم تأولناه له على انه أراد انه ليس بمسند لفظاً وانما جعلناه مرفوعاً من حيث المعنى .

وعـد مـا فسره الصحابي رفعا فمحمول على الاسبـاب

قوله رفعاً أي مرفوعاً فاتي بالمصـدر موضـع المفعـول أي وعـد تفسـير الصحابة مرفوعاً محمول على تفسير فيه أسباب النزول ولم يعين ابن الصلاح القائل بان مطلق تفسير الصحابي مرفوع وهو الحاكم وعزاه للشيخين فقال في المستدرك ليعلم طالب العلم ان تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث مسند قال ابن الصلاح انما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نـزول آية يخبر بها الصحابي او نحو ذلك كقول جابر كانت اليهود تقول من اتي امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد احول فانزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم

الشيخ) ابن الصلاح (ذو تصويب) قال وهو أحرى بكونه مرفوعـا ممـا مر لكونه أحرى باطلاعه صلى الله عليه وسلم عليه قال والحاكم معترف بكونه من قبيل المرفوع وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه ثم تأولناه له على أنه أراد انه ليس بمسند لفظا بل هو كسائر ما مر موقوف لفظا وانما جعلناه مرفوعا من حيث المعنى (و) أما (عد) تفسير (ما فسره الصحابي) الذي شاهد الوحي والتنزيل من آي القرآن (رفعا) أي مرفوعاً كما صنع الحاكم وعزاه للشيخين وهو ثالث الفروع (فمحمول على الأسباب) للنزول ونحوها ممـا لا مجـال للـرأي فيه كقول جابر كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول

الآية قال فاما تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء الى النبي صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات .

وقولهـــم يرفعـه يبلـغ بـه   روايـة ينميه رفـع فانتبـه
وان يقــل عــن تابــع فمرسل   قلـت مـن السنـة عـنــه نقلوا
تصــحيح وقفــه وذو احتمال   نحــو امـرنـــا منـه للغزالي

أي وقولهم عن الصحابي يرفع الحديث أو يبلغ به او ينميه أو رواية رفع أي مرفوع قال ابن الصلاح وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المروع صريحاً وذلك كقول ابن عباس الشفاء في ثلاث شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وأنهى امتي عن الكي رفع الحديث رواه البخاري من رواية سعيد بن جبير عنه

فانزل الله تعالى نساؤكم حرث لكم الآية وكتفسيره أمرا مغيبا من أمر الدنيا أو أمر الآخرة كتعيين ثواب أو عقاب أما سائر تفاسيره التي تنشأ من معرفة طرق البلاغة واللغة أو غيرها مما للراوي فيه مجال فمعدود من الموقوفات (و) رابعها (قولهم) أي التابعين فمن دونهم بعد ذكر الصحابي (يرفعه) أي الحديث او رفعه او مرفوعا أو (يبلغ به) أو (رواية) او يرويه أو (ينميه) أي يرفعه او يسنده أو يؤثره كحديث البخاري عن سعيد بن جبير[1]

---

(١) سعيد بن جبير : الوالي مولاهم الكوفي المقرء الفقيه أحد الأعلام سمع ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وعبد الله بن مغفل وطائفة وروى عنه جعفر بن أبي المغيرة وأبو بشر جعفر بن اياس وأيوب والأعمش وعطاء بن السائب وخلق قتله الحجاج قاتله الله في شعبان سنة ٩٥ وله ٤٩ وكان أسود اللون وكان ابن عباس اذا حج أهل الكوفة وسألوه يقول اليس فيكم سعيد بن جبير وقال ميمون بن مهران مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض رجل الا وهو يحتاج الى علمه هـ تذكرة .

ورواه مسلم من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به قال الناس تبع لقريش وفي الصحيحين بهذا السند عن أبي هريرة رواية تقاتلون قوما صغار الأعين الحديث وروى مالك في الموطأ عن أبي حازم عن سهل بن سعد

عن ابن عباس[١] رضي الله عنهما الشفاء في ثلاث شربة عسل وشرطة محجم وكية نار وانهى امتي عن الكي رفع الحديث ولحديث مسلم عن أبي الزناد[٢] عن الأعرج عن أبي هريرة يبلغ به الناس تبع لقريش وفي الصحيحين بهذا السند عن أبي هريرة رواية تقاتلون قوما صغار الأعين وفيهما عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية الفطرة خمسة .

---

(١) ابن عباس : سيدنا عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم الصحابي ابن الصحابي المكي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم حبر الأمة وبحرها الزاخر دعى له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحكمة وحنكه بريقه حين ولد وكان يقال له ترجمان القرآن عاش بعد ابن مسعود نحو خمس وثلاثين سنة تشد اليه الرحال ويقصد من جميع الأقطار ومشهور في الصحيحين تعظيم عمر بن الخطاب لابن عباس واعتداده به وتقديمه مع حداثة سنة وهو أحد العبادلة الأربعة ابن عمر وابن عباس وابن عمرو بن العاص وابن الزبير عد في المكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روي له عن النبي صلى الله عليه وسلم ١٠٦٦٠ اتفق البخاري ومسلم على ٩٥ حديثا وانفرد البخاري بـ ١٢٠ ومسلم منها على ٤٩٠ توفي بالطائف سنة ٦٨ وقيل سنة ٦٩ وقيل ٧٠ ومناقبه وفضائله اشهر من ان تذكر .

(٢) ابو الزناد : أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان المدني القرشي واتفقوا على ان كنيته أبو عبد الرحمن وان أبا الزناد لقب له اشتهر به وكان يغضب منه من التابعين فانه شهد مع عبد الله بن جعفر جنازة سمع عروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبا سلمه بن عبد الرحمن والشعبي وعلي بن الحسين وعبد الرحمن الأعرج واكثر روايته عنه لامامنا مالك عنه في الموطأ اربعة وخمسون حديثا مسندة كلها هو أحد الفقهاء المفتين بالمدينة حوى علوما وكان عند أمرائها مكينا مات سنة ١٣٠ هـ من تهذيب الأسماء والتقصي .

قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم إلا أنه ينمي ذلك قال مالك يرفع ذلك هذا لفظ رواية عبد الله بن يوسف وقد رواه البخاري من طريق القعنبي عن مالك فقال ينمي ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه .

والحديث مالك في الموطأ عن أبي حازم[١] عن سهل بن سعد[٢] قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لا أعلم الا انه ينمي ذلك (رفع) أي مرفوع بلا خلاف وقد جاء بعض ذلك بالتصريح ففي رواية لحديث الصحيحين الفطرة خمس يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وفي أخرى قال قال صلى الله عليه وسلم وفي رواية لحديث سهل ينمي ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم (فانتبه) لهذه الالفاظ ونحوها مما اصطلح على الكناية بها عن الرفع والحامل على العدول عن التصريح بالرفع اما الشك في الصيغة التي سمع بها فهي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او نبي الله او نحو ذلك كسمعت او حدثني وهو ممن لا يرى الابدال واما التخفيف والاختصار او غير ذلك ولو وقع ذلك من صحابي بعد ذكره صحابياً كان مرفوعاً

---

(١) أبو حازم : سلمة بن دينار المخزومي مولاهم الاعرج الافزر التمار القاص الواعظ الزاهد عالم المدينة وقاضيها وشيخها سمع سهل بن سعد الساعدي وسعيد بن المسيب والنعمان بن أبي عياش وعدة وروى عنه مالك والسفيانان والحمادان وأبو ضمرة وخلق وفي مرتبته أبو حازم آخر لكن هذا يروي عن أبي هريرة وصاحبنا يروي عن سهل ولامامنا مالك عنه في الموطأ تسعة أحاديث منها واحد مرسل واخر موقوف عند أكثر الرواة توفي سنة ١٤٠ .

(٢) سهل بن سعد: بن مالك بن خالد بن ثعلبة الخزرجي الانصاري الساعدي أبو العباس

وقوله وان يقل ذلك اي هذه الألفاظ عن تابعي فهو مرسل وقوله قلت من السنة الى آخر الباب هو من الزوائد على ابن الصلاح وقوله عنه أي عن التابعي وكذا قوله بعده منه فاذا قال التابعي من السنة كذا فهل هو موقوف متصل أو مرفوع مرسل كالذي قبله فيه وجهان لأصحاب الشافعي مثاله ما رواه البيهقي من قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة السنة تكبير الامام يوم الفطر ويوم

ايضاً وعبارة الناظم تشمله لكني لم ار له مثالاً وقد يقع ذلك من الصحابي بعد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم يرفعه فهذا في حكم قوله عن الله تعالى ومثاله حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعه ان المؤمن عندي بمنزلة كل خير يحمدني وانا انزع نفسه من بين جنبيه حديث حسن رواه البزار[١] في مسنده وهو من الاحاديث الالهية وقد افردها جمع بالجمع نبه على ذلك شيخنا (و) خامسها ما ذكره بقوله (ان يقل) لفظ من الالفاظ المتقدمة آنفاً من راو (عن تابع) اي تابعي (فمرسل) مرفوع بلا خلاف (قلت) وقول الراوي (من السنة) كذا حالة كونه صادراً (عنه) اي عن التابع كقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة[٢] التابعي كما في سنن البيهقي السنة تكبير الامام يوم الفطر ويوم الاضحى حين

ويقال أبو يحيى له ولابيه صحبة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بن كعب وعاصم بن عدي وروى عنه ابنه عباس والزهري وابو حازم بن دينار ووفاء بن شريح الحضرمي توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ١٥ سنة وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة المنورة روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٨٨ اتفقا على ٢٨ حديثا وانفرد البخاري بأحد عشر توفي سنة ٨٨ وقيل ٩١ .

(١) البزار : الحافظ العلامة أبو بكر احمد بن عمار بن عبد الخالق البصري صاحب المسند المعلل سمع هدبة بن خالد وعبد الأعلى بن حماد والحسن بن علي بن راشد وعبد الله بن معاوية الجمحي روى عنه عبد الباقي بن قانع ومحمد بن العباس بن نجيح وارتحل في آخر عمره الى اصبهان والى الشام والنواحي ينشر علمه ذكره الدارقطني فاثنى عليه وقال ثقة يخطىء ويتكل على حفظه توفي بالرحلة سنة ٢٩٢ .

(٢) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة التابعي : ابو عبد الله المدني روى عن ابيه وارسل عن عم ابيه

الأضحى حين يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات وحكى الداودي في شرح مختصر المزني ان الشافعي كان يرى في القديم ان ذلك مرفوع اذا صدر من الصحابي أو التابعي ثم رجع عنه لأنهم قد يطلقونه ويريدون سنة البلد انتهى والأصح في مسئلة التابعي كما قال النووي في شرح المهذب انه موقوف وعلى هذا فما الفرق بينه وبين المسئلة التي قبله يمكن ان يجاب عنه بأن قوله يرفـع الحديث تصريح بالرفع وقريب منه الألفاظ المذكورة معه وأما قوله من السنـة فكثيراً ما يعبر به عن سنة الخلفاء الراشدين ويترجـح ذلك اذا قالـه التابعـي بخلاف ما اذا قاله الصحابي فان الظاهر ان مراده سنـة النبـي صلى الله عليه وسلم واذا قال التابعي أمرنا بكذا ونحوه

يجلس على المنبر قبل الخطبة تسع تكبيرات (نقلـوا . تصحيح وقفـه) على الصحابي من وجهين حكاهما النووي عن الاصحاب أهو موقوف يتصـل او مرفوع مرسل وصحح هو ايضاً أولهما وفرق الناظم بينهما وبين ما قبلهما من صيغ هذا الفرع بان يرفع الحديث تصريح بالرفع وقريب منه بقية الالفاظ بخلاف من السنة لاحتمال ارادة سنة الخلفاء الراشدين وسنة البلد وهذا الاحتمال وان قيل به في الصحابي فهو في التابعي أقوى كما لا يخفى نعم ألحق الشافعي في الام بالصحابي سعيد بن المسيب في قوله من السنة فيحتمل انه مستثنى من التابعي والظاهر حمله على ما اذا اعتضد بـغير كنظيره في مرسله كما سيأتي بيانه في المرسل اما اذا قال التابعي كنا نفعل كذا او نحوه

عبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وعمر وعن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وروى عنه أخوه وعـون والزهري وسعد بن ابراهيم وأبو الزناد وصالح بن كيسان كان عالما ثقة فقيها كثير الحديث والعلم شاعرا وقد عمي قال العجلي كان أعمى وكان احد فقهاء المدينة تابعي ثقة رجل صالح جامع للعلم وهو معلم عمر بن عبد العزيز اختلف في وفاته قيل سنة ٩٩ وقيل سنة ١٠٨ وقيل ١٠٤ .

فهل يكون موقوفا او مرفوعاً مرسلاً فيه احتمالان لأبي حامد الغزالي في المستصفى ولم يرجح واحدا من الاحتمالين .

فليس بمرفوع قطعاً ولا بموقـوف ان لم يضفـه الى زمـن الصحابـة بل مقطوع فان أضافه احتمل الوقف وعدمـه (وذو احتمال) للارسـال والـوقف (نحـو أمرنـا) بكذا كامـر فلان بكذا اذا أتـى (منـه) أي من التابعـي (للغزالي)[1] في المستصفى ولم يصرح بترجيح واحـد منهما لكن يؤخـذ من كلام ذكره عقب ذلك ترجيح انه مرسل مرفوع .

---

(١) أبو حامد الغزالي : حجة الاسلام ومحجة الدين التي يتوصل بها الى دار السلام زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن احمد الطوسي الشافعي أحد الاعلام قال الاسنوي في طبقاته الغزالي امام باسمه تنشرح الصدور وتحيى النفوس وبرسمه تفتخر المحابـر وتهتـز الطـروس وبسماعـه تخشـع الاصوات وتخضع الرؤوس ربي يتيما مع أخيه احمد عند صديق لوالدهما فصلح حالهما وبعد نفاد ما خلفه والدهما التجئا الى المدرسة طلبا للقوت والفقه ثم ارتحل أبو حامد الى جرجان ثم الى امام الحرمين بنيسابور فاشتغل عليه ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه جمع أشتات العلوم وتبرز في المنطوق منها والمفهوم حتى تجاوز الاقران بارتقائه ذروة العرفان حتى أخمل كـل مناظر بلغ السها وأخمد من نيران البـدع كل ما لا تستطيع أيدي المجادلين مسها كان رضي الله عنه ضرغاما الا ان الاسود تتضاءل بين يديه وتتوارى وبدرا تماما الا ان هداه يشرق نهارا ولما مات امامه خرج الغزالي الى المعسكر وحضر مجلس نظام الملك وكان مجلسه محط رجال العلماء ومقصد الايمة والفصحاء فوقع للغزالي أمور تقتضي علو شأنه من ملاقاة الايمة ومجاراة الخصوم اللد ومناظرة الفحول ومناطحة الكبار فأقبل عليه نظام الملك وحل منه محلا عظيما فعظمت منزلته وطار اسمه في الافاق وندب للتدريس بنظامية بغداد سنة ٤٨٤ فقدمها في تجمل كبير وتلقاه الناس ونفذت كلمته وعظمت حشمته حتى غلبت على حشمة الامراء والوزراء وضرب به المثل وشـدت اليه الرحال فلم تقف تلك الرتبة في طريق سيره لاكتساب العبودية ومعرفة نفسه فرفضها لكونها ظلا زائلا واقبل على عبادة ربه فحج ثم رجع الى القدس فأقام بمنارة الجامع مدة من عشر سنين ثم انتقل الى طوس لمجالسة أرباب القلوب والتدريس والتأليف بحيث ما كانت تمضي عليه ساعة الا في عبادة من نفع قاصر او متعد له تئاليف عديدة في مختلف الفنون ما بين فقه وأصول وتصوف ومعقول وحكمة ومنقول وذكر الشيخ

ابن الصباغ في العدة بأنه مرسل وحكى فيما اذا قال ذلك سعيد بن المسيب هل يكون حجة وجهين والله أعلم .

وما أتى عن صاحب بحيث لا يقال رأيا حكمه الرفع على
ما قال في المحصول نحو من أتى فالحاكم الرفع لهذا اثبتا

أي وما جاء عن صحابي موقوفاً عليه ومثلهلايقال من قبل الرأي حكمه

وجزم ابن الصباغ[1] في العدة بانه مرسل وحكى في حجية ما يأتي به سعيد بن المسيب من ذلك وجهين وقوله نحو أمرنا مبتدأ خبره ذو احتمال وللغزالي متعلق باحتمال ولامه للاختصاص او بمعنى عند كما في قوله تعالى ﴿ **يليتني قدمت لحياتي** ﴾ أي عندها (و) سادسها (ما أتى عن صاحب) أي صحابي موقوفاً عليه (بحيث لا يقال رأياً) أي من قبل الرأي بان لا يكون للاجتهاد فيه مجال أي ظاهر (حكمه الرفع) وان احتملت أخذ الصحابي له عن أهل

علاء الدين علي بن الصيرفي في كتابه زاد السالكين ان القاضي ابا بكر بن العربي قال رأيت الامام الغزالي في البرية وبيده عكازة وعليه مرقعة وعلى عاتقه ركوة وقد كنت رايته ببغداد يحضر مجلس درسه نحو ٤٠٠ عمامة من اكابر الناس وافاضلهم يأخذون عنه العلم قال فدنوت منه وسلمت عليه وقلت له يا امام اليس تدريس العلم ببغداد خيرا من هذا قال فنظر الي شزرا وقال :

تركت هوى ليلى وسعدى بمعزل وعدت الى تصحيح اول منزل
ونادت بي الاشواق مهلا فهذه منازل من تهوى رويدك فانزل
غزلت لهم غزلا دقيقا فلم اجد لغزلي نساجا فسكرت مغزلي

توفي سنة ٥٠٥ بالطبران قصبة بلاد طوس وضريحه مقصد للزائرين .

(١) ابن الصباغ : أبو نصر بن الصباغ عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي الشافعي احد الايمة ومؤلف الشامل كان ثبتا حجة دينا خيرا فاضلا ولي النظامية ثم كف بصره روى عن محمد بن الحسين القطان وأبي علي بن شاذان قال الامام ابن عقيل فيه انه كملت له شروط الاجتهاد المطلق قال ابن

حكم المرفوع كما قال الامام فخر الدين في المحصول فقال اذا قال الصحابي قولا ليس للاجتهاد فيه مجال فهو محمول على السماع تحسينا للظن به وقوله نحو من أتى أي كقول ابن مسعود من أتى ساحرا أو عرافا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم ترجم عليه الحاكم في علوم الحديث معرفة المسانيد التي لا يذكر سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومثال ذلك فذكر ثلاثة أحاديث هذا أحدها وما قاله في المحصول موجود في كلام غير واحد من الأيمة كأبي عمر بن عبد البر وغيره وقد أدخل ابن عبد البر في كتابـه التقصي عدة أحاديث ذكرها مالك في الموطأ موقوفة مع ان موضوع الكتاب لما في الموطأ من الأحاديث المرفوعة منها حديث سهل بن أبي حنتمة في صلاة الخوف وقال في التمهيد هذا الحديث موقوف على سهل في الموطأ عند جماعة الرواة عن مالك قال ومثله لا يقال من جهة الرأي وكثيراً ما شنع ابن حزم في المحلى على القائلين بهذا فيقول عهدناهم يقولون لا يقال مثل هذا من قبل الرأي ولانكاره وجه فانه وإن كان لا يقال مثله من جهة الرأي فلعل بعض ذلك سمعه ذلك الصحابي من أهل الكتاب وقد سمع جماعة من الصحابة من كعب الأحبار ورووا عنه كما سيأتي منهم العبادلة وقد قال صلى الله عليه وسلم حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج .

الكتاب تحسيناً للظن به (على ما قال) الامام الفخر الرازي (في المحصول) وغيره كابي عمر بن عبد البر والحاكم (نحو) قول ابن مسعود (من أتى) ساحراً او عرافاً فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم (فالحـاكم الرفع لهذا) الحديث (اثبتنا) وكقول أبي هريرة ومن لم يجب الدعوة فقـد

كثير وكان من أكابر أصحاب الوجوه ومن تصانيفه كتاب الكامل في الخلاف وكتاب عدة العالم والطريق السالم توفي سنة ٤٧٧ هـ باختصار من الشذرات .

وما رواه عن أبي هريرة محمد وعنه أهل البصرة
كرر قال بعد فالخطيب روي به الرفع وذا عجيب

أي ما رواه أهل البصر عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال فذكر حديثا ولم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وانما كرر لفظ قال بعد ذكر أبي هريرة فان الخطيب روى في الكفاية من طريق موسى بن هارون الحمال بسنده الى حماد بن زيد

عصى الله ورسوله (و) سابعها (ما رواه عن أبي هريرة) بكسر آخره للوزن (محمد و) رواه (عنه) أي عن ابن سيرين (أهل البصرة) بفتح الباء أشهر من ضمها وكسرها و (كرر) أي ابن سيرين (قال بعد) أي بعد أبي هريرة أي قال بعده قال قال مثاله ما رواه الخطيب في كفايته عن موسى بن هارون[1] الحمال عن شيخه عن حماد بن زيد[2]

---

(١) موسى بن هارون : الحمال البغدادي البزاز الحافظ ويعرف أبوه بالحمال كان امام وقته في الحديث وعلله قال أبو بكر الضبعي ما رأينا في حفاظ الحديث اهيب ولا اورع من موسى بن هارون سمع من ابن الجعد وقتيبة وطبقتهما توفي سنة ٢٩٤ ولم يترجمه الحافظ في تهذيب التهذيب فعرف به مصححه في الطرة بقوله موسى بن هارون بن عبد الله الحمال بالمهملة ثقة حافظ كبير بغدادي من صغار الحادية عشرة مات سنة ٢٩٤ .

(٢) حماد بن زيد : بن درهم الازدي الجهضمي أبو اسماعيل البصري الازرق مولى آل جرير ابن حازم كان ضريرا روى عن ثابت البناني وأنس بن سيرين وعبد العزيز بن صهيب وعاصم الأحول وجماعة وروى عنه ابن عيينة وابن المبارك وابن مهدي وابن وهب والقطان والثوري وجماعة قال ابن مهدي ايمة الناس في زمانهم اربعة سفيان الثوري بالكوفة ومالك بالحجاز والاوزاعي بالشام وحماد بن زيد بالبصرة ونقل الحافظ نقولا عديدة شاهدة بعلو كعبه وتثبته قال حماد عن نفسه جالست ايوب ٢٠ سنة توفي سنة ١٧٩ .

عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه

عن أيوب السختياني[١] عن محمد بن سيرين عن أبـي هريرة قال قال الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه وقد رواه كذلك النسائي من رواية ابن علية[٢] عن أيوب ومن رواية النضر بن شميل[٣]

---

(١) أيوب السختياني : بن أبي تميمة كيسان أبو بكر البصري مولى عنزة ويقال مولى جهينة أي أنسا بن مالك وروى عن عمرو بن سلمة الجرمي وحميد بن هلال وأبي قلابة وجماعة وروى عنه الاعمش من أقرانه وقتادة وهو من شيوخه والحمادان والسفيانان وشعبة وعبد الوارث ومالك وابن علية وخلق كثير قال ابن الصباغ عن حماد بن زيد كان أيوب عندي أحسن من جالسته وأشد اتباعا للسنة وقال الحميدي عن ابن عيينة ما لقيت مثل أيوب قال ابن سعد كان ثقة ثبتا في الحديث جامعا كثير العلم حجة عدلا توفي سنة ١٣١ .

(٢) ابن علية : اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم الاسدي مولاهم أبو بشر البصري المعروف بابن علية روى عن عبد العزيز بن صهيب وحميد الطويل وعاصم الأحول وأيوب وابن عون ومعمر والجريري وابن أبي نجيح وخلق كثير روى عنه شعبة وابن جريج وهما من شيوخه وبقية وحماد بن زيد وهما من أقرانه وابراهيم بن طهمان وهو أكبر منه وابن وهب والشافعي والامام أحمد قال علي بـن الجعد عن شعبة اسماعيل بن علية ريحانة الفقهاء وقال يونس بن بكير عنه ابن علية سيد المحدثين كان ابن المبـارك من أصحابه فلما ولي ابن علية خطة القضاء لم يهنئه بالخطة فقدم القاضي عليه فلم يرفع بن المبارك له رأسا فكتب اليه فأجابه بأبيات ينفره من الخطة القضائية فاستعفى في الحين توفي سنة ١٩٤ .

(٣) النضر بن شميل : المازني أبو الحسـن النحـوي البصري نزيل مرو . روى عن حميد الطويل وابن عون وهشام بن عروة وهشام بن حسن وابن جريج وبهز بن حكيم واسرائيل وشعبة روى عنه يحيى بن يحيى النيسابوري واسحاق بن راهوية ويحيى بن معين وعلي بن المديني واحمد بن سعيد الدارمي وجماعة قال العباس كان النضر اماما في العربية والحديث وهو أول من أظهر السنة بمرو كان روي الناس عن شعبة وأخرج كتبا كثيرة لم يسبقه اليها أحد ولي قضاء مرو قال الامام البخاري مات سنة ٢٠٣ أو نحوها .

قال موسى بن هارون اذا قال حماد بن زيد والبصريون قال قال فهو مرفوع قال الخطيب قلت للبرقاني أحسب ان موسى عنى بهذا القول أحاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا يجب قال الخطيب ويحقق قول موسى ما قال محمد بن سيرين كل شيء حدثت عن أبي هريرة فهو مرفوع قلت ووقع في الصحيح من ذلك ما رواه البخاري في المناقب ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال أسلم وغفار وشيء من مزينة الحديث

عن ابن عون[1] كلاهما عن ابن سيرين (فالخطيب .روى) عن موسى (به) أي فيما يروى كذلك (الرفع) فانه قال اذا قال حماد بن زبد والبصريون قال قال فهو مرفوع قال الخطيب قلت للبرقاني أحسب ان موسى عنى بهذا القول أحاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا يجب قال الخطيب وتحقيقه قول محمد بن سيرين كل ما حدثت عن أبي هريرة فهو مرفوع ومن ذلك ما رواه البخاري عن سليمان بن حرب[2] عن حماد عن أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال قال أسلم وغفار وشيء من مزينة الحديث (وذا) أي تخصيص الحكم

---

(١) ابن عون : عبد الله بن عون بن أرطبان المزني مولاهم البصري الحافظ حدث عن سعيد بن جبير وأبي وائل وابراهيم النخعي وعطاء ومجاهد والشعبي والحس وحدث عنه حماد بن يزيد واسماعيل بن علية واسحاق الازرق ويزيد بن هارون وجماعة قال عبد الرحمن بن مهدي ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون وقال قرة كنا نعجب من ورع ابن سيرين فانساناه ابن عون قال شعبة شك ابن عون أحب الي من يقين غيره توفي سنة ١٥١ هـ من التذكرة .

(٢) سليمان بن حرب : الحافظ أبو أيوب الواشحي الازدي البصري قاضي مكة سمع شعبة والحمادين ومبارك بن فضالة وطبقتهم وحدث عنه الامام البخاري والامام احمد وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وجماعة قال أبو حاتم امام لا يدلس ويتكلم في الرجال والفقه وليس هو بدون عفان وقد ظهر من حديثه ١٠,٠٠٠ حديث ما رأيت في يده كتابا قط حضرت مجلسه ببغداد فحزر بأربعين الف له شبه منبر بجنب قصر المأمون فصعده وحضر المأمون والامراء فأرسل المأمون كتابه وبقي يكتب ما يملي كان حافظا للحديث عاقلا في نهاية الستر والصيانة توفي سنة ٢٢٤ .

والحديث عند مسلم من رواية ابن علية عن أيوب مصرح فيه بالرفع وأما الحديث الذي رواه الخطيب فهو عند النسائي في سننه الكبرى من رواية ابن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين ومن رواية ابن عون عن ابن سيرين ايضا كذلك .

المرسل

مرفوع تابع على المشهور مرسل أو قيده بالكبير
أو سقط راو منه ذو أقوال والأول الأكثر في استعمال

اختلف في حد الحديث المرسل فالمشهور انه ما رفعه التابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان من كبار التابعين كعبيد الله بن عدي بن الخيار وقيس بن أبي حازم وسعيد بن المسيب وأمثالهم أو من صغار التابعين كالزهري وأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصاري واشباههم والقول الثاني انه ما رفعه التابعي الكبير الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله أو قيده بالكبير أي

بالرفع فيما يأتي عن ابن سيرين بتكرير قال كما صنعه موسى بن هارون (عجيب) لان ابن سيرين صرح بالتعميم في كل ما يرويه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما مر آنفاً وهذا آخر زيادة الناظم هنا .

المرسل

ويجمع على مراسيل ومراسل مأخوذ من الارسال وهو الاطلاق كقوله تعالى ﴿ **إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين** ﴾ فكأن المرسل اطلق الاسناد ولم يقيده بجميع رواته (مرفوع تابع) أي ما رفعه تابعي الى النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً او كناية (على المشهور) عند أيمة المحدثين (مرسل)

بالكبير من التابعي فهذه الصورة لا خلاف فيها كما قال ابن الصلاح أما مراسيل صغار التابعين فانها لا تسمى مرسلة على هذا القول بل هي منقطعة هكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث لأن أكثر رواياتهم عن التابعين ولم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين قلت هكذا مثل ابن الصلاح صغار التابعين بالزهري ومن ذكر وذكر في التعليل انهم لم يلقوا من الصحابة الا الواحد والاثنين وليس ذلك بصحيح بالنسبة الى الزهري فقد لقي من الصحابة اثني عشر فأكثر وهم عبد اللهبن عمر وأنس بن مالك وسهل بن سعد وربيعة بن عباد وعبد الله بن جعفر والسائب بن يزيد وسنين أبو جميلة وعبد الله بن عامر ابن ربيعة وأبو الطفيل ومحمود بن الربيع والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن أزهر ولم يسمع من عبد الله بن جعفر بل رآه رؤية وقيل إنه سمع من جابر وقد سمع

وقيده شيخنا بما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ليخرج من لقيه كافراً فسمع منه ثم أسلم بعد موته صلى الله عليه وسلم وحدث بما سمعه منه كالتنوخي رسول هرقل[1] وروي قيصر فانه مع كونه تابعياً محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالارسال وخرج بالتابعي مرسل الصحابي وسيأتي آخر الباب ولا فرق في التابعي بين الكبير والصغير (او) بالدرج (قيده) أي والمرسل مرفوع تابعي مقيد (بالكبير) فمرفوع الصغير لا يسمى مر سلاً بل منقطعاً

---

(١) هرقل قيصر : اسمان لمسمى واحد كما قاله الزرقاني شارح المواهب اللدنية ملك احدى وثلاثين سنة وخمسة أشهر ابتداء من ٦١٠ مسيحية الى سنة ٦٤١ كذلك فغزا الفرس واسترد آسيا الصغرى وهو المذكور كثيرا خصوصا في البخاري حيث ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اليه كتابا صحبة دحية ينذره للاسلام ويجذبه له وهو الذي جمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وسألهم أسئلة عشرة التي هي أساس الرقي وحقيقة الاسلام فاظهر اطمئنانا عظيما لذلك لكن اختار ما قدره الله له في سابق أزله .

من محمد بن لبيد وعبد الله بن الحارث بن نوفـل وثعلبـة بن مالك القرظـي وهم مختلف في صحبتهم وأنكر أحمد ويحيـى سماعه من ابـن عمـر وأثبتـه علي بن المديني القول الثالث انه ما سقط راو من إسناده فأكثر من أي موضع كان فعلى هذا المرسل والمنقطع واحد قال ابن الصلاح والمعروف في الفقه وأصوله ان ذلك يسمى مرسلا وبه قطع الخطيب قال الخطيب الا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبـي صلى الله عليه وسلـم وقطـع الحاكم وغيره من أهل الحديث ان الارسال مخصوص بالتابعين وسيجيء في فصل التدليس ان ابن القطان قال ان الارسال روايته عمن لم يسمع منه فعلى هذا من روى عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بل بينه وبينه فيه واسطة ليس بارسال بل هو تدليس وعلى هذا فيكون هذا قولا رابعاً في حد المرسل .

وظاهر ان ذكر الكبير هنا وفيما يأتي جرى على الغالب والمراد من كان جل روايته عن الصحابة وفي كلامهم ما يشير اليه (او سقط راو منه) أي او المرسل ما سقط من مسنده راو واحد او أكثر سواء كان من اوله او من آخره او بينهما فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق وهذا ما حكاه ابن الصلاح عن الفقهاء والاصوليين والخطيب وكذا قال النووي المرسل عند الفقهاء والاصوليين والخطيب وجماعة من المحدثين ما انقطع إسناده على أي وجه كان وخالفنا أكثر المحدثين فقالوا هو رواية التابعي عن النبي صلى الله سه وسلم فالمرسل (ذو أقوال) ثلاثة الثاني أضيقها والثالث اوسعها (والاول الاكثر في استعمال) أهل الحديث وما رواه تابع التابعي يسمونه معضلاً قال الناظم وسيجيء في التدليس عن ابن القطان ان الارسال روايته عمن لم يسمع منه فعليه من روى عمن سمع منه ما لم يسمعه منه بل بينه وبينه فيه واسطة ليس بارسال بل تدليس وعليه فيكون هذا قولاً رابعاً انتهى .

واحتج مالك كذا النعمان وتابعوهما به ودانوا
ورده جماهر النقاد للجهل بالساقط في الاسناد
وصاحب التمهيد عنهم نقله ومسلم صدر الكتاب أصله

اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل فذهب مالك بن أنس وأبو حنيفة النعمان بن ثابت واتباعهما في طائفة الى الاحتجاج به فقوله وتابعوهما أي

والاوجه ان يجعل مقيداً للثالث بان يقال ما سقط منه راو فاكثر وخلا عن التدليس نعم قيل المرسل هو المنقطع وهو ما سقط منه راو واحد فعليه يكون هذا رابعاً (واحتج) الامام (مالك) هو ابن أنس في المشهور عنه و (كذا) الامام أبو حنيفة (النعمان) بن ثابت[1] (وتابعوهما) من الفقهاء

---

(١) أبو حنيفة النعمان بن ثابت : كوفي مولى بني تميم بن ثعلبة لقي ستة من الصحابة نظمهم بعضهم بقوله :

لقي الامام أبو حنيفة ستة من صحب طه المصطفى المختار
انسا وعبد الله نجل أنيسهم وسميه ابن الحارث الكرار
وزد ابن أوفي وابن واثلة الرضي واضمم اليه معقل بن يسار

لكن لم تثبت له رواية عن أحد منهم وانما روى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته وتفقه على حماد بن سليمان وكان من اذكياء بني آدم جمع الفقه والعبادة والورع والسخاء وكان ينفق من كسبه كانت له دار كبيرة لعمل الخز وعنده صناع وأجراء رحمه الله تعالى قال الامام الشافعي الناس في الفقه عيال علي ابن حنيفة وقال يزيد بن أبي هارون ما رأيت أعقل ولا أورع من أبي حنيفة وقد روي ان المنصور سقاه السم فمات شهيدا وقد عرضت عليه خطة القضاء مرتين فابي فضرب لذلك وسجن وقضايا أبي حنيفة اشهر من ان تذكر وفضله اشهر من أن يشهر وقد ظهر في هاته الايام تويلف معزو لامام الحرمين ينتصر لمذهب الشافعي رضي الله عنه ويحط من بقية المذاهب ويفضله على غيره وقد نال من ابي حنيفة امورا يحمل عليها غالبا التعصب المذهبي فليراجع توفي ابو حنيفة سنة ١٥٠ .

التابعون لهما ودانوا أي جعلوه دينا يدينون به وذهب اكثر أهل الحديث الى أن المرسل ضعيف لا يحتج به وحكاه ابن عبد البر في مقدمة التمهيد عن جماعة من أصحاب الحديث وقال مسلم في صدر كتابه الصحيح المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس بحجة هكذا أطلق ابن الصلاح نقله عن مسلم ومسلم انما ذكره في أثناء كلام خصمه الذي رد عليه اشتراط ثبوت اللقاء فقال فان قال قلته لأني وجدت رواة الأخبار قديماً وحديثاً يروي أحدهم عن الآخر الحديث ولما يعاينه ولا سمع منه شيئاً قط فلما رأيتهم استجازوا رواية الحديث بينهم هكذا على الارسال من غير سماع والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول اهل العلم بالاخبار ليس بحجة احتجت لما وصفت من العلة الى الحث عن سماع راوي كل خبر عن راويه الى آخر كلامه فهذا كما تراه حكاه على لسان خصمه ولكنه لما لم يرد هذا القدر منه حين رد كلامهم كان كأنه قائل به فلهذا نسبه ابن الصلاح اليه وقوله للجهل الساقط هو تعليل لرد المرسل وذلك انه تقدم

والاصوليين والمحدثين (به) اي بالمرسل واحتج به أيضاً الامام أحمد في اشهر الروايتين عنه (ودانوا) به اي جعلوه دينا يدينون به في الاحكام وغيرها (ورده) اي الاحتجاج به (جماهر) بحذف الياء تخفيفاً جمع جمهور اي معظم (النقاد) من المحدثين كالشافعي واحمد في المشهور عنه وحكموا بضعفه (للجهل بالساقط في الاسناد) فانه يحتمل ان يكون تابعياً ثم يحتمل ان يكون ذلك التابعي ضعيفاً وبتقدير كونه ثقة يحتمل ان يكون روى عن تابعي ايضاً يحتمل ان يكون ضعيفاً وهكذا الى الصحابي وان اتفق ان الذي ارسله كان لا يروي الا عن ثقة اذ التوثيق في المبهم غير كاف كما سيأتي (وصاحب التمهيد) وهو ابن عبد البر (عنهم) اي عن المحدثين (نقله) اي ضعف المرسل (ومسلم صدر الكتاب) الذي صنفه في الصحيح (اصله) اي جعل رد الاحتجاج به اصلاً حيث قال على وجه الايراد على لسان خصمه الذي رد هو عليه اشتراط ثبوت اللقاء والمرسل في اصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس

ان من شرط الحديث الصحيح ثقة رجاله والمرسل سقط منه رجل لا يعلم حاله فعدم معرفة عدالة بعض رواته وان اتفق أن الذي أرسله كان لا يروي الا عن ثقة فالتوثيق في الرجل المبهم غير كاف لما سيأتي ان شاء الله تعالى .

لكن اذا صح لنا مخرجه بمسند أو مرسل يخرجه
من ليس يروي عن رجال الأول نقبله قلت الشيخ لم يفصل
والشافعي بالكبار قيدا ومن روى عن الثقات ابدا
ومن اذا شارك أهل الحفظ وافقهم الا ينقص لفظ

هذا استدراك لكون المرسل يحتج به اذا أسند من وجه آخر أو أرسله من اخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول وقوله نقبله هو مجزوم جواب للشرط على مذهب الكوفيين والأخفش كقول الشاعر .

واذا تصبك مصيبة فاصبر لها واذا تصبك خصاصة فتجمل

بحجة واقره حين رد كلامه وما احتج به للقول الاول من انه صلى الله عليه وسلم اثنى على عصر التابعين وشهد له بالخيرية ثم للقرنين بعد قرن الصحابة ومن ان تعاليق البخاري المجزومة محكوم بصحتها رد بان الحديث محمول على الغالب والا فقد وجد في القرنين من هو متصف بالصفات المذمومة وتعاليق البخاري قد علمت صحتها من شرطه في الرجال وتقييده بالصحة بخلاف التابعين (لكن اذا صح لنا) ايها المحدثون خصوصاً الشافعية تبعاً لامامهم (مخرجه) اي اتصال المرسل (بمسند) يجيء من وجه آخر صحيح او حسن او ضعيف يعتضد به (أو مرسل) آخر (يخرجه) اي يرسله (من ليس يروي عن رجال) اي شيوخ راوي المرسل (الاول) حتى يظن عدم اتحادهما (نقبله) بجزمه جواباً ل إذا على مذهب الكوفيين والاخفش وعلى مذهب غيرهم للوزن كقول الشاعر :

اذا تصبك مصيبة فاصبر لها واذا تصبك خصاصة فتجمل

وقوله قلت الشيخ الى آخر الأبيات الأربعة من الزوائد على ابن الصلاح وهو اعتراض عليه في حكايته لكلام الشافعي رضي الله عنه قال ابن الصلاح اعلم ان حكم المرسل حكم الحديث الضعيف الا ان يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر كما سبق بيانه في نوع الحسن والذي ذكر انه سبق انه حكى هناك نص الشافعي في مراسيل التابعين انه يقبل منها المرسل الذي جاء نحوه مسندا وكذلك لو وافقه مسند آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعي الأول في كلام له ذكر فيه وجوها من الاستدلال على صحة مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر انتهى كلام ابن الصلاح ووجه الاعتراض عليه انه أطلق القول عن الشافعي بأنه يقبل مطلق المرسل اذا تأكد بما ذكره الشافعي والشافعي انما يقبل مراسيل كبار التابعين اذا تأكدت مع وجود الشرطين المذكورين في كلامي كما نص عليه في كتاب الرسالة وممن روى كلام الشافعي كذلك أبو بكر الخطيب في الكفاية وأبو بكر البيهقي في المدخل باسنادهما الصحيح اليه أنه قال والمنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بأمور منها أن ينظر الى ما أرسل من الحديث فان شركه فيه الحفاظ المأمونون فاسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة ما قيل عنه

وكذا نقبله إذا اعتضد بموافقة قول بعض الصحابة او بفتوى عوام أهل العلم وقوة هذه الاربعة مترتبة بترتيبها المذكور (قلت الشيخ) ابن الصلاح (لم يفصل) في المرسل المعتضد بين كبار التابعين وصغارهم وكأنه بناه على المشهور في تعريفه كما مر (و) الامام (الشافعي) الذي اخذ ابن الصلاح من كلامه ذلك (بالكبار) منهم (قيدا) المعتضد (ومن) أي وقيده ايضاً بمن (روى) منهم

وحفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر فهل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم من غير رجاله الذين قيل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوي له مرسله وهي أضعف من الأولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قولا له فان وجد يوافق ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في هذه دلالة على انه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يصح ان شاء الله وكذلك ان وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بأن يكون اذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوباً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه ويكون اذا شرك أحدا من الحفاظ في حديثه لم يخالفه فان خالفه بأن وجد حديثه انقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصفت اخذ بحديثه حتى لا يبلغ احدا قبول مرسله قال واذا وجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله ثم قال فأما من بعد كبار التابعين فلا أعلم واحدا يقبل مرسله لأمور أحدها انهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه والآخر انهم وجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا لضعف مخرجه والآخر كثرة الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه قال البيهقي وقول الشافعي أحببنا أن نقبل مرسله أراد به اخترنا انتهى فقولي ومن روى عن الثقات أبدا أي اذا أرسل وسمى من أرسل عنه لم يسم الا ثقة فيكون

(عن الثقات أبدا) بحيث اذا سمى من روي عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه ولا يكفي قوله لم آخذ الا عن الثقات كما تقدمت الاشارة اليه ولا فرق في ذلك بين مرسل سعيد بن المسيب ومرسل غيره قال النووي في مجموعه وما اشتهر عند فقهاء أصحابنا من ان مرسل سعيد حجة عند الشافعي ليس كذلك بل مرسله كمرسله غيره والشافعي انما احتج بمراسيله

المراد ومن روى ما أرسله عن الثقات ويحتمل ومن روى مطلقا عن الثقـات المراسيل وغيرها وعبارة الشافعي محتملة للأمرين فليحمل النظـم على أرجـح محملي كلام الشافعي رضي الله عنه .

التي اعتضدت بغيرها كما قاله البيهقي والخطيب البغدادي وغيرهما ثم قال واما قول القفال[1] قال الشافعي مرسل سعيد عندنا حجة فمحمول على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقي والخطيب والمحققين قال البيهقي وزيادة سعيد في هذا على غيره انه أصح التابعين ارسالاً فيما زعم الحفاظ (ومن) أي ومن قيده ايضاً بمن (اذا شارك) منهم (أهل الحفظ) في أحاديثهم (وافقهم) فيهـا ولـم يخالفهم (الا بنقص لفظ) من الفاظهم بحيث لا يختل به المعنى فانه لا يضر في قبول مرسله وهذا آخر زيادة الناظم ثم المرسل لا ينحصر اعتضاده فيما ذكر بل يعتضد بغيره كقياس وفعل صحابي وعمل أهل العصر وكل ما عتضد به المرسل فهو دال على صحة مخرجه فيحتج به ولا يحتج بما لم يعتضد نعـم قال التـاج السبكي[2] ان دل على محظور ولم يوجد غيره فالظاهر وجوب الانكفاف يعني احتياطاً وفي كلام الامام ما يؤيده

---

(١) القفال : أبو بكر محمد بن اسماعيل الفقيه الشافعي صاحب المصنفات رحل الى العراق والشام وخراسان قال الحاكم كان عالم أهل ما وراء النهر بالاصول وأكثرهم رحلة في الحديث سمع من ابن جرير الطبري وخزيمة وطبقتهما وهذا هو الذي ينقل عنه الاصوليون والمحدثون وهو المعبر عنه بالقفال الكبير قال النووي في التهذيب اذا ذكر القفال الشاشي فالمراد هذا واذا ورد القفال المروزي فهو الصغير ثم ان الشاشي يتكرر ذكره في التفسير والاصول والحديث والكلام والمروزي يتكرر ذكره في الفقهيات ومن تصانيف الشاشي دلائل النبوة ومحاسن الشريعة وآداب القضاء قال ابن الأهدل هو شيخ الشافعية في عصره كان فقيها محدثا أصوليا متفننا توفي سنة ٣٦٥ .

(٢) التاج السبكي : قاضي القضاة تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبدالكافي

فان يقل فالمسند المعتمد   فقل دليلان به يعتضد

أي فان قيل قولكم يقبل المرسل اذا جاء مسندا من وجه آخر لا حاجة حينئذ الى المرسل بل الاعتماد حينئذ على الحديث المسند والجواب انه بالمسند تبينا صحة المرسل وصارا دليلين يرجح بهما عند معارضة دليل واحد فقوله به أي بالمسند يعتضد المرسل .

(فان يقل) اذا اعتضد المرسل بمسند (فالمسند) هو المعتمد) عليه في الاحتجاج به فلا حاجة للمرسل (فقل) اخذا من كلام ابن الصلاح هما (دليلان) اذ المسند ان كان يحتج به منفرداً دليل برأسه والمرسل (به) أي بالمسند (يعتضد) ويصير دليلاً آخر فيرجح بهما عند معارضة حديث واحد على ان الامام الرازي خص الكلام بمسند لا يحتج به منفرداً كما نقله شيخنا عنه وعليه يكون اعتضاده به كاعتضاده بمرسل آخر فيكون كل منهما معتضد بالآخر وحجة به

السبكي الشافعي مؤلف جمع الجوامع قرأ على الحافظ المزني ولازم الذهبي وقرأ على والده وهو المعني بالشيخ الامام في جمع الجوامع فكثيرا اذا ذكره فسره المحلي بقوله والد المصنف كأنه لم يعرف بهذا اللقب واجازه شمس الدين ابن النقيب بالافتاء والتدريس وهو ابن ثمان عشرة سنة اشتغل بالقضاء وعزل ثلاث مرات وحصل له في المرة الأخيرة فتنة عظيمة وسجن بالقلعة نحو ٨٠ يوما ثم عاد الى القضاء وقد درس بمختلف المدارس الكبرى المعدة لتدريس المحققين ودرس بمشيخة دار الحديث الاشرفية وبالشيخونية والجامع الطولوني وقد ذكره الذهبي في المعجم المختص واثنى عليه طبع من مؤلفاته جمع الجوامع . طبقات الشافعية الكبرى . معيد النعم ومبيد النقم حين سئل هل من طريق لمن سلب نعمه اذا سلكها عادت اليه طبع في ليدن ١٩٠٨ م ومنع الموانع على جمع الجوامع طبع بمصر سنة ١٣٢٢ ومما لم يطبع شرح مختصر ابن الحجاب سماه رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب وهو بالخزانة القروية وشرح منهاج البيضاوي والقواعد المشتملة على الاشباه والنظائر والطبقات الوسطى والصغرى والترشيح في اختبارات والده وقد عقدت له مجالس فأبان عن شجاعة وافحم خصومه مع تواطئهم عليه ثم عاد الى مرتبته وعفا وصفح عمن قام عليه وكان سيدا جوادا كريما مهيبا تخضع له أرباب المناصب من القضاة وغيرهم توفي شهيدا بالطاعون في سابع ذي الحجة خطب يوم الجمعة وطعن يوم السبت ومات ليلة الثلاثاء سنة ٧٧١ عن أربع وأربعين سنة .

ورسمـوا منقطعـا عـن رجـل   وفـي الأصـول نعتـه بالمرسل

أي اذا قيل في اسناد عن رجل او عن شيخ ونحو ذلك فقال الحاكم لا يسمى مرسلا بل منقطعا وكذا قال ابن القطان في كتاب بيان الوهم والايهام انه منقطع وفي البرهان لامام الحرمين .

(ورسموا) أي سمى جماعة من المحدثين (منقطعاً) قولهـم (عـن رجل) او شيخ او نحوه ممـا هو مبهـم فلـم يسمـوه بالمرسـل (وفي) كتـب (الاصول) كالبرهان لامام الحرمين[1] (نعته)

---

(١) امام الحرمين : أبو المعالي عبد الملك بن أبي عبد الله بن يوسف الجويني الفقيه الشافعي ضياء الدين أحد الايمة الاعلام قال ابن الاهدل تفقه على والده في صباه واشتغل به مدته فلما توفي والده اتى على جميع مصنفاته ونقلها ظهرا لبطن وتصرف فيها وخرج المسائل بعضها على بعض ولم يرضَ بتقليد والده من كل وجه حتى أخذ في تحقيق المذهب والخلاف وجمع الطرق بالمناظرة حتى أربى على المتقدمين وأنسى مصنفات الأولين وكان يتردد الى المشايخ في أنواع العلوم حتى ظهرت براعته ولما ظهر التعصب بين الاشعرية والمبتدعة خرج مع المشايخ الى بغداد فلقي الاكابر وناظر فظهرت فطنته وشاع ذكره ثم خرج الى مكة فجاور بها أربع سنين كما جاور بالمدينة ينشر العلم ولهذا قيل له امام الحرمين ثم رجع بعد مضي نوبة التعصب الى نيسابور ثم قدم بغداد فتولى تدريس النظامية والخطابة والتـذكير والامامـة وهجـرت له المجالس وانغمر ذكر غيره من العلماء وشاعت مصنفاته وبركاته قال أبو اسحاق الشيرازي تمتعوا بهـذا الامام فانه نزهة هذا الزمان يعني أمام الحرمين وقال له مرة يا مفيد اهل المشرق والمغرب لقد استافاد من علمك الأولون والآخرون وقال له مرة اخرى انت امام الايمة طبع من كتبه الورقات في علم الاصول في نحو اربع صفحات وهي مفيدة للغاية من مقررات نظام كلية القرويين في القسم الثانوي وقد اوقفني بعض الاصدقاء على كتاب له طبع اخيرا تحت اسم مغيث الخلق في ترجيح القول الحق رام فيه ترجيح مذهب الامام الشافعي على سائر المذاهب وليت شعري كيف ساغ لهذا الامام ان يحط من أبـي حنيفـة النعمان او يبحث في مذهب مالك بشدة تمسكه بالكتاب العزيز وبمذهب أهل المدينة الذي اقام النبي صلى الله عليه وسلم بين اظهرهم المدة الطويلة فالملازمة

قال وقول الراوي أخبرني رجل او عدل موثوق به من المرسل أيضا وقال وكذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لم يسم حاملها وفي المحصول ان الراوي اذا سمى الأصل باسم لا يعرف به فهوكالمرسل قلت وفي كلام غير واحد من أهل الحديث انه متصل في إسناده مجهول وحكاه الرشيد العطار في الغرر المجموعة عن الأكثرين واختاره شيخنا الحافظ أبو سعيد العلائي في كتاب جامع التحصيل .

أي تسميته (بالمرسل) قال الناظم وكل من هذين القولين خلاف ما عليه الاكثر فان الاكثر على ان هذا متصل في اسناده مجهول أي مبهم لكنه مقيد بما اذا لم يسم المبهم في رواية أخرى والا فلا يكون مجهولاً وبما اذا صرح من أبهمه بالتحديث ونحوه والا فلا يكون حديثه متصلا لاحتمال ان يكون مدلساً هذا كله اذا كان الراوي عنه غير تابعي او تابعياً ولم يصفه بالصحبة والا فالحديث صحيح لان الصحابة كلهم عدول ووقع في كلام البيهقي تسميته ايضاً مرسلاً ومراده مجرد التسمية والا فهو حجة كما صرح به في موضع كالبخاري لكن قيده أبو بكر الصيرفي[1] من الشافعية بان يصرح التابعي بالتحديث ونحو فان عنعن فمرسل لاحتمال انه روي عن تابعي قال الناظم وهو حسن متجه وكلام من اطلق محمول عليه وتوقف فيه شيخنا لان التابعي اذا كان سالماً من التدليس

دليل الاطلاع ام متبوعه الامام الشافعي يرضى بذلك وهو يقول اذا ذكر العلماء فمالك النجم الثاقب وهو الذي يقول ليس بعد كتاب الله أصبح من موطأ الأمام مالك وغير ذلك من المقالات التي اصدرت من الشافعي في سيدنا مالك والكتاب يحتاج الى تتبع على أنا نقول بموجب ما مدح به الامام الشافعي ولا نخالفه في ذلك بل ربما نقول أكثر مما هنالك وننشد ونقول وكيف لا يكون كذلك وهو تلميذ الامام مالك . وكان مرضيا عنده يحب قراءته توفي رحمه الله سنة ٤٧٨ .

(١) أبو بكر الصيرفي : محمد بن عبد الله الامام الجليل الأصولي أحد أصحاب الوجوه المسفرة =

أمـا الـذي أرسلـه الصحابي فحكمـه الوصـل على الصواب

أي أمامراسيل الصحابةفحكمها حكم الموصول قال ابن الصلاح ثم إنّا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابـة عن رسـول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه لأن ذلك في حكم الموصول المسنـد لأن روايتهـم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول قلت قوله لأن روايتهم عن الصحابة فيه نظر والصواب ان يقال لأن غالب روايتهم اذ قد سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين وسيأتي في كلام ابن الصلاح في رواية الأكابر عن الأصاغر ان ابن عباس وبقية العبادلة رووا عن كعب الأحبار وهو من التابعين وروى كعب ايضا عن التابعين ولم يذكر ابن الصلاح خلافا في مرسـل الصحابـي وفي بعض كتـب الأصـول للحنفية انـه لا خلاف في الاحتجاج به وليس بجيد .

حملت عنعنته على السماع (اما) الحديث (الذي أرسلـه الصحابـي) بان لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا بواسطة كبيراً كان كابن عمر وجابر او صغيراً كابن عباس وابن الزبير[1] (فحكمه) وان كان مرسلاً (الوصل) فيحتج به (على الصواب) لان غالب روايته عن الصحابة وهم عدول لا تقدح فيهم الجهالة باعيانهم .

عن فضله والمقالات الدالة على جلالة قدره وكان يقال انه اعلم خلق الله تعالى بالاصول بعد الشافعي تفقه على ابن سريج وسمع الحديث من أحمد بن منصور الرمادى روي عنه علي بن محمد الحلبي ومن تصانيفه شرح الرسالة وكتاب الاجماع وكتاب في الشروط توفي سنة ٣٣٠ وقد وقعت بينه وبين الامام أبي الحسن الاشعري مناظرة في مسألة شكر المنعم انظرها في الطبقات الكبرى في الجزء الرابع صحيفة ١٧٠ .

(١) عبد الله بن الزبيربن العوام : أبو بكر ويقال أبو خبيب بالتصغيرويقال أبو بكيرالقـرشي الاسدي المكي المدني الصحابي ابن الصحابي وأمه اسماء بنت أبي بكر الصديق وأبوه سيدنـا الزبير=

فقد قال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني أنه لا يحتج به ءالصواب ما تقدم .

وقول الاستاذ أبي إسحاق الاسفرايني[١] وغيره انه لا يحتج به ضعيف كما أشار الناظم الى حكايته ورده بتعبيره بالصواب نعم من أحضر الى النبي صلى الله عليه وسلم غير مميز كعبيد الله بن عدي بن الخيار[٢] فمرسله غير صحيح فلا يحتج به .

أحد العشرة المبشرين بالجنة وجدته لابيه صفية بنت عبد المطلب عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمت وهاجرت وخديجة أم المؤمنين عمة أبيه وسيدتنا عائشة أم المؤمنين خالته وهو أول مولود ولد للمهاجرين الى المدينة بعد الهجرة وفرح المسلمون بولادته فرحا شديدا لان اليهود كانوا يقولون قد سحرناهم فلا يولد لهم مولود فاكذبهم الله تعالى فحنكه رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمرة لا كها فكان ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم اول شيء نزل في جوفه كان صواما قواما طويل الصلاة وصولا للرحم عظيم الشجاعة وغزا أفريقية مع عبد الله بن سعد فأتاهم ملك أفريقية في ١٢٠,٠٠٠ وكان المسلمون ٢٠,٠٠٠ فلما خرج ملك أفريقية من عسكره أخذ سيدنا عبد الله بن الزبير جماعة وقصده غفلة ثم كان الفتح على يديه قتل سنة ٧٢ وقيل ٧٣ قتله الحجاج روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٣ حديثا اتفقا على ستة وانفرد مسلم بحديثين روى عنه اخوه عروة وابن مليكة وعباس بن سهل وثابت البناني وعطاء وعبيدة السلماني وجماعة وهو أحد العبادلة الاربع ابن عمر وابن عباس وابن عمرو بن العاص اما ابن مسعود فقد تقدمت وفاته عليهما هـ من تهذيب النووي .

(١) أبو اسحاق الاسفرايني : ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاستاذ ركن الدين الاصولي المتكلم الشافعي أحد الاعلام وصاحب التصانيف روى عن دعلج وطبقته وأملى مجالس وكان شيخ خراسان في زمانه يقال انه بلغ رتبة الاجتهاد وله المصنفات الكثيرة منها الجامع في أصول الدين خمس مجلدات وتعليقة في أصول الفقه خرج له أبو عبد الله الحاكم عشرة أجزاء وذكره في تاريخه لجلالته وقد مات الحاكم قبله أقر له العلماء بالتقدم وبنى له مدرسة لم يبن مثلها فدرس بها وبه تفقه أبو الطيب الطبري والقشيري والبيهقي وكان يقول أشتهي ان اموت بنيسابور ليصلي علي جميع أهلها فتوفي بها سنة ٤١٨ ونقل الى اسفرايين لمشهده المعروف .

(٢) عبيد الله بن عدي بن الخيار: بن عدي بن نوفل القرشي النوفلي قال ابن حبان له رؤية وقال

المنقطع والمعضل

وسم بالمنقطع الذي سقط قبل الصحابي به راو فقط
وقيل ما لم يتصل وقالا بأنه الأقرب لا استعمالا
والمعضل الساقط منه اثنان فصاعدا ومنه قسم ثان
حذف النبي والصحابي معا ووقف متنه على من تبعا

اختلف في صورة الحديث المنقطع فالمشهور انه ما سقط من رواته الواحد غير الصحابي وحكى ابن الصلاح عن الحاكم وغيره من أهل الحديث انه ما سقط منه قبل الوصول الى التابعي شخص واحد وإن كان أكثر من واحد سمي معضلا ويسمى ايضا منقطعا فقول الحاكم قبل الوصول الى التابعي ليس بجيد

المنقطع والمعضل

(وسم بالمنقطع) على المشهور (الذي سقط . قبل الصحابي به) أي من سنده (راو فقط) في الموضع الواحد من أي موضع كان وان تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد فيكون منقطعاً من مواضع وخرج بالواحد المعضل مع ان الحاكم يسميه منقطعاً ايضاً وبما قبل الصحابي المرسل (وقيل) المنقطع (ما لم يتصل) سنده ولو سقط منه أكثر من واحد فيدخل فيه المرسل والمعضل والمعلق وقيل غير ذلك (وقالا) بالف الاطلاق أي

البغوي بلغني انه ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقال ان أباه قتل ببدر روى عن عمر بن الخطاب وسمع عثمان بن عفان وعليا والمقداد وكُعب الاحبار روى عنه عروة وحميد بن عبد الرحمن وعطاء إبن يزيد وغيرهم كان من فقهاء قريش وثقاتهم توفي سنة ٩٥ ترجمه في الاصابة في القسم الثاني فيمن زيد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يميز وترجمه ايضا النووي في التهذيب وترجمه مصحح التهذيب الا انه وقع له غلط فقال عبد الله وانما هو عبيد الله بالتصغير كما قال الحافظ .

فانه لو سقط التابعي كان منقطعاً ايضا فالأولى ان يعبر بما قلناه قبل الصحابي وقال ابن عبد البر المنقطع ما لم يتصل اسناده والمرسل مخصوص بالتابعين فالمنقطع أعم وحكى ابن الصلاح عن بعضهم ان المنقطع مثل المرسل وكلاهما شامل لكل ما لا يتصل إسناده قال وهذا المذهب أقرب صار اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم وهو الذي ذكره الخطيب في كفايته الا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابعين عن الصحابة مثل مالك عن ابن عمر ونحو ذلك انتهى والمعضل ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا

ابن الصلاح (بانه) أي الثاني (الاقرب) معنى فان الانقطاع ضد الاتصال فيصدق بالواحد وبالجميع وبما بينهما قال وقد صار اليه طوائف من الفقهاء وغيرهم (لا استعمالا) بل أكثر استعمالهم فيه القول الاول فاكثر ما يستعمل فيه المنقطع ما رواه من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر وأكثر ما يستعمل فيه المرسل ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم (والمعضل) بفتح الضاد من أعضله فلان أي أعياه فهو معضل أي معيي فكأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه هذا معناه لغة ومعناه اصطلاحاً (الساقط منه) أي من سنده (اثنان فصاعداً) ينصبه بالحالية أي فذهب السقوط صاعداً في الموضع الواحد من أي موضع كان وان تعددت المواضع سواء اكان الساقط الصحابي والتابعي او غيرهما فيدخل فيه كما قال ابن الصلاح قول المصنفين قال النبي صلى الله عليه وسلم أي كما قيل بمثله في المرسل والمنقطع فقوله ان المعضل لقب لنوع خاص من المنقطع فكل معضل منقطع ولا عكس انما يأتي على القول الثاني في المنقطع واعلم ان المعضل يقال

من أي موضع كان سواء سقط الصحابي والتابعي أو التابعي وتابعه أو اثنان قبلهما لكن بشرط ان يكون سقوطهما من موضع واحد أما اذا سقط واحد من بين رجلين ثم سقط من موضع آخر من الاسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين ولم أجد في كلامهم اطلاق المعضل عليه وإن كان ابن الصلاح أطلق عليه سقوط اثنين فصاعدا فهو محمول على هذا وأما اشتقاق لفظه فقال ابن الصلاح أهل الحديث يقولون اعضله فهو معضل بفتح الضاد وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة وبحثت فوجدت له قولهم أمر عضيل أي مستغلق شديد ولا التفات في ذلك الى المعضل بكسر الضاد وإن كان مثل عضيل في المعنى ومثل أبو نصر السجزي المعضل بقول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وكسوته الحديث وقال أصحاب الحديث يسمونه المعضل قال ابن الصلاح وقول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا من قبيل المعضل وقوله ومنه قسم ثان أي ومن المعضل قسم ثان وهو أن يروي تابع التابعي عن التابعي حديثا موقوفا عليه وهو حديث متصل مسند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما روى الأعمش عن الشعبي قال يقال

للمشكل ايضاً وهو حينئذ بكسر الضاد او بفتحها على انه مشترك نبه عليه شيخنا (ومنه) أي المعضل (قسم ثان) وهو (حذف النبي) صلى الله عليه وسلم (والصحابي) رضي الله عنه (معاً . ووقف متنه على من تبعا) أي على التابعي كقول الاعمش عن الشعبي[١] .

---

(١) الشعبي : عامر بن شراحيل بن عبد الله بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمر الكوفي من شعب همدان روى عن علي وسعد بن ابي وقاص وسعيد بن زيد وزيد بن ثابت

للرجل في القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه الحديث فقد جعله الحاكم نوعاً من المعضل اعضله الأعمش ووصله فضيل بن عمرو عن الشعبي عن أنس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فضحك فقـال هل تدرون مم أضحك قلنا الله ورسوله أعلم فقال من مخاطبة العبد ربه يقول يا

يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه فتنطق جوارحه او لسانه فيقول لجوارحه أبعدكن الله ما خاصمت الا بكن رواه الحاكم وقال عقبه أعضله الاعمش وهو عند الشعبي متصل مسند رواه مسلم من حديث فضيل بن عمرو[1] عن الشعبي عن أنس قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك فقال هل تدرون مم ضحكت قلنا الله ورسوله أعلم قال من مخاطبة العبد ربه يوم القيامة يقول يا رب الم تجرني من الظلم فيقول بلى قال فاني لا أجيز اليوم على نفسي شاهداً الا مني فيقول كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً وبالكرام الكاتبين عليك شهوداً فيختم على فيه ثم يقال لاركانه انطقي الحديث نحوه قال ابن الصلاح وهذا أي جعل القسم الذي حذف فيه النبي صلى

وعبادة بن الصامت وأبي موسى الاشعري وأبي هريرة والمغيرة بن شعبة وجماعة وروى عنه أبو اسحاق السبيعي وسعيد بن عمرو واسماعيل بن أبي خالـد وبيان بن بشر واشعـث بن سوار وتوبـة العنبـري والاعمش وسعيد بن مسروق الثوري وجماعة وأدرك ٥٠٠ من الصحابة قال أشعث بن سوار لقي الحسن الشعبي فقال كان والله كثير العلم عظيم الحلم قديم السلم من الاسلام بمكان مر ابن عمر على الشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال لقد شهدت القوم فلهو أحفظ لها وأعلم بها وقال مكحول ما رأيت أفقه منه ولا يكاد الشعبي يرسل الا صحيحا توفي سنة ١٠٣ وقيل ١٠٤ وقيل الى ١٠٨ وقيل ١١٠ .

(١) فضيل بن عمرو : أبو النضر الكوفي الفقيمي التميمي روي عن أبيه وابراهيم النخعـي وثابت البناني وعامر الشعبي وسعيد بن جبير وجماعة روى عنه أخوه الحسن بن عمرو والعلاء بن المسيب والاعمش ومنصور والحجاج بن ارطاة قال احمد بن أبي مريم عن ابن معين ثقة حجة وقال ابن سعد كان ثقة وله أحاديث توفي سنة ١١٠ .

رب ألم تجرني من الظلم فيقول بلى وذكر الحديث رواه مسلم قال ابن الصلاح هذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً الى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق اسم الأعضال أولى والله أعلم .

العنعنة

وصححوا وصل معنعن سلم   من دلسة راويه واللقا علم
وبعضهم حكى بذا إجماعا   ومسلم لم يشرط اجتماعا
لكن تعاصرا وقيل يشترط   طول صحابة وبعضهم شرط
معرفة الراوي بالأخذ عنه   وقيل كل ما أتانا منه
منقطع حتى يبين الوصل   وحكم ان حكم عن فالجل
سووا وللقطع نحا البرديجي   حتى يبين الوصل في التخريج

العنعنة مصدر عنعن الحديث اذا رواه بلفظ عن من غير بيان للتحديث

الله عليه وسلم والصحابي من المعضل جيد حسن لان هذا الانقطاع بواحد مضموماً الى الوقف على التابعي يشتمل على الانقطاع باثنين الصحابي ورسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك باستحقاق اسم الاعضال أولى (أي من اسم الانقطاع أو من اسم الاعضال بالنسبة لاسقاط اثنين غير الصحابي والرسول صلى الله عليه وسلم)[1] .

العنعنة

وما الحق بها من المونن العنعنة مصدر عنعن الحديث اذا رواه بعن من غير

---

(١) الزيادة في النسخة الاندلسية .

والأخبار والسماع واختلفوا في حكم الاسناد المعنعن فالصحيح الذي عليه العمل وذهب اليه الجماهير من أيمة الحديث وغيرهم انه من قبيل الاسناد المتصل فشرط سلامة الراوي الذي رواه بالعنعنة من التدليس ويشترط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة قال ابن الصلاح وكاد ابن عبد البر يدعي اجماع أيمة الحديث على ذلك قلت لا حاجة الى قوله كاد فقد ادعاه وادعى أبو عمرو الداني إجماع اهل النقل على ذلك لكنه اشترط ان يكون معروفاً بالرواية عنه كما سيأتي لكن قد يظهر عدم اتصاله بوجه آخر كما في الارسال الخفي على ما سيأتي في موضعه وما ذكرناه من اشتراط ثبوت اللقاء هو مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من أيمة هذا العلم وانكر مسلم في خطبة صحيحه اشتراط ذلك وادعى انه قول مخترع لم يسبق قائله اليه وإن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً انه يكفي في ذلك ان يثبت كونهما في عصر واحد وان لم يأت في خبر قط انهما اجتمعا او تشافها قال ابن الصلاح وفيما قاله مسلم نظر قال وهذا الحكم لا أراه يستمد بعد المتقدمين فيما وجد من المصنفين في تصانيفهم مما ذكروه عن مشايخهم قائلين فيه ذكر فلان قال فلان ونحو ذلك أي فليس له حكم الاتصال الا إن كان له من شيخه اجازة على ما سيأتي في آخر هذا الباب ولم يكتف

بيان للتحديث او الاخبار او السماع (وصححوا) أي جمهور المحدثين وغيرهم (وصل) سند (معنعن سلم . من دلسة) بضم الدال بمعنى تدليس (راويه) فاعل سلم (واللقا) بالقصر للوزن بينه وبين من عنعن عنه (علم) هذا كناية عن سماعه منه واحتجوا لذلك بأنه لو لم يسمعه منه لكان بعدم ذكره الواسطة بينهما مدلسا والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس والظاهر السلامة منه (وبعضهم) كالحاكم والخطيب (حكى بذا) أي في ذا القول (اجماعاً) وعبارة الحاكم الاحاديث المعنعنة التي ليس فيها تدليس متصلة باجماع أيمة النقل وهذا عليه البخاري وغيره (و) لكن (مسلم لم يشرط) في

ابو المظفر السمعاني بثبوت اللقاء بل اشترط طول الصحبة بينهما واشترط أبو عمرو الداني ان يكون معروفا بالرواية عنه واشترط أبو الحسـن القـابسي أن يدركه ادراكا بينا وهذا داخل فيما تقـدم من الشروط وبيان الادراك لا بد منـه وذهب بعضهم الى أن الاسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتـى يتبـين اتصاله بغيره وهذا المراد بقوله كل ما أتانا منه الى آخره .

الحكم باتصاله (اجتماعاً) أي لقاء لهما بل أنكر اشتراطه وادعى انه قول مخترع لم يسبق قائله اليه وان القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالاخبـار ما ذهب هو اليه (لكن) اشترط (تعاصراً) لهما وان لم يأت في خبـر قط انهما اجتمعا او تشافها قال ابن الصلاح وفيما قاله نظر أي لانهم كثيراً ما يرسلون عمن عاصروه ولم يلقوه فاشترط لقيهما لتحمل العنعنـة على السماع (وقيل) انـه (يشترط طول صحابة) بينهما قاله ابن السمعاني[1] (وبعضهم) وهو أبـو عمرو الدانـي[2] (شرط . معرفـة الـراوي) المعنعـن (بالاخـذ) بالـدرج (عنه) أي عمن عنعن عنه بان كان معروفاً بالرواية عنه (وقيل) في السند

---

(١) ابن السمعاني : أبو المظفر منصور بن محمد التميمي السمعاني المروزي الحنفي الشافعي تفقه على والده وغيره كان إمام وقته في مذهب أبي حنيفة فلما حج ظهر له بالحجاز ما اقتضى انتقاله الى مذهب الشافعي ولما رجع الى مرو لقي اذى عظيما بسبب انتقاله وصنف في الرد على المخالفين وله الطبقات اجاد فيه وأحسن وله تفاسير جيدة جمع في الحديث الف جزء عن مائة شيخ وسمعان بطن من تميم ويجوز كسر السين هـ من الشذرات وهذا هو المراد هنا لا حفيد المترجم له أبو سعد تاج الاسلام عبد الكريم بـن محمد بن منصور وان كان معدودا في سلسلة الحافظ لاني راجعت الاصول التي ينقل عنها شيخ الاسلام فالفيتها عبرت بأبي المظفر السمعاني وكتاب الانساب هو للحفيد لا للجد توفي المترجم له سنة ٤٨٩ .

(٢) أبو عمرو الداني : عثمان بن سعيد القرطبي بن الصيرفي الحافظ المقرىء احد الاعلام

وقوله وحكم ان حكم عن فالجل سووا أي ذهب جمهور أهل العلم الى

المعنعن (كل ما أتانا منه) وان لم يكن راويه مدلساً فهو (منقطع) لا يحتج به (حتى يبين) أي يظهر (الوصل) بمجيئه من طريق آخر انه سمعه منه لأن عن لا تشعر بشيء من أنواع التحمل قال النووي وهذا مردود باجماع السلف قال شيخنا وقد ترد عن ولا يراد بها بيان حكم اتصال او انقطاع بل ذكره قصة سواء ادركها ام لا بتقدير محذوف أي عن قصة فلان او شأنه او نحو ذلك مثاله ما رواه ابن أبي خيثمة[١] في تاريخه عن أبيه[٢]

صاحب المصنفات الكثيرة منها التيسير اصله من دانية بلدة بالاندلس رحل الى المشرق فكتب بالقيروان ومصر قال الذهبي سمع من ابي مسلم الكاتب وبمكة من احمد بن فراس وبالمغرب من أبي الحسن القابسي قال ابن بشكوال كان احد الايمة في علم القرآن في روايته وتفسيره ومعانيه وله معرفة بالحديث وطرقه ورجاله كان جيد الضبط من اهل الحفظ والذكاء وكان مالكي المذهب وبالخزانة القروية بعض كتبه في علم التجويد توفي بدانية ببلدته سنة ٤٤٤ .

(١) ابن أبي خيثمة : أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب الحافظ الحجة الامام أبو بكر بن الحافظ النسائي البغدادي صاحب التاريخ الكبير سمع أباه وأبا نعيم وهوذة بن خليفة وقطبة بن العلاء وعفان ومسلم بن ابراهيم حدث عنه البغوي وابن صاعد ومحمد بن مخلد واسماعيل الصبار وأبو سهل القطان قال الدارقطني ثقة مأمون قال الخطيب البغدادي في الجزء الرابع صحيفة ١٦٢ كان ثقة عالما متفننا حافظا بصيرا بأيام الناس ثم قال قلت ولا اعرف الغزر فوائد من كتاب التاريخ الذي صنفه ابن أبي خيثمة توفي سنة ٢٧٩ هذا هو المراد عند العلماء والمحدثين اذا أطلقوا ابن أبي خيثمة سيا اذا اضافوه لتاريخه كما فعل الشيخ زكريا هنا ويطلق هذا اللقب على اشخاص أربعة .

(٢) أبو خيثمة : زهير بن حرب والد صاحب الترجمة أعلاه الحافظ الكبير محدث بغداد قال الخطيب سكن أبو خيثمة بغداد وحدث بها عن سفيان بن عيينة وهشيم بن بشير واسماعيل بن علية ويحيى ابن سعيد القطان وجماعة من الشيوخ وكان أبو خيثمة ثقة ثبتا حافظا متقنا وحدث عنه ابنه الحافظ والبخاري ومسلم وابو داود وابو يعلى والبغوي وثقه ابن معين وغيره توفي سنة ٢٣٤ .

التسوية بين الرواية المعنعنة وبين الرواية بلفظ ان فلانا قال وهو قول مالك

قال حدثنا أبو بكر ابـن عياش[1] قال حدثنا أبو اسحاق[2]

---

(١) أبو بكر بن عياش : بن سالم الخياط الاسدي الكوفي المقرىء مولى واصل بن حنان الاسدي اختلف في اسمه على عدة أقوال والراجح منها انه محمد روى عن أبيه وأبي اسحاق السبيعي وعثمان بن عاصم وجماعة وروى عنه الثوري وأبو داود الطيالسي وأبو نعيم وابن المديني وغيرهم قال صالح بن احمد عن ابيه صدوق صالح صاحب قرآن وخبر وقال عبد الله بن احمد عن ابيه ثقة قال الدارمي قلت لابن معين فأبو الاحوص أحب اليك في أبي اسحاق او أبو بكر بن عياش قال ما اقر بهما وقد عدد الحافظ نقول من تكلم فيه وكلها لا تخرج عن كونه ثقة اذا روى عنه الثقات الا ان يروي عن ضعيف وذلك ان توثيقه لمن روى عنه قبل كبر سنه لا ينكر نعم الضعف فيه في حالة كبر السن وبه يجمع بين الاقوال المتضاربة انظر الجزء ١٢ من تهذيب التهذيب صحيفة ٣٦ توفي سنة ٩٤ .

(٢) أبو اسحاق السبيعي : عمرو بن عبد الله بن عبيد الكوفي والسبيع من همدان ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان روى عن علي بن أبي طالب والمغيرة بن شعبة والبراء بن عازب وجابر بن سمرة وهبيرة بن مريم وأبي الاحوص الجشمي وأبي بردة وجماعة وروى عنه جماعة منهم ابنه يونس وابن ابنه اسرائيل وقتادة وسليمان التيمي والاعمش وشعبة والثوري وجماعة قال ابن معين والنسائي ثقة وقال ابن المديني أحصينا مشيخته نحو من ٣٠٠ شيخ وقد روي عن ٧٠ أو ٨٠ لم يرو عنهم غيره ولم يسمع من حارث الأعور الا أربعة أحاديث كان مدلسا حتى قال فيه شعبة كان أبو اسحاق اذا أخبرني عن رجل قلت له هذا أكبر منك فان قال نعم علمت انه لقي وان قال انا اكبر منه تركته قال الجوزجاني اما ابو اسحاق فروى عن قوم لا يعرفون ولم ينتشر عنهم عند اهل العلم الا ما حكى ابو اسحاق عنهم توفي سنة ١٢٦ هـ من تهذيب ابن حجر .

وممن حكاه عن الجمهور ابن عبد البر في التمهيد وانه لا اعتبار بالحروف والألفاظ وانما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة يعني مع السلامة من التدليس ثم حكى ابن عبد البر عن أبي بكر البرديجي ان حرف ان محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى قال وعندي لا معنى لهذا لاجماعهم أن الاسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه قال أو ان او عن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني فكله متصل .

عن أبي الاحوص[1] انه خرج عليه خوارج فقتلوه فلم يرد أبو إسحاق بقوله عن أبي الاحوص انه أخبره بذلك وان كان قد لقيه وسمع منه لانه يستحيل ان يكون أخبره بعد قتله وانما أراد نقل ذلك بتقدير مضاف محذوف كما تقرر (وحكم ان) بالفتح والتشديد نحو ان فلاناً قال (وحكم عن) فيما تقرر (فالجل) بضم الجيم أي المعظم من العلماء ومنهم الامام مالك (سووا) بينهما كما نقله عنهم ابن عبد البر في تمهيده وانه لا اعتبار بالحروف والالفاظ بل باللقاء والمجالسة والسماع يعني مع السلامة من التدليس (وللقطع) أي ولانقطاع ما رواه الراوي بان (نحا) أي ذهب أبو بكر (البرديجي) بفتح الموحدة أكثر من كسرها وبالدال المهملة نسبة لبرديج قرية من قرى طوس (حتى يبين الوصل) له بانه سمعه مثلاً ممن رواه عنه (في التخريج)

---

(١) أبو الاحوص : عوف بن مالك بن نضلة بفتح النون وسكون المعجمة أبو الاحوص الكوفي الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة من بني جشم بني معاوية روى عن ابيه وله صحبة وعن علي قيل ولم يسمع منه وابن مسعود وابي موسى الاشعري وابي هريرة وعروة بن المغيرة روى عنه ابن اخيه وابو اسحاق السبيعي ومالك بن الحارث السلمي وعبد الله بن مرة وجماعة قال ابن معين ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الخطيب في تاريخه انه شهد مع علي قتال الخوارج فقاتلهم فقتلوه .

قال ومثلـه رأى ابـن شيبـه ... كذا لـه ولـم يصـوب صوبه
قلت الصواب ان مـن أدرك ما ... رواه بالشـرط الـذي تقدما
يحكم له بالوصل كيف ما روى ... يقـال أو عن أو بـان فسوا
ومـا حكى عن أحمـد بن حنبل ... وقـول يعقـوب على ذا نزل

فاعل قال هو ابن الصلاح فقال ووجدت مثـل ما حكاه عن البرديجي للحافظ الفحل يعقوب بن شيبة في مسنده الفحل قال فانه ذكر ما رواه أبو الزبير

يعني في رواية أخرى (قال) ابن الصلاح (ومثله) أي ما نحا اليه البرديجي (رءا) الحافظ الفحل أبو يوسف يعقوب (بن شيبة)[1] فانـه حكم على رواية أبي الزبير[2]

---

(١) ابن شيبة : ابو يوسف بن شيبة السدوسي البصري نزيل بغداد صاحب المسند الكبير قال الحافظ الذهبي ما صنف مسند احسن منه ولكنه ما اتمه سمع على ابن عاصم ويزيد بن هارون وروح بن عبادة وابا بدر السكوني وابا النضر فمن بعدهم فأكثر حتى انه كتب عن اصحاب يحيى بن معين وطبقتهم حدث عنه حفيده محمد بن احمد بن يعقوب الازرق وجماعة وثقه الخطيب وغـيره وكان من كبـار علماء الحديث له دنيا واسعة قال الخطيب كان بمنزله اربعون لحافا اعدها لمن كان يبيت عنده من الوراقين الذين يبيضون المسند قال والذي ظهر له من المسند مسند العشرة وابن مسعود وعمار والعباس وبعض الموالي مات سنة ٢٦٢ هـ من التذكرة .

(٢) ابو الزبير : محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وضم المهملة الثانية المكي الحافظ المكثر مولى حكيم بن حزام القرشي الاسدي حدث عن ابن عباس وابن عمر وجابر وابي الطفيل وسعيد بن جبير وعائشة وعدة وروى عنه ايوب وشعبة وسفيان وحماد بن سلمة ومالك والليث وخلق خاتمتهم سفيان ابن عيينة كان من اكمل الناس عقلا واحفظهم قال عطاء كنا نكون عند جابر فيحدثنا فاذا خرجنا تذاكرنا فكان ابو الزبير احفظنا للحديث قال ابن معين والنسائي ثقة اخرج له البخاري مقرونا بغيره وحديثه عن عائشة في صحيح مسلم وما اراه لقيها توفي سنة ١٢٨ هـ من التذكرة .

عن محمد بن الحنفية عن عمار وقال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يلي فسلمت عليه فرد علي السلام وجعله مسندا موصولا وذكر رواية قيس بن سعد

عن محمد بن الحنفية[١] عن عمار[٢] قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد على السلام بالاتصال وعلى رواية قيس بن سعد[٣] .

(١) ابن الحنفية : أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المعروف بابن الحنفية لأن أمه خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنيفة ويقال من مواليهم جمع الله له بين اسمه صلى الله عليه وسلم وكنيته ترخيصا منه صلى الله عليه وسلم فانه قال لعلي سيولد لك غلام بعدي وقد نحلته اسمي وكنيتي ولا يحل لأحد من أمتي بعده وللعلماء في هذا تنازع وكان نهاية في العلم غاية في العبادة وزعمت فرقة من الكيسانية ان محمد بن الحنفية لم يمت وانه هو المهدي المنتظر ولهم في ذلك أشعار روى عن أبيه وعثمان وعمار ومعاوية وابي هريرة وابن عباس وروى عنه جماعة من أقاربه وعطاء بن أبي رباح والمنهال بن عمرو ومحمد بن قيس بن مخرمة وجماعة قال العجلي تابعي ثقة توفي سنة ٨١ .

(٢) عمار : هو ابن ياسر بن عامر بن مالك أبو اليقظان مولى بني مخزوم وكان أعتقه أبو حذيفة واسلم هو وأبوه قديما وكانوا ممن يعذب في الله وقتل ابو جهل سمية ام عمار فكانت اول شهيد في الاسلام وعن مسدد قال لم يكن في المهاجرين من أبواه مسلمان غير عمار بن ياسر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن حذيفة بن اليمان وروى عنه ابنه محمد وابن ابنه سلمة بن محمد على خلاف فيه وابن عباس وابو موسى الاشعري وعبد الله بن جعفر وابو الطفيل وجماعة قال ابن البرقي شهد بدرا والمشاهد كلها وقال ابو احمد الحاكم آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين حذيفة وهو اول من اظهر الاسلام من بين سبعة واول من بنى مسجدا يصلى فيه وقال علي بن أبي طالب استأذن عمار على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ائذنوا له مرحبا بالطيب المطيب وتواتر عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لعمار تقتله الفئة الباغية فقتل مع علي بصفين سنة ٣٧ وهو ابن ٩٣ هـ من تهذيب التهذيب .

(٣) قيس بن سعد : أبو عبد الملك وقيل ابو عبد الله الحبشي المكي مولى نافع بن علقمة ويقال =

كذلك عن عطاء بن أبي رباح عن ابن الحنفية ان عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فجعله مرسلا من حيث كونه قال إن عماراً فعل ولم يقل عن عمار والله أعلم انتهى كلام ابن الصلاح ولم يقع على مقصود يعقوب بن شيبة وهو المراد بقوله كذا له أي لابن الصلاح ولم يصوب صوبه أي ولم يعرج صوب مقصده وبيان ذلك ان ما فعله يعقوب هو صواب من العمل وهو الذي عمل الناس وهو لم يجعله مرسلا من حيث لفظ ان وانما جعله مرسلا من حيث أنه لم يسند حكاية القصة الى عمار والا فلو قال ان عمارا قال مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم لما جعله مرسلا فلما أتى به بلفظ ان عمارا مر كان محمد بن الحنفية هو الحاكي لقصة لم يدركها لأنه لم يدرك مرور عمار بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان نقله لذلك مرسلا ثم بينت ذلك بقاعدة يعرف بها المتصل من المرسل بقولي قلت وهو من الزوائد على ابن الصلاح الا حكاية كلام أحمد ويعقوب وتقرير هذه القاعدة أن الراوي اذا روى حديثا فيه قصة أو واقعة فان كان أدرك ما رواه فان حكى قصة وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين

عن عطاء بن أبي رباح[1] عن ابن الحنفية ان عماراً مر بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالارسال لكونه قال ان عماراً ولم يقل عن عمار (كذا له) أي لان الصلاح حيث

مولى أم علقمة روى عن طاوس وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعمرو بن دينار روى عنه هشام بن حسان وجرير بن حازم والحمادان واتفقوا على توثيقه قال ابن سعد كان قد خلف عطاء في مجلسه وكان يعني بقوله واستقل بذلك لكنه لم يعمر وكان ثقة قليل الحديث توفي سنة ١١٩ هـ من تهذيب الاسماء .

(١) عطاء بن أبي رباح : أبو محمد المكي القرشي مولى ابن خثيم المكي القرشي الفهري وهو معدود في كبار التابعين سمع العبادلة الاربع وجماعة من الصحابة وروى عنه جماعة من التابعين كعمرو ابن دينار والزهري وقتادة وآخرين وخلائق من غيرهم وهو مفتي أهل مكة ومن أيمتهم المشهورين قال الاوزاعي كان عطاء أرضى الناس عند الناس وقد حج سبعين حجة اتفقوا على توثيقه وجلالته وامامته توفي سنة ١١٥ .

بعض الصحاب والراوي لذلك صحابي ادرك تلك الواقعة فهـي محـكوم لهـا بالاتصال وان لم يعلم انه شاهدهـا وان لم يدرك تلك الواقعـة فهـو مرسـل صحابي وان كان الراوي تابعياً فهو منقطع وان روى التابعي عن الصحابـي قصة أدرك وقوعها كان متصلا وان لم يدرك وقوعها وأسندهـا الى الصحابـي كانت متصلة وان لم يـدركـها ولا أسند حكايتها الى الصحابي فهي منقطعـة كرواية ابن الحنفية الثانية عن عمار ولا بد من اعتبار السلامة من التدليس في التابعين ومن بعدهم وقد حكى أبو عبد الله بن المواق اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك في كتابه بغية النقاد عند ذكر عبدالرحمن بن طرفـة ان جده عرفجة قطع أنفه يوم الكلاب الحديث فقال الحديث عند أبي داود مرسل وقد نبه ابن السكن على ارساله فقال فذكر الحديث مرسلا قال ابن المواق وهو أمر بين لا خلاف بين أهل التمييز من أهل هذا الشأن في انقطاع ما يروى كذلك اذا علم ان الراوي لم يدرك زمان القصة كما في هذا الحديث وقوله فسوا هو ممدود قصر لضرورة الشعر .

فهم الفرق بينهما من مجرد لفظهما (ولم يصوب) أي يعرج (صوبه) أي صوب مقصد ابن شيبة في الفرق لأن حكمه على الرواية الثانية بالارسال ليس من جهة تعبير ابن الحنفية بان بل من جهة انه لم يسند الحكاية فيها الى عمار بل الى نفسه مع انه لم يدرك مروره بخلافه في الأولى فانه اسندها فيها اليه فكانت متصلة (قلت الصواب ان ما أدرك ما رواه) من قصة ولم يعلم انه شاهدها (بالشرط الذي تقدما) وهو السلامة من التدليس (يحكم) بالجزم (له) أي لما رواه (بالوصل كيف ما روى يقال او عن او بان) او بذكراو فعل او نحوها (فسوا) بالقصر لغة في مده أي فكلها كما قال ابن عبد البر وغيره سواء في انه يحكم له بالوصل صحابيا كان راويه او تابعيا ومن لم يدرك ذلك فهو مرسل صحابي أو تابعي او منقطع ان لم يسنده الى

وقوله وما حكى اي ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل فانه حكى قبل هذا عن أحمد ان عن فلان وان فلانا ليسا سواء وقول يعقوب هو مجرور بالعطف ويعقوب هو ابن شيبة على ذا نزل أي نزله على هذه القاعدة أما كلام يعقوب فقد تقدم تنزيله عليه وأما كلام احمد قال الخطيب رواه في الكفاية باسناده الى أبي داود قال سمعت أحمد قيل له ان رجلا قال قول عروة ان عائشة قالت يا رسول الله وعن عروة عن عائشة سواء قال كيف هذا سواء ليس هذا بسواء فانما فرق أحمد بين اللفظين لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك الى عائشة ولا أدرك القصة فكانت مرسلة وأما اللفظ الثاني فأسند ذلك اليها بالعنعنة فكانت متصلة .

من رواه عنه والا فمتصل وسواء في ذلك أروي بعن ام بغيرها وهذه قاعدة يعمل بها (وما حكى) أي ابن الصلاح (عن) الامام (أحمد بن حنبل) من ان قول عروة[1] ان عائشة[2] رضي الله عنها قالت يا رسول الله وقوله عن عائشة ليسا سواء (و) عن (قول يعقوب) بن شيبة مما قدمته (على ذا) أي المذكور من القاعدة (نزل) وتقدم بيان تنزيل قول يعقوب واما تنزيل قول أحمد فعروة في اللفظ الاول لم يسند ذلك الى عائشة ولا أدرك القصة فكانت مرسلة وفي الثاني اسنده اليها بالعنعنة فكانت متصلة (وكثر) كما قال ابن الصلاح بين

---

(١) عروة بن الزبير التابعي : أحد الفقهاء السبعة وفقيه المدينة المنورة القرشي الاسدي المدني التابعي الجليل سمع أباه وأخاه عبد الله بن الزبير وأمه اسماء بنت أبي بكر وخالته عائشة وسعيد بن زيد وحكيم بن حزام والعبادلة الاربع وجماعة روى عنه عطاء بن ابي رباح وابن ابي مليكة والزهري وعمر بن عبد العزيز وعراك بن مالك وابناء المترجم وجماعة قال ابن شهاب كان عروة بحرا لا يكدر وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث فقيها عالما مأمونا مجمعا على جلالته وعلو مرتبته ووفور علمه توفي سنة ٩٩ هـ تهذيب النووي .

(٢) أم المؤمنين عائشة الصديقية : شهرتها تغني عن التعريف بها وللتبرك نذكر أخص مناقبها

وكثر استعمال عـن في ذا الزمن إجـازة وهـو بوصـل ما قمن

ما تقدم ذكره من أن عن محمولة على السماع هو في الزمن المتقدم وأما في هذه الأزمان فقال ابن الصلاح كثر في عصرنا ومـا قاربـه بـين المنتسبـين الى الحديث استعمال عن في الاجازة فاذا قال أحدهم قرأت على فلان عن فلان أو نحو ذلك فظن به انه رواه بالاجازة قال ولا يخرجه ذلك من قبيل الاتصال على

المنتسبين الى الحديث (استعمال عن في ذا الزمن) المتأخر أي بعد الخمسمائة (اجازة) قال فاذا قال أحدهم قرأت على فلان عن فلان أو نحو ذلك فظن به انـه رواه بالاجـازة (وهـو) مع ذلك (بوصـل ما) أي بنـوع من الوصـل (قمن) بكسر الميم وبفتحها وهو الانسب هنا أي حقيق بذلك والحاصل ان ما فيه عن يحكم باتصاله سماعاً في الزمن المتقدم وهو ما قدمه قبل وباتصاله إجازة في الزمن المتأخر وهو ما هنا وإنما أمر ابن الصلاح فيه بالظن بذلك ولم يجزم بالحكم به لان زمنه لم يكن تقرر فيه اصطلاح بذلك اما الآن فقد تقرر واشتهر فيجزم به قال شيخنا وحكم ان في ذلك حكم عن اذا لم يحك بها الاخبار او التحديث فان حكى بها ذلك كحدثنا فلان ان فلاناً أخبره فهو تصريح بالسماع

كما فعلنا في غيرها فمن ذلك ما علم من حب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ونزول القرآن في براءتها والتنويه بقدرها ووفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بين سحرها ونحرها وريقها في فمه الشريف ونزول الوحي في بيتها وهو في لحافها ولم يتزوج بكرا سواها وما روي عنها من الفقه والاحاديث الامر الذي قضى بوقوفها في صف المكثرين عقد عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنوات ودخل بها وهي بنت تسع وتوفي عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة وتوفيت عن خمس وستين سنة أخذ عنها جماعة من الصحابة والتابعين وكان من المتخصصين بها ابن أخيها القاسم بن محمد وابن أختها عروة بن الزبير قال مسروق لقد رأيت مشيخة أصحاب رسول الله يسألونها عن الفرائض توفيت سنة ٥٧ .

مالا يخفى وهذا معنى قولي وهو بوصل ما قمن أي بنوع من الوصل لأن الاجازة لها حكم الاتصال لا القطع وقمن يفتح الميم لمناسبة ما قبله وفي الميم لغتان الفتح والكسر ومعناه حقيق بذلك وجدير به .

تعارض الوصل والارسال
او الرفع والوقف

واحكم لوصـل ثقـة في الأظهر — وقيل بـل ارسالـه للأكثر
ونســب الأول لـلـنـظار — ان صححـوه وقضى البخاري
بـوصـل لا نكـاح إلا بـولـي — مـع كـون مـن أرسلـه كالجبل
وقيل الأكثـر وقيل الأحفظ — ثـم فـيما ارسـال عـدل يحفظ
يقـدح في أهلية الواصـل أو — مسنـده على الأصـح ورأوا
إن الأصـح الحـكم للرفـع ولو — مـن واحد فـي ذاوذا كما حكوا

اذا اختلف الثقات في حديث فرواه بعضهم متصلا وبعضهم مرسلا فاختلف أهل الحديث فيه هل الحكم لمن وصل أو لمن أرسل أو للأكثر أو

وما قاله قريب مما رد به ابن الصلاح على الخطابي في زعمه ان ذلك إجازة وسيأتي ذلك في مبحث كيف يقول من روى بالمناولة والاجازة .

تـعارض الـوصل والارسـال
او الـرفـع والـوقـف

وقد ذكر التعارضين بهذا الترتيب فقال (واحكم) أي اجعل الحكم فيما يختلف فيه الثقات من الحديث بان يرويه بعضهم موصولاً وبعضهم مرسلاً (لوصل ثقة) وان كان المرسل أكثر أو أحفظ (في الاظهر) عند المحققين من

للأحفظ على أربعة أقوال أحدها أن الحكم لمن وصل وهو الأظهر الصحيح كما صححه الخطيب وقال ابن الصلاح انه الصحيح في الفقه وأصوله وهذا معنى قوله ونسب أي ابن الصلاح الأول للنظار ان صححوه أي فالنظار هم أهل الفقه والأصول وان هنا مصدرية أي تصحيحه وهو بدل من قوله الأول أي ونسب تصحيح الأول للنظار وسئل البخاري عن حديث لا نكاح إلاَّ بولي وهو حيث اختلف فيه على أبي اسحاق السبيعي فرواه شعبة والثوري عنه

أهل الحديث لان معه زيادة علم (وقيل بل إرساله) أي بل اجعل الحكم لارسال الثقة ونسبه الخطيب (للاكثر) من أهل الحديث لان الارسال نوع قدح في الحديث فتقديمه على الموصول من قبيل تقديم الجرح على التعديل (ونسب) أي ابن الصلاح القول (الاول للنظار) بضم النون وتشديد الظاء وهم هنا أهل الفقه والاصول (ان صححوه) بفتح الهمزة بدل اشتمال من الاول أي تصحيحه (وقضى) الامام (البخاري) أي جعل الحكم (بوصل) حديث (لا نكاح إلاَّ بولي) الذي اختلف فيه على رواية أبي إسحاق السبيعي فرواه شعبة[1] وسفيان الثوري

---

(١) شعبة : أبو بسطام بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم الواسطي ثم البصري الحجة الحافظ شيخ الاسلام قال الحاكم شعبة امام الايمة في معرفة الحديث بالبصرة رأى أنس بن مالك وعمرو بن سلمة الصحابيين وسمع من أربعمائة من التابعين منهم سعيد بن أبي بردة واسماعيل بن عبد الرحمن السدي واسماعيل بن رجاء والاسود بن قيس وأشعث بن عبد الله بن جابر وثابت البناني وجماعة رتبها الحافظ على حروف المعجم وأخذ عنه جماعة منهم أيوب والاعمش وسعيد بن ابراهيم ومحمد بن اسحاق وهم من شيوخه وجرير بن حازم والثوري والحسن بن صالح وغيرهم من أقرانه قال عبد الله بن احمد عن أبيه كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال وقال حماد بن زيد ما أبالي بمن خالفني اذا وافقني شعبة وكان الثوري يقول شعبة أمير المؤمنين في الحديث وقال الشافعي لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق وبالجملة فكل من ذكره مدحه توفي سنة ١٦٠ هـ تهذيب ابن حجر.

عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ورواه اسرائيل بن يونس في آخرين عن جده أبي إسحاق عن أبي بردةعن أبي موسى الأشعري

عنه عن أبي بردة[١] عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ورواه إسرائيل بن يونس[٢] في آخرين عن جده أبي إسحاق المذكور عن أبي بردة عن أبي موسى الاشعري[٣]

---

(١) أبو بردة عامر بن أبي موسى الاشعري وقيل اسمه الحارث وقيل اسمه كنيته روي عن أبيه وعلي وحذيفة وعبد الله بن سلام والمغيرة وعائشة ومحمد بن سلمة وابن عمر وابن عمرو بن العاصي والنخعي وابن الزبير وروي عنه أولاده سعيد فيروي عن أبيه عن جده وهو من لطائف الاسناد وبلال وحفيده أبو بردة والشعبي وهو من أقرانه وأبو اسحاق السبيعي المذكور في السند عند شيخ الاسلام اعاليه وأبو اسحاق الشيباني وجماعة قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وقال العجلي كوفي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات توفي عن سن عالية سنة ١٠٣ وقيل ١٠٤ هـ من التهذيب لابن حجر .

(٢) اسرائيل بن يونس : أبو يوسف اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق السبيعي قال الذهبي في التذكرة الامام الحافظ سمع جده وجود حديثه وأتقنه وسمع زياد بن علاقة وسماك بن حرب ومنصور بن المعتمر وجماعة وحدث عنه عبد الرحمن بن مهدي وأبو نعيم ومحمد بن يوسف الفريابي وخلق كثير . كان حافظا حجة صالحا خاشعا من أوعية العلم ولا عبرة يقول من لينه فقد احتج به الشيخان توفي سنة ١٦٢ هـ .

(٣) أبو موسى الاشعري : عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بفتح المهملة وتشديد الضاد المعجمة الصحابي الكوفي الجليل قال الحافظ ابن حجر وقيل بل خرج في بلاد قومه في سفينة فالقتهم الريح بأرض الحبشة فوافقوا بها جعفر بن أبي طالب فأقاموا عنده ورافقوه الى المدينة وهذا أصح هـ استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن واستعمله سيدنا عمر على الكوفة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وأبي بن كعب وعمار بن ياسر ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم وعنه أولاده وامرأته وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدري وطارق بن شهاب وأبو عبد الرحمن

عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلا فحكم البخاري لمن وصله وقال الزيادة من الثقة مقبولة مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جبلان في الحفظ والاتقان والقول الثاني ان الحكم لمن أرسل وحكاه الخطيب عن أكثر اصحاب الحديث وهذا معنى قوله وقيل بل ارساله للأكثر وقوله للأكثر خبر مبتدأ محذوف أي وقيل الحكم لارساله وهذا للأكثر أي قول الأكثر والقول الثالث أن الحكم للأكثر فان كان من أرسله أكثر ممن وصله فالحكم للارسال وإن كان من وصله أكثر فالحكم للوصل والقول الرابع ان الحكم للأحفظ فان كان من أرسل أحفظ فالحكم له وان كان من وصل أحفظ فالحكم له وهذا معنى قوله وقيل الأكثر وقيل الأحفظ وكلاهما خبر مبتدأ محذوف تقديره وقيل المعتبر الأكثر وقيل الأحفظ وينبني على هذا القول الرابع وهو أن الحكم للأحفظ ما اذا أرسل الأحفظ فهل يقدح ذلك في عدالة من وصله وأهليته أو لا فيه قولان أصحهما وبه صدر ابن الصلاح كلامه انه لا يقدح قال ومنهم من قال يقدح في مسنده وفي عدالته وفي أهليته وهذا معنى قوله ثم فما إرسال

عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً فقدم البخاري وصله وقال الزيادة من الثقة مقبولة (مع) بالاسكان (كون من أرسله) وهو شعبة والثوري (كالجبل) لان لهما الدرجة العالية في الحفظ والاتقان (وقيل) الحكم لما قاله (الاكثر) بالدرج من وصل أو إرسال لان تطرق السهو والخطا اليهم أبعد (وقيل) الحكم لما قاله (الاحفظ) من ذلك فهذه أربعة أقوال وبقي خامس ذكره السبكي وهو

السلمي وجماعة قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد أوتي هذا مزمارا من مزامير آل داود هـ قال الذهبي وكان عالما صالحا تاليا لكتاب الله اليه المنتهى في حسن الصوت بالقرآن روى علما طيبا مباركا هـ قال النووي في تهذيب الاسماء روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣٦٠ حديثا اتفق البخاري ومسلم منها على خمسين حديثا وانفرد البخاري بخمسة عشر ومسلم بخمسة عشر توفي بمكة وقيل بالكوفة قال البخاري نقلا عن أبي نعيم سنة ٤٤ وكذلك قال أبو بكر بن أبي شيبة وزاد وهو ابن ٦٣ سنة

عدل يحفظ الخ وقوله أو مسنده أي وما أسنده من الحديث عند هذا الذي أرسله من هو أحفظ لأن هذا بناء على أن الحكم للأحفظ وقد أرسل ولا شك في قدحه في هذا المسند على هذا القول وقوله ورأوا ان الأصح الحكم لرفع أشار به الى مسألة تعارض الوقف والرفع وهي ما اذا رفع بعض الثقات حديثا ووقفه بعض الثقات فالحكم على الأصح كما قال ابن الصلاح لما زاده الثقة من الرفع لأنه مثبت وغيره ساكت ولو كان نافيا فالمثبت مقدم عليه لأنه علم ما خفى عليه .

تساويهما ومحل الخلاف كما دل عليه كلامهم فيما لم يظهر فيه ترجيح بغير كثرة وحفظ واتقان والا فالحكم دائر مع الترجيح (فقد يقدم جزما الوصل او الارسال لمرجح من نحو ملازمة ومن ثم قدم البخاري كما أفاده شيخنا الارسال في أحاديث لقرائن قامت عنده منها انه ذكر لابي داود الطيالسي حديثاً وصله وقال إرساله اثبت)[1] (ثم) اذا قلنا بان الحكم للاحفظ (فما إرسال عدل يحفظ . يقدح) أي فليس إرسال العدل الاحفظ قادحاً (في أهلية الوصل) من ضبط وعدالة (او) أي ولا في (مسنده) الذي لم يقع فيه التعارض على الاصح لاحتمال إصابته ووهم الاحفظ بخلاف مسنده الذي وقع فيه التعارض ورده ليس للقدح في عدالته بل للاحتياط ومقابل الاصح يقول يقدح ذلك فيما ذكر نظراً للظاهر (وراوا) أي أهل الحديث فيما يختلف فيه الثقات من الحديث بان يرويه بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً (ان الاصح الحكم للرفع) لان راويه مثبت وهو مقدم على النافي فعلى الساكت اولى لان معه زيادة علم وقيل الحكم لمن وقف وقيل للاكثر وقيل للاحفظ وعليه لا يقدح وقف الاحفظ في أهلية الرافع ولا في مسنده على الاصح والاول من كل من المتعارضين أصح (ولو كان

---

(١) هذه الزيادة ثابتة في النسخة الشرقية وساقطة في الاندلسية ويوجد فيها بدلها . (فقد يترجح الوصل وقد يترجح الارسال وقد يترجح عدد الرواة على الصفات وقد ينعكس) . والمعنى واحد .

وقوله ولو من واحد في ذا وذا أشار به الى ما اذا وقع الاختلاف من راو واحد ثقة في المسألتين معا فوصله في وقت وأرسله في وقت او رفعه في وقت ووقفه في وقت فالحكم على الأصح لوصله ورفعه لا لارساله ووقفه هكذا صححه ابن الصلاح وأما الأصوليون فصححوا أن الاعتبار بما وقع منه أكثر فان وقع وصله أو رفعه أكثر من إرساله او وقفه فالحكم للوصل والرفع وان كان الارسال او الوقف أكثر فالحكم له .

التدليس

تدليس الاسناد كمن يسقط من	حدثه ويرتقي بعن وان
وقال يوهم اتصالا واختلف	في أهله فالرد مطلقا ثقف
والأكثرون قبلوا ما صرحا	ثقاتهم بوصله وصححا
وفي الصحيح عدة كالأعمش	وكهشيم بعده وفتش

التدليس على ثلاثة أقسام ذكر ابن الصلاح منها قسمين فقط الأول

الاختلاف (من راو واحد في ذا وذا) أي في كل منهما كأن يرويه مرة موصولاً او مرفوعاً ومرةمرسلاً او موقوفاً (كما حكموا) أي الجمهور وصرح ابن الصلاح بتصحيحه لان معه في حالة الوصل او الرفع زيادة علم فهذا هو الراجح عند المحدثين واما الاصوليون فصححوا ان الاعتبار بما وقع منه أكثر قاله الناظم .

التدليس

هو كتم العيب في المبيع ونحوه وهو مأخوذ من الدلس بالتحريك وهو الظلمة كانه لتغطيته على الواقف على الحديث او غيره أظلم أمره وهو ثلاثة أقسام على ما ذكره الناظم

تدليس الاسناد وهو ان يسقط اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي الى شيخ شيخه او من فوقه ويسند ذلك اليه بلفظ لا يقتضي الاتصال بل بلفظ . وهم له كقوله عن فلان أو أن فلاناً أو قال فلان موهماً بذلك أنه سمع ممن رواه عنه وانما يكون تدليساً اذا كان المدلس قد عاصر المروي عنه أو لقيه ولم يسمع منه أو سمع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي دلسه عنه وقد فهم هذا الشرط من قوله يوهم اتصالا وانما يقع الايهام مع المعاصرة وقد حده أبو الحسن بن القطان في كتابه بيان الوهم والايهام بأن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير ان يذكر أنه سمعه منه قال والفرق بينه وبين الارسال هو ان الارسال روايته عمن لم يسمع منه وقد سبق ابن القطان الى حده بذلك الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ذكر ذلك في جزء له في معرفة من يترك حديثه أو يقبل أما اذا روى عمن لم يدركه بلفظ موهم فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور وحكى ابن عبد البر في التمهيد عن قوم انه تدليس فجعلوا التدليس ان يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ لا يقتضي تصريحا بالسماع والا لكان كذباً قال ابن عبد البر وعلى هذا فما سلم من التدليس أحد لا مالك ولا غيره .

أحدها تدليس الاسناد) بالدرج (كمن يسقط من حدثه) من الثقات لصغره او من الضعفاء ولو عند غيره فقط (ويرتقي) لشيخ شيخه فمن فوقه ممن عرف له منه سماع وان اقتضى كلام ابن الصلاح انه ليس بشرط بعن وان بتشديد النون المسكنة للوقف (وقال) ونحوها مما لا يقتضي اتصالاً لئلا يكون كذباً يوهم بذلك (اتصالاً) فالتدليس ان يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً انه سمعه منه وهذا بخلاف الارسال الخفي فانه وان شارك التدليس في الانقطاع يختص بمن روى عمن عاصره ولم يسمع منه ومن تدليس الاسناد ان يسقط الراوي اداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ

فقوله في البيت الثاني وقال معطوف على قوله بعن وان أي بهذه الألفاظ الثلاثة ونحوها ومثله ان يسقط اداة الرواية ويسمي الشيخ فقط فيقـول فلان وهذا يفعله أهل الحديث كثيراً قال علي بن خشرم كنا عند ابـن عيينـة فقـال الزهري فقيل له حدثكم الزهري فسكت ثم قال الزهري فقيل له سمعته من الزهري فقال لا لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وقد مثل ابن الصلاح للقسم الأول بهذا المثال ثم حكى الخلاف فيمـن عرف بهـذا هل يرد حديثـه مطلقـا أو ما لم يصرح فيه

ويفعله أهل الحديث كثيراً مثاله ما قال ابن خشرم[1] كنا عند ابن عيينة فقـال الزهري فقيل له حدثك الزهري فسكت ثم قال الزهري فقيل له سمعته من الزهري فقال لا لم اسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري رواه الحاكم وسماه شيخنا تدليس القطع لكنه مثل له بما رواه ابن عدي[2]

---

(١) ابن خشرم : علي بن خشرم على وزن جعفر بن عبد الرحمن بن عطاء أبو الحسين الحافظ ابن عم بشر الحافي وقيل ابن أخته رضي الله عنهم روى عن حفص بن غياث وعيسى بن يونس والدراوردي وابن عيينة وأبي ضمرة ووكيع وأبي بكر بن عياش وروى عنه مسلم والنسائي واحمد بن عبد الرحمن بن بشار النسائي وجماعة قال النسائي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات توفي سنة ٢٥٧ .

(٢) ابن عدي : أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله ويعرف ايضا بابن القطان الامام الحافظ الكبير صاحب الكامل في الجرح والتعديل كان أحد الاعلام سمع بهلول بن اسحاق الانباري ومحمد بن عثمان بن أبي سويد ومحمد بن يحيى المروزي وأبا خليفة الجمحي وجماعة وروى عنه أبو العباس بـن عقدة شيخه وأبو سعيد الماليني وحمزة بن يوسف السهمي وغيرهم قال ابن عساكر كان ثقة على لحـن فيه قال الخليلي كان عديم النظير حفظا وجلالة توفي سنة ٣٦٥ هـ تذكرة .

بالاتصال واعلم ان ابن عبد البرقد حكى عن أيمة الحديث انهم قالـوا يقبـل تدليس ابن عيينة لأنه اذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظائرهما وهذا مـا رجحه ابن حبان وقال هذا شيء ليس في الدنيا الا لسفيان بن عيينة فانـه كان يدلس ولا يدلس الا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه الا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته ثم مثل ذلك بمراسيل كبار الصحابة فانهم لا يرسلون الا عن صحابي وقد سبق ابن عبد البر الى ذلك الحافظان أبو بكر البزار وأبو الفتح الأزدي .

وغـيره عـــن عمـــر بـــن عبيـــد الــطنــافسي[١] انــه كــان يقـــول حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول هشام بن عروة[٢] عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ومنه تدليس العـطف وهـو ان يصرح بالتحـديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخاً آخر له ولا يكون سمـع ذلك المروي منـه مثالـه ما رواه الحاكم في علومه .

---

(١) عمر بن عبيد الطنافسي : الحنفي الايادي مولاهم أبو حفص الكوفي روى عن أبيه وأبي اسحاق السبيعي وعبد الملك بن عمر وسعيد بن مسروق وسماك بن حرب والاعمش ومنصور وأشعث ابن سليم وروى عنه أخواه والامام أحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وعمرو الناقد ومحمد بن سلام الينكندي وجماعة قال ابن سعد كان شيخا قائما ثقة وذكره ابن حبان في الثقات وقد سئل ابن معين عن أولاد عبيد الثلاثة أعمر أفضلهم او دونهم فأجاب يعلي ومحمد ثقتان قلت فعمر قال ثقة قلت كأنه دونهما قال نعم توفي سنة ١٨٥ .

(٢) هشام بن عروة : بن الزبير بن العوام الاسدي أبو المنذر وقيل أبو عبد الله رأى ابن عمر ومسح رأسه ودعى له وجابرا وانسا وسهل بن سعد وروى عن أبيه وعمه عبد الله بن الزبير وأخويه عبد الله وعثمان وابن عمه عباد بن عبد الله بن الزبير وابنه يحيى بن عباد وابن ابن عمه عباد بن حمزة بن عبد الله وامرأته فاطمة بنت المنذر بن الزبير وعمر بن خزيمة وعوف بن الحارث ابن الطفيل وجماعة وروى عنه =

فقال البزار في الجزء المذكور ان من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا ثم قال فمن كانت هذه صفته وجب أن يكون حديثه مقبولا وان كان مدلسا وهكذا رأيته في كلام ابي بكر الصيرفي من الشافعية في كتاب الدلائل

قال اجتمع أصحاب هشيم[١] فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئاً مما يدلسه ففطن لذلك فلما جلس قال حدثنا حصين[٢]

أيوب السختياني ومات قبله وعبيد الله بن عمرو ومعمر وابن جريج وابن اسحاق والسفيانان والحمادان ومهدي بن ميمون واسرائيل بن حفص وجماعة انظرها في تهذيب التهذيب وقد ترجم له ابن عبد البر في كتابه تجريد التمهيد وخرج له في الموطأ أربعة أحاديث الأول والثاني بالسند الذي عند شيخ الاسلام والثالث عن المسور بن مخرمة والرابع عن عبد الله بن عمرو بن العاص وهناك حديث خامس لكن لا يوجد الا في الاصول المصرية دون المغربية له نحو الاربعمائة حديث توفي سنة ١٤٥ .

(١) هشيم : هو بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم ابن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي حازم الواسطي قيل انه بخاري الأصول روى عن أبيه وخاله القاسم بن مهران وعبد الملك بن عمير ويعلى بن عطاء وعبد العزيز بن عطاء وسليمان التيمي وحصين بن عبد الرحمن ومغيرة بن مقسم وجماعة روى عنه سيدنا مالك بن أنس وشعبة والثوري وهم أكبر منه وابنه سعيد بن هشيم وابن المبارك ووكيع وعلي بن المديني وابنا أبي شيبة وغيرهم قال علي بن معبد الرقي جاء رجل من أهل العراق فذاكر مالكا بحديث فقال وهل بالعراق أحد يحسن الحديث الا ذاك الواسطي يعني هشيماً وقال حماد بن زيد ما رأيت في المحدثين أنبل من هشيم وقال عبد الرحمن بن مهدي كان هشيم أحفظ للحديث من سفيان الثوري ونقل الحافظ بن حجر قصة تلامذة هشيم الذي ذكرها هنا الشيخ زكريا وأعقبها بقول الخليلي حافظ متقن تغير بآخر موته قليل الرواية عن الزهري لضياع صحيفته .

(٢) حصين : بن عبدالرحمن السلمي أبو الهذيل بالتصغير روى عن جابر بن سمرة وزيد بن =

فقال كل من ظهر تدليسه عن غيرالثقات لم يقبل خبره حتى
(٨) يقول حدثني أو سمعت انتهى وقوله واختلف في أهله أي في أهل هذا القسم
من التدليس وهم المعروفون به فقيل يرد حديثهم مطلقا سواء بينوا السماع اولم
يبينوا وان التدليس نفسه جرح حكاه ابن الصلاح عن فريق من أهل الحديث
والفقهاء وهو المراد بقوله فالرد مطلقا ثقف أي وجد عن بعضهم والصحيح كما
قال ابن الصلاح التفصيل فان صرح بالاتصال كقوله سمعت وحدثنا وأنبأنا فهو

ومغيرة[1] عن ابراهيم وساق عدة أحاديث فلما فرغ قال هل
دلست لكم شيئاً قالوا لا فقال بلى كل ما حدثتكم عن
حصين فهو سماعي ولم أسمع من مغيرة من ذلك شيئاً ومع ذلك هو محمول على
انه نوى القطع ثم قال وفلان أي وحدث فلان (واختلف . في أهله) أي أهل
هذا القسم أيرد حديثهم ام لا (فالرد) له (مطلقاً) أي سواء بينوا الاتصال ام
لا دلسوا عن الثقات ام غيرهم ندر تدليسهم ام لا (ثقف) بضم المثلثة أي
وجد عن جمع من المحدثين والفقهاء حتى عن بعض من يحتج بالمرسل لان
التدليس جرح لما فيه من التهمة والغش وقيل يقبل مطلقاً كالمرسل عند من يحتج
به وقيل ان لم يدلس الا عن الثقات كسفيان بن عيينة قبل والا فلا وقيل ان ندر
تدليسه قبل والا فلا (والاكثرون) من المحدثين والفقهاء والاصوليين ومنهم
الامام الشافعي (قبلوا) من حديثهم ما صرحا بالف الاطلاق (ثقاتهم
بوصله)

وهب وعمر بن ميمون وأبي وائل والشعبي وغيرهم روى عنه شعبة والثوري وزائدة وجرير بن حازم
وهشيم وأبو عوانة وغيرهم قال أبو حاتم عن أحمد حصين بن عبد الرحمن الثقة المأمون من كبار أصحاب
الحديث وقال ابن معين ثقة ووثقه جماعة توفي سنة ١٣٦ .

(١) مغيرة : المراد مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الفقيه قيل ولد

مقبول يحتج به وان أتى بلفظ محتمل فحكمه حكم المرسل والى هذا ذهب اكثرون كما حكيته عنهم ولم يذكر ابن الصلاح ذلك عن الأكثرين وهذا من الزيادة عليه التي لم تميز بقلت وممن حكاه عن جمهور أيمة الحديث والفقه والأصول شيخنا أبو سعيد العلائي في كتاب المراسيل وهو قول الشافعي وعلي ابن المديني ويحيى بن معين وغيرهم وقد وجدت في كلام بعضهم ان المدلس اذا

كسمعت وحدثنا لان التدليس ليس كذباً وانما هو تحسين لظاهر الاسناد وضرب من الابهام بلفظ محتمل فاذا صرح بوصله قبل (وصححا) ببنائه للمفعول أي هذا القول وممن صححه الخطيب وابن الصلاح لكنه لم يعزه للاكثرين فعزوه لهم من زيادة الناظم وحكاه عن شيخه أبي سعيد العلائي [1] (وفي) كتب (الصحيح) لكل من البخاري ومسلم وغيرهما

أعمى روى عن أبيه وأبي وائل وابراهيم النخعي وعامر الشعبي ومجاهد وعدة وروى عنه سليمان التيمي وشعبة والثوري وابراهيم بن طهمان وهشيم وجرير وابن فضيل وأبو عوانة وجماعة قال حجاج بن محمد عن شعبة كان مغيرة أحفظ من الحكم وفي رواية أحفظ من حماد وقال ابن فضيل كان يدلس وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال حدثنا ابراهيم قال أبو بكر بن عياش ما رأيت أحداً أفقه من مغيرة فلزمته وقال العجلي مغيرة ثقة فقيه الحديث الا أنه كان يرسل الحديث عن ابراهيم وسمع منه ١٨٠ حديثا توفي سنة ١٣٠ .

(١) صلاح الدين أبو سعيد العلائي : خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الشافعي الامام المحقق بقية الحفاظ ولد بدمشق سنة ٦٩٤ وأخذ علم الحديث عن المزي وغيره والفقه عن غيره أجيز بالفتوى وجد واجتهد حتى فاق أهل عصره في الحفظ والاتقان درس في عدة أماكن وحج مراراً واستقر بالقدس للافتاء والتدريس ذكره الذهبي في معجمه وأثنى عليه وكذلك الحسيني في معجمه وذيله وقال السبكي كان حافظاً ثبتا ثقة عارفا بأسماء الرجال والعلل والمتون فقيها متكلماً أديبا شاعراً ناظما متفننا أشعريا صحيح العقيدة سنيا لم يكن في عصره من يدانيه ومن تصانيفه القواعد المشهورة والوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وجمع الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنحة الرائض بعلوم آيات الفرائض وتلقيح الفهوم من صيغ العموم في المدلسين وغير ذلك =

لم يصرح بالتحديث لم يقبل اتفاقاً وقد حكاه البيهقي في المدخل عن الشافعي وسائر أهل العلم بالحديث وحكاية الاتفاق هنا غلط أو هو محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل أما الذين يحتجون بالمرسل فيحتجون به كما اقتضاه كلام ابن الصلاح على أن بعض من يحتج بالمرسل لا يقبل عنعنة المدلس فقد حكى الخطيب في الكفاية ان جمهور من يحتج بالمرسل يقبل خبر المدلس وقوله في الصحيح الخ أي وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عدة رواة من المدلسين كالأعمش وهشيم بن بشير وغيرهما وقوله وفتش في الصحيح تجد جماعة منهم كقتادة والسفيانين وعبد الرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم وقال النووي ان ما في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بعن محمول على ثبوت سماعه من جهة اخرى وقال الحافظ أبو محمد عبد الكريم الحلبي في كتاب القدح المعلى قال أكثر العلماء ان المعنعنات التي في الصحيحين منزلة بمنزلة السماع .

وذمه شعبة ذر الرسوخ ودونه التدليس للشيوخ
ان يصف الشيخ بما لا يعرف به وذا بمقصد يختلف
فشره للضعف واستصغارا وكالخطيب يوهم استكثارا
والشافعي أثبته بمرة قلت وشرها أخو التسوية

(عدة) من الرواة المدلسين خرج فيها ما صرحوا فيه بالتحديث (كالاعمش وكهشيم) بالتصغير بن بشير بالتكبير (بعده) أي بعد الاعمش وقد أخذ عنه (فتش) أي الصحاح تجد فيهما التخريج لكثير مما صرحوا به بالتحديث بل قد يقع فيها من معنعنهم لكنه محمول كما قاله ابن الصلاح وغيره على ثبوت السماع عندهم فيه من جهة أخرى اذا كان في أحاديث الاصول لا المتابعات (وذمه)

توفي بالقدس في المحرم ودفن بمقبرة باب الرحمة الى جانب سور المسجد سنة ٧٦١ .

أي وذمه شعبة فبالغ فـي ذمـه والا فقـد ذمه أكثر العلماء وهـو مكروه جداً فروى الشافعي عن شبعة قال التدليس أخو الكذب وقال لأن أزني أحب الي من أدلس قال ابن الصلاح وهذا من شعبة افراط محمـول على المبالغـة في الزجر عنه والتنفير وقوله دونه التدليس للشيوخ أي ودون القسم الأول وهذا هو القسم الثاني مـن أقسـام التـدليس قال ابـن الصـلاح أمـره أخف من وان في أول البيت الثاني مصدرية والجملة في موضع رفع على أنه بيان للتـدليس المذكور أو خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو أن يصف المدلس شيخه الذي سمـع ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسم او كنية أو نسبة الى قبيلة أو بلد أو صنعة أو نحو ذلك كي يوعر الطريق الى معرفة السامع له كقول أبي بكر بـن

أي التدليس باقسامه نصاً فيما مر واقتضاء فيما يأتي (شعبة) بن الحجاج (ذو الرسوخ) في الحفظ والاتقان فروى الشافعي عنه انه قال التدليس أخو الكذب وقال لان أزني أحب الى من ان أدلس ولم ينفرد شعبة بذمه بل شاركه فيه غيره الا انه مع تقدمـه زاد بالمبالغـة فيه (ودونـه) أي دون القسـم الاول من أقسـام التدليس وهو ثاني أقسامه (التـدليس للشيوخ) وهـو (ان يصف) المدلس (الشيخ) الذي سمع ذلك الحديث منه (بما لا يعرف) أي يشتهر (به) من اسم او كنية او لقب او نسبة الى قبيلة او بلدة او صنعة او نحوها كي يوعر معرفة الطريق على السامع منه فان بمدخولها خبر مبتدأ محذوف كما تقرر او بيان لما قبلها ومثاله قول أبي بكر ابن مجاهد المقري[1] .

---

(١) أبو بكر ابن مجاهد المقري : أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أبو بكر المقرىء نسب الى جـد أبيه كان شيخ القراء في وقته والمقدم منهم على أهل عصره حدث عن عبد الله بن أيوب المخرمي ومحمد بن عبد الله الزهيري وزيد بن اسمعيل الصائغ وسعد بن نصر وخلق كثير من طبقتهم وممن بعدهم وروى عنه جماعة وعن أحمد بن يحيى النحوي قال في سنة ٢٨٦ ما بقي في عصرنا هذا أحد أعلم بكتاب

مجاهد أحد أئمة القراء ثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد به عبد الله بن أبي داود السجستاني ونحو ذلك قال ابن الصلاح وفيه تضييع للمروي عنه قلت وللمروي ايضا بأن لا يتنبه له فيصير بعض رواته مجهولا ويختلف الحال في كراهة هذا القسم باختلاف المقصد الحامل على ذلك فشر ذلك اذا كان الحامل على ذلك كون المروى عنه ضعيفا فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء وقد يكون الحامل على ذلك كون المروي عنه صغيراً في السن أو تأخرت وفاته وشاركه فيه من هو دونه وقد يكون الحامل على ذلك إيهام كثرة الشيوخ بأن يروي عن الشيخ الواحد في مواضع يعرفه في موضع بصفة وفي وضع آخر بصفة اخرى يوهم أنه غيره وممن يفعل ذلك كثيراً الخطيب فقد كان لهجا به في تصانيفه ولم يذكر ابن الصلاح حكم من عرف بهذا القسم الثاني من التدليس وقد جزم ابن الصباغ في العدة بأن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس وانما أراد ان يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب أن لا يقبل خبره وان كان هو يعتقد منه الثقة فقد غلط في ذلك لجواز ان يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو فان كان لصغر سنه فيكون ذلك رواية عن مجهول لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه .

حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله يريد به الحافظ عبد الله بن أبي داود[1] السجستاني قال ابن الصلاح وفيه تضييع للمروي عنه قال الناظم وللمروي ايضاً بان لا يتنبه له فيصير بعض رواته مجهولاً (وذا) الفعل (بمقصد) بكسر المهملة أي باختلاف مقصد حامل لفاعله عليه (يختلف حاله في الكراهة (فشره) ما كان الوصف بما ذكر اما (للضعف)في المروي عنه لتضمنه الخيانة والغش وحكم من عرف به الا يقبل خبره كما نقله الناظم عن ابن الصباغ

الله من أبي بكر بن مجاهد توفي سنة ٣٢٤ هـ باختصار من تاريخ بغداد للخطيب وقد أطال في ترجمته بسرد عدة كرامات لهذا الرجل العظيم أضربنا عنها صفحا .

(١) عبد الله بن أبي داود: أبوبكر عبد الله الحافظ الكبير ابن أبي داود سليمان بن الأشعث =

وقوله واستصغارا منصوبا بكان المحذوفة أي ويكون استصغارا او ايهاماً للكثرة وقوله وكالخطيب أي وكفعل الخطيب وقوله والشافعي أثبتـه أي أصـل

(و) اما (استصغاراً) للمروي عنه سناً او تكبراً بان يكون أصغر من المدلس او أكبر لكن بيسير او بكثير لكن تاخرت وفاته حتى شاركه في الأخـذ عنه من هو دونه ومعلوم ان من استصغر غـير استكبـر عليه فلـو قال بدل استصغـاراً استكباراً أي من المدلس كان في البيت جناس خطي مع حصول الغرض (و) امالكونه(كالخطيب) أي كفعله (يوهم) الفاعـل بذلك (استكثـاراً) من الشيوخ بـأن يروي عـن شيخ واحد في مواضع فيصفه في موضع بصفة وفي آخر باخرى يوهم انه غيره كما كان الخطيب يفعل ذلك (والشافعي) بالاسكان

الأزدي السجستاني صاحب التصانيف رحل به أبوه من سجستان يطوف به شرقاً وغرباً وسمعه من علماء ذلك الوقت فسمع بخراسان والجبال واصبهان وفارس والبصرة وبغداد والكوفة والمدينة ومكة والشام ومصر والجزيرة وصنف المسند والتفسير والقراءات والناسخ والمنسوخ وغير ذلك وكان عالماً حافظاً حدث على علي بن خشرم والمروزي وأبي داود سليمان بن معبد السنجي واسحاق بن منصور الكوسج وجماعة روى عن أبو بكر بـن مجاهد المقري وعبد الباقي بـن قانع وأبو بكر الشافعي ومحمد بن اسماعيل الوراق ومحمد ابن عبد الله بن الشخير وجماعة كان إمام العراق وعلم العلم في الأمصار نصب له السلطان المنبر فحدث عليه لفضله ومعرفته وحدث قديماً قبل التسعين ومائتين وقد طلب منه القاء دروس حديثية فاعتذر بأنه لا كتاب معه فأجيب بقولهم ابـن أبي داود كتـاب . فاغتاظ لذلك وأملى عليهم ٣٠٠٠٠ حديث من حفظه هـ من تاريخ بغداد قال الذهبي في التذكرة كان ابن أبي داود أحفظ من أبيه وكان يقعد على المنبر بعدما عمي ويقعد دونه بدرجة ابنه معمر بيده كتاب فيقول له حديث كذا فيسرده من ذهنه وقـد سئـل عنـه الدارقطني فقال ثقة كثير الخطأ في الكلام على الحديث وكانت له عداوة مع ابن صاعد أوجبتها المعاصرة بحيث لا يقبل كلام أحدهما في الآخر هـ وقال الذهبي انما ترجمته في الميزان لا برىء ساحته توفي سنة ٣١٦ صلى عليه جماعات اخرج صلاة الغدوة وما دفن الا بعد صلاة الظهر صلى عليه نحو ٣٠٠٠٠٠ ودفن في مقبرة باب البستان .

التدليس لا هذا القسم الثاني منه قال ابن الصلاح والحكم بانه لا يقبل من المدلس حتى يبين قد أجراه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة وممن حكاه عن الشافعي البيهقي في المدخل وقوله قلت وشرها أخو التسوية هذا هو القسم الثالث من أقسام التدليس الذي لم يذكره ابن الصلاح وهو تدليس التسوية وصورته أن يروي حديثاً عن شيخ ثقة وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الاسناد كله ثقات وهذا شر أقسام التدليس لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفي هذا غرور شديد وممن نقل عنه انه كان يفعل كذلك بقية بن الوليد والوليد بن مسلم أما بقية فقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهوية عن بقية حدثني

للوزن او لنية الوقف (لأثبته) يعني تدليس الاسناد (بمرة) واحدة صدرت من فاعله حيث قال من عرف بالتدليس مرة لا يقبل منه ما يقبل من أهل النصيحة في الصدق حتى يقول حدثني او سمعت وذلك أن بثبوت تدليسه مرة صار ذلك ظاهر حاله في معنعناته كما انه بثبوت اللقاء مرة صار ظاهر حاله السماع القسم الثالث تدليس التسوية المعبر عنه عند القدماء بالتجويد حيث قالوا جود فلان يريدون ذكر من فيه من الاجواد وحذف الادنياء وهو ما ذكره بقوله (قلت وشرها) أي أقسام التدليس (أخو) أي صاحب (التسوية) كان يروي حديثاً عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل فيستوي الاسناد كله ثقات وانما كان هذا شر الاقسام لان الثقة الاول قد لا يكون معروفاً بالتدليس ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له

أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث لا تحمدوا اسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه قال أبي هذا الحديث له امر قل من يفهمه روى هذا الحديث عبد الله بن عمرو عن اسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب وهو أسدي فكناه بقية ونسبة الى بني أسد كي لا يفطن له حتى اذا ترك إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له قال وكان بقية من أفعل الناس لهذا وأما الوليد بن مسلم فقال أبو مسهر كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم وقال صالح جزرة سمعت الهيثم بن خارجة يقول قلت للوليد بن مسلم قد أفسدت حديث الأوزاعي قال كيف قلت تروي عن الأوزاعي عن نافع وعن الأوزاعي عن الزهري وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد الأسلمي وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأشبيلي وبينه وبين الزهري وإبراهيم بن مرة وقرة قال أجلٌ الأوزاعي ان يروي عن مثل هؤلاء قلت فاذا روى عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير فاسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعف الأوزاعي فلم يلتفت الى قولي وذكر الدارقطني عن الوليد ايضاً هذا النوع من التدليس قال الخطيب وكان الأعمش والثوري وبقية يفعلون مثل هذا وقد سماه ابن القطان وغير واحد تدليس التسوية قال العلائي في المراسيل وبالجملة فهذا النوع أفحش انواع التدليس مطلقا وشرها.

بالصحة وفيه غرور شديد وخرج باللقي الارسال وهذا الذي جعله قسماً ثالثاً جعله شيخنا نوعاً من الاول فالتدليس قسمان تدليس الاسناد وتدليس الشيوخ وعليهما اقتصر ابن الصلاح والنووي وفي الحقيقة هذا الاخير داخل في المنقطع على قول فيه لان شرطه ان يكون الساقط ضعيفاً كما تقرر نعم بعضهم لم يقيد بالضعيف بل سوى بينه وبين الثقة .

الشاذ

وذو الشـذوذ ما يخـالف الثقة فيه الملا فالشافعـي حققه
والحاكم الخلاف فيـه ما اشترط وللخليلي مفـرد الـراوي فقط
ورد مـا قـالا بفـرد الثقة كالنهـي عن بيـع الـولاء والهبة
وقـول مسلـم روى الـزهـري تسعـين فردا كلهـا قوى
واختـار فيما لم يخـالف ان من يقـرب من ضبـط ففـرده حسن
أو بلغ الضبط فصحـح أو بعد عنـه فما شذ فاطرحـه ورد

اختلف اهـل العـلم بالحديث فـي صفة الحديث الشـاذ فقال الشافعي ليس الشـاذ مـن الحـديث ان يروي الثقـة ما لا يروي غـيره وإنما

الشـاذ

(وذو الشذوذ) أي والشاذ في الحديث اصطلاحاً (ما يخالف) الراوي (الثقة . فيه)بزيادة او نقص في السند او المتن (الملا) بالاسكان للوزن او لنية الوقف أي الجماعة الثقات فيما رووه وتعذر الجمع بينهما (فالشافعي) بهذا التعريف (حققه) لان العدد أولى بالحفظ من الواحد ويؤخذ منه ان ما يخالف الثقة فيه الواحد الاحفظ شاذ وفي كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهمه وجرى عليه شيخنا مثال الشذوذ في السند ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة[1] عن ابن عباس ان رجلاً توفي على عهد رسول الله

---

(١) عوسجة : بفتح أوله وسكون الواو وفتح المهملة والجيم هو مكي مولى ابن عباس روى عن

الشاذ ان يروي الثقة حديثا يخالف ماروى الناس وحكى ابو يعلى الخليلي عن جماعة من أهل الحجاز نحو هذا وقال الحاكم هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة فلم يشترط الحاكم فيه مخالفة الناس وذكر أنه يغاير المعلل من حيث ان المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علته كذلك .

صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً الا مولى هو أعتقه الحديث فان حماد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس لكن تابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره قال أبو حاتم المحفوظ حديث ابن عيينة فحماد مع كونه من أهل العدالة والضبط رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه ومثاله في المتن زيادة يوم عرفة في حديث أيام التشريق أيام أكل وشرب فانه من جميع طرقه بدونها وانما جاء بها موسى بن علي[1] بن رباح عن أبيه[2] عن عقبة بن عامر فحديث موسى شاذ لكن صححه ابن حبان والحاكم وقال انه على شرط مسلم وقال الترمذي انه حسن صحيح ولعله لانها زيادة ثقة غير منافية (والحاكم الخلاف فيه) أي في الشاذ (ما اشترط) بل قال هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة فقيد بالثقة دون المخالفة وذكر انه يغاير المعلل بان المعلل وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه والشاذ لم يوقف فيه على علة كذلك

مولاه ابن عباس وروى عنه عمرو بن دينار قال البخاري لم يصح حديثه هـ وقال حاتم والنسائي ليس بمشهور ذكره ابن حبان في الثقات قال الذهبي فيه انه نكرة هـ .

(١) موسى بن علي : هو بالتصغير ابن رباح اللخمي أبو عبد الرحمن المصري ولي إمرة مصر سنة ٦٠ روى عن أبيه والزهري وابن المنكدر ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم وروى عنه أسامة بن زيد الليثي وهو أكبر منه وابن لهيعة والليث ويحيى بن أيوب وابن المبارك وابن مهدي وآخرون ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل مصر وقال كان ثقة ان شاء الله تعالى ووثقه أحمد وابن معين والعجلي والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات توفي سنة ١٦٣ .

(٢) علي بن رباح : هو بمفتوحة وخفة موحدة وحاء مهملة والد المترجم له سابقاً وكنيته أبو عبد

وقال أبو يعلى الخليلي الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له الا اسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به فلم يشترط الخليلي في الشاذ تفرد الثقة بل مطلق التفرد وقوله ورد أي ابن الصلاح ما قال الحاكم والخليلي بافراد الثقات الصحيحة وبقول مسلم الآتي ذكره فقال ابن الصلاح أما ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا اشكال في انه شاذ غير مقبول قال وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث انما الأعمال بالنيات ثم ذكر مواضع التفرد منه ثم قال وأوضح من ذلك في ذلك حديث

(وللخليلي) بالاسكان كما مر غير مرة نسبة لجده الاعلى لانه أبو يعلى الخليل[1] ابن عبد الله بن أحمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني قول ثالث نسبه الى حفاظ الحديث وهو ان الشاذ (مفرد الراوي فقط) ثقة او غير ثقة خالف او لم يخالف فما انفرد فيه الثقة يتوقف فيه ولا يحتج به لكنه يصلح ان يكون شاهداً وما انفرد به غير الثقة متروك (ورد) ابن الصلاح (ما قالا) أي الحاكم والخليلي (بفرد الثقة) المخرج في كتب الصحيح المشترط فيه نفي الشذوذ فان العدد ليس بشرط فيه على المعتمد (كـ) ـحديث (النهي عن بيع الولا) بالقصر

الله ويقال أبو موسى روى عن عمرو بن العاص وسراقة بن مالك ومعاوية بن أبي سفيان وأبي قتادة وعقبة ابن عامر الجهني روى عنه ابنه موسى وأبو هانىء حميد ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل مصر وقال العجلي انه تابعي ثقة ووثقه جماعة توفي سنة ١١٤ .

(١) الخليلي : ابو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزويني الحافظ احد أيمة الحديث روى عن علي بن أحمد بن صالح القزويني وأبي حفص الكتاني وطبقتهما وكان أحد من رحل وتعب وبرع في الحديث قال ابن ناصر الدين ابو يعلى القاضي كان إماماً حافظاً من المصنفين وله كتاب الارشاد في معرفة المحدثين توفي سنة ٤٤٦ .

عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبتــه تفــرد بن عبــد الله بن دينـــار وحــديث مالك عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر تفرد به مالك عن الزهري فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع انه ليس لهاإلا اسناد واحد تفرد به ثقة قال وفي غرائب الصحيح اشباه لذلك غير قليلة قال وقد قال مسلم بن الحجاج للزهري نحو تسعين فردا مروية عن النبي صلى الله عليه وسلـم لا يشاركه فيها أحد بأسانيد جياد قال فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أيمـة الحديث يبين لك انه ليس الأمر في ذلك على الاطلاق الذي أتى به الخـليلي والحاكم بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه فنقول اذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فان كان مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذا مردوداً وان لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره وانما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد كان عدلا حافظا موثوقا باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه كما سبق فيما مر من الأمثلة وان لم يكن ممن يوثق بحفظه واتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده به خارماً له مزحزحا له عن جبر الصحيح نعم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه فان كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه الى قبل الحديث الضعيف وان كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر انتهى .

للوزن (والهبة) له فانه لم يصح الا من رواية عبد الله بن دينار[1] عن ابن عمر مع انه في الصحيحين (وقول) أي ورد ايضاً ما قالا بقول الامام (مسلم) في باب الايمان والنذر من صحيحه (روى الزهري) نحـو (تسعـين فرداً) لا يشاركه في روايتها أحـد (كلهـا قوي) أي إسنادهـا (و) بعـد رده ما قالا

---

(١) عبد الله بن دينار: العدوي أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر روى عن ابن عمر وأنس

وهذا معنى قوله واختار أي ابن الصلاح في الفرد الذي لم يخالف وقوله ورد هو امر معطوف على قوله فاطرحه قال ابن الصلاح فخرج من ذلك ان الشاذ المردود قسمان احدهما الحديث الفرد المخالف والثاني الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجب التفرد والشذوذ من النكارة والضعف والله أعلم وسيأتي مثال لقسمي الشاذ في الباب الذي بعده .

(اختار) مما استخرجه من كلام الايمة (فيما لم يخالف) فيه الثقة غيره وانما أتى بشي انفرد به (ان من يقرب من ضبط) تام (ففرده حسن) كحديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة[1] عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفرانك فقد قال الترمذي فيه حسن غريب لا نعرفه الا من حديث إسرائيل عن يوسف عن أبي بردة (او بلغ الضبط) التام (فصحح) أنت فرده كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته (او بعد . عنه) بان قل ضبطه (فمما شذ) أي ففرده من الشاذ (فاطرحه ورد) فالشاذ المردود كما قاله ابن الصلاح قسمان أحدهما الحديث الفرد المخالف وهو ما عرفه الشافعي وثانيهما الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف وقوله ورد تاكيد وتكملة .

وسليمان بن يسار ونافع القرشي مولى ابن عمر وغيرهم وروى عنه ابنه عبد الرحمن ومالك وسليمان بن بلال وشعبة وصفوان بن سليم وعبد العزيز بن الماجشون وجماعة قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم ومحمد بن سعد والنسائي ثقة زاد ابن سعد كثير الحديث توفي سنة ١٢٧ .

(١) يوسف بن أبي بردة : بن أبي موسى الأشعري الكوفي يروي عن أبيه وعنه اسرائيل وسعيد ابن مسروق وثقه ابن حبان .

المنكر

والمنـكر الفـرد كذا البرديجي اطلـق والصـواب في التخريج
اجـراء تفصيل لدى الشـذوذ مر فهـو بمعنـاه كذا الشيخ ذكر
نحـو كلـوا البلـح بالتمـر الخبر ومـالك سمـى ابـن عثمان عمر
قلـت فما ذا بل حديث نزعه خاتمـه عنـد الخـلا ووضعه

قال الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون البرديجي المنكر هو الحديث الـذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجـه آخـر قـال ابـن الصـلاح فاطلـق البرديجـي ذلك ولـم يفصـل قال وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث قال والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشـاذ قال وعند هذا نقول المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فانه بمعناه وقوله

المـنـكـر

(والمنكر) الحديث (الفرد) وهو الذي لا يعرف متنه من غير جهـة راويه (كذا) الحافظ أبو بكر أحمد بن هرون (البرديجي . أطلق والصواب في التخريج) يعني في المروي كذلك (اجراء تفصيل لدى) أي عند (الشـذوذ مر) حتى انه ينقسم قسمين كالشاذ (فهو بمعناه كذا الشيخ) ابن الصلاح (ذكر) فلم يميز بينهما والمعتمد انهما متميزان كما جرى عليه شيخنا فالشاذ ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه او تفرد به قليل الضبط كما مر والمنكر ما خالف فيه المستور او الضعيف الذي ينجبر بمتابعة مثله او تفرد به الضعيف الذي لا

نحو كلوا الى آخر البيت هما مثالان للمنكر الذي هو بمعنى الشاذ فالأول مثال للفرد الذي ليس في راويه من الثقة والاتقان ما يحتمل معه تفرده وهو ما رواه النسائي وابن ماجة من رواية أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كلوا البلح بالتمر فان ابن آدم اذا أكله غضب الشيطان الحديث قال النسائي هذا حديث منكر قال ابن الصلاح تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في

ينجبر بذلك فعلم انهما مميزان وان كلا منهما قسمان والمقابل للشاذ المحفوظ وللمنكر المعروف وبهذا علم تفسير المحفوظ والمعروف وقد أهملهما الناظم تبعاً لابن الصلاح واللائق ذكرهما كما ذكر مع المتصل ما يقابله من المرسل والمنقطع والمعضل ولكل من قسمي المنكر الذي هو بمعنى الشاذ أمثلة فمثال الثاني منهما (نحو كلوا البلح بالتمر الخبر) وتمامه فان ابن آدم اذا أكله غضب الشيطان وقال عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق فهذا الحديث منكر كما قاله النسائي وابن الصلاح وغيرهما بان راويه أبا زكير[1] وهو يحيي بن محمد بن قيس البصري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها تفرد وأخرج له مسلم في المتابعات غير أنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده ولأن معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة لان الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم بل من

---

(١) أبو زكير : يحيى بن محمد ين قيس المحاربي البصري الضرير مدني الأصل كنيته أبو محمد وأبو زكير لقب روى عن أبيه وزيد بن أسلم وأبي ازم بن دينار وهشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح وغيرهم وروى عنه أحمد ن صالح البغدادي ونعيم بن حماد وعلي بن المديني وعمرو بن علي الفلاس قال ابن معين ضعيف وقال عمرو بن علي ليس بمتروك وقال أبو زرعة أحاديثه متقاربة الا حديثين وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال ابن حبان كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد لا يحتج به وحديثه عند مسلم في المتابعات .

كتابه غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفـرده انتهـى وانمـا خرج له مسلـم في المتابعات والثاني مثال للفرد المخالف لما رواه الثقات وهـو ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله

حياته مسلماً مطيعاً لله تعالى (و) مثال الاول (مالك) حيث (سمى ابـن عثمان) المعروف عند غيره بعمرو[1] بفتح العين (عمر) بضمها في روايتـه حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر[2] بن عثمان عن أسامة[3] بن زيد وعمـر وعمـرو ثقتان وكلاهما ولدا

---

(١) عمرو بن عثمان بن عفان : الأموي قيل يكنى أبا عثمان روى عن أبيه وأسامة بن زيد وعنه ابنه عبد الله وعلي بن الحسين وسعيد بن المسيب وأبو الزناد ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى وقال كان ثقة وله أحاديث وقال العجلي مدني ثقة كان من أكبر ولد عثمان الذين اعقبوا وهو الذي زوجه معاوية ابنته لما ولي الخلافة .

(٢) عمر بن عثمان : هو أخو السابق وقد ترجمه الحافظ ابن حجر وتعرض لموضوع القضية ودونك ما قال يروي عن أسامة بن زيد حديث لا يرث المسلم الكافر قاله مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عنه وقال عامة الرواة عن علي عن عمرو بن عثمان وهو المحفوظ وقد قيل عن مالك عمرو بن عثمان قال والصواب من حديث مالك عمر ولا نعلم أحداً تابع مالكاً على قوله عمر وقال غيره كان مالك يناظر عليه ويقول هذه دار عمرو بن عثمان وهذه دار عمر بن عثمان وقال البخاري قال ابراهيم بن عمر ابن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه عن عمر بن عثمان بن عفان عن أبيه في فضل عثمان قال البخاري في اسناده شيء قلت وكذا ذكره ابن حبان في الثقات وحاصله ان لعمر بن عثمان وجوداً في الجملة كما قال ابن عبد البران أهل النسب لا يختلفون ان لعثمان ابنا يسمى عمر وآخر يسمى بعمرو وقد ذكر ابن سعد عمر ابن عثمان وقال كان قليل الحديث وذكر عمرو بن عثمان وقال كان ثقة وله أحاديث وقد خلف سيدنا عثمان ستة ذكور وإناثاً هـ من تهذيب التهذيب .

(٣) أسامة بن زيد بن حارثة : أبو محمد ويقال أبو زيد الحب بن الحب مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمه أم أيمن حاضنة النبي صلى الله عليه وسلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وأم سلمة روى عنه ابناه الحسن ومحمد وابن عباس وأبو هريرة وعمرو بن عثمان بن عفان وأبو وائل وجماعة =

صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمر بن عثمان يعني بضم العين وذكر مسلم في التمييز ان كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه عمرو بن عثمان يعني بفتح العين وذكر ان مالكاً كان يشير بيده الى دار عمر بن عثمان كأنه علم انهم يخالفونه وعمرو وعمر جميعاً ولدا عثمان غير أن هذا الحديث انما هو عن عمرو بفتح العين وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه هكذا مثل ابن الصلاح بهذا المثال وفيه نظر من حيث ان هذا الحديث ليس بمنكر ولم يطلق عليه احد اسم النكارة فيما رأيت والمتن ليس بمنكر وغايته ان يكون السند منكراً أو شاذاً لمخالفة الثقات لمالك في ذلك ولا يلزم من شذوذ السند ونكارته وجود ذلك الوصف في المتن فقد ذكر ابن الصلاح في نوع المعلل ان العلة الواقعة في السند قد تقدح في المتن وقد لا تقدح ومثل لا يقدح بما رواه يعلى بن عبيدعن الثوري عن عمرو بن

عثمان غير ان هذا الحديث انما روي عن عمرو بفتح العين وقد حكم مسلم وغيره على مالك بالوهم قال ابن الصلاح فهو منكر وكأنكت أراد انه منكر السند والا فهو منتقد بقول الناظم (قلت فما ذا) يلزم من تفرد مالك بذلك مع كون كل من ولدي عثمان ثقة غايته ان السند منكر او شاذ لمخالفة مالك الثقات في ذلك ولا يلزم منه نكارة المتن ولا شذوذ ه بدليل ما ذكره أعني ابن الصلاح في المعلل مثالاً لما يكون معلول السند مع صحة متنه وهو خبر البيعان بالخيار حيث رواه يعلي بن عبيد[1]

استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على جيش فيه أبو بكر وعمر فلم ينفد حتى قبض الله رسوله فبعثه أبو بكر الى الشام قال ابن سعد وثقه ابن حبان مات سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأسامة عشرون سنة توفي سنة ٥٨ أو ٥٩ .

(١) يعلى بن عبيد: أبو يوسف الطنافسي الكوفي مولى أياد روى عن يحيى بن سعيدوفضيل بن

دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار قال فهذا اسناد معلل غير صحيح قال والعلة في قوله عن عمرو بن دينار وانما هو عبد الله ابن دينار انتهى فحكم على المتن بالصحة مع الحكم بوهم يعلى بن عبيد والى هذا الاشارة بقولي قلت فماذا أي واذا قال مالك عمر بن عثمان فما ذا أي فما ذا يلزم منه من نكارة المتن ثم أشرت الى مثال صحيح لأحد قسمي المنكر بقولي بل حديث نزعه الى آخره أي بل هذا الحديث مثال لهذا القسم من المنكر وهو ما رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن

عن الثوري عن عمرو بن دينار وانما هو عن عبد الله بن دينار فالمتن صحيح بكل حال فلا يصلح ذلك الخبر مثالاً لمنكر المتن (بل) مثاله (حديث نزعه) صلى الله عليه وسلم (خاتمه عند) دخول (الخلا) بالقصر للوزن (ووضعه) بان همام بن يحيى[1] رواه عن ابن جريج عن

غزوان واسماعيل بن أبي خالد والأعمش وجماعة وروى عنه ابن أخته علي بن محمد الطنافسي وأخوه محمد ابن عبيد وإسحاق بن راهوية وابنا أبي شيبة واخرون ضعفه ابن معين في الثوري ووثقه غيره وقال الامام أحمد صحيح الحديث وذكره ابن حبان في الثقات وقال أحمد بن يونس ما رأيت أحداً يريد بعلمه الله تعالى الا يعلي بن عبيد ما رأيت افضل منه قال البخاري توفي سنة ٢٠٩ .

(١) همام بن يحيى : بن دينار الأزدي العوذي بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة أبو عبد الله ويقال أبو بكر البصري روى عن عطاء بن أبي رباح ونافع مولى ابن عمر وأنس بن سيرين وثابت البناني وابن جريج وغيرهم روى عنه الثوري وهو من اقرانه وابن المبارك وابن علية وابن مهدي وأحمد بن اسحاق الحضرمي وأبو داود وأبو الوليد الطيالساني وغيرهم قال أحمد بن سنان عن يزيد بن هارون كان همام قوياً في الحديث وقال صالح بن أحمد عن أبيه همام ثبت في كل المشايخ وقال أبو حاتم ثقة في حفظه =

الزهري عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء وضع خاتمه قال أبو داود بعد تخريجه هذا حديث منكر قال وانما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه قال والوهم فيه من همام ولم يروه الا همام وقال النسائي بعد تخريجه هذا حديث غير محفوظ انتهى فهمام بن يحيى ثقة احتج به أهل الصحيح ولكنه خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند وانما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذي أشار اليه أبو داود ولهذا حكم عليه أبو داود بالنكارة وأما الترمذي فقال فيه حديث حسن صحيح غريب .

الزهري عن أنس كما رواه أصحاب السنن الاربعة فقد قال أبو داود انه منكر قال وانما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد[1] عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم القاه قال والوهم فيه من همام ولم يروه غيره لكن قال الترمذي انه حسن صحيح غريب قال الناظم وهمام ثقة احتج به أهل الصحيح لكنه خالف الناس فيما ذكر واعلم ان ما ذكره من رده لتمثيل ابن الصلاح ومن تمثيله بهذا مبني على ان المنكر خاص بالمتن وان المخالف يستوي فيه الثقة وغيره والاول ممنوع والثاني انما يأتي على قول البرديجي لا على ما مر عند شيخنا ولهذا مثل شيخنا بما يوافق ما مر عنه .

شيء هـ وقال الساجي صدوق سيء الحفظ ما حدث عن كتابه فهو صالح وما حدث من حفظه فليس سيء توفي سنة ١٦٤ .

(١) زياد بن سعد : أبو عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني سكن مكة ثم تحول الى اليمن روى عن ثابت بن عياض الأحنف وأبي الزناد والزهري وعمر بن مسلم وأبي الزبير المكي وجماعة وروى عنه مالك وابن جريج وابن عيينة وهمام وابن يحيى ولامامنا مالك عنه ثلاثة أحاديث في الموطأ احدها مسند والثاني مرسل والثالث موقوف قال ابن عيينة فيه كان أثبت اصحاب الزهري ووثقه جماعة وكفى رواية الامام مالك عنه .

الاعتبار والمتابعات والشواهد

الاعتبار سبرك الحديث هل	شارك راو غيره فيما حمل
عن شيخه فان يكن شورك	من معتبر به فتابع وان
شورك شيخه ففوق فكذا	وقد يسمى شاهدا ثم اذا
متن بمعناه أتى بالشاهد	وما خلا عن كل ذا مفارد
مثاله لو أخذوا إهابها	فلفظة الدباغ ما أتى بها
عن عمرو الا ابن عيينة وقد	توبع عمرو في الدباغ فاعتضد
ثم وجدنا ايما اهاب	فكان فيه شاهد في الباب

هذه الألفاظ يتداولها أهل الحديث بينهم فالاعتبار ان يأتي الى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه ام لا فان يكن شاركه أحد ممن

الاعتبار والمتابعات والشواهد

اللتان يستفاد بكل منهما التقوية (الاعتبار سبرك) أي اختبارك ونظرك (الحديث) الذي تجده في كتبه بان تنظر طرقه لتعرف (هل . شارك) راويه الذي يظن تفرده به (راو غيره فيما حمل) من ذلك الحديث (عن شيخه) سواء اتفقا في روايته بلفظ عنه ام لا فالاعتبار ليس قسيما لتالييه بل طريق لهما ومفعول شارك محذوف كما تقرر او راو على لغة من جعل اعراب المنقوص نصباً كاعرابه رفعاً وجراً فالفاعل على الاول راو وعلى الثاني غيره (فان يكن) راوي الحديث

يعتبر بحديثه أي يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار به والاستشهاد به فيسمى حديث هذا الذي شاركه تابعاً وسيأتي بيان من يعتبر بحديثه في مراتب الجرح والتعديل وان لم نجد أحدا تابعه عليه عن شيخه فانظر هل تابع أحد شيخ شيخه فرواه متابعاً له أم لا فان وجدت أحداً تابع شيخ شيخه عليه فرواه كما رواه فسمه ايضاً تابعا وقد يسمونه شاهدا فان لم تجد فافعل ذلك فيما فوقه الى آخر الاسناد حتى في الصحابي فكل من وجد له متابع فسمه تابعاً وقد يسمونه شاهداً كما تقدم فان لم تجد لأحد ممن فوقه متابعاً عليه فانظر هل أتى بمعناه حديث آخر في الباب ام لا فان أتى بمعناه حديث آخر قسم ذلك الحديث شاهداً وان لم تجد حديثاً آخر يؤدي معناه فقد عدمت المتابعات والشواهد .

(شورك من) راو (معتبر به) بان يصلح ان يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد به كما يأتي بيانه في مراتب الجرح والتعديل (فـ) حديث من شارك (تابع) حقيقة وهذه متابعة تامة ان اتفقا في رجال السند كلهم (وان شورك شيخه في روايته له عن شيخه (ففوق) ببنائه على الضم أي ففوق شيخه الى آخر السند واحداً بعد واحد حتى الصحابي (فكذا) أي فهو تابع أيضاً لكنه قاصر عن مشاركته هو وكلما بعد فيه المتابع كان أقصر (وقد يسمى) أي كل من المتابع لشيخه فمن فوقه (شاهداً) أيضاً (ثم) بعد فقد التابع (اذا متن) آخر في الباب اما عن ذلك الصحابي أو غيره (بمعناه أتى فـ) هو (الشاهد) والحاصل ان التابع مختص بما اذا كان باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لاوان الشاهد مختص بما اذا كان بالمعنى كذلك وانه قد يطلق على المتابعة القاصرة وقد نقل ذلك شيخنا لكنه رجح ما عليه الجمهور من انه لا اختصاص فيهما بذلك وان افتراقهما بالصحابي فقط فكل ما جاء عن الصحابي فتابع او عن غيره فشاهد قال وقد يطلق كل منهما على الآخر والأمر فيه سهل (وما خلا عن كل ذا) أي ما ذكر من تابع وشاهد .

فالحديث اذا فرد قال ابن حبان وطريق الاعتبار في الاخبار مثاله ان يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين فان وجد علم ان للخبر أصلاً يرجع اليه وان لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة والا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأي ذلك وجد يعلم به ان للحديث أصلا يرجع اليه وإلا فلا انتهى قلت فمثال ما عدمت فيه المتابعات من هذا الوجه من وجه يثبت ما رواه الترمذي من رواية حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أراه رفعه أحبب حبيبك هونا ما الحديث قال الترمذي حديث غريب لا نعرفه بهذا الاسناد الا من هذا الوجه قلت أي من وجه يثبت وقد رواه الحسن بن دينار وهو متروك الحديث عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ابن عدي في الكامل ولا أعلم أحداً قال عن ابن سيرين عن أبي هريرة إلا الحسن بن دينار ومن حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رواه حماد بن سلمة ويرويه الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن ابن سيرين عن حميد بن عبد الرحمن الحميدي عن علي مرفوعاً انتهى .

(مفارد) بفتح الميم أي افراد فيكون الحديث فرداً وينقسم بعد ذلك لقسمي الشاذ والمنكر كما مر وممن صرح بما مر في كيفية الاعتبار ابن حبان حيث قال مثاله ان يروي حماد بن سلمة حديثاً لم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير أيوب عن ابن سيرين فان وجد علم ان للخبر أصلاً يرجع اليه وان لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة والافصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فاي ذلك وجد يعلم به ان للحديث أصلاً يرجع اليه والا فلا انتهى ولا يختص ذلك بالثقة ولهذا قال ابن الصلاح

والحسن بن أبي جعفر منكر الحديث قاله البخاري وقوله مثاله لو أخذوا اهابها هذا مثال لما وجد له تابع وشاهد ايضاً وهو ما روى مسلم والنسائي من رواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة مطروحة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الا اخذوا أهابها فدبغوه فانتفعوا به فلم يذكر فيه أحد من أصحاب عمرو بن دينار فدبغوه الا ابن عيينة وقد رواه ابراهيم بن نافع المكي عن عمرو فلم يذكر فيه الدباغ وقول ابن الصلاح ورواه ابن جريج عن عمرو عن عطاء ولم يذكر فيه الدباغ يوهم موافقة رواية ابن جريج لرواية ابن عيينة في السند وليس كذلك فان ابن جريج زاد في السند ميمونة فجعله من مسندها وفي رواية ابن عيينة انه من مسند ابن عباس فلهذا مثلت بابراهيم بن

واعلم انه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ولهذا يقولون فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به (مثاله) أي ما وجد له تابع وشاهد خبر (لو اخذوا اهابها) بكسر الهمزة أي جلدها فدبغوه فانتفعوا به المروي في مسلم وغيره من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة مطروحة أعطيتها مولاة لميمونة[1] من الصدقة فذكره (فلفظة الدباغ) فيه (ما أتى بها) واحد (عن عمرو) من أصحابه (الا) بدرج

---

(١) ميمونة : أم المؤمنين رضي الله عنها وهي بنت الحارث بن حزن الهلالية تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة روى لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة وأربعون حديثاً ماتت بسرف موضع قرب مكة في المحل الذي بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفنت ثمة سنة ٥١

نافع والله أعلم فنظرنا هل نجد أحدا تابع شيخه عمـرو بن دينـار على ذكر الدباغ فيه عن عطاء ام لا فوجدنا أسامة بن زيد الليثـي تابـع عما عليه رواه الدارقطني والبيهقي من طريق ابن وهب عن أسامة

الهمزة (ابن عيينة) بصرفه للوزن فانه انفرد بها ولم يتابع عليها (وقد توبع) شيخه (عمرو) عن عطاء (في الدباغ) فرواه الدارقطني والبيهقي عن ابن وهب[1] عن أسامة ابن زيد الليثي[2] عن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل شاة ماتت الا نزعتم اهابها فدبغتمـوه فانتفعتـم به قال البيهقي وكذلك رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء وكذا

---

(١) ابن وهب : عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه صاحب سيدنا مالك بن أنس روى عن عمرو بن الحارث وحسين بن عبد الله المعافري والليث بن سعد وعياض ابن عبد الله الفهري وعبد الرحمن بن شريح وعن مالك وسليمان بن بلال والثوري وابن عيينة وجماعـة وروى عنه ابن أخيه أحمد بن وهب وعلي بن المديني وسعيد بن أبي مريم ويحيـى بن بكير وقتيبة وعيسى بن حماد وغيرهم قال أحمد بن صالح حدث ابن وهب بـ ١٠٠٠٠٠ حديث وثقه جماعة حتى قالوا انه أفقه من ابن القاسم وقال ابن أبي حاتم عن أبيه صالح الحديث صدوق أحب الي من الوليد بن مسلم وأصح حديثا منه بكثير وكان الناس بالمدينة يختلفون في الشيء عن مالك فينتظرون قدوم ابن وهب ليسألوه عن ذلك وقد سرد ابن حجر جماعة وثقوه ووصفوا جلالة علمه قال الحارث بـن مسكين جمع ابن وهب الفقه والرواية العبادة ورزق من العلماء محبة وحظوة من مالك وغيره وكان يسمى ديوان العلم توفي سنة ١٩٧ .

(٢) أسامـة بن زيد الليثي : مولاهم ابو زيد المدني روى عن الزهري ونافع وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن المنكدر وصالح بن كيسان وعبد الله بن رافع وروى عنه يحيـى القطان وابـن المبـارك والثوري وابن وهب والأوزاعي والداروردي وغيرهم قال النسائي ليس بالقـوي وكان يحيـى بن سعيد يضعفه وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه روى عن نافع أحاديث مناكير وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به هـ وقد ترك الامام البخاري الاحتجاج به لما قاله يحيى القطان من ترك حديثه وقد أخـرج له الامام =

عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل شاة ماتت الا نزعتم اهابها فدبغتموه فانتفعتم به .

رواه يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء فهذه متابعات لابن عيينة في شيخ شيخه (فاعتضد) بها (ثم وجدنا) من رواية عبد الرحمن بن وعلة[1] عن ابن عباس مرفوعاً (ايما اهاب) دبغ فقد طهر رواه مسلم وغيره ولفظ مسلم اذا دبغ الاهاب (فكان فيه) لكونه بمعنى حديث ابن عيينة (شاهد في الباب) أي عند من لا يقصره على ما جاء عن صحابي آخر اما من يقصره عليه وهم الجمهور كما مر فعندهم ان رواية ابن وعلة هذه متابعة لفظاً ولهذا عدل شيخنا عن التمثيل به الى التمثيل بحديث فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى وهو ما رواه الشافعي عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين رواه عدة من أصحاب مالك بلفظ فاقدروا له فأشار البيهقي الى ان الشافعي تفرد بقوله فاكملوا العدة ثلاثين فنظرنا فوجدنا البخاري رواه بلفظ الشافعي .

مسلم أحاديث كثيرة فكان ذلك مظنة للاستشهاد بصحة ما يرويه أسامة وقد بحث ابن القطان الفاسي قائلا ان مسلما لم يحتج به وإنما اخرج له استشهاداً توفي سنة ١٥٣ .

(١) عبد الرحمن بن وعلة : بفتح الواو وسكون العين ويقال ابن اسميقع بضم أوله وسكون المهملة وبفتح الميم والقاف بينهما تحتانية ساكنة وآخره عين وفي القاموس بالفاء من مصر روى عن ابن عباس وابن عمر وروى عنه زيد بن أسلم ويحيى بن سعيد الأنصاري وأبو الخير البزي وجعفر بن ربيعة وغيرهم قال ابن معين والعجلي والنسائي ثقة وقال أبو حاتم شيخ او ذكره ابن حبان في الثقات وأبوه آخر ملوك سبا عليه قام الاسلام هاجر في خلافة عمر وشهد الفتح بمصر وترك عدة من الولد منهم المترجم له .

قال البيهقي وهكذا رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبـي حبيب عن عطاء وكذلك رواه يحيـى بن سعيد عن ابـن جريج عن عطـاء فكانـت هذه

قال حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي[١] حدثنا مالك الخ فهذه متابعة تامة لما رواه الشافعي ودل هذا على ان مالكاً رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين وقد توبع فيه عبد الله بن دينار عن ابن عمر حيث رواه مسلم من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر[٢] عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقـدروا ثلاثـين ورواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد[٣] بن زيد عن أبيه[٤] عن جده ابن عمر بلفظ فكملوا ثلاثين فهذه متابعة قاصرة وله شاهدان أحدهما من حديث

---

(١) عبد الله بن مسلمة القعنبي : ابو عبد الرحمن المدني نزيل البصرة روى عن أبيه وأفلح بن حميد وسلمة بن وردان ومالك وروى عن شعبة حديثاً واحداً وروى عن الليث وداود بن قيس وسليمان بن بلال وزيد بن أسلم وجماعة وروى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وأخرج له مسلم ايضاً والترمذي والنسائي وعبد بن حميد والميموني وجماعة قال أبو زرعة ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه وقال أبو حاتم ثقة حجة وقد سئل ابن المديني عنه فقال لا أقدم احداً من رواة الموطأ على القعنبي روى عنه البخاري ١٢٣ حديثاً ومسلم ٧٠ حديثا قال البخاري مات سنة ٢٢٠ .

(٢) عبيد الله بن عمر بن الخطاب : القرشي العدوي المدني التابعي سمع أباه سيدنـا عمـر وعثمان بن عفان وأبا موسى وغيرهم كان شديد البطش قتل بصفين سنة ٣٧ واشترى معاوية سيفه فبعث به الى أخيه عبد الله وهو سيف أبيه .

(٣) عاصم بن محمد : بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني روى عن أبيه وإخوته وابن عم أبيه القاسم بن عبيد الله ومحمد بن كعب القرظي وغيرهم وروى عنـه أبـو اسحـاق الفزاري وابن عيينة ويزيد بن هارون وجماعة قال الامام أحمد وابن معين وأبو داود ثقة وقال النسائي ليس به بأس .

(٤) محمد بن زيد : هو والد عاصم المذكور اعلاه روى عن العبادلة الأربعـة وجـده أحدهـم وسعيد ابن زيد وروى عنه بنوه الخمسة والأعمش وعبدة بن أبي لبابة وثقه جماعة .

متابعات لرواية ابن عيينة ثم نظرنا فوجدنـا لهـا شاهـدا وهـو ما رواه مسلـم وأصحاب السنن من رواية عبد الرحمن بن وعلة المصري عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما أهاب دبغ فقد طهر .

أبي هريرة رواه البخاري عن آدم[١] عن شعبة عن محمد بن زياد[٢] عن أبـي هريرة بلفظ فاكملوا عدة شعبان ثلاثين وثانيهما من حديث ابـن عبـاس رواه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن محمد بن حنين[٣] عن ابن عباس بلفظ حديث ابن دينار عن ابن عمر سواء وهذا باللفظ وما قبله بالمعنى .

---

(١) آدم : ابن أبي أياس واسمه عبد الرحمن بن محمد روى عن ابن أبي ذيب وشعبة وحماد بن سلمة والليث وروى عنه البخاري والدارمي وابنه عبيد وأبو حاتم وأبو زرعة قال أحمد كان من الستة أو السبعة الذين يضبطون الحديث عند شعبة وقال ابن معين ثقة ربمـا حدث عن قوم ضعفـاء توفي سنـة ٢٢٠ .

(٢) محمد بن زياد : القرشي الجمحي مولاهم الحارث المدني روى عن الفضل بن عباس وأبي هريرة وعائشة وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الحارث روي عنه ابنه الحارث وخالد الحذاء والحسين بن واقد وأيوب السختياني وشعبة والربيع بن مسلم والحمادان وثقه الجماعة قال الحافظ بن حجر وعندي ان روايته عن الفضل بن عباس مرسلة .

(٣) محمد بن حنين: يروي عن ابن عباس وعنه عمر بن دينار هو أخو عبيد بن حنين وكذا هو موجود في السنن الكبرى رواية ابن الأحمر عن النسائي قال الحاكم لا أعرف من روي عنه غير عمرو بن دينار .

زيادات الثقات

واقبل زيادات الثقات منهم ... ومن سواهم فعليه المعظم
وقيل لا وقيل لا منهم وقد ... قسمه الشيخ فقال ما انفرد
دون الثقات ثقة خالفهم ... فيه صريحا فهو رد عندهم
أو لم يخالف فاقبلنه وادعى ... فيه الخطيب الاتفاق مجمعا
أو خالف الاطلاق نحو جعلت ... تربة الأرض فهي فرد نقلت
فالشافعي وأحمد احتجا بذا ... والوصل والارسال من ذا أخذا
لكن في الارسال جرحا فاقتضى ... تقديمه ورد أن مقتضى
هذا قبول الوصل اذ فيه وفي ... الجرح علم زائد للمقتفي

معرفة زيادة الثقات فن لطيف تستحسن العناية به وقد كان الفقيه أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري مشهورا بمعرفة ذلك قال الحاكم كان يعرف زيادات الألفاظ في المتون وكذلك أبو الوليد حسان بن محمد القرشي النيسابوري تلميذ ابن شريح وغير واحد من الأيمة واختلف في زيادة الثقة على أقوال فذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث كما حكاه الخطيب عنهم الى قبولها سواء تعلق بها حكم شرعي أم لا وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا وسواء أوجبت نقصا من أحكام ثبتت بخبر ليست فيه تلك الزيادة أم لا وسواء

زيادات الثقات

وتعرف بجمع الطرق والابواب وهي من الصحابة مقبولة اتفاقاً ومن غيرهم ما ذكره بقوله (واقبل) أنت (زيادات الثقات) مطلقاً من التابعين فمن دونهم (منهم) أي من الثقات الراوين للحديث بدونها بان رواه أحدهم

كان ذلك من شخص واحد بأن رواه مرة ناقصا ومرة بتلك الزيادة أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً وهذا معنى قولي ومن سواهم أي ومن سوى من زادها بشرط كونه ثقة لأن الفصل معقود لزيادة الثقة لا ان المراد ومن سوى الثقات وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق على هذا القول عند أهل الحديث فقال في مسألة الانتصار لا خلاف نجده بين أهل الصنعة ان الزيادة من الثقة مقبولة انتهى وشرط أبو بكر الصيرفي من الشافعية وكذا الخطيب في قبول الزيادة كون من رواها حافظا وشرط ابن الصباغ في العدة منهم الا يكون من نقل الزيادة واحدا ومن رواه ناقصاً جماعة لا يجوز عليهم الوهم فان كان كذلك سقطت الزيادة وقال ذلك فيما اذا روياه عن مجلس واحد فان روياه عن مجلسين كانا خبرين وعمل بهما والقول الثاني انها لا تقبل مطلقاً لا ممن رواه ناقصا ولا من غيره حكى ذلك عن قوم من أصحاب الحديث فيما ذكره الخطيب في الكفاية وابن الصباغ في العدة والقول الثالث انها لا تقبل ممن رواه ناقصاً وتقبل من غيره من الثقات حكاه الخطيب عن فرقة من الشافعية وهو المراد بقولي وقيل لا منهم أي لا

مرة بدونها ومرة بها (ومن سواهم) أي سوى الراوين بدونها من الثقات ايضاً سواء كانت في اللفظ او في المعنى تعلق بها حكم شرعي ام لا غيرت الحكم الثابت ام لا غيرت الاعراب ام لا علم اتحاد المجلس ام لا كثر الساكتون عنه ام لا (فـ) ـهذا ما (عليه المعظم) من الفقهاء والمحدثين والاصوليين وقيده جماعة منهم ابن عبد البر بما اذا لم يكن راويها دون من لم يروها حفظاً واتقاناً (وقيل لا) تقبل الزيادة مطلقاً ممن رواه ناقصاً ولا من غيره لان ترك الحفاظ لها يضعفها اذ يبعد عادة سماع الجماعة لحديث واحد وذهاب زيادة فيه على أكثرهم ونسيانها (وقيل لا) تقبل (منهم) أي ممن رواه مرة بدونها ومرة بها لأن روايته له بدونها اورثت شكاً فيها لان الانسان طبع على حب اشتهار علمه وتقبل من غيره من الثقات لانتفاء ذلك فيه وقيل تقبل ان لم تغير الاعراب وقيل تقبل ان اختلف المجلس او ادعى نسيانها

يقبل ممن رواه ناقصاً ثم رواه بتلك الزيادة أو رواه بالزيادة ثم رواه ناقصاً وذكر ابن الصباغ في العدة فيما اذا روى الواحد خبرا ثم رواه بعد ذلك بزيادة فان ذكر انه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين قبلت الزيادة وان عزى ذلك الى مجلس واحداً وتكررت روايته بغير زيادة ثم روى الزيادة فان قال كنت أنسيت هذه الزيادة قبل منه وان لم يقل ذلك وجب التوقف في الزيادة وفي المسألة قول رابع انه ان كانت الزيادة مغيرة للاعراب كان الخبران متعارضين وان لم تغير الاعراب قبلت حكاه ابن الصباغ عن بعض المتكلمين وفيها قول خامس أنها لا تقبل الا اذا أفادت حكماً وفيها قول سادس انها تقبل في اللفظ دون المعنى حكاهما الخطيب وقوله وقد قسمه الشيخ أي ابن الصلاح فقال قد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقات الى ثلاثة أقسام أحدها ما يقع مخالفاً منافياً لما رواه سائر الثقات فهذا حكمه الرد كما سبق في نوع الشاذ الثاني أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره كالحديث الذي تفرد برواية جملته ثقة ولا تعرض فيه

وقيل لا تقبل ان كثر الساكتون عنها ولم يغفل مثلهم عن مثلها وقيل لا تقبل الا ان تفيد حكماً وقيل تقبل في اللفظ كالتأكيد دون المعنى وقيل عكسه (وقد . قسمه) أي ما انفرد به الثقة من الزيادة (الشيخ) ابن الصلاح (فقال) أخذاً من كلامهم قد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة الى ثلاثة أقسام (ما انفرد) بروايته (دون الثقات) او ثقة أحفظ (ثقة خالفهم) او خالف الثقة الاحفظ (فيه) أي فيما انفرد به (صريحاً) بان لا يمكن الجمع بينهما (فهو رد) أي مردود كما مر في الشاذ (عندهم) أي عند المحققين ومنهم الشافعي (او لم يخالف) فيه أصلاً كتفرده بحديث (فاقبلنه) لانه

لما رواه الغير بمخالفة أصل فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه وسبق مثاله في نوع الشاذ الثالث ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث مثاله ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين فذكر أبو عيسى الترمذي ان مالكاً انفرد من بين الثقات بزيادة قوله من المسلمين وروى عبيد الله بن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة فأخذ بها غير واحد من الأيمة واحتجوا بها منهم الشافعي وأحمد رضي الله عنهما قال ومن أمثلة ذلك جعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً فهذه الزيادة تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي وسائر الروايات لفظها وجعلت لنا الأرض مسجدا وطهوراً قال فهذا وما أشبهه يشبه القسم الأول من حيث ان ما رواه الجماعة عام وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف به الحكم ويشبه ايضاً القسم الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما انتهى كلام ابن الصلاح واقتصر على المثال الثاني لأنه صحيح كما ذكر تفرد بالزيادة سعد بن طارق أبو مالك الأشجعي والحديث رواه مسلم

جازم بما رواه وهو ثقة ولا معارض لروايته اذ الساكت عنها لم ينفها لفظاً ولا معنى (وادعى . فيه) أي في قبول هذا القسم (الخطيب) البغدادي (الاتفاق) من العلماء حالة كونه (مجمعاً) عليه وهذا تكملة وتأكيد (او خلاف الاطلاق) بان زاد لفظه في حديث لم يذكرها سائر من رواه (نحو جعلت تربة الارض) بدرج الهمزة في حديث فضلت على الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض مسجداً وطهوراً (فهي) أي زيادة تربة (فرد نقلت)

والنسائي من رواية الأشجعي عن ربعي عن حذيفة وأما المثال الأول فلا يصح لأن مالكاًلم ينفرد بالزيادة بل تابعه عليها عمر بن نافع والضحاك بن عثمان ويونس بن يزيد وعبد الله بن عمر المعلي بن اسماعيل وكثيرين فرقد واختلف في زيادتها على عبيد الله بن عمر وأيوب وقد بينت هذه الطرق في النكت التي جمعتها على كتاب ابن الصلاح .

تفرد بها أبو مالك سعد بن طارق الاشجعي[١] عن ربعي[٢] عن حذيفة[٣] رواها مسلم وغيره قال أعني ابن الصلاح فهذا يشبه القسم الاول من حيث ان ما رواه الجماعة عام أي في جميع اجزاء الارض وما رواه المفرد مخصوص أي بالتراب وفي ذلك نوع مخالفة ويشبه الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما (فالشافعي) بالاسكان لما مر (واحمد احتجا بذا) أي باللفظ الزائد حيث خصا التيمم بالتراب .

---

(١) أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي : روى عن أبيه وأنس وعبد الله بن أبي أوفي وربعي بن حراش وسعد بن عبية وموسى بن طلحة وروى عنه خلف بن خليفة وابن اسحاق وشعبة والثوري وابن إدريس وحفص بن غياث وعبد الواحد بن زياد وغيرهم وثقه جماعة نقلهم الحافظ بقي الى حدود ١٤٠ .

(٢) ربعي : هو بكسر أوله وسكون الموحدة بن حراش بمهملة مكسورة وخفة راء واعجام شين ابن جحش بفتح جيم وسكون مهملة بن عمرو قدم الشام وسمع خطبة عمر بالجابيه روى عن عمر وبن علي وابن مسعود وأبي موسى وحذيفة بن اليمان وغيرهم روى عنه أبو مالك الأشجعي المترجم له اعلاه والشعبي وجماعة ثقة وثقه جماعة حتى ان بعضهم نقل الاجماع على توثيقه توفي سنة ١٠٤ وقيل غير ذلك .

(٣) حذيفة بن اليمان : أسلم هو وأبوه وأرادا حضور بدر فأخذهما المشركون فاستحلفوهما فحلفا الا يشهدا فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم وشهدا أحداً فقتل اليمان روى عنه جابر بن عبد الله وأبو الطفيل وربعي بن حراش وزيد بن وهب وأبو وائل وغيرهم استعمله عمر على المداين ومات بعد قتل سيدنا عثمان بأربعين يوماً مناقبه كثيرة وكفاه الصحبة وله فتوحات عظيمة توفي سنة ٣٦ .

وقوله والوصل والارسال من ذا أخذ أي ان تعارض الوصل والارسال نوع من زيادة الثقة لأن الوصل زيادة ثقة وقد تقدم ان الخطيب حكى عن أكثر اهل الحديث أن الحكم لمن أرسل قال ابن الصلاح ان بين الوصل والارسال من المخالفة نحو ما ذكرناه أي في القسم الثالث قال ويزداد ذلك بأن الارسال نوع قدح في الحديث فترجيحه وتقديمه من قبيل الجرح على التعديل قال ويجاب عنه بأن الجرح قدم لما فيه من زيادة والزيادة ها هنا مع من وصل والله أعلم .

(والوصل والارسال) في تعارضهما (من ذا) أي من باب زيادة الثقات (أخذاً) فالوصل زيادة ثقة (لكن) بالتشديد (في الارسال جرحاً) في الحديث (فاقتضى) ذلك (تقديمه) عند الاكثر لكونه من قبيل تقديم الجرح على التعديل فافترقا (ورد) تقديم الارسال بـ (ـان مقتضى هذا) أي ما علل به تقديمه (قبول الوصل) أيضاً (اذ فيه) أي في الوصل (وفي الجرح علم زائد للمقتفي) أي المتبع فتعارضا والأوجه ان الزيادة في الوصل اذ الارسال نقص في الحفظ .

الافراد

الفرد قسمان ففرد مطلقا وحكمه عند الشذوذ سبقا
والفرد بالنسبة ما قيدته بثقة أو بلد ذكرته
أو عن فلان نحو قول القائل لم يروه عن بكر الاوائل
لم يروه ثقة الا ضمرة لم يرو هذا الا أهل البصرة
فان يريدوا واحدا من أهلها تجوزا فاجعله من أولها
وليس في افراده النسبية ضعف لها من هذه الحيثية
لكن اذا قيد ذاك بالثقة فحكمه يقرب مما أطلقه

الافراد منقسمة الى ما هو فرد مطلقاً وهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد وقد سبق حكمه ومثاله في قسم الشاذ والى ما هو فرد بالنسبة الى جهة خاصة كتقييد الفردية بثقة أو بلد معين كمكة والبصرة والكوفة أو بكونه لم يروه من أهل البصرة أو الكوفة مثلا الا فلان أو لم يروه عن فلان الا فلان ونحو ذلك فمثال تقييدالانفراد بكونه لم يروه عن فلان الا فلان حديث رواه اصحاب

الأفراد

بفتح الهمزة (الفرد قسمان ففرد) يقع (مطلقاً) وهو أولهما بان ينفرد به راو واحد عن كل واحد (وحكمه) مع مثاله (عند الشذوذ سبقاً) أي سبق في نوع الشاذ والفرد (بالنسبة) الى جهة خاصة وهو ثانيهما وله أنواع (ما قيدته . بثقة او بلد) معين (ذكرته) كمكة والبصرة والكوفة وسيأتي مثالهما (او) براو معين بان لم يروه (عن فلان) الا فلان (نحو قول القائل)أبي

السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر ابن وائل عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم أو لم على صفية بسويق وتمر قال الترمذي حديث غريب وقال ابن طاهر في أطراف الغرائب غريب من حديث بكر بن وائل عنه تفرد به وائل بن داود ولم يروه عنه غير سفيان بن عيينةانتهى فلا يلزم من تفرد وائل به عن ابنه بكر تفرده به مطلقا فقد

الفضل بن طاهر[1] في حديث أصحاب السنن الاربعة من طريق سفيان بن عيينة عن وائل بن داود[2] عن ابنه بكر بن وائل[3] عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم او لم على صفية[4] بسويق وتمر (لم يروه عن بكر الاوائل) بدرج الهمزة أي أبوه ولم يروه عن وائل الا ابن عيينة فهو غريب ولذا قال الترمذي انه حسن غريب ولا يلزم من تفرد وائل به عن ابنه بكر تفرده به

---

(١) أبو الفضل محمد بن طاهر : بن علي الشيباني المقدسي الحافظ الشهير ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق عاش ستين سنة ورحل لطلب العلم في أنحاء مختلفة كان أسرع الناس كتابة واذكاهم قال السلفي سمعت ابن طاهر يقول كتبت البخاري ومسلم وأبا داود وابن ماجة سبع مرات هـ كان حافظاً مكثرا جوالاً قال في الشذرات ولولا ما ذهب اليه من إباحة السماع لا نعقد على ثقته الاجماع توفي سنة ٥٠٧ هـ ملخصاً من الشذرات .

(٢) وائل بن داود التيمي : أبو بكر الكوفي والد بكر بن وائل روى عن ابراهيم النخعي وأبي بردة وعبد الرحمن بن حبيب وعكرمة مولى ابن عباس ومسلم بن يسار وغيرهم روى عنه ابنه بكر ومات قبله وشعبة وشيبان والسفيانان والقطان وشريك وعن ابن عيينة لم يجالس وائل الزهري وجالسه ابنه وثقه جماعة من الحفاظ .

(٣) بكر بن وائل : ابن المترجم أعلاه روى عن الزهري وعبد الله بن دينار وأبي الزبير وموسى ابن عقبة وروى عنهع شعبة وابن عيينة وهشام بن عروبة وأبوه وائل وهمام بن يحيى مات قبل ابيه وثقه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات بيد ان عبد الحق صاحب الأحكام ضعفه وتعقب تضعيفه ابن القطان في الوهم والايهام قال الحافظ ابن حجر فأجاد النقد .

(٤) صفية أم المؤمنين : بنت حي بن أخطب بن سعيد من أولاد هارون بن عمران عليه السلام =

ذكر الدارقطني في العلل انه رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عيينة عن زيادة بن سعد عن الزهري قال ولم يتابع عليه والمحفوظ عن ابن عيينة عن وائل عن ابنه ورواه جماعة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة ومثال تقييد الانفراد بالثقة حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة رواه مسلم وأصحاب السنن من رواية ضمرة بن سعد المازني عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث لم يروه أحد من الثقات الا ضمرة قال شيخنا علاء الدين

مطلقاً فقد ذكر الدارقطني في علله انه رواه محمد بن الصلت التوزي[1] عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس قال ولم يتابع عليه والمحفوظ هو ابن عيينة عن وائل عن ابنه ورواه جماعة عن ابن عيينة عن الزهري بلا واسطة ومثال المقيد بالثقة قول القائل في حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الاضحى والفطر بقاف واقتربت (لم يروه ثقة الا ضمرة) بدرج الهمزة أي ابن سعد المازني[2]

سباها رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر وأعتقها ثم تزوجها روت عنه صلى الله عليه وسلم روى عنها ابن أخيها وعلي بن الحسين ومسلم بن صفوان وغيرهم روي لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر أحاديث توفيت سنة ٥٠ وقيل قبل ذلك .

(١) محمد بن الصلت التوزي : أبو يعلي البصري التوزي قال في التقريب التوزي بفتح المثناة وتشديد الواو بعدها زاي هـ أصله من توز ويقال بالجيم بلدة بفارس روى عن الوليد بن مسلم وأبي صفوان و ابن عيينة وعبد الله بن رجاء وابن أبي حازم والدراوردي وجماعة روى عنه البخاري وروى النسائي عن الذهلي عنه وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم قال أبو حاتم صدوق كان يملي علينا من حفظه التفسير وغيره وربما وهم وذكره ابن حبان في الثقات قال البخاري مات سنة ٢٢٧ والذي نقله الكلاباذي عن البخاري انه مات سنة ٢٢٨ .

(٢) ضمرة بن سعيد المازني من الأنصار روى عن عمه احجاج بن عمرو وأبي سعيد الخدري

ابن التركماني في الدر النقي مداره على ضمرة يريد حديث أبي واقد وانما قيدت هذا الحديث بقولي أحد من الثقات لأن الدارقطني رواه من رواية ابن ليهعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن لهيعة ضعفه الجمهور

فقــد انفــرد بــه عــن عبيــد الله عــن عبــد الله عــن أبــي واقــد الليثي[١] عن النبــي صلى الله عليه وسلــم رواه مسلــم وغـيره وانمـا قيد بالثقـة لرواية الدارقطني له من رواية ابن لهيعة[٢] وقد ضعفه الجمهور عن خالد بن يزيد[٣] عن الزهري عن عروة عن عائشة ومثال المقيد ببلد قول القائل في حديث أبي

وأنس وأبان بن عثمان وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة الذي تقدمت ترجمته وغيرهم وروى عنه ابنه موسى وإمامنا مالك روى عنه في الموطأ حديثين مسندين وروى عنه ابن عيينة وفليح بن سليمان وغيرهم ووثقه جماعة من الناس .

(١) أبو واقد الليثي : مختلف في اسمه قيل اسمه الحارث بن مالك وقيل ابن عوف وقيل عوف ابن الحارث صحابي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وخليفتيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وعنه ابناه عبد الملك وواقد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعطاء بن يسار وجماعة اختلف في وفاته وشهوده بدرا والذي قاله الامام البخاري وإبن حبان انه شهد بدرا وتوفي سنة ٦٨ هـ ملخصاً من تهذيب التهذيب .

(٢) ابن لهيعة الامام الكبير قاضي الديار المصرية ومحدثها أبو عبد الرحمن بن لهيعة قال في التقريب بفتح اللام وكسر الهاء حدث عن عطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وعمرو بن شعيب ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم وحدث عنه أبو صالح الكاتب وقتيبة بن سعيد ويحيى بن بكير وغيرهم وقعت له واقعة وهي أن كتبه احترقت سنة ١٦٩ ضعفه جماعة ووثقه آخرون وعلى كل فمتكلم فيه ولي القضاء سنة ١٥٥ وبقي بالمنصب تسعة أشهر توفي سنة ١٧٤ وختم الذهبي ترجمته بقوله قلت يروى حديثه في المتابعات ولا يحتج به هـ .

(٣) خالد بن يزيد الجمحي بجيم مضمومة وفتح ميم وإهمال حاء أبو عبد الرحيم المصري مولى =

ومثال ما تفرد به أهل بلدة ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة العوقي عن أبي سعيد قال

داود عن أبي الوليد الطيالسي[١] عن همام عن قتادة[٢] عن أبي نضرة[٣] عن أبي

ابن الصبيغ روى عن سعيد بن أبي هلال وعطاء بن أبي رباح والزهري وابن الزبير وغيرهم وروي عنه سعيد بن أبي ايوب ونافع بن يزيد ويحيى بن أيوب والليث وابن لهيعة وغيرهم وثقه الجماعة توفي سنة ١٣٩ .

(١) أبو الوليد الطيالسي : هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم أبو الوليد الطيالسي البصري الحافظ الامام الحجة روى عن عكرمة بن عمار وجرير بن حازم ومهدي بن ميمون وشعبة روى عنه البخاري وأبو داود والباقون عنه بواسطة اسحاق بن راهوية وأبي خيثمة وجماعة روى عنه البخاري ١٠٧ أحاديث وثقه الجماعة سوى بحث بعضهم في سماعه من حماد بن زيد لأن سماعه منه كان بعد ان وصل الشيخ للهرم والجمهور يعبرون عنه بشيخ الاسلام توفي سنة ٢٢٧ .

(٢) قتادة : هو ابن دعامة بكسر مهملة وخفة عين ابن قتادة أبو الخطاب السندسي ولد أكمه روى عن أنس بن مالك وأبي الطفيل وصفية بنت شيبة وأرسل عن سفينة وأبي سعيد الخدري وسنان ابن سلمة وعمران بن حصين وسعيد بن المسيب وعركمة وأبي نضرة العبدي وجماعة روي عنه أيوب السختياني وسليمان التيمي وجرير بن حازم وشعبة وهمام بن يحيى وجماعة انظرها في السفر الثامن صحيفة ٣٥٢ من تهذيب التهذيب وعن سعيد بن المسيب قال ما أتاني عراقي أحسن من قتادة وقال ابن سيرين قتادة أحفظ الناس وقال مطر الوراق ما زال قتادة متعلماً حتى مات وقال أبو حاتم اثبت أصحاب أنس الزهري ثم قتادة قال وهو أحب الي من أيوب مات سنة ١١٧ هـ .

(٣) أبو نضرة المنذر بن مالك بن قطعة بضم القاف وفتح المهملة أبو نضرة العبدي البصري ادرك طلحة روى عن علي بن أبي طالب وأبي موسى الأشعري وأبي ذر الغفاري وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وجماعة وروى عنه سليمان التيمي وأبو مسعود وأبو مسلم سعيد بن يزيد وعبد العزيز بن صهيب وقتادة وجعفر بن أبي وحشية وكهمس بن الحسن وغيرهم وثقه جماعة قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وليس كل أحد يحتج به ولم يحتج به البخاري لكون العقيلي وابن عدي اورداه في الضعفاء قال الحافظ بن حجر من غير بيان قدح فيه توفي سنة ١٠٩ أو ١٠٧ .

أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال الحاكم تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الاسناد الى آخره ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم ونحو حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله

سعيد الخذري[1] قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر (لم يرو هذا) الحديث (غير أهل البصرة) فقد قال الحاكم انهم تفردوا بذكر الامر فيه من أول الاسناد الى آخره وكذا قال في حديث عبد عبد الله بن زيد[2] في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قوله ومسح

---

(١) أبو سعيد الخدري : و أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن عبيد بن الأبجر بالباء الموحدة وبالجيم وهو خدرة الذي ينسب اليه أبو سعد الأنصاري الخزرجي الخدري بضم الخاء المعجمة واسكان الدال المهملة استصغر آبو سعيد يوم أحد فرد وهي الغزوة التي توفي فيها والده وغزا بعد ذلك مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة كان صحابياً كأبيه روى عن جماعة من الصحابة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت وأبي قتادة وعبد الله بن سلام وروى عنه جماعة من الصحابة عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وغيرهم روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم ١١٧٠ حديثاً اتفق البخاري ومسلم على ٤٦ منها وانفرد البخاري ب ١٦ ومسلم ب ٥٢ كان من فقهاء الصحابة وفضلائهم البارعين ومناقبه كثيرة شهيرة توفي بالمدينة يوم الجمعة سنة ٦٤ وقيل سنة ٧٤ ودفن بالبقيع .

(٢) عبد الله بن زيد : راوي حديث توضأ وأنه مسح رأسه بماء غير فضل يديه أخرجه الترمذي في باب الوضوء من السفر الأول صحيفة ٥٣ قال حدثنا علي بن خشرم أخبرنا عبد الله بن وهب حدثنا عمرو بن الحارث عن حبان بفتح الحاء وتشديد الباء بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وأخرجه ايضاً أبو داود صحيفة ٤٧ من شرح خطاب السبكي من الجزء الثاني

عليه وسلم ومسح رأسه بماء غير فضل يده رواه مسلم وأبو داود والترمذي قال الحاكم هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشاركهم فيها أحد وقوله فان يريدوا واحداً من أهلها أي فان يريدوا بقولهم انفرد به أهل البصرة أو هو من أفراد البصريين ونحوذلك واحداً من أهل البصرة انفردوا به متجوزين بذلك كما يضاف فعل واحد من قبيلة اليها مجازاً فاجعله من القسم الأول وهو الفرد المطلق مثاله ما تقدم عند ذكر المنكر من رواية أبي زكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً كلوا البلح بالتمر الحديث قال الحاكم هو من أفراد البصريين عن المدنيين انفرد به أبو زكير عن هشام بن عروة انتهى فجعله من أفراد البصريين وأراد به واحداً منهم وليس في أقسام الفرد المقيد بنسبة الى جهة خاصة ما يقتضي الحكم بضعفها من حيث كونها أفرادا لكن اذا كان القيد بالنسبة لرواية الثقة

رأسه بماء غير فضل يده سنة غريبة تفـرد بهـا أهـل مصر (فـان يريدوا) أي القائلون لما ذكر ونحوه (واحداً) فقط (من أهلهـا) أي أهـل تلك البلـدة (تجوزا) في الاضافة كما يضاف فعل واحد من قبيلة اليها مجازاً (فاجعله من أولها) أي أول الصور المذكورة في الباب وهو الفرد الطلق ومنه حديث كلوا البلح بالتمر السابق في نوع المنكر حيث قال الحاكم هو من افراد البصريين عن المدنيين تفرد به أبو زكير عن هشام بن عروة فجعله من أفراد البصريين وأراد واحداً منهم (وليس في افراده) أي هذا الباب (النسبية) وهي أنواع القسم الثاني (ضعف لها من هذه الحيثية) أي حيثية الفردية (لكن اذا قيد) القائل

وهو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المدني ذكر الواقدي انه هو الذي قتل مسيلمة الكذاب روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الوضوء وغيره وعنه ابن أخيه عباد بن تميم وسعيد بن المسيب وواسع بن حبان وأبو سفيان قتل بالحرة وكان بآخر ذي الحجة سنة ٦٣ وهو ابن ٧٠ سنة روى له البخاري ومسلم ثمانية أحاديث .

كقولهم لم يروه ثقة الا فلان فان حكمه قريب من حكم الفرد المطلق لأن رواية غير الثقة كلا رواية الا أن يكون قد بلغ رتبة من يعتبر بحديثه فلهذا قيل يقرب ولم يجعل حكمه حكم المفرد المطلق من كل وجه والله أعلم .

المعلل

وسـم ما بعلـة مشمول	معلـلا ولا تقـل معلول
وهي عبارة عن أسباب طرت	فيهـا غمـوض وخفـاء أثرت
تدرك بالخـلاف والتفرد	مع قرائـن تضـم يهتدي
جهبذهـا الى اطلاعــه على	تصويب ارسـال لما قد وصلا
او وقف ما يرفع أو متن دخل	في غيره أو وهم واهم حصل
ظن فامضى او وقف فاحجما	مع كونـه ظاهـره ان سلما

أي وسم الحديث الذي شملته علة من علل الحديث معللا ولا تسمه

من الحفاظ (ذلك) التفرد (بالثقة) كقوله لم يروه ثقة الا فلان (فحكمه يقرب مما اطلقه) أي من القسم الاول لان رواية غير الثقة كلا رواية فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه او لا وفي المتفرد بالحديث هل بلغ رتبة من يحتج بتفرده ام لا فعلم ان من أنواع القسم الثاني ما يشارك الاول كاطلاق تفرد أهل بلد بما يكون راوية منها واحداً وتفرد ثقة بما سشاركه في روايته ضعيف (تنبيه) قال ابن دقيق العيد اذا قيل في حديث تفرد فيه فلان عن فلان احتمل ان يكون نفرداً مطلقاً وان يكون تفرد به عن هذا المعين خاصة ويكون مروياً عن غير ذلك المعين فليتنبه لذلك .

المـعـلـل

قال ابن الصلاح معرفة علل الحديث من أجل علومه وأدقها وأشرفهـا

معلولا وقد وقع في عبارة كثير من أهل الحديث تسميته بالمعلول وذلك موجود في كلام الترمذي وابن عدي والدارقطني وأبي يعلي الخليلي والحاكم وغيرهم قال ابن الصلاح وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس العلة والمعلول مرذول عند أهل اللغة العربية وقال النووي انه لحن قلت والاجـود في تسميته المعل وكذلك هو في عبارة بعضهم وأكثر عباراتهم في الفعل منه أنهم يقولون أعله فلان بكذا وقياسه معل وهو المعروف في اللغة قال الجوهري لا أعلك الله أي لا أصابك بعلة وقال صاحب المحكم واستعمل أبو اسحاق لفظة المعلول في المتقارب من العروض ثم قال والمتكلمون يستعملون لفظة المعلول في مثل هذا كثيرا قال وبالجملة فلست منه على ثقة ولا ثلج لأن المعروف انما هو أعله الله فهو معل اللهم الا أن يكون على ما ذهب اليه سيبويه من قولهم مجنون ومسلول من انهما جاءا على جننته وسللته ان لـم يستعملا في الكلام استغنى عنهما بأفعلت قالوا واذا قالوا جن وسل فانما يقولون جعل الله فيه الجنون والسل كما قالـوا حرق وفسل انتهى .

وانما يتضلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وسـم أنـت ما هو من الحديث (بعلة) خفية من علله الآتية في سند او متن مشمول معللاً كما عبر به ابن الصلاح (ولا تقل) فيه هو (معلول) وان وقع في كلام كثير من أهـل الحديث والاصول والكلام والعـروض من علـه بالشراب اذا سقـاه مرة بعـد أخرى لا مما نحن فيه وقال ابن الصلاح انه مرذول عند أهل العربية واللغـة والنووي انه لحن قال الناظم والاجود المعل كما في عبارة بعضهم وأكثر عباراتهم في الفعل أعله فلان بكذا وقياسه معل وهو المعروف لغة قال الجوهري لا أعلك الله أي لا أصابك بعلة انتهى وقوله والاجود المعل أي أجود من المعلول او منه ومن المعلل تغليباً والا فالمعلل لا جودة فيه فانه لا يجوز أصلاً الا بتجوز لانه ليس من هذا الباب بل من باب التعلل الذي هو التشاغل والتلهي ومنه تعليل الصبي بالطعام كما ذكره هو ايضاً اما معلول فموجود وبه عبر شيخنا بل قال انه

وأما علله فانما يستعملها أهل اللغة بمعنى الهـاه بالشيء وشغلـه به من تعليل الصبي بالطعام والعلةعبارةعن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه أي قدحت في صحته وحذفت همزة طرأت في النظم تخفيفاً وأنشد الأخفش :

اذا قل مال المرء قل صديقه وأومت اليه بالعيوب الأصابع

حكاه صاحب المحكم في مادة روى مثالاً لحرف الروي وتدرك العلـة بتفرد الراوي وبمحالفة غيره له مع قرائن تنضم الى ذلك يهتدي الجهبذ أي الناقد بذلك الى اطلاعه على إرسال في الموصول او وقف في المرفوع او دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك بحيث غلب على ظنه ذلك فأمضاه وحكم به او تردد في ذلك فوقف وأحجم عن الحكم بصحة الحديث وان لم يغلب على ظنه صحة التعليل بذلك مع كون الحديث المعل ظاهره السلامة من العلة وان

الاولى لأنه وقع في عبارات أهل الفن مع ثبوته في اللغة أي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ لكن الاعراف ان فعله ثلاثي مزيد فالاجود المعل كما قاله النـاظم وان كان المعلول أولى كما مر (وهي) أي العلة الخفية (عبارة عن اسبـاب) بدرج الهمزة جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره واصطلاحاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم (طرت) بحذف الهمزة تخفيفـاً أي طلعـت بمعنى ظهرت للناقد (فيها) أي الاسباب (غمـوض وخفـاء) العـطف فيه عطف تفسير (أثرت) أي قدحت في قبول الحديث (تدرك) أي الاسباب او العلة بعد جمع طرق الحديث والفحص عنها (بالخلاف والتفرد) أي بمخالفة راويه لغيره ممن هو احفظ واضبط او اكثر عدداً او بتفرده به بان لم يتابع عليه (مع قرائن تضم) لما ذكر (يهتدي) بمجموع ذلك (جهبذها) بذال معجمة اي الحاذق في هذا الفن (الى اطلاعه على . تصويب إرسال لما قد وصلا . او) تصويب (وقف ما يرفع او) تصويب فصل (متن) ولو بعضاً دخل) مدرجاً (في) متن (غيره او) اي اطلاعه على (وهم واهم حصل) بغير ما

في قولي ان سلما مصدرية قال الخطيب السبيل الى معرفة علة الحديث ان تجمع بين طرقه وتنظر في اختلاف رواته وتعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الاتقان والضبط وقال ابن المديني الباب اذا لم تجمع طرقه لم تتبين خطأه ومثال العلة في الحديث حديث رواه الترمذي وحسنه او صححه وابن حبان والحاكم وصححه من رواية ابن جريج عن موسى بن عقبة

ذكر كابدال راو ضعيف بثقة وقد (ظن) الجهبذ قوة ما وقف عليه من ذلك (فامضى) الحكم بما ظنه من عدم قبول الحديث لأن مبنى ذلك على غلبة الظن (أو) تردد بحيث (وقف) بادغام فائه في فاء فاحجما أي عن الحكم بقبول الحديث وعدمه احتياطاً كل ذلك (مع كونه) أي الحديث المعل او المتوقف فيه (ظاهره) قبل الوقف على علته (ان سلما) أي سلامته منها بجمعه شروط قبوله ظاهراً فقوله ظاهره منصوب خبر كان وان سلما فاعله او مرفوع مبتدأ وان سلم خبره والجملة خبر كان وعلم من تعريف العلة بما ذكر ان المعل حديث فيه أسباب خفية طرأت عليه فأثرت فيه قال شيخنا وأحسن منه من ان يقال هو حديث ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح ومثاله حديث ابن جريج في الترمذي وغيره عن موسى بن عقبة[1]

---

(١) موسى بن عقبة : هو ابن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير أدرك ابن عمر وغيره روى عن أم خالد ولها صحبة وجده لأمه أبي حبيبة وحمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر ونافع بن جبير وغيرهم وروى عنه إبن أخيه اسماعيل بن ابراهيم وبكير بن الأشج ويحيى بن سعيد الأنصاري وأمامنا مالك والسفيانان وجماعة قال ابن سعد كان ثقة ثبتا كثير الحديث هـ وكان سيدنا مالك يقول عليكم بمغازي موسى بن عقبة فانه ثقة هـ قال أبو بكر بن أبي خيثمة كان ابن معين يقول كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب هـ كانوا يقولون في روايته عن نافع شيء لامامنا مالك عنه حديث في الموطأ توفي سنة ١٤١ .

عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه الحديث قال الحاكم في علوم الحديث هذا حديث من تأمله لم يشك انه من شرط الصحيح وله علة فاحشة ثم روى ان مسلماً جاء الى البخاري فسأله عن علته فقال محمد بن اسماعيل هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث الواحد إلا انه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل

عن سهيل بن أبي صالح[١] عن أبيه[٢] عن أبي هريرة مرفوعاً من جلس مجلساً فكثر فيه لغطه فقال قبل ان يقوم سبحانك اللهم وبحمدك الحديث فان موسى بن إسماعيل المنقري[٣] رواه عن

---

(١) سهيل بن أبي صالح : أبو زيد المدني وأبوه اسمه ذكوان السمان الزيات أبو صالح روى عن أبيه وسعيد بن المسيب والحارث بن مخلد الأنصاري وعبد الله بن دينار وعطاء بن يزيد الليثي وجماعة وروى عنه ربيعة والأعمش ويحى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة وجماعة روى عنه سيدنا مالك حديثا واحداً في الموطأ بالسند الذي في الشرح وخرج له البخاري مقرونا بغيره وعاب عليه ذلك النسائي وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطىء وذكر الحفاظ ان فيه لينا توفي سنة ١٣٨ .

(٢) ابو صالح : ذكوان السمان الزيات المدني مولى جويرية بنت الأحمس الغطفاني روى عن سعد بن أبي وقاص وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وأبي الدرداء وروى عنه أولاده سهيل وصالح وعبد الله وعطاء بن أبي رباح وعبد الله بن دينار والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري قال عبد الله ابن أحمد عن أبيه ثقة من أجل الناس وأوثقهم وقال أبو حاتم ثقة صالح الحديث يحتج بحديثه قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث وكان يقدم الكوفة يجلب الزيت فينزل في بني أسد مات سنة ١٠١ .

(٣) موسى بن اسماعيل المنقري : هو بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف أبو سلمة التبوذكي البصري روى عن جرير بن حازم ومهدي بن ميمون وأبان العطار وهمام بن يحيى ووهيب بن خالد

حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله قال البخاري هذا أولى فانه لا نذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل هكذا أعل الحاكم في علومه هذا الحديث بهذه الحكاية وغالب ظني أن هذه الحكاية ليست بصحيحة وأنا اتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم وقد بينت ذلك في النكث التي على كتاب ابن الصلاح .

وهيب بن خالد الباهلي[1] عن سهيل المذكور عن عون بن عبد الله[2] وبهذا أعله البخاري فقال هو مروي عن موسى بن إسماعيل واما موسى بن عقبة فلا نعرف له سماعاً من سهيل

وجماعة وروى عنه البخاري وأبو داود وروى الباقون عنه بواسطة الحسن بن علي الخلال وروى عنه يحيى ابن معين وأحمد بن منصور الرمادي وأبو الأحوص والعباس بن الفضل الأسقاطي وآخرون قال ابن معين ما جلست الي شيخ الا هابني أو عرف لي ما خلا هذا التبوذكي قال عباس الدوري وعددت ليحيى ما كتبنا عنه ٣٥٠٠٠ حديث قال البخاري مات سنة ٢٢٣ .

(١) وهيب بن خالد الباهلي : مولاهم أبو بكر البصري روى عن حميد الطويل وأيوب وخالد الحذاء وموسى بن عقبة وابن جريج ومنصور بن المعتمر وسهيل بن أبي صالح وأبي حازم بن دينار وغيرهم وروى عنه اسماعيل بن علية وابن المبارك وابن مهدي والقطان ويحيى بن آدم وأبو داود وأبو الوليد الطيالسيان وأبو هاش المخزومي وجماعة وثقه الجماعة وأثنوا عليه بكونه ابصر اصحابه بالحديث والرجال قال البخاري مات سنة ١٦٥ .

(٢) عون بن عبد الله بن عتبة : أبو عبد الله الهذلي الكوفي الزاهد روى عن أبيه وعمه مرسلا وأخيه عبد الله وعبد الله بن عمير ويوسف بن عبد الله بن سلام والشعبي وسعيد بن علاقة ويقال ان روايته عن الصحابة مرسلة وروى عنه أخوه حمزة والمسعودي ومحمد بن عجلان والزهري واسحاق ابن يزيد الهذلي وجماعة قال ابن سعد لما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة رحل اليه عون بن عبد الله مع اصحابه فناظروه في الأرجاء فزعموا انه وافقهم وكان ثقة كثير الارسال كان مرجئاً ثم رجع عن ذاك ذكره البخاري فيمن توفي بين ١١٠ و١٢٠ .

وهي تجيء غالباً في السند ... تقدح في المتن بقطع مسند
او وقف مرفوع وقد لا يقدح ... كالبيعان بالخيار صرحوا
بوهم يعلى بن عبيد أبدلا ... عمرا بعبد الله حين نقلا
وعلة المتن كنفي البسملة ... اذ ظن راو نفيها فنقله
وصح ان أنسا يقول لا ... احفظ شيئاً فيه حين سئلا

العلة تكون في الاسناد وهو الأغلب الأكثر وتكون في المتن ثم العلة في الاسناد قد تقدح في صحة اسناد المتن ايضا وقد لا تقدح فأما علة الاسناد التي تقدح في صحة المتن فكالتعليل بالارسال والوقف وأما علة الاسناد التي لا تقدح في صحة المتن فكحديث رواه يعلي بن عبيد الطنافسي أحد رجال الصحيح عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

(وهي) أي العلة القادحة الخفية (تجيء غالباً في السند) أي وقليلاً في المتن فالتي في السند (تقدح في) قبول (المتن بقطع مسند) متصل (او وقف مرفوع) او غير ذلك من موانع القبول وذلك حيث لم يتعدد السند ان لم يقو الاتصال او الرفع مثلا على القطع والوقف (وقد لا تقدح) فيه بان يتعدد السند ويقوى الاتصال او نحوه او يقع الاختلاف في تعيين واحد من ثقتين (كـ) حديث (البيعان بالخيار) المروي عن عبد الله بن دينار المدني عن مولاه ابن عمر فقد (صرحوا) أي النقاد (بوهم) راويه (يعلى بن عبيد) الطنافسي اذ (ابدلا) بالف الاطلاق (عمراً) هو ابن دينار المكي (بعبد الله) بن دينار الذي هو الصواب فالباء داخلة على المتروك تشبيهاً للابدال بالتبدل والا فهو خلاف ما عليه أيمة اللغة من انها انما تدخل على الماخوذ في الابدال (مطلقاً وفي التبديل)[1] وعلى المتروك في الاستبدال والتبدل (ان لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرهما في الاربعة)[2] وقد حرر ذلك شيخنا شيخ

---

(١) كذا في الأندلسية وفي الشرقية في الابدال كالتبديل . (٢) الزيادة في النسخة الشرقية .

قال البيعان بالخيار الحديث فوهم يعلى بن عبيد على سفيان في قوله عمرو بن دينار وانما المعروف من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر هكذا رواه الأيمة من أصحاب سفيان أبو نعيم الفضل بن دكين وعبيد الله بن موسى العبسي ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم وهكذا رواه عن عبد الله بن دينار شعبة وسفيان بن عيينة ويزيد بن عبد الله بن الهاد ومالك بن أنس من رواية ابن وهب عنه والحديث مشهور لمالك وغيره عن نافع عن ابن عمر وأما رواية عمرو بن دينار له فوهم من يعلى بن عبيد وقال عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين يعلى بن عبيد ضعيف في الثوري ثقة في غيره وقولي أبدل عمرا بعبيد الله أي ترك عبد الله بن دينار وأتى بعمرو بن دينار لأن الباء تدخل على المتروك وأما علة المتن فمثاله ما تفرد به مسلم في صحيحه من روايةِ الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره عن أنس بن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول

الاسلام الشيخ القاياتي أتم تحرير في شرحه لخطبة منهاج النووي وبذلك اندفع ما قيل ان الباء في الابدال انما تدخل على المتروك (حين نقلا) بالف الاطلاق أي روى يعلى ذلك عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار وشذ بذلك عن سائر أصحاب الثوري فكلهم قالوا عن عبد الله فقد توبع الثوري فرواه كثيرون عن عبد الله قال ابن الصلاح وكلاهما أي عمرو وعبد الله ثقة اي فلهذا لم يقدح الخلف فيهما في المتن (وعلة المتن) القادحة فيه (كـ) ـحديث (نفي) قراءة (البسملة) في الصلاة المروي عن انس (اذ ظن راو) من رواته حين سمع قول انس رضي الله عنه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين

قراءة ولا في آخرها ثم رواه من رواية الوليد عن الأوزاعي اخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنس بن مالك يذكر ذلك وروى مالك في الموطأ عن حميد عن أنس قال صليت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك به صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر وهو عندهم خطأ وحديث أنس قد أعله الشافعي رضي الله عنه فيما ذكره البيهقي في المعرفة عنه انه قال في سنن حرملة جواباً لسؤال اورده فان قال قائل قد روى مالك فذكره قال الشافعي قيل له خالفه سفيان بن عيينة والفزاري والثقفي وعدد لقيتهم سبعة أو ثمانية متفقين مخالفين له قال والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد ثم رجح روايتهم بما رواه عن سفيان عن أيوب عن قتادة عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين قال الشافعي يعني يبدأون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ولا يعني أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم وحكى الترمذي عن الشافعي في معنى الحديث مثل هذا قال الدارقطني هذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن انس قال البيهقي وكذلك رواه أكثر اصحاب قتادة عن قتادة قال وهكذا رواه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وثابت البناني عن انس انتهى وممن رواه عن قتادة هكذا ايوب السختياني وشعبة هشام الدستوائي وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي عروبة وأبو عوانة وغيرهم قال ابن عبد البر فهؤلاء حفاظ اصحاب قتادة ليس في روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب انتهى .

(نفيها) اي البسملة بذلك (فنقله) مصرحاً بما ظنه فقال عقب ذلك فلم يكونوا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها فصار بذلك حديثاً مرفوعاً

وهذا هو اللفظ المتفق عليه في الصحيحين وهو رواية الأكثرين وما أوله عليه الشافعي مصرح به في رواية الدارقطني فكانوا يستفتحون بأم القرآن فيما يجهر به قال الدارقطني هذا صحيح وأيضاً فلو قال قائل أن رواية حميد منقطعة بينه وبين أنس لم يكن بعيدا فقد رواها ابن عدي عن حميد عن قتادة عن أنس قال ابن عبد البر ويقولون ان أكثر رواية حميد عن أنس انما سمعها من قتادة وثابت عن أنس وقال ابن عبد البر في الاستذكار اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً منهم من يقول فيه صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من لا يذكره فكانوا لا يبدأون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم وقال كثير منهم فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وقال بعضهم فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم وقال بعضهم كانوا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم قال وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لاحد من الفقهاء الذين يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرأونها وقولي اذ ظن راو نفيها فنقله أي اذ ظن بعض الرواة فهما منه إن معنى قول أنس يستفتحون بالحمد لله أنهم لا يبسملون فرواه على ما فهمه بالمعنى وهو مخطىء في فهمه ومما يدل على أن أنس لم يرد بذلك نفي البسملة ما صح عنه من رواية أبي مسلمة سعيد بن يزيد .

والراوي له مخطىء في ظنه ومن ثم قال الشافعي وأصحاب المعنى انهم يبدؤون بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها لا انهم يتركون البسملة (و) قد (صح) كما صرح به الدارقطني وغيره ما يتأيد به القول بخطا النافي (ان أنسا) رضي الله عنه (يقول لا . أحفظ شيئاً حين سئلا) بالف الاطلاق أي سأله أبو مسلمة سعيد بن يزيد[١]

---

(١) سعيد بن يزيد أبو مسلمة : البصري القصير روى عن أنس وأبي نضرة وعكرمة وأبي قلابة

قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو ببسم الله الرحمن الرحيم فقال انك لتسألني عن شيء ما أحفظه وما سألني عنه احد قبلك رواه أحمد في مسنده وابن خزيمة في صحيحه والدارقطني وقال هذا إسناد صحيح قال البيهقي في المعرفة في هذا دلالة على ان مقصود أنس ما ذكره الشافعي وقد اعترض ابن عبدالبر على هذا الحديث بأن قال من حفظه عنه حجة على من سأله عنه في حال نسيانه وأجاب أبو شامة بأنهما مسألتان فسؤال أبي مسلمة عن البسملة وتركها وسؤال قتادة عن الاستفتاح بأي سورةوفي صحيح مسلم ان قتادةقال نحن سألناه عنه فاتضح ان سؤال قتادة كان غير سؤال أبي مسلمة وأما قول ابن الجوزي في التحقيق حديث أبي مسلمـة ليس في الصحاح فلا يعارض ما في الصحاح وان الأيمة اتفقوا على صحة حديث انس ففيه نظر فهذا الشافعي والدارقطني والبيهقي لا يقولون بصحـة حديث

أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله او ببسم الله الرحمـن الرحيم لكن قد روى الحديث عن أنس جماعة منهم حميد وقتادة والمعل انما هو رواية حميد[1] اذ رفعها وهم من

ومطرف وغيرهم وروى عنه شعبة وابراهيم بن طهمان وحماد بن زيد وبشر بن المفضل وابن علية وغيرهم وثقه الجماعة .

(١) حميد الطويل : ابو عبيدة الخزاعي بخاء مضمومة وخفة زاي معجمـة نسبـة الى خزاعـة اختلف في اسم أبيه اختلافاً كثيرا روى عن أنس بن مالك وثابت البناني وموسى بن أنس وبكير بن عبد الله المزني واسحاق بـن عبد الله بن الحارث وغيرهـم.وعنه ابن أخته حمـاد بن سلمـة ويحيى بن سعيد الأنصاري وهو من أقرانه وحماد بن زيد والسفيانان وشعبة ومالك وابن اسحاق وغيرهم قال ابن عدي له أحاديث كثيرة مستقيمة وقد حدث عنه الأيمة وأما ما ذكر عنه انه لم يسمع من أنس الا مقدارماذكر وسمع

أنس الذي فيه نفي البسملة فلا يصح نقل اتفاق الأيمة عليه ولا يرد حديث أبي مسلمة بكونه ليس في الصحاح فقد صححه ابن خزيمة والدارقطني وايضاً فقد وصف أنس قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ببسم الله الرحمن الرحيم فروى البخاري في صحيحه من رواية قتادة قال سئل أنس بن مالك كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم قال كانت مدائم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد ببسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم قال الدارقطني هذا حديث صحيح وكلهم ثقات وقال الحازمي هذا حديث صحيح ولا نعرف له علة وفيه دلالة على الجهر مطلقا وان لم يقيد بحالة الصلاة فيتناول الصلاة وغير الصلاة قال أبو شامة وتقرير هذا ان يقال لو كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر الجهر والاسرار تختلف في الصلاة وخارج الصلاة لقال أنس لمن سأله عن أي قراءتيه تسأل عن التي في الصلاة ام عن التي خارج الصلاة فلما أجاب مطلقاً علم أن

الوليد[1] بن مسلم عن مالك عنه فان سائر الرواة عن مالك لم يذكروا فيها خلف النبي صلى الله عليه وسلم فليس عندهم الا الوقف وأما رواية قتادة فلم يتفق أصحابه عنه على ذكر النفي المذكور بل اكثرهم لم يذكروه وجماعة منهم ذكروه بلفظ فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم وجماعة بلفظ فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم وجماعة بلفظ فلم اسمع احداً منهم يقرأ ببسم الله الرحمن

الباقي من ثابت عنه فأكثر ما في بابه أن بعض ما رواه عن أنس يدلسه وقد سمعه من ثابت هو قال أبو عبيدة الحداد عن شعبة لم يسمع حميد من أنس الا أربعة وعشرين حديثا هـ وقيل انما سمع منه خمسة وقال بعض الناس انه وقع له اختلاط توفي وهو قائم يصلي ارخه ابن سعد سنة ١٤٢ .

(١) الوليد بن مسلم : ابو العباس الأموي مولاهم الدمشقي الامام الحافظ عالم أهل دمشق روى عن الأوزاعي وابن جريج وابن عجلان وابن أبي ذيب وسعيد بن عبد العزيز والثوري وعبد الله بن العلاء وجماعة وروى عنه الليث بن سعد وهو من شيوخه وبقية بن الوليد وهما من أقرانه والحميدي

الحال لم يختلف في ذلك وحيث أجاب بالبسملة دون غيرها من آيات القرآن دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسملة في قراءته ولولا ذلـــك لكان أنس أجاب الحمد لله رب العالمين أو غيرها من الآيات قال وهذا واضح قال ولنا أن نقول الظاهر ان السؤال لم يكن الا عن قراءتـه في الصـلاة فان الراوي قتادة وهو راوي حديث أنس ذاك وقال فيه نحن سألناه عنه انتهى فهذا ترجيح لقراءة السملة وقد قال الحازمي انه لا يعرف له علة ولم يختلف على قتادة فيه وأما حديث أنس ذاك فله علل اختلف على قتادة فيه واعله الشافعي بخطأ الراوي في فهمه واعله ابن عبد البر بالاضطراب ومن علله أنه ليس متصـلا بالسماع فان قتادة كتب الى الأوزاعي به والخلاف في الكتابـة معـروف كما سيأتي .

الرحيم والجمع بين هذه الروايات كما قال شيخنا ممكن بحمل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ويؤيده ما رواه ابن خزيمة عن أنس انهم كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم وان كان في سنده ضعيف وبهذا الجمع سقطت دعوى ان هذا اضطراب لا تقوم معه حجة لان شرط هذا الاضطراب عدم امكان الجمع وتساوي الطرق قوة وضعفاً وهذا ليس كذلك لانه قد أمكن الجمع ولم تتساو الطرق فان رواية يفتتحون بالحمد لله رب العالمين أصح ثم رواية فلم يكونوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم ثم رواية لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها .

وسليمان بن عبد الرحمن والامام أحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وعلي بن المديني وغيرهم قال النووي وأجمعوا على جلالته وارتفاع محله في العلم وتوثيقه هـ وقال الحافظ ابن حجر نقلا عن ابن جوصاء لم نزل نسمع انه من كتب مصنفات الوليد صلح ان يلي القضاء قال ومصنفات الوليد سبعون كتابا وقال صدقة بن الفضل المروزي قدم الوليد مكة فما رأيت احفظ للطوال والملاحم منه هـ قال الذهبي قلت لا نزاع في حفظه وعلمه انما الرجل مدلس فلا يحتج به الا اذا صرح بالسماع هـ توفي سنة ١٩٥ وقيل ١٩٦ .

وأما رواية مسلم الثانية فان مسلماً لم يسق لفظها وقد ساقه ابن عبد البر كرواية الأكثرين كانوا يفتتحونُ القراءة بالحمد لله رب العالمين وليس فيها نفي البسملة رواها من رواية محمد بن كثير حدثنا الأوزاعي وهذه أولى من رواية مسلم لأن تلك من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بالعنعنة والوليد مدلس كما تقدم وايضاً فقد تقدم قول البيهقي ان رواية اسحاق وثابت هكذا وهو خلاف ما يوهمه عمل مسلم .

وكثر التعليل بالارسال ... للوصل ان يقو على اتصال

وقد يعلون بكل قدح ... فسق وغفلة ونوع جرح

ومنهم من يطلق اسم العلة ... لغير قادح كوصل ثقة

يقول معلول صحيح كالذي ... يقول صح مع شذوذ احتذِ

لما تقدم ان العلة تكون غامضة خفية في الحديث ذكر أنهم يعلون ايضاً بأمور ليست خفية كالارسال وفسق الراوي وضعفه وبما لا يقدح ايضاً قال ابن الصلاح وكثيراً ما يعللون الموصول بالمرسل مثل ان يجيء الحديث باسناد موصول ويجيء ايضاً باسناد منقطع اقوى من اسناد موصول قال ولهذا اشتملت كتب علل الحديث على جمع طرقه وقولي ان يقو أي ان يقو الارسال على الاتصال وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي وذلك موجود في كتب علل الحديث وبعضهم يطلق اسم العلة على ما

واما رواية فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم فضعيفة ولما قدم ان العلة تكون خفية بين انها تكون ظاهرة فقال (وكثر) من المحدثين (التعليل) الاولى والاوجه كما مر الاعلال (بالارسال) الظاهر (للوصل) وبالوقف للرفع بمعنى انه كثر اعلال الموصول بالمرسل والمرفوع بالموقوف (ان يقو) الارسال او الوقف بكون رواته اضبط او اكثر عدداً (على اتصال) او رفع (وقد يعلون) الحديث (بكل قدح) ظاهر من (فسق) في رواية (وغفلة) منه (ونوع جرح) فيه كسوء حفظ (ومنهم) بالضم (من يطلق اسم العلة)

ليس بقادح من وجوه الخلاف كالحديث الذي وصله الثقة الضابط وأرسله غيره حتى قال من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول هكذا نقله ابن الصلاح عن بعضهم ولم يسمه وقائل ذلك هو أبو يعلى الخليلي قاله في كتابه الارشاد ان الأحاديث على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول وصحيح مختلف فيه ثم مثل الصحيح المعل بحديث رواه ابراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمملوك طعامه وشرابه وقد رواه أصحاب مالك كلهم في الموطأ عن مالك قال بلغنا عن أبي هريرة قال الخليلي فقد صار الحديث يتبين الاسناد صحيحاً يعتمد عليه

توسعاً وهو أبو يعلى الخليلي (الغير) أي على غير (قادح كوصل ثقة) ضابط ارسله من لم يفقه ولا مرجح حيث (يقول) في إرشاده الحديث اقسام (معلول صحيح) وصحيح متفق عليه وصحيح مختلف فيه ومثل للاول بحديث مالك في الموطأ انه قال بلغنا ان أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمملوك طعامه وكسوته حيث وصله مالك في غير الموطأ بمحمد بن عجلان[1] عن أبيه[2] عن أبي هريرة قال فقد صار الحديث بتبين الاسناد صحيحاً يعتمد عليه

---

(١) محمد بن عجلان المدني : مولى فاطمة بنت الوليد بن عتبة أبو عبد الله أحد العلماء العاملين روى عن أبيه وأنس بن مالك وأبي حازم الأشجعي والأعرج وأبي الزناد وعكرمة وغيرهم وروى عنه صالح بن كيسان وهو أكبر منه وابراهيم بن أبي عبلة والامام مالك ومنصور وشعبة والسفيانان والليث والوليد بن مسلم وغيرهم كان ثقة وقال يعقوب بن شيبة صدوق وسط أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به ولم يحدث عنه مالك الا يسيرا وقال العقيلي يضطر في حديث نافع توفي سنة ١٤٨ وقيل ١٤٩ .

(٢) عجلان : والد المترجم له أعلاه روى عن مولاته فامه المذكورة أعلاه وأبي هريرة وزيد بن ثابت وروى عنه ابنه محمد وبكير بن عبد الله واسماعيل بن أبي حبيبة قال النسائي لا بأس به وقال

قال وهذا من الصحيح المبـين بحجـة ظهـرت قال وكان مالك يرسـل أحاديث لا يبين اسنادها واذا استقصى عليه من يتجاسر ان يسأله ربما أجابه الى الاسناد وأتيت بلفظ معلول وكذلك ابن الصلاح تبعا لمن حكى كلامه في ذلك وهو الخليلي وقولي كالذي قول الى آخره أي كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ .

والنسخ سمى الترمـذي عله فان يرد في عمـل فاجنـح له

أي وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث وقولي فان يرد هو من الزوائد على ابن الصلاح أي فان أراد الترمذي انه علة في العمل بالحديث فهو كلام صحيح فاجنح له أي مل الى كلامه وإن يرد أنه علة في صحة نقله فلا لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة وسيأتي الكلام على النسخ في فصل الناسخ والمنسوخ .

وما قاله في هذا هو (كالذي . يقول) فيه هو كالحاكم (صح) أي كالحديث الذي صححه (مع) بالاسكان (شذوذ) فيه مناف عند الجمهور للصحة فقد (احتـذ) أي اقتـد في ذلك بهذا فالشذوذ عند الخليلي ومن وافقه يقدح في الاحتجاج لا في التسمية (والنسخ) مفعول (سمى الترمذي عله) من علل (الحديث وزاد الناظم (فان يرد) أي الترمذي انـه علـة في عمـل) أي في العمل بالمنسوخ (فاجنح) أي مل (له) وان يرد أنه علة في صحتـه أو في صحة نقله فلا لأن في كتب الصحيح أحاديث كثيرة صحيحة منسوخـة وقـد صحح الترمذي منه جملة فمراده الأول .

الآجري عن أبي داود لم يرو عنه غير ابنه محمد وذكره ابن حبان في الثقـات هـ ملخصاً من تهـذيب التهذيب .

المضطرب

مضطرب الحديث ما قد وردا	مختلفا من واحد فازيدا
في متن او في سند أن اتضح	فيه تساوي الخلف أما ان رجح
بعض الوجوه لم يكن مضطربا	والحكم للراجح منها وجبا
كالخط للسترة جم الخلف	والاضطراب موجب للضعف

المضطرب من الحديث هو ما اختلف راويه فيه فرواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له وهكذا ان اضطرب فيه راويان فاكثر فرواه كل واحد على وجه مخالف للآخر فقولي من واحد أي من راو واحد ثم الاضطراب قد يكون في المتن وقد يكون في السند وانما يسمى مضطرباً اذا تساوت الروايتان المختلفتان في الصحة بحيث لم تترجح احداهما على الأخرى أما اذا ترجحت احداهما يكون راويها احفظ او اكثر صحبة للمروي عنه او غير ذلك من وجوه الترجيح فانه لا يطلق على الوجه الراجح وصف الاضطراب ولا له حكمه

المضطرب

من الأحاديث بكسر الراء وهو نوع من المعل (مضطرب الحديث ما قد وردا) حال كونه (مختلفا من) راو (واحد) بان رواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف له (فازيدا) بان رواه كل من جماعة على وجه مخالف للآخر في متن او في سند بدرج الهمزة والاختلاف في السند وهو الغالب يكون باختلاف في وصل وارسال وفي اثبات راو وحذفه او غير ذلك والقضية مانعة خلو فيكون ذلك في المتن والسند معاً هذا

والحكم حينئذ لوجه الراجح مثال الاضطراب في السند ما رواه أبو داود وابن ماجه من رواية اسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده

(ان اتضح . فيه تساوى الخلف) أي الاختلاف في الوجوه بحيث لم يرجح منها شيء ولم يمكن الجمع (اما ان رجح . بعض الوجوه) أي وجهين فاكثر على غيره باحفظية او اكثرية ملازمة للمروي عنه او غيرهما من وجوه الترجيح فقل (لم يكن) أي الحديث (مضطرباً والحكم للراجح منها) أي من الوجوه (وجبا) اذ لا أثر للمرجوح ولا اضطراب أيضاً اذا امكن الجمع بحيث يمكن ان يعبر المتكلم بالفاظ عن معنى واحد وان لم يترجح شيء ومضطرب السند (كـ) حديث (الخط) من المصلي (للسترة) المروي بلفظ فاذا لم يجد عصى لينصبها بين يديه فليخط خطا فان إسناده (جم) بالفتح والتشديد أي أكثر (الخلف) أي الاختلاف على راويه وهو إسماعيل بن أمية[1] فانه روى عنه عن أبي عمرو بن محمد ابن حريث عن جده[2]

---

(١) اسماعيل بن أمية : بن عمرو بن سعيد بن العاصي روى عن ابن المسيب ونافع مولى ابن عمر وعكرمة مولى ابن عباس وسعيد المقبري وأبي الزبير والزهري وجماعة وروى عنه ابن جريج والثوري وأبو إسحاق الفزاري وابن اسحاق ومعمر ويحيى بن أيوب المصري وابن عيينة وغيرهم ذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع وثقه جماعة وبحث الدارقطني اعترض بتصريح الامام مسلم بالتحديث عنه قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث توفي سنة ١٤٤ هـ وقال غيره مات سنة ١٣٩ في سجن داود بن علي .

(٢) ابو عمرو بن محمد بن حريث عن جده : ليس لهذا الراوي ولا لجده ذكر في غير حديث الخط ونقل الخلال عن الامام احمد انه قال الخط ضعيف وقال الدارقطني لا يصح ولا يثبت وقال الشافعي في سنن حرملة ولا يخط المصلي بين يديه خطا الا أن يكون ذلك في حديث ثابت فيتبع وفي ليس حريث جدا لأبي عمرو بل حريث جد أبيه وقيل أبو محمد بن عمرو وحريث جد لأسماعيل بن أمية من قبل أمه قال

حريث عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه الحديث وفيه فاذا لم يجد عصى ينصبها بين يديه فليخط خطاً وقد اختلف فيه على اسماعيل اختلافاً كثيراً فرواه بشر بن المفضل وروح بن القاسم عنه هكذا ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه حميد بن الأسود عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سلم عن أبي هريرة ورواه وهيب بن خالد وعبد الوارث عنه عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث ورواه ابن جريج عنه عن حريث بن عمار عن أبي هريرة ورواه داود بن علية الحارثي عنه عن أبي عمرو بن محمد عن جده حريث بن سليمان .

حريث[1] عن أبي هريرة وروي عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة وروي عنه عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم عن أبي هريرة

الطحاري أبو عمرو وجده مجهولان قال الحافظ ابن حجر قلت ذكره ابن حبان في الثقات وروى الواقدي في المغازي في وفود بني عذرة عن اسحاق بن عبد الله بن نسطاس عن ابي عمرو بن حريث العذري قال وجد في كتاب آبائي قال قدم وفدنا فذكر القصة هـ منه ملخصاً .

(١) حريث: قال الحافظ ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب هو رجل من بني عذرة يقال ابن سليم ويقال ابن سليمان ويقال ابن عمار روى عن أبي هريرة حديث الخط أمام المصلي وهو حديث تفرد به اسماعيل بن أمية وقد اختلف عليه فقال بشر بن المفضل وروح بن القاسم وداود بن علية عنه عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده ونسبه داود حريث بن سليمان ورواه ابن عيينة عن اسماعيل واختلف عليه فيه فقال البيكندي عنه كرواية بشر بن المفضل وكذا قال ابن المديني عنه فيما رواه البخاري وقال الذهلي عن ابن المديني عن ابن عيينة عن أبي اسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث قلت اسمه فقط. ورواه احمد بن حنبل عن ابن عيينة على الوجهين ورواه مسدد عن ابن عيينة عن

قال أبو زرعة الدمشقي لا نعلم احداً بينه ونسبه غير داود ورواه سفيان ابن عيينة عنه فاختلف فيه على ابن عيينة فقال ابن المديني عن ابن عيينة عن اسماعيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل من بني عذرة قال سفيان لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يجيء الا من هذا الوجه قال ابن المديني قلت له انهم يختلفون فيه فتفكر ساعة .

وروي عنه عن ابن محمد بن عمرو بن حزم[1] عن أبيه[2]

اسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة نسب أبا عمرو الى جده وجعله أباه وكذا قال عبد الرزاق عن معمر والثوري جميعا عن اسماعيل ورواه مسلم بن إبراهيم عن وهيب بن خالد وأبو معمر عن عبد الوارث كلاهما عن اسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث نسبا أبا عمرو الى جده حسب ورواه حميد بن الأسود عن اسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث بن سليم وكذا قال عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن اسماعيل عن حريث بن عمار عن أبي هريرة والاضطراب فيه من إسماعيل وكذا من أبي عمرو بن محمد بن حريث وحريث العذري ذكره ابن قانع في معجم الصحابة وأورد له حديثا واحدا بحث في سنده هـ منه .

(١) ابن محمد بن عمرو بن حزم : هو أبو بكر الأنصاري الخزرجي البخاري المدني القاضي روى عن أبيه وأرسل عن جده وعبد الله بن زيد بن عبد الله الأنصاري وروى عن خالته وخالدة بنت أنس ولها صحبة والسائب بن يزيد وعباد بن تميم وجماعة وروى عنه ابناه عبد الله ومحمد وابن عمه محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم وجماعة ولي القضاء ولاه سيدنا عمر بن عبد العزيز فقيل له أغرك بصلاته فأجاب اذا لم يغرني المصلون فمن يغرني وكانت سجدته قد أخذت جبهته وأنفه وثقه جماعة من المحدثين توفي سنة ١٢٠ .

(٢) محمد بن عمرو بن حزم : أبو عبد الملك الأنصاري النجاري ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بنجران روى عن أبيه وعمر بن الخطاب وعمرو بن العاص وروى عنه ابنه أبو بكر وعمر بن

ثم قال ما أحفظه الا أبا محمد بن عمرو ورواه محمد بن سلام البيكندي عن ابن عيينة مثل رواية بشر بن المفضل وروح ورواه مسدد عن ابن عيينة عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة عن اسماعيل عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم وفيه من الاضطراب غير ما ذكرت وهو المراد بقولي كالخط أي كحديث الخط للسترة جم الخلف أي هو كثير الاختلاف ومثال الاضطراب في المتن حديث فاطمة بنت قيس قالت سألت أو سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في المال لحقا سوى الزكاة فهذا حديث قد اضطرب لفظه ومعناه .

عن جده[1] عن أبي هريرة وروي عنه عن محمد بن عمرو بن حريث عن أبي سلمة عن أبي هريرة وروي عنه غيرذلك ومن ثم حكم غيرواحد من الحفاظ باضطراب سنده لكن بعضهم صححه ترجيحاً للرواية الاولى بل قال شيخنا هذه كلها قابلة لترجيح بعضها على بعض والراجحة منها يمكن التوفيق بينها قال والحق ان التمثيل لا يليق الا بحديث لولا الاضطراب لم يضعف وهذا الحديث ليس كذلك فانه ضعيف بدونه لان شيخ إسماعيل مجهول واما مضطرب المتن فكحديث فاطمة[2] بنت قيس قالت سألت او سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال ان في المال لحقاً سوى الزكاة فرواه الترمذي هكذا ورواه ابن

كثير بن أفلح قال النسائي ثقة وقال ابن سعد عن الواقدي كان ثقة قليل الحديث قتل يوم الحرة سنة ٦٣ .

(١) عمرو بن حزم : صحابي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه ابنه محمد وامرأته سودة بنت حارثة وابن ابنه أبو بكر بن محمد ولم يدركه وزياد بن نعيم الحضرمي شهد الخندق وهو ابن ١٥ سنة واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أهل نجرن وهو ابن ١٧ سنة اختلف في وفاته قيل توفي سنة ٥١ او ٥٢ أو ٥٣ أو ٥٤ .

(٢) فاطمة : بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس الأمير وكانت أسن

فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل وقول البيهقي انه لا يحفظ لهذا اللفظ الثاني إسنادا معارض بما رواه ابن ماجه هكذا والله أعلم والاضطراب موجب لضعف الحديث المضطرب لاشعاره بعدم ضبط راويه أو رواته والله أعلم .

ماجه[1] عنها بلفظ ليس في المال حق سوى الزكاة لكن في سند الترمذي راو ضعيف فلا يصلح مثالاً نظير ما مر ايضاً على انه أيضاً يمكن الجمع بحمل الحق في الاول على المستحب وفي الثاني على الواجب (والاضطراب) في سند او في متن (موجب للضعف) لاشعاره بعدم ضبط راويه او رواته .

منه روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنها القاسم بن محمد بن أبي بكر وأبو بكر بن أبي الجهم وأبو سلمة بن عبد الرحمن وجماعة قال ابن عبد البر كانت من المهاجرات الأول وكانت ذات جمال وعقل وفي بيتها اجتمع اصحاب الشورى عند قتل عمر وكانت عند أبي عمرة بن حفص بن المغيرة فطلقها فتزوجها بعده أسامة بن زيد .

(١) ابن ماجه : ابو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه الربعي الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن والتفسير والتاريخ ومحدث تلك الديار سمع محمد بن عبد الله بن نمير وجبارة بن المغلس وابراهيم بن المنذر الحزامي وطبقتهم وروى عنه محمد بن عيسى الأبهري وأحمد بن محمد بن حكيم وأبو الحسن القطان وجماعة وروى عن ابن ماجه قال عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه وقال اظن ان وقع هذا في أيدي الناس تعلت هذه الجوامع أو أكثرها ثم قال لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف هـ قال أبو يعلي الخليلي ابن ماجه ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة وحفظ ارتحل الى العراقيين ومكة والشام ومصر قال الحافظ الذهبي قلت سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست الكثيرة توفي سنة ٢٧٣ .

المدرج

المدرج الملحـق آخـر الخبر — من قول راو ما بلا فصل ظهر
نحو اذا قلت التشهـد وصل — ذاك زهير وابن ثوبـان فصل
قلت ومنـه مدرج قبـل قلب — كاسبغوا الوضوء ويل للعقب

المدرج في الحديث أقسام القسم الأول منه ما أدرج في آخر الحديث من قول بعض رواته أما الصحابي أو من بعده موصولاً بالحديث من غير فصل بين الحديث وبين ذلك الكلام بذكر قائله فيلتبس على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع مرفوع مثاله ما رواه أبو داود قال ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا زهير ثنا الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة .

المـدرج

ويقع في المتن وفي السند كما سيأتـي ولـكل منهما أقسـام فمـن الأول (المدرج الملحق آخر الخبر . من قول راو ما) من رواته صحابي او غيره (بلا فصل ظهر) بين الخبر والملحق به يعزوه لقائله بحيث يتوهم انـه من الخبـر وسبب الادارج اما تفسير غريب في الخبر كحديث النهي عن الشغار او استنباط مما فهمه منه احد رواته كما فهم ابن مسعود من خبره الآتي ان الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام يحصل بالفراغ من التشهد فادرج فيه بعض رواته ان شئت ان تقوم الخ وكما فهم عروة من خبره الآتي ان سبب نقض الوضوء مس مظنة الشهوة فادرج فيه بعض رواته الانثيين والرفغ بضم الراء وفتحها أصل الفخذ لان ما قارب للشيء يعطي حكمه او غير ذلك (نحو) قول ابن مسعود في

قال أخذ علقمة بيدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود أخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمنا التشهد في الصلاة قال فذكر مثل حديث الأعمش اذاقلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فقوله اذا قلت الى آخره وصله زهير ابن معاوية ابو خيثمة بالحديث المرفوع في رواية أبي داود هذه قال الحاكم قوله اذا قلت هذا مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود وكذا قال البيهقي في المعرفة قد ذهب الحفاظ الى أن هذا وهم وان قوله اذا فعلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك من قول ابن مسعود فادرج في الحديث وكذا قال الخطيب في كتابه الذي جمعه في المدرج انها مدرجة وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها مدرجة انتهى .

آخر خبر القاسم بن مخيمرة[1] عن علقمة بن قيس عنه في تعليم النبي صلى الله عليه وسلم له التشهد في الصلاة (اذ قلت) هذا (التشهد) فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد فقد (وصل . ذلك) بالخبر (زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة (و) عبد الرحمن بن ثابت[2] هو

---

(١) القاسم بن مخيمرة : هو بضم أوله وفتح المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم ميم مفتوح أبو عروة الكوفي الهمداني روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي سعيد الخدري وعلقمة بن قيس وأبي بردة بن أبي موسى وشريح بن هانىء وغيرهم وروى عنه أبو اسحاق السبيعي وسماك بن حرب وعلقمة بن مرثد وسلمة بن كهيل وحسان بن عطية وغيرهم قال ابن سعد كان ثقة وله أحاديث ورد على سيدنا عمر بن عبد العزيز فأكرم مثواه وكان اذا أخذ حظه من الربح في التجارة التي له مع شريكه جلس في داره حتى يأكله مات سنة ١٠٠ أو ١٠١ .

(٢) عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان : أبو عبد الله الدمشقي الزاهد روي عن أبيه وعبدة بن ابي لبابة وحسان بن عطية والحسن بن ابجر والزهري وعطاء بن أبي رباح وطائفة وروى عنه الوليد بن مسلم =

وقول الخطابي في المعالم اختلفوا فيه هل هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول ابن مسعود فأراد اختلاف الرواة في وصله وفصله لا اختلاف الحفاظ فانهم متفقون على أنها مدرجة على أنه قد اختلف على زهير فيه فرواه النفيلي وأبو النضر هاشم بن القاسم وموسى بن داود الضبي وأحمد بن عبد الله ابن يونس اليربوعي وعلي بن الجعد ويحيى بن يحيى النيسابوري وعاصم بن علي وأبو داود الطيالسي ويحيى بن أبي بكير الكرماني ومالك ابن إسماعيل النهدي عنه هكذا مدرجا ورواه شبابة بن سوار عنه ففصله وبين انه من قول عبد الله فقال

(ابن ثوبان فصل) ذلك عن الخبر بقوله قال ابن مسعود بل رواه شبابة[1] بن سوار وهو ثقة عن زهير نفسه ايضاً كذلك ويؤيده اقتصار جماعات على الخبر وتصريح جماعات بعدم رفع ذلك بل قال النووي اتفق الحفاظ على انه مدرج انتهى

وزيد بن الحباب وبقية وعلي بن ثابت الجزري وأبو النضر وعثمان بن سعيد وجماعة متكلم فيه بكون أحاديثه مناكير وبكونه ليس بالقوي قال أبوحاتم ثقة يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث توفي سنة ١٦٥ أخرج له البخاري في الأدب المفرد .

(١) شبابة بن سوار الفزاري : ابو عمرو المدائني أصله من خراسان روى عن اسرائيل وشعبة ويونس بن أبي اسحاق وابن أبي ذيب والليث وورقاء ومحمد بن طلحة وغيرهم وروي عنه الامام أحمد بن حنبل وعلي ابن المديني ويحيى بن معين واسحاق بن راهوية وعبد الله بن محمد المسندي وطائفة قال الامام أحمد بن حنبل تركته لم أكتب عنه للأجراء قيل يا أبا عبد الله وأبو معاوية قال شبابة كان داعية وقال زكريا الساجي صدوق يدعو الى الارجاء هـ قال ابن سعد كان ثقة صالح الأمر في الحديث وكان مرجئاً هـ وقال حاتم صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به هـ وذكره ابن حبان في الثقات توفي سنة ٢٥٤ أو ٢٥٥ .

قال عبدالله فاذاقلت ذلك فقدقضيت ماعليك من الصلاةفان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد رواه الدارقطني وقال شبابة ثقة وقد فصل آخر الحديث وجعله من قول ابن مسعود وهو أصح من رواية من أدرج آخره وقوله أشبه بالصواب لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود ولم يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم رواه من رواية غسان بن الربيع عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحربه وفي آخره ثم قال ابن مسعود اذا فرغت من هذا فقد فرغت من صلاتك فان شئت فاثبت وان شئت فانصرف ورواه الخطيب ايضاً من رواية بقية حدثناابن ثوبان فاستدل الدارقطني على تصويب قول شبابة برواية ابن ثوبان هذه وباتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن ابن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود على ذلك واعلم أن ابن الصلاح قيد هذا القسم من المدرج بكونه أدرج عقب الحديث وقد ذكر الخطيب في المدرج ما أدخل في أول الحديث أو في وسطه فأشرت الى ذلك بقولي قلت ومنه مدرج قبل قلب أي أتى به قبل الحديث المرفوع أو قبل آخره في وسطه مثلا وقوله قلب أي جعل آخره اوله لأن الغالب في المدرجات ذكرها عقب الحديث ومثال ما وصل بأول الحديث وهو مدرج ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة فرقهما عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسبغوا لوضوء ويل

مع انه لو صح وصله لكان معارضاً لخبر تحليلها التسليم على ان الخطابي جمع بينهما على تقدير وصله بان قوله قضيت صلاتك أي معظمها (قلت ومنه) أي من المدرج من القسم الاول (مدرج قبل) أي قبل آخر الخبر أي في اوله او ثنائه (قلب) بالنسبة للمدرج آخره وهو تاكيد لقبل مع إشارة الى الاكثرية

للأعقاب من النار فقوله اسبغوا الوضوء من قول أبي هريرة وصل بالحديث في أوله كذلك رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي اياس عن شعبة عن محمد ابن زياد عن أبي هريرة قال اسبغوا الوضوء فان أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للأعقاب من النار قال الخطيب وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم وشبابة ابن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه وذلك ان قوله اسبغوا الوضوء كلام أبي هريرة وقوله ويل للأعقاب من النار كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه أبو داود الطيالسي ووهب بن جرير وآدم بن أبي اياس وعاصم ابن علي وعلي بن الجعد وغندر وهشيم ويزيد بن زريع والنضر بن شميل ووكيع وعيسى بن يونس ومعاذ بن معاذ كلهم عن شعبة وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعاً وقوله ويل للعقب أفرد لأجل الوزن وكذلك هو في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ويل للعقب من النار ومثال المدرج في وسط الحديث ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله

المدرج آخر الخبر (كـ) ـخبر (اسبغوا) أي اكملوا (الوضوء ويل للعقب) من النار وفي لفظ وهو الاكثر للاعقاب فقد رواه شبابة بن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة برفع الجملتين مع كون الاولى من كلام أبي هريرة كما بينه جمهور الرواة عن شعبة واقتصر بعضهم على الثانية فهو مثال للمدرج اول الخبر وهو نادر جداً حتى قال شيخنا انه لم يجد غيره الا ما وقع في بعض طرق خبر بسرة[1] الآتي على ان قول أبي هريرة اسبغوا الوضوء قد ثبت

---

(١) بسرة بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية اخت عقبة بن أب معيط لأمه روت عن النبي صلى الله عليه وسلم عنها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط وعبد الله بن عمرو بن العاص ومروان بن الحكم وعروة بن الزبير لها صحبة عاشت الى ولاية معاوية رضي الله عنه .

عليه وسلم يقول من مس ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ قال الدارقطني كذا رواه عبدالحميدعن هشـام ووهـم في ذكر الانثيين والرفـغ وأدراجـه ذلك في حديث بسرة قال والمحفوظ ان ذلك من قول عروة غـير مرفـوع وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم أيوب السختياني وحماد بن زيد وغـيرهما ثم رواه من طريق أيوب بلفظ من مس ذكره فليتوضأ قال وكان عروة يقول اذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ وقال الخطيب تفرد عبد الحميد بذكر الانثيين والرفغين وليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو قول عروة بن الزبير فأدرجه الراوي في متن الحديث وقد بين ذلك حماد وأيوب .

في الصحيح مرفوعاً من خبر عبد الله بن عمرو بن العاص[1] وبذلك سقط ما قيل ان المدرج في الاول أكثر منه في الاثناء ومثال المدرج في الاثناء وهو قليل بالنسبة للمدرج في الآخر كثير بالنسبة للمدرج في الاول خبر هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن بسرة بنت صفوان مرفوعاً من مس ذكره أو أنثييه او رفغـه

---

(١) عبد الله بن عمرو بن العاص : الصحابي ابن الصحابي رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول نعم أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله وأم عبد الله كان بينه وبين أبيه اثنتا عشرة سنة وقيل احدى عشرة سنة أسلم عبد الله قبل أبيه كان كثير العلم مجتهدا في العبادة تلاء للقرآن وكان أكثر الناس أخذا للحديث والعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت في الصحيح عن أبي هريرة قال ما كان أحد أكثر حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منى الا عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ولا اكتب روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٠٠ حديث اتفق البخاري ومسلم على ١٧ منها وانفرد البخاري بثمانية ومسلم بعشرين وانما قلت الرواية عنه لأنه استوطـن مصر والوافـدون عليهـا قليلـون بخلاف أبي هريرة فسكن المدينة وهي مقصد المسلمين من كل جهة روى عنه سعيد بن المسيب وعروة وأبو سلمة ومسروق وخلائق توفي سنة ٦٣ او ٦٥ أو ٦٧ الخ الاقوال .

قلت لم ينفرد به عبد الحميد فقد رواه الطبراني في المعجم الكبيـر من رواية أبي كامل الجحدري عن يزيد بن زريع عن أيوب عن هشام عن أبيه عن بسرة بلفظ اذا مس أحـدكم ذكره او أنثييه أو رفغيه فليتوضـأ وعلى هذا فقـد اختلف فيه على يزيد بن زريع ورواه الدارقطني ايضاً من رواية ابن جريج عن هشام عن أبيه عن مروان عن بسرة بلفظ اذا مس أحدكم ذكره أو أنثييه ولم يذكر الرفغ وزاد في السند مروان بن الحكم وقد ضعف ابن دقيق العيد الطريق الى الحكم بالادراج في نحو هذا فقال في الاقتراح ومما يضعف فيه أن يكون مدرجاً في اثناء لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم لا سيما ان كان مقدماً على اللفظ المروي او معطوفاً عليه بواو العطف كما لو قال من مس أنثييه أو ذكره فليتوضأ بتقديم لفظ الانثيين على الذكر فها هنا يضعف الادراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو من لفظ الرسـول صلى الله عليه وسلـم قلـت ولا يعـرف من طرق الحديث تقديم الانثيين على الذكر وانما ذكره الشيخ مثالا فليعلم ذلك .

فليتوضأ فقد رواه عبد الحميد بن جعفر[1] وغيره عن هشام كذلك مع ان الانثيين والرفغ انما هو من قول عروة كما بينـه جماعـات عن هشـام واقتصر كثـير من أصحاب هشام على الخبر هذا وقد رواه الطبراني في الكبير من خبر محمد بن دينار[2] عن هشام بلفـظ من مس رفغـه أو أنثييه او ذكره فهـو على هذا مثـال

---

(١) عبد الحميد بن جعفر : بن عبد الله بن الحكم الانصاري المدني روى عن أبيه وعم أبيه عمر ابن الحكم ووهب بن كيسان ويحيى بن سعيد الانصاري وجماعة وروى عنه ابن المبارك وخالد بن الحارث وهشيم ووكيع ويحيى القطان وغيرهم قال احمد ثقة ليس به باس سمعت يحيى بن سعيد يقول كان سفيان يضعفه من أجل القدر قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث مات بالمدينة سنة ١٥٣ وهو ابن سبعين سنة .

(٢) محمد بن دينار الازدي: أبو بكر بن أبي الفرات البصري روى عن هشام بن عروة ويونس =

ومنه جمع ما أتى كل طرف منه باسناد بواحد سلف
كوائل في صفة الصلاة قد ادرج ثم جئتهم وما اتحد

أي من أقسام المدرج وهو القسم الثاني ان يكون الحديث عند راويه باسناد إلا طرفا منه فانه عنده باسناد آخر فيجمع الراوي عنه طرفي الحديث باسناد الطرف الأول ولا يذكر اسناد طرفه الثاني مثاله حديث رواه أبو داود من رواية زائدة وشريك فرقهما والنسائي من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن

للمدرج في الأول على ما افاده كلام شيخنا (ومنه) أي من المدرج من القسم الثاني وهو الاول من ثلاثة أقسام ذكرها ابن الصلاح (جمع ما) أي خبر (أتي كل طرف منه)و عن راويه (باسناد) غير اسناد الطرف الآخر (بواحد سلف) من الاسنادين متعلق بجمع وسلف تكملة (كـ) ـخبر (وائل) هو ابن حجر (في صفة الصلاة) أي صلاة النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه زائدة[1] وغيره

ابن عبيد وسعد بن أوس وسعيد بن اياس الجريري وجماعة روى عنه عبد الصمد بن عبد الوارث ومعلى ابن منصور الرازي وحبان بن هلال والطيالسيان وهشام بن سعيد الطالقاني وجماعة قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ليس به باس وكان على مسائل سوار العنبري ولم يكن له كتاب هـ وقال أبو داود تغير قبل أن يموت وقال في موضع آخر كان ضعيف القول في القدر وقال البرقاني عن الدارقطني ضعيف وقال مرة متروك .

(١) زائدة : قلت هذا الحديث المشتمل على الادراج اخرجه أبو داود في كتاب الصلاة بالسند المذكور عند شيخ الاسلام هنا أما زائدة فهو ابن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي روى عن أبي اسحاق السبيعي وعبد الملك بن عمير وسليمان التيمي واسماعيل بن أبي خالد وحميد الطويل وسماك بن حرب روى عنه ابن المبارك وأبو أسامة وحسين بن علي الجعفي وابن مهدى وابن عيينة وأبو اسحاق الفزاري والطيالسيان وغيرهم وثقة النسائي وأبو حاتم وقال أبو اسامة كان من أصدق الناس وقال العجلي كان ثقة صاحب سنة وقال ابن حبان كان من الحفاظ المتقنين مات سنة ١٦٠ او ١٦١

كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب قال موسى بن هارون الحمال ذلك عندنا وهم فقوله ثم جئت ليس هو بهذا الاسناد وانما أدرج عليه وهو من رواية عاصم عن

عن عاصم بن كليب[1] عن أبيه[2] عنه[3] فانه (قد ادرج) من بعض رواته في آخره بهذا السند (ثم جئتهم) بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب (وما اتحد) سند الجملتين بل الذي عند عاصم بهذا السند الجملة الاولى فقط واما الثانية فانما

---

(١) عاصم بن كليب : بن شهاب الجرمي الكوفي روى عن أبيه وأبي بردة بن أبي موسى وعبد الرحمن بن الاسود وعلقمة بن وائل بن حجر روى عنه ابن عون وشعبة والقاسم بن مالك الزمني وزائدة وأبو الاحوص والسفيانان وغيرهم قال ابن معين والنسائي ثقة وقال أبو حاتم صالح وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن المديني لا يحتج به اذا انفرد وقال ابن سعد كان ثقة يحتج به وليس بكثير الحديث توفي سنة ١٣٧ .

(٢) كليب بن شهاب : الجرمي الكوفي روى عن أبيه وخاله الفلتان بن عاصم وعمر وعلي وسعد وأبي ذر ومجاشع وأبي موسى وأبي هريرة روى عنه ابنه عاصم وابراهيم بن مهاجر قال النسائي كليب هذا لا نعلم أحدا روى عنه غير ابنه عاصم وغير ابراهيم بن مهاجر وابراهيم ليس بقوي في الحديث قال الحافظ ابن حجر ويقال ان له صحبة قال ابن أبي خيثمة والبغوي قد لحق النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن منده وأبو نعيم وابن عبد البر في الصحابة وقد بينت في الاصابة سبب وهمهم في ذلك هـ روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذي هـ .

(٣) وائل بن حجر هو بضم المهملة وسكون الجيم ابن سعد بن مسروق بن وائل الحضرمي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ابناه علقمة عبد الجبار وأم يحيى زوجه وكليب بن شهاب وأبو

عبدالجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل وهكذا رواه مبينا زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد فميزا قصة تحريك الأيدي من تحت الثياب وفصلاها من الحديث وذكرا اسنادهما كما ذكرناه قال موسى بن هارون الحمال وهذه رواية مضبوطة اتفق عليها زهير وشجاع بن الوليد فهما اثبت له رواية ممن روى رفع الأيدي من تحت الثياب عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل وقال ابن الصلاح انه الصواب وقولي وما اتحد أي وما اتحداسناد هذاالطرف الأخير مع أول الحديث بل اسنادهما مختلف .

رواها عن عبد الجبار بن وائل[1] عن بعض أهله عن وائل هكذا فصلهما زهير ابن معاوية[2] وغيره ورجحه موسى بن هارون الحمال وقضى على الاول وهو جمعهما بسند واحد بالوهم وصوبه ابن الصلاح ووجه كونه مدرج الاسناد ان الراوي لما روى الجملتين بسند احداهما كان كأنه ادرج احد السندين في الآخر

جرير قال أبو نعيم قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فأنزله وأصعده معه على المنبر واقطعه القطائع وكتب له عهدا وقال هذا وائل بن حجر سيد الاقيال جاءكم حبا لله ولرسوله وبشر به النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه مات في ولاية سيدنا معاوية رضي الله عنه .

(١) عبد الجبار بن وائل بن حجر : الحضرمي الكوفي روى عن أبيه وعن أخيه علقمة وعن مولى لهم وعن أهل بيته وعن أمه أم يحيى وقيل لم يسمع من أبويه وروى عنه ابنه سعيد والحسن بن عبد الله النخعي وأبو اسحاق السبيعي والمسعودي وجماعة قال الدوري عن ابن معين ثبت لم يسمع من أبيه شيئا وقال أبو داود عن ابن معين مات أبوه وهو حمل ذكره ابن حبان في الثقات وقال البخاري لا يصح سماعه من أبيه مات أبوه قبل ان يولد هـ ومثله لجماعة من النقاد توفي سنة ١١٢ .

(٢) زهير بن معاوية : هو ابن خديج بضم مهملة وفتح دال مهملة وبجيم ابن الرحيل بالتصغير واهمال الحاء وفي الخلاصة ابن الرجيل بالجيم مصغرا ايضا ابن زهير بن خيثمة الجعفي روى عن أبي

ومنـه ان يدرج بعض مسند في غـيره مع اختـلاف السند
نحو ولا تنافسـوا في متـن لا تباغضـوا فمـدرج قد نقلا
من متـن لا تجسسـوا أدرجه ابـن أبـي مريم اذ خرجه

أي ومن أقسام المدرج وهو القسـم الثالـث ان يدرج بعض حديث في حديث آخر مخالف له في السند مثاله حديث رواه سعيد بن ابي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تباغضوا ولا تحاسدوا

حتى ساغ له ان يركب على الجملتين (ومنه) أي وهو ثاني الثلاثة (ان يدرج) من الراوي (بعض) خبر (مسند . في) خبر (غيره مع اختلاف السند) فيهما (نحو ولا تنافسوا في متن لا . تباغضوا فمدرج) أي لفظ ولا تنافسوا مدرج في متن لا تباغضوا المروي عن مالك عن الزهـري عن أنس بلفـظ لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا فانه (قد نقلا) بالف الاطلاق أي نقله راويه ابن أبي مريم[1]

اسحاق السبيعي وسليان التيمي وعاصم الأحول والاسود بن قيس والاعمش وسماك ابن حرب وروى عنه ابن مهدي وأبو داود الطيالسي وأبو النضر وجماعة قال معاذ بن معاذ والله ما كان سفيان باثبت من زهير وقال شعيب بن حرب كان زهير أحفظ من عشرين مثل شعبة وقال بشر بن عمر الزهراني عليك بزهير بن معاوية فما بالكوفة مثله وثقه الجماعة فيما عدا روايته عن أبي اسحاق فانه ما سمع منه الا بعد الاختلاط توفي سنة ١٧٢ او ١٧٧ .

(١) ابن أبي مريم : أبو محمد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المعروف بابـن أبـي مريم الجمحى المصري مولى أبي الضبيع مولى بني جمح هكذا في جميع كتب من ترجمه باسقاط محمد بن سعيد والحكم روى عن عبد الله بن عمر العمري واسماعيل بن ابراهيم وسليمان بن هلال ومالك والليث ومحمد ابن جعفر ونافع بن يزيد وجماعة روى عنه البخاري وروى له والباقون بواسطة محمد بن يحيى الذهلي والحسن بن علي الخلال ومحمد بن اسحاق الصنعاني وجماعة وثقه الجماعة وكفى رواية من ذكر عنه توفي سنة ٢٢٤

ولا تدابروا ولا تنافسوا الحديث فقوله ولا تنافسوامدرجة في هذا الحديث أدرجها ابن أبي مريم فيه من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول ولا تنافسوا وهي في الحديث الثاني وهكذا الحديثان عند رواة الموطأ عبد الله بن يوسف والقعنبي وقتيبة ويحيى بن يحيى وغيرهم قال الخطيب وقد وهم فيها ابن أبي مريم على مالك عن ابن شهاب وانما يرويها مالك في حديثه عن أبي الزناد .

ومنـه متـن عن جماعـة ورد — وبعضهم خالف بعضا في السند
فيجمـع الـكل باسنـاد ذكر — كمتن اي الذنب اعظم الخبر
فان عمـراً عنـد واصـل فقط — بين شقيق وابن مسعود سقط
وزاد الأعمش كذا منصور — وعمـد الأدراج لهـا محظور

أي ومن أقسام المدرج وهو القسم الرابع ان يروي بعض الرواة حديثاً

الآتي (في متن لا تجسسوا) بالجيم او بالحاء المروي عن مالك ايضاً لكن عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة بلفظ اياكم والظـن فان الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ثم (ادرجه) أي ولا تنافسوا في السند الأول (ابن أبي مريم) الحافظ أبو سعيد بن محمد بن الحكم الجمحي شيخ البخاري (اذا خرجه) أي حين رواه عن مالك وصيرهما باسناد واحد وهو وهم منه كما جزم به الخطيب وصرح وغيره بانه خالف في ذلك جميع الرواة عن مالك (ومنه) وهو ثالث الثلاثة (متن) أي خبر (عن جماعة) من الرواة .

عن جماعة وبينهم في إسناده اختلاف فيجمع الكل على إسناد واحد مما اختلفوا فيه ويدرج رواية من خالفهم معه على الاتفاق مثاله حديث رواه الترمذي عن بندار عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم الحديث وهكذا رواه محمد بن كثير العبدي عن سفيان فيما رواه الخطيب فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش لأن واصلا لا يذكر فيه عمرا بل يجعله عن أبي وائل عن عبد الله هكذا رواه شعبة ومهدي بن ميمون ومالك بن مغول وسعيد بن مسروق عن واصل كما ذكره الخطيب

(ورد . وبعضهم خالف بعضاً) بزيادة او نقص (في السند . فيجمع) بعض من روي عنهم (الكل) أي الجماعة (باسناد) واحد (ذكر) أي مذكور ويدرج رواية من خالفهم معهم على الاتفاق (كمتن) أي خبر ابن مسعود قال قلت يا رسول الله (أي الذنب أعظم) قال ان يجعل لله ندا (الخبر فان عمراً) وهو ابن شرحبيل[1] (عند واصل) هو ابن حيان[2] الاشد

---

(١) عمر بن شرحبيل : أبو ميسرة الهمداني الكوفي روى عن عمرو وعلي وابن مسعود وحذيفة وسلمان وقيس بن سعد بن عبادة ومعقل بن مقرن المزني وعائشة والنعمان بن بشير وجماعة روى عنه أبو وائل وابو اسحاق السبيعي وأبوعمار الهمداني والقاسم بن مخمرة وغيرهم وثقه الجماعة توفي سنة ٦٣ وقيل غير ذلك .

(٢) واصل بن حيان : الاحدب الاسدي الكوفي روى عن أبي وائل وشريح القاضي والمعرور ابن سويد وابراهيم النخعي روى عنه أبو اسحاق الشيباني وعبد الملك بن سعيد وجرير بن حازم ومغيرة ابن مقسم والثوري وشعبة وغيرهم وثقه جماعة من الحفاظ توفي سنة ١٢٠ او ١٢٩

وقد بين الاسنادين معا يحيى بن سعيد القطان في روايته عن سفيان وفصل أحدهما من الآخر رواه البخاري في صحيحه في كتاب المحاربين عن عمرو بن علي عن يحيى عن سفيان عن منصور والأعمش كلاهما عن أبي وائل عن عمرو عن عبد الله وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل قال عمرو بن علي فذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة يعني عمرا

(فقط . بين) مشيخة (شقيق)[١] أبي وائل بن سلمة (وابن مسعود سقـط) فرواه عن شقيق عن ابـن مسعـود وأسقـط عمـراً من بينهما (وزاد الاعمش) بدرج الهمزة و (كذا منصور) بن المعتمر[٢] فرواه عن شقيق عن عمرو عن ابن مسعود فلما رواه الثوري عنهما وعن واصل صارت رواية واصل هذه مدرجة على روايتهما وقد فصل أحد الاسنادين عن الآخر يحيى بن سعيد القطان لكن روي عن واصل ايضاً انه أثبت عمراً كالاعمش ومنصور وروي عن الاعمش انه أسقطه (وعمد) أي تعمد (الادراج) بدرج الهمزة (لها)

---

(١) شقيق أبو وائل : هو شقيق بن سلمة الاسدي أبو وائل الكوفي ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاذ بن جبل وسعد بن أبي وقاص وحذيفة وابن مسعود وسهل بن حنيف وكعب بن عجرة وأبي هريرة وجماعة سئل أبو وائل آنت أكبر او الربيع بن خيثم قال أنا أكبر منه سناً وهو أكبر مني عقلا وقال الاعمش عن ابراهيم عليك بشقيق فاني ادركت الناس وهم متوافرون وانهم ليعدونه من خيارهم وقال اسحاق بن منصور ثقة لا يسئل عن مثله واجمعوا على ثقته توفي سنة ٨٢ وقيل بعدها .

(٢) منصور بن المعتمر : بن عبد الله بن ربيعة أبو عتاب الكوفي روى عن أبي وائل وزيد بن وهب وابراهيم النخعي والحسن البصري وربعي بن حراش وخيثمة بن عبد الرحمن وجماعة وروى عنه أيوب وحصين بن عبد الرحمن والاعمش وسليمان التيمي وهم من أقرانه والثوري وشعبة وزائدة وزهير بن

فقال دعه دعه قلت لكن رواه النسائي في المحاربة عن بندار عن ابن مهدي عن سفيان عن واصل وحده عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل فزاد في السند عمراً من غير ذكر احد أدرج عليه رواية واصل وكأن ابن مهدي لما حدث عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل باسناد واحد ظن الرواة عن ابن مهدي اتفاق طرقهم فربما اقتصر أحدهم على بعض شيوخ سفيان ولهذا لا ينبغي لمن يروي حديثاً بسند فيه جماعة في طبقة واحدة مجتمعين في الرواية عن شيخ واحد ان يحذف بعضهم لاحتمال ان يكون اللفظ في السند أو المتن لأحدهم وحمل رواية الباقين عليه فربما كان من حذفه هو صاحب ذلك اللفظ وسيأتي التنبيه على ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وقوله وزاد الأعمش أي وزاد الأعمش ومنصور ذكر عمرو بن شرحبيل بين شقيق وابن مسعود على أنه قد اختلف على الأعمش في زيادة عمرو بن شرحبيل اختلافاً كثيراً ذكره الخطيب وقوله وعمد الادراج لها أي لهذه الأقسام الأربعة او الخمسة محظور أي ممنوع قال ابن الصلاح واعلم انه لا يجوز تعمد شيء من الأدراج المذكور وها النوع قد صنف فيه الخطيب فشفى وكفى .

بمعنى فيها أي في أقسام المدرج بقسميه (محظور) أي ممنوع لتضمنه عزو القول لغير قائله نعم ما ادرج بتفسير غريب فمسامح فيه ولهذا فعله الزهري وغيره من الايمة .

معاوية وسفيان بن عيينة وجماعة شهد له الجماعة بالفضل والثقة والورع والزهد وكمال الثبت توفي سنة ١٣٢ .

الموضوع

شر الضعيف الخبـر الموضوع الـكذب المختلـق المصنوع
وكيف كان لم يجيزوا ذكره لمن علـم ما لم يبـين أمره
وأكثـر الجامـع فيه اذ خرج لمطلق الضعف عني أبا الفرج

أي شرالأحاديث الضعيفة الموضـوع وهـو المكذوب ويقـال له المختلق المصنوع أي ان واضعه اختلقه وصنعه وهذا هو الصواب كما ذكره ابن الصلاح هنا وأما قوله في قسم الضعيف إن ما عدم فيه جميع صفات الحديث الصحيح والحسن هو القسم الآخر الأرذل فهو محمول على أنه أراد ما لم يكن موضوعاً اللهم الا أن يريد بفقد ثقة الراوي أن يكون كذابا ومع هذا فلا يلزم من وجود كذاب في السندأن يكون الحديث موضوعاً اذ مطلق كذب الراوي لا يدل على الوضع الا أن يعترف بوضع هذا الجديث بعينه أو ما يقوم مقام اعترافه على ما

الموضوع

من وضع الشيء أي حطه سمي بذلك لانحطاط رتبته دائماً بحيث لا ينجبر أصلاً (شر) أنواع (الضعيف) من مرسل ومنقطع وغيرهما (الخبر الموضوع) أي المحطوط(الكذب) أي المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم (المختلق) بفتح اللام أي الذي لا ينسب اليه أصلاً (المصنوع) من واضعه وجيء في تعريفه بهذه الالفاظ الثلاثة المتقاربة للتأكيد في التنفير منه والاول منها من زيادته واورد الموضوع في انوع الحديث مع أنه ليس بحديث نظراً الى زعم واضعه ولتعرف طرقه التي يتوصل بها الى معرفته لينفى عن القبـول (وكيف كان) الموضوع أي في أي معنى كان من حكم او قصة او ترغيب او ترهيب او غيرهما

ستقف عليه وكيف كان الموضوع أي في أي معنى كان في الأحكام أو القصص او الترغيب والترهيب وغير ذلك لم يجيزوا لمن علم انه موضوع ان يذكره برواية او احتجاج او ترغيب الا مع بيان أنه موضوع بخلاف غيره من الضعيف المحتمل للصدق حيث جوزوا روايته في الترغيب والترهيب كما سيأتي قال ابن الصلاح ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في نحو مجلدين فأودع فيها كثيرا منها لا دليل على وضعه وانما حقه أن يذكر في مطلق الأحاديث الضعيفة وأراد ابن الصلاح بالجامع المذكور أبا الفرج بن الجوزي وأشرت الى ذلك بقولي عنى أبا الفرج :

(لم يجيزوا) أي العلماء (ذكره) بروايته او غيرها كاحتجاج او ترغيب (لمن علم) بادغام ميمه في ميم ما الآتية لانه موضوع لخبر من حديث بحديث يرى أي يظن انه كذب فهو أحد الكاذبين بالتثنية والجمع (ما لم يبين) ذاكره (أمره) فان بينه كأن قال هذا كذب او باطل جاز ذكره (و) لقد (أكثر الجامع فيه) مصنفاً نحو مجلدين (اذ خرج) عن موضوع مصنفه (لمطلق الضعف) حيث أودع فيه كثيراً من الاحاديث الضعيفة التي لا دليل على وضعها بل ربما أودع فيه الحسن والصحيح و (عنى) ابن الصلاح بالجامع المذكور (أبا الفرج) بن الجوزي والموقع له في ذلك إسناده غالباً لضعف راوي الحديث الذي رمي بالكذب مثلاً غافلا عن مجيئه من وجه آخر (والواضعون

والواضعون للحديث اضرب — اضرهـم قوم لزهـد نسبوا
قد وضعوهـا حسبـة فقبلت — منهـم ركونـا لهـم ونقلت
فقيض الله لهـا نقادها — فبينـوا بنقدهـم فسادها
نحو أبي عصمة اذ رآ الورى — زعما نأوا عن القران فافترى
لهم حديثا في فضائـل السور — عن ابن عباس فبيس ما ابتكر
كذا الحديث عن ابي اعترف — راويه بالوضع ويبس ما اقترف
وكل من أودعـه كتابه — كالواحـدي مخطـىء صوابه

الواضعون للحديث على أصناف بحسب الأمر الحامل لهم على الوضع فضرب من الزنادقة يفعلون ذلك ليضلوا به الناس

للحديث) وهم كثيرون معروفون في كتب الضعفاء كالميزان للذهبي[1] ولسانه لشيخنا (اضرب) فضرب يفعلونه استخفافاً بالدين ليضلوا به الناس كالزنادقة

---

(١) الحافظ الذهبي : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان التركماني الذهبي ترجمه السبكي في الطبقات ترجمة حافلة اذ هو من أشياخه قال وأما أستاذنا أبو عبد الله فنظير لا نظير له وكنز هو الملجأ اذا نزلت المعضلات إمام الوجود حفظا وذهب العصر معنى ولفظا وشيخ الجرح والتعديل ورجل الرجال في كل سبيل كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ثم أخذ يخبر عنها أخبار من حضرها طلب علم الحديث وهو ابن ثمان عشرة سنة وأخذ عن عدة اشياخ بمختلف الاقطار والبلادات حتى حصل على حظ وافر ضربت باسمه الامثال وقصد من كل صوب وجهة هـ ثم ان الامام السبكي بعد ان حلى شيخه بما هو أهل له وسرد عدة شيوخه ونبذة حسنة من حياته اثنى للانتصار للحق منبها على هفوات شيخه اذ ذاك شأن المؤرخ قال ما نصه وكان شيخنا والحق أحق ما قيل والصدق أولى ما آثره ذو السبيل شديد الميل الى آراء الحنابلة كثير الازراء بأهل السنة الذين اذا حضروا كان أبو الحسن الاشعري فيهم مقدم القافلة فلذلك لا ينصفهم في التراجم ولا يصفهم بخير الا وقد رغم منه انف الرغام الخ كلامه له كتب قيمة في

كعـبـد الـكـريـم بـن أبـي العـوجـاء الـذي أمـر بضـرب عنقـه محمـد بـن سلـيمان بـن عـلي وكبيـان الـذي قتلـه خـالـد القسـري وحرقه بالنار وقد روى العقيلي بسنده الى حماد بن زيد قال وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعةعشرالف حديث وضرب يفعلونه انتصارا لمذاهبهم كالخطابيةوالرافضةوقوم من السالمية وضرب يتقربون لبعض الخلفاء

وهم الذين يبطنون الكفر ويظهرون الاسلام او الذين لا يتدينون بدين وضرب يفعلونه انتصاراً وتعصباً لمذاهبهم كالخطابية فرقة تنسب لابي الخطاب الاسدي[1]

الجرح والتعديل منها الميزان ومنها طبقات الحفاظ والاعلام والتجريد في اسماء الصحابة واختصر عدة كتب قلت وجل كتبه من مواد هذا التعليق الوجيز توفى ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ٧٤٨ .

(١) أبو الخطاب الاسدي : هو محمد بن أبي زينب الاسدي الاجدع رئيس الفرقة الضالة الخطابية وذلك ان الفرق الضالة تنقسم قسمة أولية الى ثمان فرق المعتزلة والشيعة والخوارج والمرجئة والنجارية والجبرية والمشبهة والناجية وكل فرقة من هاته تنقسم الى أقسام اما المعتزلة فإلى عشرين فرقة قال السيد السند الجرجاني قدس سره في الجزء الثامن من شرحه للمواقف صحيفة ٣٧٤ الفرقة الثانية من كبار الفرق الاسلامية الشيعة وهم اثنان وعشرون فرقة يكفر بعضهم بعضا اصولهم ثلاث فرق غلاة وزيدية وإمامية اما الغلاة فثمانية عشر الخ تعداد فرق هاته الطائفة الى أن وصل الى قسم منهم يعنون عنه بالخطابية قال الخطابية هو أبو الخطاب الاسدي عزا نفسه الى أبي عبد الله جعفر الصادق فلما علم منه غلوه في حقه تبرأ منه فلما اعتزل عنه ادعى الأمر لنفسه قالوا الايمة انبياء وأبو الخطاب نبي ففرضوا طاعته أي زعموا ان الأنبياء فرضوا على الناس طاعة أبي الخطاب بل زادوا على ذلك وقالوا الايمة آلهة والحسنان ابنان لله وجعفر الصادق إله ولكن أبا الخطاب افضل منه ومن علي وهؤلاء يستحلون شهادة الزور لموافقتهم على مخالفيهم

والأمراء بوضع ما يوافـق فعلهـم وآراءهـم كغياث بن ابـراهيم حيث وضـع للمهدي في حديث لاسبق الا في نصل او خف أو حافر فزاد فيه أو جناح وكان المهدي اذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وأمر بذبحها وقال أنا حملته على ذلك وضرب كانـوا يكتسبـون بذلك ويرتزقـون به في قصصهـم كأبـي سعيد المدائني

كان يقـول بالحلـول وكالسـالمية[1] فرقـة تنسـب للحسـن بن محمـد بن احمد ابن سالم السالمي وضرب يتقربون لبعض الخلفـاء والامـراء بوضـع ما يوافـق أفعالهم وآراءهم ليكون كالعذر لهم فيما أتوا به كغياث بن ابراهيم[2] حيث وضع للمهدي[3] في حديث لا سبق الا في نصل او خف او حافر فزاد فيه او جناح وكان المهدي اذ ذاك يلعب بالحمام فتركها بعد ذلك وأمر بذبحها وقال أنا حملته على ذلك وضرب يفعلونه لذم من يريدون ذمه وضرب يفعلونه للاكتساب والارتزاق

هـ الى آخر هوسهم وافكهم وبهتانهم وشنع منه ما نقله الشهرستاني في الجزء الثاني من الفصل صحيفة ١٦ ونقل بعضه حواشي كتب التوحيد الدراسية وابطال هاته الخرافات معلومة من الدين بالضرورة توفي أبو الخطاب سنة ١٤٣ وهذا معنى الحلول الذي قاله شيخ الاسلام هنا .

(١) السالمية : قال السخاوي هم قوم يقولون بالتجسيم أصحاب الحسن بن محمد بن سالـم السالمي .

(٢) غياث بن ابراهيم النخعي : يروي عن الاعمش وغيره قال الامام احمد ترك الناس حديثه وروى عباس عن يحيى ليس بثقة وقال الجوزجاني كان فيما سمعت يضع الحديث قال النجاري تركوه يعد في الكوفيين وهو الذي ذكر أبو خيثمة انه حدث المهدي بخبر لا سبق الا في خف فدس فيه او جناح فوصله ولما قام قال اشهد ان قفاك قفا كذاب هـ من الميزان .

(٣) المهدي أمير المؤمنين : اسمه محمد أبو عبد الله بن أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد

وضرب امتحنوا أولادهم أو وراقين فوضعوا لهـم أحـاديث ودسوهـا عليهم فحدثوا بها من غير أن يشعروا كعبد الله بن محمد بن ربيعـة القدامـي وضرب يلجئون الى اقامة دليل على ما افتوا به بآرائهم فيضعون كما نقل عن أبي الخطاب بن دحية ان ثبت عنه وضرب يقلبون سند الحديث ليستغرب فيرغب في سماعه منهم وسيأتي ذلك بعد هذا في المقلوب وضرب يتدينون بذلك لترغيب الناس في أفعال الخير بزعمهم وهم منتسبون الى الزهد وهم أعظم الأصناف ضررا لأنهم يحتسبون بذلك ويرونه قربة فلا يمكن تركهم لذلك والناس يثقون بهم ويركنون اليهم لما نسبوا له من الزهد والصلاح فينقلونها عنهم .

وضرب امتحنوا باولادهم او وراقين فوضعوا لهـم أحـاديث ودسوهـا عليهـم فحدثوا بها من غير ان يشعروا وضرب يلجئون الى اقامة دليل على ما أفتوا فيه بآرائهم وضرب يتدينون به لترغيب الناس في أفعال الخير بزعمهم وهم منتسبون للزهد وكل من هؤلاء حصل له وبـه الضرر و (اضرهم قوم لزهد) وصلاح

الله بن عباس العباسي مات فجأة بسقطة وقيل بتناول مسموم وسنه ثلاث وأربعون سنة وكانت خلافته عشر سنين وشهرا كان جوادا محببا الى الناس وصولا لاقاربه حسن الاخلاق حليما قضى على الزنادقة يقال ان والده خلف مالا عظيما لبخله فوقع في يد الجود والسخاء ففرقه حتى انه أجاز شاعرا يوما ٥٠,٠٠٠ دينار قال في مروج الذهب خرج المهدي يوما منتزها ومعه مولاه عمرو بن ربيع فانقطع عن المعسكر والناس في الصيد وأصاب المهدي جوع شديد فقال لعمرو وحيك ارتد انسانا نجد عنده ما نأكل فما زال عمرو يطوف الى ان وجد صاحب مبقلة والى جانبها كوخ له فصعد اليه فقال له عمرو ما عندك شيء يوكل قال نعم رقاق من شعير ورثيث وهذا البقل والكراث فقال له المهدي ان كان عندك زيت فقد أكملت قال نعم عندي فضلة منه فقدم اليهما ذلك فأكلا اكلا كثيرا وجعل المهدي يستطيب أكله وأمر لصاحب المبقلة بعدة من الدراهم توفي سنة ١٦٩ .

ولهذا قال يحيى بن سعيد القطان ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث يريد والله أعلم بذلك المنسوبين للصلاح بغير علم يعرفون به بين مايجوز لهم ويمتنع عليهم يدل على ذلك ما رواه ابن عدي والعقيلي بسندهما الصحيح اليه أنه قال مارأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب الى الخير او أرادان الصالحين عندهم حسن ظن وسلامة صدر فيحملون ما سمعوه على الصدق ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب ولكن الواضعون ممن ينسب للصلاح وان خفي حالهم على كثير من الناس فانه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده فقاموا بأعباء ما حملوا فتحملوه فكشفوا عوارها ومحوا عارها حتى لقد روينا عن سفيان قال ما ستر الله أحداً بكذب في الحديث وروينا عن عبد الرحمن بن مهدي انه قال لو أن رجلا هم أن يكذب في الحديث لأسقطه الله وروينا عن ابن المبارك قال لو هم رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون فلان كذاب وروينا عنه انه قيل له هذه الأحاديث المصنوعة فقال تعيش لها الجهابذة ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون** ﴾ وروينا عن القاسم بن محمد انه قال أن

(نسبوا قد وضعوها) أي الاحاديث في الفضائل والرغائب (حسبة) أي ليحتسبوا بها عند الله عز وجل بزعمهم الباطل وجهلهم وانما كانوا اضر لانهم يرون ذلك قربة فلا يتركونه (فقبلت) موضوعاتهم (منهم ركونا لهم) بضم الميم أي ميلاً اليهم ووثوقاً بهم لما نسبوا له من الزهد والصلاح (ونقلت) عنهم على لسان من اتصف بالخير والتقوى وحسن الظن وسلامة الصدر بحيث يحمل كلما سمعه على الصدق ولا يهتدي لتمييز الخطأ من الصواب (فقيض الله لها) أي لموضوعاتهم (نقادها) جمع ناقد من نقدت الدراهم اذا استخرجت منها الزيف وهم من خصهم الله بقوة البصيرة في علم الحديث فلم يخف عليهم حال

الله أعاننا عن الكذابين بالنسيان ومثال من كان يضع الحديث حسبة ما رويناه عن أبي عصمة نوح بن مريم المروزي قاضي مرو فيما رواه الحاكم بسنده الى أبي عمار المروزي انه قيل لأبي عصمة من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا فقال إنـي رأيت

الكذاب وغيره (فبينوا بنقدهم فسادها) وقاموا باعباء ما تحملوه ومن ثم لما قيل لابن المبارك هذه الاحاديث المصنوعة قال يعيش لها الجهابذة ﴿ **انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون** ﴾ ومثل لمن كان يضع حسبة بقوله (نحو) ما رويناه عن (أبي عصمة)[1] نوح بن أبي مريم القرشي المروزي قاضي مـرو الملقب بالجامع لما يأتي ولجمعه بين التفسير والحديث والمغازي والفقه مع العلم بامور الدنيا (اذ رأى الورى) أي الخلق (زعماً) منه بتثليث الزاي انهم (نأوا) أي اعرضوا (عن القرآن) بنقل حركة الهمة واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق مع انهما من شيوخه (فافترى) أي اختلق (لهـم) من عنـد نفسـه حسبة باعترافه (حديثاً في فضائل) قراءة (السـور) ورواه عن عكرمـة[2] (عن ابن عباس) رضي الله عنهما .

---

(١) أبو عصمة نوح بن أبي مريم الملقب بالجامع : لقب بالجامع لجمعه أشتات العلوم لأنه أخذ الفقه عن الامام أبي حنيفة وابن أبي ليلى والحديث عن حجاج بن ارطاة وطبقته والمغازي عن ابن اسحاق والتفسير عن الكلبي ومقاتل ومع ذلك كان عالما بأمور الدنيا روى عن أبيه والزهري وثابت البناني ويحيى ابن سعيد الانصاري وابن جريج وبهز بن حكيم والاعمش وجماعة وروى عنه عيسى بن موسى وعلي بن الحسين وزيد بن الحباب وحبان بن موسى وغيرهم قال سفيان بن عبد الملك سمعت ابن المبارك يقول أكره حديث أبي عصمة فضعفه وأنكر كثيرا منه الخ وقال البخاري قال ابن المبارك لوكيع عندنا شيخ يقال له أبو عصمة كان يضع كما يضع المعلى بن هلال هـ توفي سنة ١٧٣ .

(٢) عكرمة مولى ابن عباس : أصله بربري من أهل المغرب وهو من كبار التابعين كان لحصين ابن أبي الحر العنبري فوهبه لابن عباس لما ولي البصرة لعلي روى عن مولاه وعلي بن أبي طالب والحسن

الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغـازي محمـد بـن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة وكان يقال لأبي عصمة هذا نوح الجامع فقال أبو حاتم ابن حبان جمع كل شيء الا الصدق وقال أبو عبد الله الحاكم وضع أحاديث فضائل القرآن وروى ابن حبان في مقدمة تاريخ الضعفاء عن ابـن مهدي قال قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا قال وضعتها أرغب الناس فيها وهكذا حديث أبي الطويل في فضائل قراءة

زاد الناظم (فبيس ما ابتكر) من وضعه وما لحقه به وممن صرح بوضعه ذاك الحـاكم وقـال هو وابـن حبـان انـه جمـع كل شيء الا الصـدق و (كذا الحديث) الطويل (عن أبي) هو ابن كعب[1] رضي الله عنه في فضائل قراءة السور ايضاً (اعترف راويه بالوضع) له .

ابن علي وأبي هريرة وابن عمر وابن عمرو وأبي سعيد وعقبة بن عامر والحجاج بن عمرو ومعاوية وجماعة وروى عنه ابراهيم النخعي وأبو الشعثاء والشعبي وأبو اسحاق السبيعي وأبو الزبير وقتادة وسماك وجماعة انظرها في تهذيب التهذيب قال ابن منده في صحيحه أما حال عكرمة في نفسه فقد عدله أمة من نبلاء التابعين فمن بعدهم وحدثوا عنه واحتجوا بمفارده في الصفات والسنن والاحكام روي عنه زهاء ثلاثمائة رجل من البلدان منهم زيادة على سبعين رجلا من خيار التابعين وهذه منزلة لا تكاد توجد كثيرا لأحد من التابعين على أن من جرحه من الايمة لم يمسك من الرواية عنه ولم يستغنوا عن حديثه وكان يتلقى حديثه بالقبول ويحتج به قرنا بعد قرن وأما ما بعد أمام الى وقت الايمة الاربعة الذين أخرجوا الصحيح وميزوا ثابته من سقيمه وخطأه من صوابه وأخرجوا روايته وهم البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي فاجمعوا على اخراج حديثه واحتجوا به توفي سنة ١٠٦ او ١٠٧ او ١١٠ هـ من ابن حجر .

(١) أبي بن كعب : اقرأ الصحابة رضوان الله عليهم هو أبي بن كعب بن قيس الانصـاري الخزرجي المدني كنيته أبو المنذر ويقال أبو الطفيل الالي كناه بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والثانية كناه

سور القرآن سورة سورة فروينا عن المؤمل بن إسماعيل قال حدثنـي شيخ به فقلت للشيخ من حدثك فقال حدثني رجل بالمدائن وهو حي فصرت اليه فقلت من حدثك فقال حدثني شيخ بواسط وهو حي فصرت اليه فقال حدثني شيخ بالبصرة فصرت اليه فقال حدثني شيخ بعبادان فصرت اليه فأخذ بيدي فأدخلني بيتا فاذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ

فقد قال أبو عبد الرحمن المؤمل بن إسماعيل[1] حدثني به شيخ فقلت له من حدثك به فقال رجل بالمدائن وهو حي فصرت اليه فقال حدثني به شيخ بواسط وهو حي فصرت اليه فقال حدثني به ضيخ بالبصرة فصرت اليه فقـال حدثني به شيخ بعبادان فصرت اليه فاخذ بيدي فادخلني بيتاً فاذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ فقال هذا الشيخ حدثني به فقلت له يا شيخ من حدثك

بها عمر بن الخطاب ويقال له النجار لانه اختتن بالقدوم وقيل ضرب بها وجه رجل فنحتة شهد العقبة في السبعين من الانصار وشهد بدرا وغيرها من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه عمر بن الخطاب وأبو أيوب وأنس بن مالك وسليمان ابن صرد وسهل بن سعد وأبو موسى الأشعري وابن عباس وأبو هريرة وجماعة روي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٦٤ حديثا اتفقا على ثلاثة وانفرد البخاري بثلاثة ومسلم بسبعة ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ على أبي سورة لم يكن وقال أمرني الله عز وجل ان اقرأ عليك وهي منقبة عظيمة لم يشاركه فيها احد وله عدة مناقب ثابتة في الكتب الصحاح توفي رضي الله عنه بالمدينة ودفن بها قال الحافظ ابن حجر وفي موته اختلاف كثير قيل توفي سنة ١٩ وقيل سنة ٣٢ في خلافة عثمان والاكثر على انه في خلافة عمر لكن الثابت على ان عثمان أمره بجمع القرآن يرجح موته في ٣٢ والله اعلم .

(١) أبو عبد الرحمن المؤمل بن اسماعيل : بوزن محمد بهمزة هو العدوي البصري نزيل مكة روى عن عكرمة بن عمار وأبي هلال الراسبي ونافع بن عمر الجمحي وشعبة والحمادين والسفيانـين وغيرهم وروى عنه احمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وعلي بن المديني وأبو موسى وبندار وجماعة قال

من حدثك فقال لم يحدثني أحد ولكنا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم الى القرآن وكل من أودع حديث أبي المذكور

بهذا فقال لم يحدثني به أحد ولكنا رأينا الناس رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم الى القرآن زاد الناظـم ايضاً (ويـس ما اقترف) أي اكتسب من وضعه (وكل من أودعه كتابه) التفسـير أو نحـوه (كـ) ـأبـي الحسن علي (الواحدي)[١] وابي إسحاق الثعلبي[٢]

الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب صدوق سيء الحفظ من صغار التاسعة وثقه جماعة وضعفه آخرون وثقه ابن أبي خيثمة وابن معين وأبو حاتم وأبو داود رفع شأنه وضعفه البخاري حتى قال منكر الحديث وقال غيره دفن كتبه فكان يحدث من حفظه فكثر خطؤه واهم ما اتهم به انه يروي المناكير عن ثقات شيوخه وقال محمد بن نصر المزوري المؤمل اذا انفرد بحديث وجب ان يتوقف ويتثبت فيه لأنه كان سيء الحفظ كثير الغلط توفي سنة ٢٠٦ .

(١) الواحدي : أبو الحسن علي بن احمد النيسابوري المفسر الشهير كان شافعي المذهب كان فقيها إماما في النحو واللغة وغيرهما شاعرا واما التفسير فهو إمام عصره فيه أخذ التفسير عن أبي اسحاق الثعلبي واللغة عن أبي الفضل العروضي والنحو عن أبي الحسن القهندزي صنف البسيط في ستة عشر مجلدا والوسيط في أربع مجلدات والوجيز (قلت وبالخزانة القروية منه نسخة) وأسباب النزول وكتاب نفي التحريف عن القرآن الشريف وكتاب الدعوات وشرح ديوان المتنبي وغير ذلك ولد بنيسابور ومات بها سنة ٤٦٨ .

(٢) الثعلبي : أبو اسحاق احمد بن محمد بن ابراهيم النيسابوري المفسر روى عن أبي محمد المخلدي وطبقته من أصحاب السراج كان حافظا واعظا رأسا في التفسير والعربية متين الديانة له كتاب التفسير وكتاب العرائس في قصص الانبياء قال ابن السمعاني يقال له الثعلبي والثعالبي وهو لقب له وليس بنسب قاله بعض العلماء هـ توفي سنة ٤٢٧ .

تفسيره كالواحدي والثعلبي والزمخشري مخطىء في ذلك لكن من أبرز اسناده منهم كالثعلبي والواحدي فهو أبسط لعذره إذا أحال ناظره على الكشف عن سنده وان كان لا يجوز له السكوت عليه من غير بيانه كما تقدم وأما من لم يبرز سنده وأورده بصيغة الجزم فخطؤه أفحش كالزمخشري .

وأبـي القـاسـم الـزمخشـري[1] (مخـطـىء) في ذلـك (صـوابـه) اذا لصـواب تجنبـه الا مبينـاً كـما مر واشدهم خطأً الزمخشري حيث اورده بصيغة الجزم ولم يبرز سنـده (وجـوز الوضـع) في

---

(١) الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي النحوي اللغوي المفسر المعتزلي جار الله صاحب التفسير العظيم المعروف بالكشاف وفيه يقول :

ان التفاسـير في الـدنيا بلا عدد وليس فيهـا لعمـري مثـل كشافي
أن كنـت تبغـي الهـدى فالـزم قراءته فالجهـل كالـداء والكشـاف كـالشافي

بيد انه اودع تفسيره نزعات اعتزالية فقام ابن المنير وكتب عليه حاشية فضح فيها جميع نزعاته وكان السيد الجرجاني قدس سره حاول كتابة حاشية فأتى بما يبهر العقول فيما كتب منها ولم تتم وكذلك السعد له كتابة نفيسة عليه وكيف لا وهو السعد الا انه لم يتم وقد تصدى لوضع حاشية عليه جمعت فاوعت وتتبعت دقائق ذلك الكتاب البيانية والمعنوية والنزعات الاعتزالية الامام الجليل الطيبي في أربع مجلدات ضخام كما ان الامام السكوني الف كتابا في خصوص المسائل الاعتزالية التي اودعها في تفسيره وجميع هاته المؤلفات بالخزانة القروية . وله كتب أخرى نافعة جدا جلها قد تناولته يد الطباعة . وسبب تسميته بجار الله انه جاور بمكة مدة فصار يقال له جار الله لذلك حتى غلب عليه وكان أعرج لسقوط احدى رجليه بسبب ثلج كثير أصابه في بعض أسفاره كان حنفي المذهب معتزلي الاعتقاد كثير التظاهر به وله وقائع كثيرة ومناظرات اعرضنا عنها صفحا توفي سنة ٥٣٨ .

وجوز الوضــع على الترغيب قوم ابـــن كرام وفي الترهيب

ذكر الامام أبو بكر محمد بن منصور السمعاني ان بعض الكرامية ذهب الى جواز وضع الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتعلق به حكم من الثواب والعقاب ترغيبا للناس في الطاعة وزجراً لهم عن المعصية واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث من كذب عليَّ متعمداً ليضل به الناس فليتبوأ مقعده من النار وحمل بعضهم حديث من كذب عليَّ أي قال انه ساحر أو مجنون وقال بعض المخذولين انما قال من كذب علي ونحن نكذب له ونقوي شرعه نسأل الله السلامة من الخذلان .

الحديث (على) وجه (الترغيب) للناس في فضائل الاعمال (قوم) محمد أبي عبد الله (ابن كرام)[١] بالتشديد مع فتح الكاف على المشهور كما قال شيخنا كغيره وقيل بالتخفيف مع فتحها وقيل به مع كسرها وهو الجاري على ألسنة أهل بلده سجستان (و) جوزه ايضاً (في الترهيب) زجراً عن المعصية محتجين في ذلك بان الكذب في الترغيب والترهيب للنبي صلى الله عليه وسلم لكونه مقوياً لشريعته لا عليه والكذب عليه انما هو كأن يقال ساحر اومجنون او نحو ذلك تمسكوا في ذلك بخبر من كذب على متعمداً ليضل النـاس فليتبـوأ مقعده من النار وتمسكهم به مردود لان ذلك كذب عليه في وضع الاحكام فان المندوب منها ويتضمن ذلك الاخبار عن الله بالوعد على ذلك العمل بالثواب

---

(١) أبو عبد الله محمد بن كرام السجستاني : شيخ الطائفة الكرامية أكثر في الرواية عن الجوبياري ومحمد بن تميم السعدي وكانا ساقطين قال ابن حبان خذل حتى التقط من المذاهب اردأها ومن الاحاديث اوهاها قال أبو العباس سراج شهدت البخاري ودفع اليه كتاب ابن كرام يسأله عن أحاديث فيها الزهري عن سالم عن أبيه يرفعه الايمان لا يزيد ولا ينقص فكتب أبو عبد الله على ظهر كتابه من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل واعتقاد الكرامية معلوم توفي سنة ٢٥٥

وروى العقيلي باسناده الى محمد بن سعيد كأنه المصلوب قال لا بأس اذا كان كلام حسن ان تضع له إسنادا وحكى القرطبي في المفهم عن بعض أهل الرأي ان ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى الى النبي صلى عليه وسلم وروى ابن حبان في مقدمة تاريخ الضعفاء باسناده الى عبد الله بن يزيد المقري أن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول أنظروا هذا الحديث عمن تأخذونه فانا كنا اذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً .

والواضعون بعضهم قد صنعا ... من عند نفسه وبعض وضعا
كلام بعض الحكما في المسند ... ومنه نوع وضعه لم يقصد
نحو حديث ثابت من كثرت ... صلاته الحديث وهلة سرت

ثم الواضعون منهم من يضع كلاماً من عند نفسه ويرويه الى النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم من يأخذ كلام بعض الحكماء أو بعض الزهاد او الاسرائيليات فيجعله حديثاً مثل حديث حب الدنيا رأس كل خطئة فانه إما من

ولأن لفظة ليضل الناس اتفق الايمة على ضعفها وبتقدير قبولها فاللام ليس للتعليل ليكون لها مفهوم بل للعاقبة كما في قوله تعالى ﴿ فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ﴾ لانهم لم يلتقطوه لذلك او للتأكيد كما في قوله تعالى ﴿ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ﴾ اذ افتراؤه الكذب على الله محرم مطلقاً سواءقصد به الاضلال ام لا (والواضعون) أيضاً (بعضهم قد صنعا) كلاماً وضعه على النبي صلى الله عليه وسلم (من عند نفسه وبعض) منهم قد (وضعا كلام بعض الحكما) بالقصر للوزن او الزهاد او الصحابة او الاسرائليات (في المسند) المرفوع

كلام مالك بن دينار كما رواه ابن أبي الدنيا في كتاب مكايد الشيطان باسناده اليه وإنما هو مروي من كلام عيسى ابن مريم صلى الله عليه وسلم كما رواه البيهقي

ترويجاً له كحديث حب الدنيا رأس كل خطيئة فانه من كلام مالك بن دينار[1] كما رواه ابن أبي الدنيا[2] ومن كلام عيسى ابن مريم[3] كما رواه البيهقي في كتاب الزهد وقال في شعب الايمان ولا أصل له من حديث النبي الا من مراسيل

---

(١) مالك بن دينار : أبو يحيى البصري الزاهد المشهور كان مولى لبني أسامة السيد الكبير والولي الشهير كان يكتب المصاحف بالاجرة أقام أربعين سنة لا يأكل من ثمار البصرة ولا يأكل الا من عمل يديه روى عن أنس بن مالك والاحنف وشهر بن حوشب والحسن وابن سيرين وعكرمة وعطاء وجماعة روى عنه أخوه عثمان وأبان بن يزيد والحارث بن وجيه وبسطام بن مسلم العوذي وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم توفي سنة ١٢٧ .

(٢) ابن أبي الدنيا : هو عبد الله بن محمد بن عبيد (في الخلاصة عبيدة بالفتح) بن سفيان بن قيس القرشي الاموي مولاهم أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي الحافظ صاحب التصانيف المشهورة ومؤدب أولاد الخلفاء روى عن أبيه واحمد بن ابراهيم الموصلي وعلي بن الجعد وابراهيم بن المنذر الحزامي وزهير بن حرب وخلف بن هشام وعبد الله بن خيران وروى عنه ابن ماجه في التفسير وابراهيم بن الجنيد وهو من أقرانه والحارث بن أبي اسامة وهو من شيوخه وابو علي بن خزيمة وأبو سهل بن زياد القطان وغيرهم قال الذهبي في تذكرة الحفاظ المحدث العالم الصدوق هـ وقال ابن ابي حاتم كتبت عنه مع ابي وسئل عنه ابي فقال صدوق وقال صالح بن محمد صدوق ولم ينتقد عليه شيء سوى اخذه عن محمد بن اسحاق البلخي وكان يضع للكلام اسنادا وكان كذابا قال اسماعيل بن اسحاق القاضي رحم الله ابا بكر مات معه علم كثير توفي سنة ٢٨١ .

(٣) عيسى بن مريم : هو عبد الله ورسوله قال الله تعالى فيه : ﴿ واذ قالت الملائكة يا مريم ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في

في كتاب الزهد ولا أصل له من حديث النبي صلى الله عليه وسلم الا من مراسيل الحسن البصري كما رواه البيهقي في شعب الايمان في الباب الحادي والسبعين منه ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح وكالحديث الموضوع المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء فهذا من كلام بعض الأطباء لا أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن أقسام الموضوع ما لم يقصد وضعه وانما وهم فيه بعض الرواة وقال ابن الصلاح انه شبه الوضع كحديث رواه ابن ماجه عن اسماعيل بن محمد الطلحي

الحسن البصري(١) قال الناظم ومراسيل الحسن عندهم شبه الريح وكحديث المعدة بيت الداءوالحمية رأس الدواء فانه من كلام بعض الاطباء (ومنه) أي

المهد وكهلا ومن الصالحين ﴾ وقال تعالى : ﴿ ويعلمهم الكتاب والحكمة والتوراة والانجيل ورسولا الى بني اسرائيل ﴾ الاية وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شهد ان لا اله إلا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وان عيسى عبد الله ورسوله وكلمته القاها الى مريم وروح منه والجنة حق والنار حق ادخله الله الجنة على ما كان من العمل .

(١) الحسن البصري : الامام المشهور المجمع على جلالته في كل فن هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن التابعي البصري بفتح الباء وكسرها الانصاري مولى زيد بن ثابت وقيل مولى جميل بن قطبة وامه اسمها خيرة مولاة لام سلمة أم المؤمنين ولد الحسن لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب فربما خرجت أمه في شغل فيبكي فتعطيه أم سلمة رضي الله عنها ثديها فيدر عليه فيرون ان تلك الفصاحة والحكم من ذلك قال الفضيل بن عياض سألت هشام بن حسان كم ادرك الحسن من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مائة وثلاثين قال الحافظ ابن حجر روى عن أبي بن كعب وسعد ابن عبادة وعمر بن الخطاب ولم يدركهم وعن ثوبان وعمار بن ياسر وأبي هريرة وعثمان ومعقل ابن سنان ولم يسمع منهم وعن علي بن أبي طالب وأبي موسى وأبي بكرة وعمران بن حصين وجندب البجلي وابن عمر وابن عباس وخلق كثير من الصحابة والتابعين وروى عنه حميد الطويل ويزيد بن أبي مريم وأيوب وقتادة وعوف الاعرابي وجرير بن حازم والربيع بن صبيح وجماعة هـ قال أبو زرعة كل شيء يقول الحسن قال رسول =

عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار .

من الموضوع (نوع وضعه لم يقصد نحو حديث ثابت)[١] هو ابن موسى الزاهد الذي رواه عن شريك عن الاعمش عن أبي سفيان[٢] عن جابر مرفوعاً (من كثرت . صلاته) بالليل (الحديث) تمامه حسن وجهه بالنهار فهذا لا

الله صلى الله عليه وسلم وجدت له أصلا ثابتا ما خلا أربعة أحاديث قال محمد بن سعد كان الحسن جامعا عالما رفيعا فقيها ثقة مأمونا عابدا ناسكا كثير العلم فصيحا جميلا وسيما وكل ما اسند من حديثه روى عمن سمع منه فهو حجة وما ارسل فليس بحجة وقد أطال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة هاته الشخصية العظيمة بنقل الخلاف في سماعه من بعض الصحابة الا ان مراسيله فيها ضعف توفي سنة ١١٠ .

(١) ثابت بن موسى الزاهد : أبو يزيد ثابت بن موسى بن عبد الرحمن بن سلمة الضبي بفتح الضاد وشدة الموحدة روى عن شريك بن عبد الله وسفيان الثوري وأبي داود النخعي وروى عنه اسماعيل ابن محمد الطلحي ومحمد بن عثمان بن كرامة وهناد بن السري وغيرهم وسمع منه أبو زرعة وأبو حاتم وأمسكا عن الرواية عنه وقال ابن معين كذاب وقال أبو حاتم ضعيف وقال ابن عدي روي عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وكان شريك مزاحا وكان ثابت رجلا صالحا فيشبه ان يكون ثابت دخل على شريك وهو يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت فرأى ثابتا فقال يمازحه من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فظن ثابت لغفلته ان هذا الكلام هو متن الاسناد الذي قد قرأه فحمله على ذلك وانما هو قول شريك وقال العقيلي كان ضريرا عابدا وحديثه باطل ليس له حاصل ولا يتابعه عليه ثقة توفي سنة ٢٢٩ .

(٢) أبو سفيان : قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب أبو سفيان عن جابر هو طلحة بن

قال أبو حاتم الرازي كتبته عن ثابت فذكرته لابن نمير فقال الشيخ يعني ثابتاً لا بأس به والحديث منكر قال أبو حاتم والحديث موضوع وقال الحاكم دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه وشريك يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن فلما نظر الى ثابت بن موسى قال من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وانما أراد ثابتاً لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الاسناد فكان ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر وقال ابن حبان وهذا قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك فعلى هذا هو من أقسام المدرج .

أصل له عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقصد ثابت وضعه وانما دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو بمجلس املائه عند قوله حدثنا الاعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر المتن او ذكره على ما اقتضاه كلام ابن حبان وهو يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم فقال شريك متصلاً بالسند او المتن حين نظر الى ثابت ممازحاً له من كثرت صلاته الى آخره .

نافع القرشي مولاهم روى عن جابر بن عبد الله وأبي أيوب الانصاري وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأنس وعبيد بن عمير وغيرهم وروى عنه الاعمش وهو راويته وابو بشر جعفر بن أبي وحشية والمثنى بن سعيد وحصين بن عبد الرحمن وابن اسحاق وجماعة ذكره ابن حبان في الثقات وروى له البخاري مقرونا بغيره وفي العلل الكبير لعلي بن المديني أبو سفيان لم يسمع من جابر الا أربعة احاديث وقال فيها ابو سفيان يكتب حديثه وليس بالقوي وقال ابو حاتم عن شعبة لم يسمع ابو سفيان من جابر الا اربعة احاديث قلت ولم يخرج البخاري له سوى اربعة احاديث عن جابر واظنها التي عناها شيخه علي بن المديني .

وقال ابن عدي انه حديث منكر لا يعرف الا بثابت وسرقه منه من الضعفاء عبد الحميد بن بحر وعبد الله بن شبرمة الشريكي وإسحاق بن بشر الكاهلي وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي قال وحدثنا به بعض الضعفاء عن زحمويه وكذب فان زحمويه ثقة قال وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير انه ذكر له هذا الحديث عن ثابت فقال باطل شبه على ثابت وذلك أن شريكا كان مزاحا وكان ثابت رجلا صالحاً فيشبه ان يكون ثابت دخل على شريك وكان شريك يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فالتفت فرأى ثابتا فقال يمازحه من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار فظن ثابت لغفلته ان هذا الكلام الذي قاله شريك هو متن الاسناد الذي قرأه فحمله على ذلك وانما ذلك قول شريك وقال العقيلي انه حديث باطل ليس له أصل ولا يتابعه عليه ثقة وقال عبد الغني بن سعيد كل من حدث به عن شريك فهو غير ثقة وقد قال ابن معين في ثابت هذا انه كذاب وقوله وهلة أي غفلة ومنه قول عائشة رضي الله عنها في الحديث الصحيح انه لم يكذب ولكنه وهل أي ذهب وهمه الى ذلك .

مريداً به ثابتاً لزهده وورعه وعبادته فظن ثابت ان هذا متن السند او بقيته فكان يحدث به كذلك منفصلاً او مدرجاً له في المتن وهذا (وهلة) أي غفلة او غلطة من ثابت نشأت من سلامة صدره (سرت) منه الى غيره بحيث انتشرت حديثاً فرواه عنه كثير قال الجوهري[1] يقال وهل في الشيء وعنه أي بالكسر يوهل وهلاً غلط فيه او سهى ووهل اليه بالفتح يهل وهلاً اذا ذهب وهمك اليه وأنت تريد غيره (ويعرف الوضع) للحديث (بالاقرار) بدرج

---

(١) الجوهري : أبو نصر اسماعيل بن حماد التركي اللغوي أحد أيمة اللسان كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما وأصله من فاراب من بلاد الترك وكان إماما في اللغة والادب وكان يؤثر السفر على الحضر ويطوف الآفاق دخل العراق فقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي وسافر الى الحجاز ثم عاد

ويعرف الوضع بالاقـرار وما نزل منزلتـه وربما
يعرف بالركة قلت استشكلا الثبجي القطـع بالوضـع على
ما اعترف الواضــع اذقــد يكذب بلى نرده وعنه نضرب

قال ابن الصلاح وانما يعرف كون الحديث موضوعا باقرار واضعه ومـا ينزل منزلة اقراره قال وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي او المروي فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة الفاظها ومعانيها انتهى وروينـا عن الربيع بن خثيم قال ان للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره .

الهمزة من واضعه (وما . نزل منزلته) كأن يحدث بحديث عن شيخ ثم يسأل عن مولده فيذكر تاريخاً يعلم به وفاته قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا عنده فهذا لم يقر بوضعه لكن اقراره بمولده ينزل منزلة اقراره بوضعه لان ذلك الحديث لا يعرف الا عند الشيخ ولا يعرف الا برواية هذا (وربمـا . يعـرف) وضعـه (بالركة) للفظه مما يرجع الى عدم الفصاحة وما يتبعها مع التصريح بانه لفظ النبي او بمعناه مما يرجع الى الاخبار عن الجمع بين النقيضين وعن نفي الصانع وعن قدم الاجسام ونحو ذلك اولهما معاً وقـد روي عن الـربيع بن خثيـم[1] التابعي قال ان للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره .

الى خراسان ثم أقام بنيسابور ملازما للتدريس والتأليف وكتابة المصاحف والدفاتر صنف كتاب الصحاح في اللغة وكتابا في العروض ومقدمة في النحو وكان يصلح مسودة الصحاح الى ان وصل الى حرف الضاد فاعترته وسوسة فتطاول عقله لفكرة طيران ابن آدم فصنع لنفسه جناحين وصعد سطحا عاليا وجمع الناس عليه فحاول الطيران فسقط فخسرت عمليته حيث لاقى حتفه سنة ٣٩٣ .

(١) الربيع بن خيثم: ضبطه ابن حجر في التقريب بضم المعجمة وفتح المثلثة وضبطه

قال ابن الجوزي واعلم ان الحديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم وينفرمنه قلبه في الغالب وقد استشكل ابن دقيق العيد الاعتمادعلى إقرار الراوي بالوضع قال هذاكاف في رده لكن ليس بقاطع في كونه موضوعاً لجواز ان يكذب في هذا الاقرار بعينه وهذا هو المعنى بقولي استشكل الثبجي وهو ابن دقيق العيد

وقال ابن الجوزي الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم وينفر منه قلبه في الغالب وذلك بان يحصل كما قال ابن دقيق العيد للمحدث لكثرة محاولة الفاظ النبي صلى الله عليه وسلم هيئة نفسانية وملكة قوية يعرف بها ما يجوز ان يكون من الفاظ النبوءة وما لا يجوز (قلت) وقد (استشكلا) ابن دقيق العيد (الثبجي) بمثلثة ثم موحدة مفتوحتين نسبة الى ثبج البحر بساحل ينبع من الحجاز (القطع بالوضع على . ما) أي المروي الذي (اعترف الواضع) فيه على نفسه بمجرد اعترافه من غير قرينة معه (اذ قد يكذب) في اعترافه لقصد التنفير عن هذا المروي او لغيره مما يورث ريبة وحينئذ فالاحتياط ان لا يصرح بالوضع (بلى نرده) أي المروي لاعتراف راويه بما يفسقه (وعنه نضرب) بضم النون أي نعرض فلا نحتج به ولا يعمل به مواخذة له باعترافه وحاصله ان اقراره بوضعه كاف في رده لكنه ليس بقاطع في كونه موضوعاً لجواز كذبه في

الخزرجي في الخلاصة بفتح المعجمة والمثلثة بينهما تحتانية ساكنة أبو يزيد الكوفي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وعن ابن مسعود وأبي أيوب وغيرهم وروى عنه ابنه ومنذر الثوري والشعبي وهلال بن يساف وابراهيم النخعي وغيرهم قال عمرو بن مرة عن الشعبي كان من معادن الصدق وقد سئل عنه أبو وائل المتقدم ايما أكبر الخ السؤال المتقدم فانظره في ترجمة أبي وائل ان شئت وقال اسحاق بن منصور عن ابن معين لا يسأل عن مثله وقال ابن حيان في الثقات أخباره في الزهد والعبادة اشهر من ان يحتاج الى الاغراق في ذكرها مات سنة ٦٣ .

وربما كان يكتب هذه النسبة في خطه لأنه ولد بشبج البحر بساحل ينبع من الحجاز ومنه الحديث الصحيح يركبون ثبج هذا البحر أي ظهره وقيل وسطه .

المقلوب

وقسموا المقلوب قسمين الى ما كان مشهوراً براو أبدلا
بواحد نظيره كي يرغبا فيه للأغراب اذا ما استغربا

من أقسام الضعيف المقلوب وهو قسمان أحدهما أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه راو آخر في طبقته ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه كحديث مشهور بسالم فيجعل مكانه نافع وكحديث مشهور بمالك فيجعل مكانه عبيد الله بن عمر ونحو ذلك

اقراره ففي الحقيقة ليس ذلك اشكالاً بل بيان للمراد والواقع اذ لا يشترط في الحكم القطع .

المقلوب

اسم مفعول من القلب وهو تبديل شيء بآخر على الوجه الآتي وهو من أقسام الضعيف بل الاغراب الآتي من أقسام الوضع كما قال شيخنا كغيره (وقسموا) أي المحدثون (المقلوب) سنداً (قسمين) عمداً وسهواً والعمد (الى) قسمين أحدهما (ما) أي حديث (كان مشهوراً براو) كسالم (أبدلا . بواحد) من الرواة (نظيره) في الطبقة كنافع (كي يرغبا) بألف الاطلاق (فيه) أي في روايته عنه ويروج حاله (للاغراب) بدرج الهمزة (اذا ما) زائدة (استغربا) بالف الاطلاق ممن وقف عليه لكون المشهور

ومن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي واسماعيل بن أبي حية اليسع وبهلول بن عبيد الكندي مثالـه حديث رواه عمرو بن خالد الحراني عن حماد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً اذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام الحديث فهذا حديث مقلوب قلبه حماد بن عمرو أحد المتروكين فجعله عن الأعمش وانما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة هكذا رواه مسلم في صحيحه من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن محمد الدراوردي كلهم عن سهيل قال أبو جعفر العقيلي لا يحفظ هذا من حديث الأعمش انما هذا من حـديـث سهيل بن أبي صالح عن أبيه ولهذا كره أهل الحديث تتبع الغرائب فانه قلما يصح منهـا كما سيأتـي في بابه .

خلافه وممن كان يفعله بهذا القصد كذباً حماد بن عمرو النصيبي[١] حيث روى الحديث المعروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً اذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام الحديث عن الاعمش عن أبي صالح ليعرف به وهو لا يعرف عن الاعمش كما صرح به أبو جعفر العقيلي[٢] وللخوف من ذلك كره أهل الحديث تتبع الغرائب كما سيأتي في بابه(ومنه) وهو ثاني

---

(١) حماد بن عمرو النصيبي : يروي عن زيد بن رفيع وغيره قال الجوزجاني كان يكذب وقال البخاري يكنى أبا اسماعيل منكر الحديث وقال النسائي متروك الحديث وساق الذهبي في الميزان هنا الحديث الذي قلبه بما لا مزيد على ما عند المصنف مع شرحيه .

(٢) أبو جعفر العقيلي . أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي صاحب كتاب الضعفاء الكبير سمع جده يزيد بن محمد العقيلي لأمه ومحمد بن اسماعيل الصائغ وأبا يحيى بن أبي ميسرة وجماعة حدث عنه أبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي ويوسف بن البرجيل البصري وأبو بكر بن المقري

ومنـه قلـب سنـد لمتن نحـو امتحـانهـم أمـام الفن
في مائـة لما أتـى بغداد فردهـا وجـود الاسنـادا

هذا هو القسم الثاني من قسمي المقلوب وهو أن يوخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر ومتن هذا فيجعل باسناد آخر وهذا قد يقصد به ايضا الاغراب فيكون ذلك كالوضع وقد يفعل اختبارا لحفظ المحدث وهذا يفعله اهل الحديث كثيراً وفي جوازه نظر إلا انه اذا فعله اهل الحديث لا يستقر حديثا وانما يقصد اختبار حفظ المحدث بذلك أو اختباره هل يقبل التلقين او لا وممن فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وقد أنكر حرمي على شعبة لما حدثه بهز أن شعبة قلب أحاديث على أبان بن أبي عياش فقال حرمي يابيس ماصنع وهذا يحل فمما فعله أهل الحديث للاختبار قصتهم مع البخاري ببغداد اخبرني محمد بن محمد بن ابراهيم الميدومي أخبرنا ابو الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي الحراني أنا أبـو الفـرج عبد الرحمـن بن علي بن محمد بـن الجوزي الحافظ قراءة عليه وأنا اسمع ببغداد ح وأخبرني محمد بن ابراهيم بن محمد البياني بقراءتي واللفظ له .

قسم العمد قلب سند) تام (لمتن) فيجعل لمتن آخر مروي بسند آخر ويجعل هذا المتن لاسناد آخر بقصد امتحان المحدث واختباره هل اختلط ام لا وهـل يقبل التلفيق ام لا (نحو امتحانهـم) أي المحدثـين ببغـداد (امـام الفـن)

وآخرون قال مسلمة بن القاسم كان العقيلي جليل القدر عظيم الخطر ما رأيت مثله وكان كثير التصانيف فكان من أتاه من المحدثين قال اقرأ من كتابك ولا تخرج اصله فتكلمنا في ذلك وقلنا إما أن يكون من احفظ الناس واما ان يكون من اكذب الناس فاجتمعنا عليه فلما اتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه فانصرفنا من عنده وقد طابت انفسنا وعلمنا أنه من احفظ الناس وقال الحافظ أبو الحسن القطان أبو جعفر ثقة جليل القدر غالم بالحديث مقدم في الحفظ توفي سنة ٣٢٢ هـ ملخصا من تذكرة الحفاظ .

قال أنا يوسف بن يعقوب الشيباني كتابة أنا أبو اليمن الكندي قال أنا منصور القزاز أنا الخطيب حدثني محمد بن أبي الحسن الساحلي أنا أحمد بن الحسن الرازي قال سمعت أبا أحمد بن عدي يقول سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن اسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا الى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الاسناد لاسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا الى عشرة أنفس الى كل رجل عشرة أحاديث وأمروهم اذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري وأخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب اليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث قال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فما زال يلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم الى

البخاري (في مائة) من الاحاديث (لما أتى) اليهم (بغداداً) بالف الاطلاق وباهمال الدال الاخيرة على احدى اللغات حيث اجتمعوا على تقليب متونها واسانيدها ـ فصيروا متن سند لسند متن آخر وسند هذا المتن لمتن آخر وعينوا عشرة رجال ودفعوا منها لكل منهم عشرة أحاديث وتواعدوا على الحضور لمجلس البخاري ليلقي عليه كل منهم عشرته بحضرتهم فلما حضروا واطمأن المجلس باهله البغداديين وغيرهم من الغرباء من أهل خراسان وغيرهم تقدم اليه واحد من العشرة وسأله عن أحاديثه واحداً بعد واحدوالبخاري يقول له في كل منها لا اعرفه ثم الثاني كذلك وهكذا الى ان استوفى العشرة المائة وهو لا يزيد في كل منها على قوله لا اعرفه فكان الفقهاء ممن حضر يلتفت بعضهم الى

بعض ويقولون الرجل فهم ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم ثم انتدب رجل آخر من العشرة وسألـه عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فسأله عن آخر فقال لا أعرفه فلم يزل يلقى عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول لا أعرفه ثم انتدب له الثالث والرابع الى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه فلما علم البخاري انهم قد فرغوا التفت الى الأول منهم فقال أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتـى على تمـام العشرة فرد كل متن الى اسناده وكل اسناد الى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها الى أسانيدها وأسانيدها الى متونهـا فأقـر النـاس له بالحفظ واذعنوا له بالفضل .

وقلـب ما لم يقصـد الرواة نحـو اذا أقيمـت الصلاة
حدثـه في مجلس البناني حجاج أعني ابن أبـي عثمان
فظنـه عن ثابـت جرير بينـه حماد الضـريـر

بعض ويقولون فهـم الرجـل ومـن كان منهـم غـير ذلك يقضي عليه بالعجـز والتقصير وقلة الفهم فلما علم انهم فرغوا التفت لي السائل الاول وقال سألت عن حديث كذا وصوابه كذا الى آخر أحاديثه وكـذا البقية على الولاء (فردها) أي المائة الى اصلها (وجود الاسناد) ولم يخف عليه موضع مما قلبوه وركبوه فاقر الناس له بالحفظ واذعنوا له بالفضل واغرب من حفظه لها وتيقظه لتمييز صوابها من خطإهـا حفظه لتواليها كما القيت عليه من مرة واحدة وقد يقصد بقلب السند كله ايضاً الاغراب اذ لا ينحصر في راو واحد كما انه قد يقصد بقلب راو واحد ايضاً الامتحان وهو محرم الا بقصد الاختبار فقال الناظـم في جوازه نظر الا انه اذا فعله اهل الحديث لا يستقر حديثاً قال شيخنا وشرط الجواز

أي ومن أقسام المقلوب ما انقلب على راويه ولم يقصد قلبه مثاله حديث رواه جرير بن حازم عن ثابت البناني عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني فهذا حديث انقلب اسناده على جرير بن حازم وهذا الحديث مشهور ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا رواه الأيمة الخمسة من طرق عن يحيى وهو عند مسلم والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف عن

ان لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة (و) قسم السهو (قلب ما لم يقصد الرواة) قلبه بل وقع منهم سهواً ووهماً (نحو) حديث (اذا أقيمت الصلاة) فلا تقوموا حتى تروني فقد (حدثه) أي الحديث (في مجلس) ثابت ابن أسلم البناني[1] بضم أوله نسبة الى بنانة محلة بالبصرة(حجاج أعني) بدرج الهمزة (ابن أبي عثمان) بصرفه للوزن الصواف[2] عن يحيى بن أبي

---

(١) ثابت بن اسلم البناني : ضبطه في التقريب بضم الموحدة ونونين مخففين أبو محمد البصري روى عن انس وابن الزبير وابن عمر وعبد الله بن مغفل وعمر بن أبي سلمة وعبد الله بن رباح الأنصاري وعبد الرحمن بن أبي ليلى وخلق وروى عنه حميد الطويل وشعبة وجرير بن حازم والحمادان ومعمر وهمام وأبو عوان والأعمش وعيسى بن طهمان وغيرهم قال الامام البخاري عن ابن المديني له ٢٥٠ حديثا وقال أبو طالب ثابت يثبت في الحديث وكان يقص وثقة جماعة وما وقع في حديثه من النكرة انما هو من الراوي عنه مات سنة ١٢٧ .

(٢) حجاج بن أبي عثمان الصواف : أبو الصلت ويقال أبو عثمان الكندي مولاهم البصري روى عن حميد بن هلال والحسن البصري ويحيى بن أبي كثير وأبي رجاء وجماعة وروى عنه الحمادان والقطان وهشيم ويزيد بن زريع وأبو عوانة وبشر بن المفضل وغيرهم وثقه الجماعة وزاد يحيى القطان فطن صحيح كيس توفي سنة ١٤٣ .

يحيى وجريرانما سمعه من حجاج بن أبي عثمان الصواف فانقلب عليه وقد بين ذلك حماد بن زيد فيما رواه أبو داود في المراسيل عن أحمد بن صالح عن يحيى بن حسان عن حماد بن زيد قال كنت أنا وجرير بن حازم عند ثابت البناني فحدث حجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره فظن جرير انه انما حدث به ثابت عن أنس وهكذا قال إسحاق بن عيسى الطباع حدثنا جرير بن حازم بهذا فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال إنما وهم أبو النضر يعني جرير بن حازم إنا كنا جميعاً في مجلس ثابت البناني فذكر نحو ما تقدم .

كثير[١] عن عبد الله بن أبي قتادة[٢] عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (فظنه) أي الحديث (عن ثابت) أبو النضر (جرير) بن حازم[٣] فرواه عن ثابت عن أنس كما (بينه حماد) هو ابن زيد الضرير وقال وهم أبو النضر فيما قاله واما المقلوب متنا وهو قليل فهو ان يعطي أحد الشيئين ما اشتهر للآخر كحديث حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه فانه جاء مقلوباً بلفظ حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله .

---

(١) يحيى بن أبي كثير : أبو نصر اليامي الطائي روى عن أنس وقد رآه وأبي سلمة وهلال بن أبي ميمونة ومحمد بن ابراهيم التيمي ويعلي بن حكيم وأبي نضرة العبدي وعبد الله بن أبي قتادة واسحاق ابن عبد الله وغيرهم وروى عنه ابنه عبد الله وأيوب السختياني ويحيى بن سعيد الأنصاري وهما من أقرانه والأوزاعي كما روى هو عنه ومعمر بن راشد وحجاج بن أبي عثمان الصواف وشيبان النحوي وعكرمة وغيرهم ووثقه الجماعة وشهدوا له بالفضل ومتانة الديانة سوى ما اتهمه بعضهم به من تدليسه عن أنس توفي سنة ١٣٢ .

(٢) عبد الله بن أبي قتادة : أو ابراهيم ويقال أبو يحيى المدني روى عن أبيه وجابر وروى عنه ابناه وثابت ويحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم وحصين بن عبد الرحمن وسعيد بن أبي سعيد المقبري وجماعة وثقه ابن حبان والنسائي توفي سنة ٩٥ .

(٣) جرير بن حازم ابو النصر البصري الأزدي العتكي والد وهب روى عن أبي الطفيل وأبي

تنبيهات

وان تجـد متنـا ضعيف السند   فقل ضعيف أي بهذا فاقصد
ولا تضــعف مطلقــا بناء   على الطــريق اذ لعــل جاء
بسنــد مجــود بل يقف   ذا على حكم إمــام يصف
بيان ضعفــه فان اطلقه   فالشيخ فيما بعــده حققه

اذا وجدت حديثا باسناد ضعيف فلك ان تقول هذا ضعيف وتعني بذلك الاسناد وليس لك ان تعني بذلك ضعفه مطلقاً بناء على ضعف ذلك الطريق اذ

تـنبيهــات

ثلاثة توضح ما مر مما حكم بضعفه وغيره أحدها ما تضمنه قوله (وان تجد متنا) أي حديثاً (ضعيف السند . فقل) هو (ضعيف أي بهذا) السند فقط (فاقصد) ذلك فان صرحت به فهو اولى (ولا تضعفـ)ـه (مطلقاً بناء على) ضعف ذلك (الطريق) أي السند (اذ لعلـ)ـه (جاء بسند) آخر

رجاء العطاردي والحسن وابن سيرين وقتادة وأيوب وثابت البناني وحميد بن هلال وحميد الطويل والأعمش وابن اسحاق وطاوس وعطاء وروى عنه الأعمش وأيوب شيخاه وابنه وهب وحسين بن محمد وابن المبارك وابن وهب والفريابي وجماعة قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام اذا حدث من حفظه وهو من السادسة مات سنة ٧٠ عد ما اختل لكن لم يحدث في حال اختلاطه هـ وقال ابن سعد كان ثقة الا أنه اختلط في آخر عمره توفي سنة ١٧٥ ومراد ابن حجر بالسبعين اي بعد المائة وهو قول لكن الذي اقتصرت عليه هو قول البخاري .

لعل له اسنادا آخر صحيحاً يثبت بمثله الحديث بل يقف جواز اطلاق ضعفه على حكم إمام من أيمة الحديث بأنه ليس له اسناد يثبت به مع وصف ذلك الامام لبيان وجه الضعف مفسرا فان أطلق ذلك الامام ضعفه ولم يفسره ففيه كلام ذكره الشيخ بعد هذا في النوع الثالث والعشرين من كتابه وسيأتي بعد بتسعة عشر بيتا .

وإن ترد نقلا لواه او لما يشك فيه لا باسنادهما
فأت بتمريض كيروى وأجزم بنقل ما صح كقال فاعلم

أي اذا أردت نقل حديث ضعيف او ما يشك في صحته وضعفه بغير اسناد فلا تذكره بصيغة الجزم كقال وفعل ونحو ذلك وأت بصيغة التمريض

(مجود) يثبت بمثله او بهما (بل يقف . ذاك) أي الاطلاق أي جوازه (على حكم امام) من أيمة الحديث (يصف بيان) وجه (ضعفه) أي المتن بانه شاذ او منكر او بانه لا اسناد له يثبت بمثله او نحو ذلك (فان اطلقه) أي ذلك الامام الضعف (فالشيخ) ابن الصلاح (فيما بعده وفي نسخة بعد قد (حققه) وسيأتي بيانه في قول الناظم فان يقل قل بيان من خرج الخ وما ذكره عن ابن الصلاح من منع اطلاق التضعيف قال شيخنا الظاهر انه على اصله من تعذر استقلال المتأخرين بالحكم على الحديث بما يليق به والحق خلافه كما تقرر في محله فاذا غلب على ظن الحافظ المتأهل ان ذلك السند ضعيف ولم يجد غيره بعد التفتيش ساغ له تضعيف الحديث لان الاصل عدم سند آخر (و) ثانيهما ما تضمنه قوله (ان ترد نقلاً لـ) ـمتن (واه) أي ضعيف لم يبلغ الوضع (او لما . يشك فيه) من أهل الحديث أهو صحيح او ضعيف (لا بـ) ـذكر (اسنادهما) أي الواهي والمشكوك فيه بل بمجرد اضافتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى غيره بحيث يشمل المعلق (فأت بتمريض) أي بصيغته التي اكتفي بها عن التصريح بالتضعيف (كيروى) ويذكر وروى وذكر وروى

كيروى وروي وورد وجاء وبلغنا وروي بعضهم ونحو ذلك أما إذا نقلت حديثاً صحيحاً بغير إسناد فاذكره بصيغة الجزم كقال ونحوها .

وسهلوا في غير موضوع رووا   من غير تبيين لضعف ورأوا

بيانه في الحكم والعقائد   عن ابن مهدي وغير واحد

تقدم أنه لا يجوز ذكر الموضوع الا مع البيان في أي نوع كان وأما غير الموضوع فجوزوا التساهل في إسناده وروايته من غير بيان لضعفه اذا كان في غير الأحكام والعقائد بل في الترغيب والترهيب من المواعظ والقصص وفضائل الأعمال ونحوها اما اذا كان في الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما أو في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز ويستحيل عليه ونحو ذلك فلم يروا التساهل في ذلك وممن نص على ذلك من الأيمة عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وعبد الله بن المبارك وغيرهم وقد عقد ابن عدي في مقدمة الكامل والخطيب في الكفاية باباً لذلك فقولي عن ابن مهدي خبر لمبتدأ محذوف أي هذا عن ابن مهدي .

بعضهم ولا تجزم بنقله خوفاً من الوعيد (واجزم . بنقل) أي ائت بصيغة الجزم في نقلك بلا سند (ما صح كقال فاعلم) ذلك ولا تأت بصيغة التمريض وان فعله بعض الفقهاء (و) ثالثهما وهو قسيم لا باسنادهما ما تضمنه قوله (سهلوا) أي جوزوا التساهل (في غير موضوع) من الحديث حيث (رووا) أي رووه باسناده (من غير تبيين لضعف) ان كان في الترغيب والترهيب من المواعظ والقصص وفضائل الاعمال ونحوها (ورأوا . بيانه) وعدم التساهل فيه وان ذكروا اسناده ان كان (في الحكم) الشرعي من حلال وحرام وغيرهما (و) في (العقائد) كصفات الله تعالى وما يجوز له وما يستحيل عليه وما ذكر من جوز التساهل وعدمه منقول (عن ابن مهدي)[1] عبد الرحمن وغير واحد من الايمة كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المبارك .

---

(١) عبد الرحمن بن مهدي : أبوسعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الامام العلم روى عن جرير بن

معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد

أجمع جمهور أيمة الأثر — والفقه في قبول ناقل الخبر
بأن يكون ضابطاً معدلا — أي يقظا ولم يكن مغفلا
يحفظ ان حدث حفظا يحوي — كتابه إن كان منه يروي
يعلم ما في اللفظ من احالة — ان يرو بالمعنى وفي العدالة
بأن يكون مسلما ذا عقل — قد بلغ الحلم سليم الفعل
من فسق أو خرم مروءة ومن — زكاه عدلان فعدل مؤتمن
وصحح اكتفاؤهم بالواحد — جرحا وتعديلا خلاف الشاهد

قال ابن الصلاح أجمع جماهير أهل الحديث والفقه عل أنه يشترط فيمن

معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد

وما يتبع ذلك (اجمع جمهور أيمة الاثر) أي الخبر والفقه والاصول (في) أي على (قبول ناقل الخبر) المحتج به (بـ) ـشرط (ان يكون ضابطاً

حازم وعكرمة بن عمار وأبي خلدة ومهدي بن ميمون ومالك وشعبة والسفيانين والحمادين وحرب بن شداد وجماعة روى عنه ابن المبارك وهو من شيوخه وابن وهب وهو أكبر منه وابنه موسى ويحيى ابن معين وأبو ثور وأبو خيثمة وأحمد بن سنان القطان وجماعة انظرها في تهذيب التهذيب قيل لأبي عبد الله كان عبد الرحمن حافظا قال حافظ وكان يتوقى كثيراً كان يحب أن يحدث باللفظ وقال أحمد بن الحسن الترمذي سمعت أحد يقول اختل ابن مهدي ووكيع في نحو خمسين حديثا فنظرنا فاذا عامة الصواب في يد عبد الرحمن وقال علي بن المديني لو حلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أني لم أر أحدا قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث توفي سنة ١٩٨ .

يحتج بروايته ان يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه ثم فصل شروط العدالة ثم فصل شروط الضبط وقدمت شروط الضبط على العدالة لتقدم الضبط في النظم فقولي أي يقظا الى قولي وفي العدالة تفسير للضبط ويقظ بضم القاف وكسرها لغتان حكاهما الجوهري وغيره وقولي يحوي كتابه أي يحتوي عليه ويحفظه من التبديل والتغيير وقد نص الشافعي على اعتبار هذه الأوصاف فيمن يحتج بخبره فقال في كتاب الرسالة التي أرسل بها الى عبد الرحمن بن مهدي لا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفاً بالصدق في حديثه عاقلاً لما يحدث به عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ او يكون ممن يودي الحديث بحروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لأنه اذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال الى الحرام واذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث حافظاً ان حدث من حفظه حافظاً لكتابه ان حدث من كتابه اذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم بريئاً من أن يكون مدلساً يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافه ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصلاً الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى من يتنهى به اليه دونه لأن كل واحد منهم

معدلاً أي) بان يكون في الضبط (يقظاً) بضم القاف وكسرها (لغتان حكاهما الجوهري وغيره)[1] (و) ذلك بان (لم يكن مغفلاً) لا يميز الصواب من الخطأ وان يكون (يحفظ) ما سمعه بان يثبته في حفظه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء (ان حدث حفظاً) أي من حفظه و (يحوي . كتابه) أي يصونه بنفسه او بثقة عن تطرق التغيير اليه (ان كان منه يروي) وان يكون

---

(١) ساقط في النسخة الشرقية .

مثبت من حدثه ومثبت على من حدث عنه فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت انتهى كلام الشافعي رضي الله عنه وقولي وفي العدالة الى آخر قولي أو خرم مروءة بيان لشروط العدالة وهي خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والسلامة من الفسق وهو ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة والسلامة مما يخرم المروءة ولم نذكر في شروطها الحرية وان ذكرها الفقهاء في الشهادات لأن العبد مقبول الرواية بالشروط المذكورة بالاجماع كما حكاه الخطيب بخلاف الشهادة على أن جماعة من السلف أجازوا شهادة العبد العدل وان كان الجمهور على خلاف ذلك وهذا مما تفترق فيه الرواية والشهادة كما ذكر القاضي أبو بكر وغيره فهذه إذاً شروط العدالة في الرواية ومن يقبل ايضا رواية الصبي المميز الموثوق به لم يشترط البلوغ وفي المسألة وجهان حكاهما البغوي والامام وتبعهما الرافعي الا أنه قيد الوجهين في التيمم بالمراهق وصحح عدم القبول وتبعه عليه النووي وقيده في استقبال القبلة بالمميز وحكى عن الأكثرين عدم القبول وحكى النووي في شرح المهذب عن الجمهور قبول أخبار الصبي المميز فيما طريقه المشاهدة بخلاف ما طريقه النقل كالافتاء ورواية الأخبار ونحوه وسبقه الى ذلك المتولي فتبعه والله أعلم .

(يعلم ما في اللفظ من احالة) بحيث يأمن من تغيير ما يرويه (ان يرو) الخبر (بالمعنى) لا بلفظه على ما يأتي بيانه في محله (و) بان يكون (في العدالة) وهي ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة متصفاً (بان يكون مسلماً ذا عقل . قد بلغ الحلم) باسكان اللام مخففاً من ضمها أي الانزال في النوم والمراد البلوغ به او بغيره (سليم الفعل . من فسق) بأن لا يرتكب كبيرة ولا يصر على صغيرة (او) بالدرج أي ومن (خرم مروءة) وهي التخلق بخلق امثاله في زمانه ومكانه فالاكل في السوق والمشي مكشوف الرأس واكثار حكايات مضحكة ولبس فقيه قبا او قلنسوة حيث لا يعتاد يسقطها فلا تقبل رواية من فقد شرطاً مما ذكر حتى المراهق على الاصح عند ممن يقبل روايته وعلم مما قاله انه لا

وقولي ومن زكاه عدلان الى آخره بيان لما تثبت به العدالة فمما تثبت به تنصيص معدلين على عدالته كما في الشهادة واختلفوا هل تثبت العدالة والجرح بالنسبة الى الرواية بتعديل عدل واحدا وجرحه او لا يثبت ذلك الا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادة على قولين واذا جمعت الرواية مع الشهادة صار في المسألة ثلاثة أقوال أحدها انه لا يقبل في التزكية الا رجلان سواء التزكية للشهادة والرواية وهو الذي حكاه أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم والثاني الاكتفاء بواحد في الشهادة والرواية معا وهو اختيار القاضي أبي بكر المذكور لأن التزكية بمثابة الخبر قال القاضي والذي يوجبه القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكر أو أنثى حر أو عبد لشاهد ومخبر والثالث التفرقة بين الشهادة والرواية فيشترط اثنان في الشهادة ويكتفي بواحد في الروايَة ورجحه الامام فخر الدين والسيف الآمدي ونقله عن الأكثرين وكذلك نقله أبو عمرو ابن الحاجب عن الأكثرين وهو مخالف لما نقله القاضي عنهم قال ابن الصلاح والصحيح الذي اختاره الخطيب وغيره انه يثبت في الرواية بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر فلم يشترط في جرح راويه وتعديله بخلاف الشهادات وقولي بالواحد أي بالعدل الواحد فيدخل فيه تعديل المرأة العدل والعبد العدل

يشترط في الراوي الحرية ولا الذكورة ولا العدد فتقبل رواية الرقيق والمرأة والواحد وهو المشهور ثم بين ما تثبت به العدالة فقال (ومن . زكاه) أي عدله في روايته (عدلان)فـ) ـهـو (عدل) تقبل روايته اتفاقاً (مؤتمـن) تأكيد وتكملة (وصح اكتفاؤهم) أي جمهور أيمة الاثر فيهـا (بـ) ـقـول العـدل (الواحد) ولو عبداً او امرأة (جرحاً وتعديلاً) أي فيهما او من جهتهما لان قوله ان كان نقلاً عن غيره فهو خبر من جملة الاخبار او اجتهاداً من قبيل نفسه فهو كالحاكم وفي الحالين لا يشترط العـدد (خـلاف الشاهـد) فالصـحيح عدم

وقد اختلفوا في تعديل المرأة فحكى القاضي أبو بكر عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم انه لا يقبل في التعديل النساء لا في الرواية ولا في الشهادة واختار القاضي انه يقبل تزكية المرأة مطلقاً في الرواية والشهادة الا تزكيتها في الحكم الذي لا تقبل شهادتها فيه وأطلق صاحب المحصول وغيره قبول تزكية المرأة من غير تقييد بما ذكره القاضي وأما تزكية العبد فقال القاضي أبو بكر انه يجب قبولها في الخبر دون الشهادة لأن خبره مقبول وشهادته مردودة قال والذي يوجبه القياس وجوب قبول تزكية كل عدل مرضي ذكر او أنثى حر او عبد لشاهد ومخبر وهذا ما صرح به أيضاً صاحب المحصول وغيره قال الخطيب في الكفاية الأصل في هذا الباب سؤال النبي صلى الله عليه وسلم بريرة في قصة الافك عن حال عائشة أم المؤمنين وجوابها له .

وصححوا باستغناء ذي الشهرة عن تزكية كمالك نجم السنن

ولابن عبد البر كل من عنى بحمله العلم ولم يوهن

فان عدل بقول المصطفى يحمل هذا العلم لكن خولفا

أي ومما تثبت به العدالة الاستفاضة والشهرة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً .

الاكتفاء فيه بقول الواحد كنفس الشاهد واذا جمعت المسألتين كان فيهما ثلاثة أقوال لا يكتفي بواحد فيهما يكتفي به فيهما يفرق بينهما وهو الاصح كما تقرر مع الفرق بينهما وفرقوا بينهما ايضاً بان الشهادة أمرها ضيق لكونها في الحقوق الخاصة التي يترافع فيها بخلاف الرواية فانها في عام للناس غالباً لا ترافع فيه وبان بينهم في المعاملات عداوة تحملهم على شهادة الزور بخلاف الرواية (وصححوا) مما تثبت به العدالة ايضاً (استغناء ذي الشهرة) بها من بين أهل العلم (عن تزكية)

قال ابن الصلاح وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في أصول الفقه وممن ذكره من أهل الحديث الخطيب ومثل ذلك بمالك وشعبة والسفيانين والأوزاعي والليث وابن المبارك ووكيع وأحمد وابن معين وابن المديني ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستفاضة الأمر فلا يسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم وانما يسأل عن عدالة من خفى أمره على الطالبين انتهى وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهوية فقال مثل إسحاق يسأل عنه وسئل ابن معين عن أبي عبيدفقال مثلي يسأل عن أبي عبيدأبو عبيد يسأل عن الناس وقال القاضي أبو بكر الباقلاني الشاهد والمخبر انما يحتاجان الى التزكية متى لم يكونا مشهورين بالعدالة والرضا وكان أمرهما مشكلا ملتبساً ومجوزاً فيه العدالة وغيرها قال والدليل على ذلك ان العلم بظهور سترتهما واشتهار عدالتهما أقوى في النفوس من تعديل واحد واثنين يجوز عليهما الكذب والمحاباة في تعديله واغراض داعية لهما الى وصفه بغير صفته الى آخر كلامه وقولي في وصف مالك نجم السنن اقتداء بالشافعي حيث يقول اذاذكر الأثر فمالك النجم وقال ابن عبد البر كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره على العدالة حتى يبين جرحه واستدل على ذلك بحديث رواه من طريق أبي جعفر العقيلي من رواية معان بن رفاعة السلامي عن ابراهيم بن عبد الرحمن العذري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الضالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين أورده العقيلي في الضعفاء في

صريحة (كمالك نجم السنن) كما وصفه به الامام الشافعي وكشعبة واحمد وابن معين فهؤلاء وأمثالهم لا يسئل عن عدالتهم وقد سئل الامام أحمد عن إسحاق بن راهوية فقال مثل إسحاق يسئل عنه إسحاق عندنا امام من أيمة المسلمين وابن معين سئل عن أبي عبيد فقال متى يسئل عن أبي عبيد أبو عبيد سئل عن الناس (ولابن عبد البر الحافظ قول وهو كل من عنى) بضم اوله أي اهتم يحمله العلم زاد الناظم (ولم يوهن) أي يضعف

ترجمة معان بن رفاعة وقال لا يعرف الا به ورواه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل وابن عدي في مقدمة الكامل وهو مرسل ومعضل ضعيف وابراهيم الذي أرسله قال فيه ابن القطان لا نعرفه البتة في شيء من العلم غير هذا وفي كتاب العلل للخلال ان أحمد سئل عن هذا الحديث فقيل له كأنه كلام موضوع فقال لا هو صحيح فقيل له ممن سمعته قال من غير واحد قيل له من هم قال حدثني به مسكين الا أنه يقول عن معان عن القاسم بن عبد الرحمن قال أحمد ومعان لا بأس به وثقه ابن المديني ايضاً قال ابن القطان خفي على أحمد من أمره ما علمه غيره ثم ذكر تضعيفه عن ابن معين وأبي حاتم والسعدي وابن عدي وابن حبان انتهى وقد ورد هذا الحديث مرفوعاً مسنداً من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وعلي بن أبي طالب وابن عمر وأبي إمامة وجابر بن سمرة رضي الله عنهم وكلها ضعيفة قال ابن عدي ورواه الثقات عن الوليد بن مسلم عن ابراهيم بن عبد الرحمن العذري قال ثنا الثقة من أصحابنا ان رسول الله

(فانه عدل بقول المصطفى) صلى الله عليه وسلم (يحمل هذا العلم) من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين أي تغيير المتجاوزين الحد وانتحال المبطلين أي ادعاءهم لانفسهم ما لغيرهم وتأويل الجاهلين (لكن خولفا) بالف الاطلاق أي ابن عبد البر في اختياره بانه اتساع غير مرضي وفي احتجاجه بالحديث بانه ضعيف مع كثرة طرقه بل قيل انه موضوع وبان الاحتجاج به انما يصح لو كان خبراً ولا يصح كونه خبراً لوجود من يحمل العلم مع كونه فاسقاً فلا يكون الا امراً ومعناه انه امر الثقات بحمل العلم لان العلم انما يقبل عنهم ويتأيد بان في بعض طرقه ليحمل بلام الامر ولو سلم انه خبر لم يحتج به اذ لا حصر فيه فلا ينافيه حمل بعض الفسقة للعلم فانه انما هو اخبار بان العدول يحملونه لا ان غيرهم لا يحمله .

صلى الله عليه وسلم قال فذكره . وممن وافق ابن عبد البر على قولـه هذا من المتأخرين أبو عبد الله بن المواق فقال في كتابه بغية النقاد وأهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك وقوله لكن خولفـا أي خولف ابـن عبد البر في اختياره هذا وفي استدلاله بهذا الحديث أما اختياره فقال ابن الصلاح فيما قاله اتساع غير مرضي وأما استدلاله بهذا الحديث فلا يصح من وجهين أحدهما ارساله وضعفه والثاني انه إنما يصح الاستدلال به أن لو كان خبراً ولا يصح حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير ثقة فلم يبق له محمل الا على الأمر ومعناه أنه أمر الثقات بحمل العلم ن العلم انما يقبـل عن الثقـات والدليل على أنه للأمر ان في بعض طرق أبي حاتم ليحمـل هذا العلـم بلام للأمر .

ومن يوافـق غالبـا ذا الضبط فضابـــط او نادرا فمخطي

لما تقدم انه لا يقبل الا العدل الضابط احتيج ان يذكر ما الذي يعرف به ضبط الراوي وذلك بأن يعتبر حديثه بحديث الثقات الضابطين فان وافقهم في روايتهم في اللفظ او في المعنى ولو في الغالب عرفنا حينئذ كونه ضابطا وان كان الغالب على

هذا وقد اعتمد جماعة منهم ابن سيد الناس ما اختاره ابن عبد البر وقال الذهبي انه حق قال ولا يدخل فيه المستور فانه غير مشهور بالعناية بالعلم فكل من اشتهر بين الحفاظ بانه من أصحاب الحديث وانه معروف بالعناية بهذا الشأن ثم كشفوا عن اخباره فما وجدوا فيه تثبيتاً ولا اتفق لهم علم بان احداً وثقة فهذا الذي عناه الحافظ بانه يكون مقبول الحديث لي ان يلوح فيه جرح قال ومن ذلك اخراج الشيخين لجماعة ما اطلعنا فيهم على جرح ولا توثيق فيحتج بهم لانهما احتجا بهم ثم بين الناظم ما يعرف به الضبط فقـال (ومـن يوافـق) دائماً (او غالباً) في المعنى او في اللفظ وان سقط منه ما لا يغير المعنـى (ذا الضبـط .

حديثه المخالفة لهم وإن وافقهم فنادر عرفنا حينئذ خطأه وعدم ضبطه ولم يحتج بحديثه .

وصححوا قبول تعديل بلا ... ذكر لأسباب له ان تثقلا
ولم يروا قبول جرح أبهما ... للخلف في أسبابه وربما
استفسر الجرح فلم يقدح كما ... فسره شعبة بالركض فما
هذا الذي عليه حفاظ الأثر ... كشيخي الصحح مع أهل النظر

اختلف في التعديل والجرح هل يقبلان او أحدهما من غير ذكر أسبابهما أم لا يقبلان الا مفسرين على أربعة أقوال الأول وهو الصحيح المشهور التفرقة بين التعديل والجرح فيقبل التعديل من غير ذكر سببه لأن أسبابه كثيرة فتثقل ويشق ذكرها لأن ذلك يحوج المعدل الى أن يقول ليس بفعل كذا ولا كذا ويعد ما يجب عليه تركه ويفعل كذا وكذا فيعد ما يجب عليه فعله فيشق ذلك ويطول تفصيله وأما الجرح فانه لا يقبل الا مفسراً مبين السبب لأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره لأن الناس مختلفون في أسباب الجرح فيطلق أحدهم الجرح بناء على ما اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه ليظهر أهو قادح

فضابط) محتج بحديثه (او) يوافقه (نادراً فمخطئ) ليس بضابط فلا يحتج بحديثه ثم بين انه هل يجب ذكر سبب الجرح والتعديل او لا فقال (وصححوا) أي جمهور أيمة الاثر من أربعة أقوال (قبول تعديل بلا . ذكر لاسباب له) مخافة (ان تثقلا) ويشق ذكرها لانها كثيرة فمتى كلف المعدل ذكرها احتاج ان يقول يفعل كذا وكذا عادا مايلزمه فعله ولا يفعل كذا وكذا عادا ما يلزمه تركه فيطول (ولم يروا قبول جرح أبهما) ذكر سببه من الجارح لعدم مخافة ذلك لان الجرح يحصل بامر واحد (للخلف) بين الناس (في

أم لا ويدل على أن الجرح لا يقبل غير مفسر أنه ربما استفسر الجارح فذكر ما ليس بجرح فقد روى الخطيب باسناده الى محمد بن جعفر المدائيني قال قيل لشعبة لم تركت حديث فلان قال رأيته يركض على برذون فتركت حديثه وقولي في آخر البيت فما أي فماذا يلزم من ركضه على برذون وروى ابن أبي حاتم عن يحيى بن سعيد قال أتى شعبة المنهال ابن عمرو فسمع صوتا فتركه .

أسبابه) (و) يدل لعدم قبوله مبهماً انه (ربما استفسر الجرح) بيان سببه من الجارح (فـ) ـيذكر ما (لم يقدح) بناء على ما يعتقد انه يقدح (كما فسره شعبة) بن الحجاج (بالركض) حيث قيل له لم تركت حديث فلان قال رأيته يركض على برذون مع انه ليس بقادح كما أشار اليه بقوله (فما) ذا يلزم من ركضه ما لم يكن بموضع او على وجه لا يليق ولا ضرورة تدعو اليه وكما روى عن شعبة انه اتى المنهال بن عمرو[1] فسمع صوتاً من داره فتركه .

---

(١) المنهال بن عمرو: الأسدي مولاهم الكوفي روى عن أنس وأرسل عن يحيى بن مرة وزر بن حبيش وعبد الله بن الحارث المصري وزاذان الكندي وسويد بن غفلة ومحمد بن الحنفية وسعيد بن جبير وغيرهم وروى عنه محمد بن عبد الرحمن والأعمش وربيعة بنت عتبة الكناني والحجاج بن ارطاة ومنصور ابن المعتمر وليث بن أبي سليم وشعبة بن الحجاج وميسرة بن حبيب وغيرهم قال وهب بن جرير عن شعبة أتي منزل المنهال فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت ولم أسأله قلت فهلا سألت عسى كان لايعلم هـ وثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات قال الحاكم المنهال بن عمرو غمزه يحيى القطان وقال أبو الحسن بن القطان كان أبو محمد بن حزم يضعف المنهال ورد من روايته حديث البراء وليس على المنهال حرج فيما حكى ابن أبي حازم فذكر حكايته المتقدمة قال فان هذا ليس بجرح الا أن تجاوز الى حد تحريم ولم يصح ذلك عنه وجرحه بهذا تعسف ظاهر هـ قال في التقريب هو من أهل الطبقة الخامسة .

قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول يعني أنه سمع قراءة بألحان فكره السماع منه من أجل ذلك هكذا قال أبو حاتم في تفسير الصـوت وقـد روى الخطيب باسناده الى وهب بن جرير .

قال ابن ابي حاتم[١] انه سمع قراءة بالتطريب وكذا قال ابوه ابو حاتم[٢] انه سمع قراءة بالحان فكره السماع منه وقال وهب بن جرير[٣] عن شعبة اتيت

---

(١) ابن أبي حاتم : الامام الحافظ الناقد شيخ الاسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي رحل به أبوه وأدرك الأسانيد العالية سمع أبا سعيد الأشج وعلي بن المنذر الطريفي والحسن بن عرفة وأحمد بن سنان القطان ويونس بن عبد الأعلى وجماعة روى عنه يوسف الميانجي وأبو الشيخ ابن حبان وعلي بن مدرك وأبو أحمد الحاكم وعلي بن محمد القصار وآخرون قال أبو يعلى الخليلي أخذ علم أبيه وأبي زرعة وكان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال صنف كتاباً في الجرح والتعديل اثنى عليه الحافظ الذهبي وصنف تفسيراً في عدة مجلدات وله تأليف كبير في الرد على الجهمية قال أبو الوليد الباجي ابن أبي حاتم ثقة حافظ توفي سنة ٣٢٧ هـ ملخصاً من تذكرة الحفاظ .

(٢) ابوحاتم : محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي الحافظ الكبير احد الأيمة روى عن محمد بن عبد الله الأنصاري وعثمان بن الهيثم وعفان بن مسلم وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى وجماعة وروى عنه أبو داود النسائي وابن ماجه في التفسير وابنه عبد الرحمن وعبدة بن سليمان المروزي والربيع بن سليمان ويونس بن عبد الأعلى ورفيقه أبو زرعة الرازي وخلق سواهم قال ابن حجر في تهذيب التهذيب نقلا عن ابن قراس كان من أهل الأمانة والمعرفة وقال النسائي ثقة وقال أبـو نعيم إمـام في الحفـظ قال اللالكائي كان إماماً عالماً بالحديث حافظا له متفنناً ثبتا توفي سنة ٢٧٧ .

(٣) وهب بن جرير : بن حازم أبو العباس البصري الحافظ روى عن أبيه وعكرمـة بن عمار وهشام بن حسان وابن عون وشعب وصخر بن جويرية وموسى بن علي بن رباح ومرة بن خالد وسلام بن أبي مطيع وحماد بن زيد وغيرهم وروى عنه الامام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بـن معين واسحاق بن راهويه وأبو خيثمة وجماعة كان صالح الحديث لا بأس به وقال ابن حبان كان يخطىء قال ابن سعد توفي سنة ٢٠٦ .

قال قال شعبة أتيت منزل المنهال بن عمرو فسمعت منه صوت الطنبور فرجعت فقيل له فهلا سألت عنه ان لا يعلم هو وروينا عن شعبة قال قلت للحكم بن عتيبة لم لم ترو عن زاذان قال كان كثير الكلام وقال محمد بن حميد الرازي ثنا جرير قال رأيت سماك بن حرب يبول قائماً فلم أكتب عنه وقد عقد الخطيب لهذا بابا في الكفاية والقول الثاني عكس القول الأول انه يجب بيان سبب العدالة ولا يجب بيان سبب الجرح لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيبني المعدلون على الظاهر حكاه صاحب المحصول وغيره ونقله أمام الحرمين في البرهان والغزالي في المنخول تبعاً له عن القاضي أبي بكر والظاهر انه وهم منهما والمعروف عنه أنه لا يجب ذكر أسبابهما معا كما سيأتي والقول الثالث انه لا بد من ذكر أسباب العدالة والجرح معا حكاه الخطيب والأصوليون قالوا وكما قد يجرح الجارح بما لا يقدح كذلك قد يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة كَما روى يعقوب الفسوي في تاريخه قال سمعت انسانا

منزل المنهال فسمعت منه صوت الطبول فرجعت ولم أسأله قال وهب فقلت له هلا سألته عسى كأنه لا يعلم فهذا لا يقدح في الثقة ولهذا قال ابن القطان عقب كلام ابن ابي حاتم هذا ليس بجرح الا ان يتجاوز الى حد يحرم ولم يصح ذلك عنه انتهى وقد وثقه جماعة منهم ابن معين والنسائي واحتج به البخاري بل وعلق له من رواية شعبة نفسه عنه في باب ما يكره من المسألة من الذبائح فلم يترك شعبة الرواية عنه وذلك اما لانه سمعه منه قبل ذلك او لزوال المانع منه عنده فبان بما ذكر ان البيان مزيل لهذا المحذور ومبين لكونه قادحاً او غير قادح وان ذلك لا يوجب الجرح (هذا) القول المفصل هو (الذي عليه) الايمة (حفاظ الاثر) ونقاده كما أفاده ايضاً قوله وصححوا كشيخي الصحيح البخاري ومسلم (مع) بالاسكان (أهل النظر) كالشافعي وقال ابن الصلاح انه ظاهر مقرر في الفقه وأصوله وقال الخطيب انه الصواب عندنا والقول الثاني عكسه .

يقول لأحمد بن يونس عبد الله العمري ضعيف قال إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفته انه ثقة فاستدل أحمد بن يونس على ثقته بما ليس حجة لأن حسن الهيئة يشترك فيه العدل والمجروح والقول الرابع عكسه انه لا يجب ذكر سبب واحد منهما اذا كان الجارح والمعدل عالماً بصيراً وهو اختيار القاضي أبي بكر ونقله عن الجمهور فقال قال الجمهور من أهل العلم اذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك ولم يوجبواذلك على أهل العلم بهذاالشان قال والذي يقوي ذلك عندنا ترك الكشف عن ذلك اذا كان الجارح عالما كما لا يجب استفسار المعدل عما به صار عنده المزكي عدلا الى آخر كلامه وممن حكاه عن القاضي ابي بكر الغزالي في المستصفى خلاف ما حكاه عنه في المنخول وما ذكر عنه في المستصفى هو الذي حكاه صاحب المحصول والآمدي وهو المعروف عن القاضي كما رواه الخطيب عنه في الكفاية والقول الأول هو الذي نص عليه

فيشترط ذكر سبب التعديل دون الجرح لان أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيبني المعدل على الظاهر كقول احمد بن يونس[1] لمن قال له عبد الله العمري ضعيف انما يضعفه رافضي مبغض لآبائه لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت انه ثقة فاحتج على ثقته بما ليس بحجة لان حسن الهيئة يشترك فيه العدل وغيره .

---

(١) احمد بن يونس : قال في التقريب أحمد بن يونس هو ابن عبد الله نسب الى جده ولا يوجد أحمد بن يونس في كتب الجرح والتعديل سوى تاريخ بغداد فان فيه اشخاصاً اربعة تحت هذا الاسم قال في تهذيب التهذيب أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي وقد ينسب الى جده روى عن الثوري وابن عيينة وزائدة وعاصم والليث ومالك وخلق روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والباتون بواسطة وأبو بكر بن أبي شيبة وحجاج من الشاعر وغيرهم قال أحمد بن حنبل لرجل اخرج الى أحمد بن يونس فانه شيخ الاسلام قال أبو حاتم كان ثقة متقناً آخر من روى عن الثوري وقال النسائي ثقة قال البخاري مات بالكوفة سنة ٢٢٧ .

الشافعي وقال الخطيب هو الصواب عندنا وقال ابن الصلاح انه الصحيح المشهور وحكى الخطيب انه ذهب الأيمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما الى ان الجرح لا يقبل الا مفسراً قال ابن الصلاح وهو ظاهر مقرر في الفقه وأصوله .

فان يقل قل بيان من جرح ... كذا اذا قالوا لمتن لم يصح
وأبهموا فالشيخ قد أجابا ... ان يجب الوقف اذ استرابا
حتى يبين بحثه قبوله ... كمن أولوا الصحيح خرجوا له
ففي البخاري احتجاجا عكرمة ... عن ابن مرزوق وغير ترجمه
واحتج مسلم بمن قد ضعفا ... نحو سويد اذ بجرح ما اكتفى
قلت وقد قال أبو المعالى ... واختاره تلميذه الغزالي
وابن الخطيب الحق ان يحكم بما ... أطلقه العالم باسبابهما

هذا سؤال أورده ابن الصلاح على قولهم ان الجرح لا يقبل الا مفسرا وكذلك تضعيف الحديث فقال ولقائل ان يقول انما يعتمد الناس في جرح الرواة ورد حديثهم على الكتب التي صنفها أيمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل وقلما يتعرضون فيها لبيان السبب بل يقتصرون على مجرد قولهم فلان ضعيف وفلان ليس بشيء ونحو ذلك وهذا حديث ضعيف غير ثابت ونحو ذلك

والثالث انه لابد من ذكر سببهما معاً للمعنيين المتقدمين فكما يجرح الجارح بما لا يقدح كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضي العدالة كما مر والرابع عكسه اذا كان الجرح او التعديل من عالم بصير به كما سيأتي مع انتقاد كونه قولاً مستقبلاً بما فيه (فان يقل) على القول بان الجرح لا يقبل الا مفسراً قد (قل) فيما ينقل عن ايمة الحديث في الكتب المعول عليها في الرواة بيان سبب

فاشتراط بيان السبب يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب الأكثر قال وجوابه من ذلك وان لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك بناء على ان ذلك اوقع عندنا فيهم ريبة قوية يوجب مثلها التوقف ثم من انزاحت عنه الريبة منهم يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم صاحبا الصحيحين وغيرهما ممن مسهم مثل هذا الجرح من غيرهم فافهم ذلك فانه مخلص حسن ولما نقل الخطيب عن أيمة الحديث ان الجرح لا يقبل الا مفسراً قال فان البخاري احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم والجرح لهم كعكرمة مولي ابن عباس في التابعين

بيان جرح (من جرح) بل اقتصروا فيها غالباً ايضاً على مجرد قولهم فلان ضعيف او ليس بشيء أو نحو و (كذا) قل بيانهم سبب ضعف الحديث (اذا قالوا) في كتبهم (لمتن) أي حديث (لم يصح) بل اقتصروا فيها غالباً ايضاً على مجرد قولهم هذا حديث ضعيف أو غير ثابت أو نحوه (وابهموا) بيان السبب في الامرين فاشتراط بيانه يفضي الى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الاغلب (فالشيخ) ابن الصلاح (قد أجابا) عن ذلك بـ (ـان يجب الوقف) أي بانا وان لم نعتمده في اثبات الحديث لكنا نعتمده في انا نتوقف على الاحتجاج بالراوي او بالحديث (اذا) وفي نسخة اذ (استرابا) أي لاجل الريبة القوية الحاصلة بذلك ويستمر من وقف على ذلك واقفاً (حتى يبين) بضم الياء من ابان أي يظهر (بحثه) عن حال ذلك الراوي او الحديث (قبوله) والثقة بعدالته بحيث لم يؤثر ما وقف عليه فيه من الجرح او التضعيف (كمن) أي كالذي من الرواة (اولو) أي أصحاب (الصحيح) البخاري ومسلم وغيرهما (خرجوا) فيه (له) مع انه ممن مسه من غيرهم جرح مبهم ثم قال فافهم ذلك فانه ملخص حسن (ففي البخاري

وإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق في المتأخرين .

احتجاجا عكرمة) أي فعكرمة التابعي مولى ابن عباس مخرج له في صحيح البخاري على وجه الاحتجاج به فضلاً عن المتابعات ونحوها مع ما فيه من الكلام لتبين انه ثقة (مع ابن مرزوق)[١] عمرو الباهلي متابعة لا احتجاجاً (وغير) (ترجمه حال) أي والحال ان غير البخاري ترجم أي خرج كلا من عكرمة وابن مرزوق وخرج أيضاً لجماعة آخرين كاسماعيل بن أبي أويس[٢]

---

(١) ابن مرزوق : ابو عثمان البصري عمرو بن مرزوق الباهلي روى عن شعبة ومالك وزائدة وعمران القطان والمسعودي والحمادين وزهير بن معاوية وجماعة روى عنه البخاري مقرونا بغيره وأبو داود وبندار وأبوقلابة الرقاشي واسماعيل بن اسحاق وعثمان وغيرهم قال ابن حجر ثقة له أوهام هـ قال أبو زرعة سمعت أحمد بن حنبل وقلت له ان علي بن المديني يتكلم في عمرو بن مرزوق فقال عمرو رجل صالح لا أدري ما يقول علي وقال سمعت سليمان بن حرب وذكر عمرو بن مرزوق فقال جاء بما ليس عندهم فحسدوه هـ وقال ابن عدي سمعت أحمد بن محمد يقول لم يكن بالبصرة مجلس عمرو بن مرزوق كان فيه ١٠,٠٠٠ رجل هـ وبالجملة صدقته جماعة وضعفته اخرى وخلاصة القول ما قاله ابن حجر سابقا توفي سنة ٢٢٤ .

(٢) اسماعيل بن أبي أويس : هو اسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي أبو عبد الله بن أبي أويس ابن أخت مالك ونسيبه روى عن أبيه وأخيه أبي بكر وخاله فأكثر عنه وعن سلمة بن وردان وابن أبي الزناد وعبد العزيز الماجشون وغيرهم وروى عنه البخاري ومسلم وهما والباقون بواسطة ابراهيم بن سعيد الجوهري وأحمد بن صالح المصري والدارمي وجماعة قال أبو طالب عن أحمد لا بأس به وكذا قال عثمان الدارمي عن ابن معين وقال ابن أبي خيثمة عنه صدوق ضعيف العقل ليس بذلك يعني أنه لا يحسن الحديث ولا يعرف ان يؤديه أو يقرأ من غير كتابه وعن ابن معين بن أبي اويس وأبوه يسرقان الحديث قال ابن عساكر مات سنة ٢٢٦ أو ٢٢٧ .

قال وهكذا فعل مسلم فانه احتج بسويد بن سعيد وجماعة غيرهم اشتهر عمن ينظر في حال الرواة الطعن عليهم قال وسلك أبو داود هذه الطريقة وغير واحد ممن بعده .

وعاصم بن علي[١] ويمكن دخوله في كلام الناظم بقراءة)[*] غير بالرفع عطفاً على ثم عكرمة او بالجر عطفاً على ابن مرزوق مضافاً فيهما الى ترجمة بجعلها اسماً مراداً بها الراوي الذي خرجه غير البخاري اطلقت عليه مجازاً عن المصدر الواقع عليه تقديره وغير راو ممن خرجه غير البخاري لكنه فيه قلاقة (و) كذا (احتج مسلم بمن . قد ضعفا) من غيره (نحو سويد)[٢] هو ابن سعيد (اذ

(١) عاصم بن علي : هو أبو الحسين ويقال أبو الحسن التيمي . مولاهم مولى قريبة بنت محمد بن أبي بكر الصديق روى عن أبيه وعكرمة بن عمار وابن أبي ذيب والليث بن سعد وعاصم بن محمد وعبد الرحمن بن زيد المسعودي وشعبة وأبي أويس ومهدي بن ميمون وغيرهم وروى عنه البخاري وروى هو والترمذي وابن ماجه له بواسطة ابن يحيى المروزي وأبو حاتم وأحمد بن حنبل وعمرو بن علي الفلاس وجماعة قال الميموني عن أحمد صحيح الحديث قليل الغلط ما كان اصح حديثه وكان ان شاء الله صدوقا وقال أبو داود عن أحمد حديثه حديث مقارب حديث أهل الصدق ولكن أبوه كان يهم في الشيء وعن ابن معين كان عاصم في الدنيا ضعيفا قال أحمد ما أعلم في عاصم بن علي الا خيرا وبالجملة فالأقوال فيه متضاربة وانفصل الحافظ في كتابه التقريب على أنه صدوق ربما وهم توفي سنة ٢٢١ .

(٢) سويد بن سعيد : بن سهل الهروي ابو محمد الحدثاني الأنباري روى عن مالك وحفص بن ميسرة ومسلم بن خالد الزنجي وحماد بن زيد وعبد الرحمن بن أبي الزناد ويزيد بن زريع وابن أبي حازم وغيرهم وروى عنه مسلم وابن ماجه وابن أبي زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وجماعة قال أبو داود عن =

(*) ما بين الهلالين من صحيفة ٣٠٧ لهاته الصحيفة ثابت في الأصل الأندلسي

وقوله اذ بجرح أي بمطلق جرح وذلك لأن سويد بن سعيد صدوق في نفسه كما قال أبو حاتم وصالح بن جزرة ويعقوب بن شيبة وغيرهم وقد ضعفه البخاري والنسائي فقال البخاري حديثه منكر وقال النسائي ضعيف ولم يفسرا الجرح وأكثر من فسر الجرح فيه ذكر انه لما عمي وربما تلقن الشيء وهذا وان كان قادحاً فانما يقدح فيما حدث به بعد العمى وما حدث به قبل ذلك فصحيح ولعل مسلماً انما خرج عنه ما عرف انه حدث به قبل عماه وأما تكذيب ابن معين له فانه أنكر عليه ثلاثة أحاديث حديث من عشق وعف وحديث من قال في ديننا برأيه فاقتلوه وحديثه عن أبي معاوية عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة فقال ابن معين هذا باطل عن أبي معاوية قال الدارقطني فلما دخلت مصر وجدت هذا الحديث في مسند المنجنيقي وكان ثقة عن أبي كريب عن أبي معاوية فتخلص منه سويد فانكره عليه ابن معين لظن أنه تفرد به عن أبي معاوية ولا يحتمل التفرد ولم ينفرد به وإنما كذبه ابن معين فيما تلقن آخراً فنسبه الى الكذب لأجله ويدل عليه أن محمد ابن يحيى السوسي قال سألت ابن معين عن سويد فقال فيما حدثك حفظا فاكتب عنه وما حدثك به تلقينا فلا فدل هذا على أنه صدوق عنده أنكر عليه ما تلقنه والله أعلم .

بـ) ـمطلق (جرح ما اكتفى) مسلم كالبخاري لان سويداً صدوق في نفسه كما قاله جماعة وقد ضعفه جماعة واكثر من فسر الجرح فيه ذكر انه لما عمي ربما يلقن الشيء وهذا وان كان قادحاً فانما يقدح فيما حدث به بعد العمى لا فيما قبله

أحمد أرجو ان يكون صدوقا وقال لا بأس به وقال أبو حاتم كان صدوقاً وكان يدلس ويكثر وقال البخاري كان قد عمي فيلقن ما ليس من حديثه وقال يعقوب بن شيبة صدوق مضطرب الحفظ ولا سيا بعد ما عمي قال صالح بن محمد صدوق إلا أنه كان عمي فكان يلقي أحاديث ليست من حديثه قال البخاري مات سنة ٢٤٠

وإنما روى عنه مسلم لطلب العلو مما صح عنده بنزول ولم يخرج عنه ما انفرد به وقد قال ابراهيم بن أبي طالب قلت لمسلم كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح فقال ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة وذلك أن مسلماً لم يرو عن أحد ممن سمع من حفص بن ميسرة في الصحيح الا عن سويد بن سعيد فقط وقد روى في الصحيح عن واحد عن ابن وهب عن حفص والله أعلم .

ولعل مسلماً انما خرج عنه ما عرف انه حدث به قبل عماه او ما صح عنده بنزول طلباً للعلو لا ما تفرد به قال ابراهيم بن أبي طالب[1] قلت لمسلم كيف استجزت الروية عن سويد في الصحيح فقال ومن أين كنت آتي بنسخة حفص وذلك ان مسلماً لم يرو في صحيحه عن واحد ممن سمع حفصاً الا عن سويد وروي فيه عن واحد عن ابن وهب عن حفص[2] .

---

(١) ابراهيم بن أبي طالب : أبو اسحاق محد بن نوح بن عبد الله النيسابوري شيخ خراسان الحافظ سمع اسحاق بن راهوية ومحمد بن أبان البلخي ومحمد بن مهران وداود بن رشيد وأبا مصعب وطبقتهم حدث عنه ابن خزيمة وأبو الوليد حسان بن محمد وأهل بلده كان عظيم الشان قال الحاكم أمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال جمع الشيوخ والرجال ودخل على الامام أحمد بن حنبل وذاكره وعلق عنه قال عبد الله بن سعد ما رأيت مثل ابراهيم بن أبي طالب ولا أرى هو مثل نفسه وقد رآه الحافظ أبو علي النيسابوري وهو صبي وقال رأيت شيخنا لم تر عيناي مثله توفي سنة ٢٩٥ .

(٢) حفص بن ميسرة العقيلي : أبو عمرو الصنعاني سكن عسقلان قال الامام أحمد والبخاري والنسائي انه من صنعاء الشام وقال أبو حاتم انه من صنعاء اليمن روى عن زيد بن أسلم وموسى بن عقبة وهشام بن عروة وسهيل بن أبي صالح والعلاء بن عبد الرحمن وروى عنه عمرو بن أبي سلمة التنيسي وابن وهب والهيثم بن خارجة وسعيد بن منصور وغيرهم قال ابن معين ثقة انما يطعن عليه أنه عرض وقال الحافظ ابن حجر ربما وهم من الطبقة الثامنة مات سنة ١٨١ .

وقولي قلت الى آخر البيتين هو من الزوائد على ابن الصلاح وهما رد على السؤال الذي ذكره وذلك ان إمام الحرمين أبـا المعـالي الجوينـي قال في كتـاب البرهان الحق انه ان كان المزكي عالما بأسباب الجرح والتعديل اكتفينا باطلاقـه والا فلا وهذا هو الذي اختاره أبو حامد الغزالي والامام فخر الدين بن الخطيب وقد تقدم نقله في شرح الأبيات التي قبل هذه عن القاضي أبي بكر وانه نقله عن

(قلت وقد قال) في رد السؤال إمام الحـرمين (أبـو المعـالي في كتابـه البرهان (واختاره تلميذه) أبو حامد (الغزالي و) الامام فخر الدين (ابن الخطيب) الرازي (الحق ان يحكم بما أطلقه العالم) باسكان الميم من يحكم به والعالم (باسبابها) أي باسباب الجرح والتعديل من غير بيان لها واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني[1] ونقله عن الجمهور ولما كان هذا مخالفاً لما اختاره

---

(١) القاضي أبو بكر بن الطيب بن الباقلاني : من أجلة علماء المالكية وحامل راية الطريقة الأشعرية قال في طبقات الأشعرية لابن عساكر بعد حذف السند محمد بن الطيب بن محمـد بكر القاضي المعروف بابن الباقلاني المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة سكن بغداد وسمع بها الحديث من أبي بكر بن مالك وأبي محمد بن ماسي وأبي أحمد الحسين بن علي النيسابوري خرج له محمـد بن أبـي الفوارس وكان ثقة فأما علم الكلام فكان أعرف الناس به وأحسنهم خاطرا وأجودهم لسانا وأوضحهم بيانا وأصحهم عبارة له والتصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج وغيرهم وحديث ان ابن المعلم شيخ الرافضة ومتكلمها حضر بعض مجالس النظر مع أصحاب له اذ أقبل القاضي أبو بكر الأشعري فالتفت ابن المعلم الى أصحابه وقال لهم قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي كلامه وكان بعيدا من القوم فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ﴿ إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا ﴾ اي إن كنت شيطانا فأنتم كفار وقد أرسلت عليكم وقال ابن عساكر بعد كلام ويلغني أن طاغية الروم قال له وقصد توبيخه اخبرني عن قصة عائشة زوج نبيكم وما قيل فيها فقال له القاضي أبو بكر هما اثنتان قيل فيهما ما قيل زوج نبينا ومريم بنت عمران فأما زوج نبينا فلم تلد وأما مريم فجاءت بولد تحمله على كتفها وكل قد برأها الله مما رميت به فانقطع الطاغية ولم يجد جوابا

الجمهور وممن اختاره ايضاً من المحدثين الخطيب فقال بعد أن فرق بين الجرح والتعديل في بيان السبب على أنا نقول ايضاً إن كان الذي يرجع اليه في الجرح عدلاً مرضياً في اعتقاده وأفعاله عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما عالماً باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك قبل قوله فيمن جرحه مجملا ولا يسأل عن سببه .

وقدموا الجرح وقيل ان ظهر من عدل الأكثر فهو المعتبر

ابن الصلاح من كون الجرح المبهم لا يقبل وهو عين القول الرابع قال جماعة منهم التاج السبكي ليس هذا قولا مستقلا بل تحرير لمحل النزاع اذ من لا يكون عالماً باسبابهما لا يقبلان منه لا باطلاق ولا بتقييد لأن الحكم على الشيء فرع تصوره أي فالنزاع في اطلاق العالم دون اطلاق غيره وهذا ان سلم فلا نسلم ان تقييد غير العالم لهما أي تفسيره لهما لا يقبل واختيار شيخنا انه ان لم يخل المجروح عن تعديل لم يقبل الجرح فيه الا مفسراً وان خلا عن ذلك قيل فيه مبهماً اذا صدر من عارف لانه اذا خلا عن ذلك فهو في حيز المجهول واعمال قول المجرح فيه اولى من اهماله قال ومال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف انتهى ثم بين حكم تعارض الجرح والتعديل في راو واحد فقال(وقدموا) أي

كان ورده في كل ليلة عشرين ترويحة ما تركا في حضر ولا سفر وكان كل ليلة اذا صلى العشاء وقضى ورده وضع الدواة بين يديه وكتب خمسا وثلاثين ورقة تصنيفاً من حفظه واذ صلى الفجر دفع الى بعض اصحابه ما صنفه في ليلته وأمر بقراءته عليه وأملى عليه الزيادات فيه وقال أبو بكر الخوارزمي كل مصنف ببغداد انما ينقل من كتب الناس الى تصانيفه سوى القاضي أبي بكر فان صدره يحوي علمه وعلم الناس هـ من طبقات الأشاعرة باختصار قلت وقد ترجمه غير واحد من المصنفين في التراجم وأطالوا بسرد مناظراته التي يحق لها أن تسطر على جبين الأوراق بسواد الأحداق توفي رحمة الله عليه سنة ٤٠٣ .

اذا تعارض الجرح والتعديل في راو واحد فجرحه بعضهم وعدله بعضهم ففيه ثلاثة أقوال أحدها ان الجرح مقدم مطلقا ولو كان المعدلون أكثر ونقله الخطيب عن جمهور العلماء وقال ابن الصلاح انه الصحيح وكذا صححه الأصوليون كالامام فخرالدين والآمدي لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ولأن الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله الا انه يخبر عن أمر باطن خفي عن المعدل والقول الثاني انه ان كان عدد المعدلين أكثر قدم التعديل حكاه الخطيب في الكفاية وصاحب المحصول وذلك لأن كثرة المعدلين تقوي حالهم وتوجب العمل بخبرهم وقلة الجارحين تضعف خبرهم قال الخطيب وهذا خطأ وبعد ممن توهمه لأن المعدلين وان كثروا ليسوا يخبرون عن عدم ما أخبر به الجارحون ولو أخبروا بذلك لكانت شهادة باطلة على نفي والقول الثالث انه يتعارض الجرح والتعديل لا يرجح احدهما الا بمرجح حكاه ابن الحاجب وكلام الخطيب يقتضي نفي هذا القول الثالث فانه قال اتفق اهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعدله مثل عدد من جرحه فان الجرح به أولى ففي هذه الصورة حكاية الاجماع على تقديم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب .

جمهور أيمة الاثر (الجرح) على التعديل وان كان المعدل أكثر عدداً لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ولانه مصدق للمعدل فيما أخبر به من ظاهر حاله ويخبر عن أمر باطن خفي على المعدل نعم ان لم يفسر الجرح او قال المعدل عرفت السبب الذي ذكره الجارح لكنه تاب منه قدم التعديل ما لم يكن في الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي في محله وقال ابن دقيق العيد في الاول الاقوى طلب الترجيح لان كلا منهما ينفي قول الآخر ولو نفى المعدل الجرح بطريق معتبر كأن يقول عند التجريح بقتله لفلان يوم كذا أنا رأيته بعد ذلك اليوم وهو حي تعارضا لعدم امكان الجمع فيطلب الترجيح .

وقولي الأكثر هو في موضع الحال وجاء معرفا كما قريء في الشاذ قوله تعالى ﴿ ليخرجنَّ الأعز منها الأذل ﴾ على أن لا يخرج ثلاثي قاصر والأذل في موضع الحال .

ومبهم التعـديل ليس يكتفي ... به الخـطيب والفقيه الصيرفي
وقيل يكفـي نحـو ان يقالا ... حدثنـي الثقـة بل لو قالا
جميع أشياخـي ثقـات لو لم ... اسـم لا يقبـل من قد أبهم
وبعض من حقـق لم يرده ... من عالـم في حق من قلده

التعديل على الابهام من غير تسمية المعدل كما اذا قال حدثني الثقة ونحو ذلك من غير أن يسميه لا يكتفي به في التوثيق كما ذكره الخطيب أبو بكر والفقيه أبو بكر الصيرفي وأبو نصر بن الصباغ من الشافعية وغيرهم وحكى ابن الصباغ في العدة عن أبي حنيفة أنه يقبل وهو ماش على قول من يحتج بالمرسل وأولى

(وقيل ان ظهر من عدل الاكثر) بنصبه حالاً بزيادة الـ أي ان ظهر المعدلون أكثر عدداً (فهو) أي التعديل (المعتبر) لان الكثرة تقوي الظن والعمل بأقوى الظنين واجب كما في تعارض الخبرين قال الخطيب وهذا خطأ لان المعدلين وان كثروا لا يخبرون بعدم ما اخبر به الجارحون ولو اخبروا به وقالوا نشهد ان هذا لم يقع منه لم يصح لانها شهادة على نفي محض ولان تقديم الجرح انما هو لتضمنه زيادة خفيت على المعدل وذلك موجود مع زيادة عدد المعدل وقيل انهما حينئذ يتعارضان فيطلب الترجيح لزيادة قوة كل منهما من وجه وقيل يقدم الاحفظ ثم بين حكم تعديل المبهم والرواية عن المعين بلا تعديل وغيرهما فقال (ومبهم التعديل) أي تعديل المبهم (ليس يكتفي به) أبو بكر (الخطيب) وأبو نصر بن الصباغ (والفقيه) أبو بكر (الصيرفي) وغيرهم اذ لا يلزم من كونه عدلاً عنده ان يكون عند غيره كذلك فلعله اذا سماه يكون ممن جرحه غيره بجرح قادح بل اضرابه عن تسميته ريبة توقع تردداً في القلب (وقيل يكفي) تعديله كما لو عينه لانه مأمون في الحالين وهو ماش على قول من

بالقبول والصحيح الأول لأنه وان كان ثقة عنده فربما لو سماه لكان ممن جرحه غيره بجرح قادح بل اضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددا في القلب بل زاد الخطيب على هذا بأنه لو صرح بأن جميع شيوخه ثقات ثم روى عمن لم يسمه انا لا نعمل بتزكيته له قال الخطيب في الكفاية اذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة وان لم أسمه ثم روى عمن لم يسمه فانه يكون مزكياً له غير انا لا نعمل على تزكيته لجواز ان نعرفه اذا ذكره بخلاف العدالة نعم اذا قال العالم كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل مرضي مقبول الحديث كان هذا القول تعديلاً لكل من روى عنه وسماه هكذا جزم به الخطيب قال وكان ممن سلك هذا الطريقة عبد الرحمن بن مهدي زاد البيهقي مع ابن مهدي مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان قال وقد يوجد في رواية بعضهم الرواية عن بعض الضعفاء لخفاء حاله عليه كرواية مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق وفي التعديل على الابهام قولا آخران أحدهما أنه يقبل مطلقا كما لو عينه لأنه مأمون في الحالتين معا القول الثاني وهو ما حكاه ابن الصلاح عن اختيار بعض المحققين انه إن كان القائل لذلك عالما أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه كقول مالك أخبرني الثقة وكقول الشافعي ذلك أيضاً في مواضع وعليه يدل كلام ابن الصباغ في العدة فانه قال ان الشافعي لم يورد ذلك احتجاجاً بالخبر على غيره وانما ذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم وقد عرف هو من روى عن ذلك وقد بين بعض العلماء

يحتج بالمرسل وأولى بالقبول (نحو ان يقالا) بالف الاطلاق (حدثني الثقة) او العدل (بل) صرح الخطيب بانه (لو قالا) بالف الاطلاق ايضاً (جميع أشياخي ثقات) و (لو لم اسمـ) ـهم ثم روى عمن لم يسمه (لا يقبل) ايضاً (من قد أبهم) لما ذكر فيما قبله وان كان أعلى منه كما أفاده كلامه لان التعديل به اخبار مستقل بخلافه بما قبله نعم جزم الخطيب بان العالم اذا قال كل من أروي لكم عنه واسميه فهو عدل رضي كان تعديلاً منه لكل من روى عنه وسماه وقيل يكفي تعديل مبهم من عالم لا من غيره كما قال (وبعض من

بعض ما أبهم من ذلك باعتبار شيوخهما فحيث قال مالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج فالثقة مخرمة بن بكير وحيث قال عن الثقة عن عمرو ابن شعيب فقيل الثقة عبد الله بن وهب وقيل الزهري ذكر ذلك أبو عمر بن

حقق لم يرده) أي تعديل المبهم ان صدر (من عالم) أي مجتهد كمالك والشافعي (في حق من قلده) في مذهبه كقوله حدثني الثقة فحيث روى مالك عن الثقة عن بكير بن عبد الله بن الاشج[١] فالثقة مخرمة بن بكير[٢] او عن الثقة عن عمرو بن شعيب[٣] فهو عبد الله بن وهب وقيل الزهري وقيل ابن لهيعة .

---

(١) بكير بن عبد الله بن الأشج : القرشي مولاهم ويقال مولى اشجع ابو عبد الله ويقال أبو يوسف المدني نزيل مصر روى عن محمود بن لبيد وبشر بن سعيد وأبي صالح السمان وسعيد بن المسيب ونافع مولى ابن عمر وروى عنه ابنه مخرمة بن بكير وبكر بن عمر المعافري والليث بن أبي اسحاق وعبد الله بن سعيد ويحيى بن أيوب المصري وجماعة وثقه الجماعة وكان مالك يقول فيه انه من العلماء وقال معن ابن عيسى ما ينبغي لأحد ان يفضل او يفوق بكير بن الأشج في الحديث هـ وانما عرف مالك بكيراً بنظره في كتاب مخرمة قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث توفي سنة ١١٧ او ١٢٠ أو ١٢٢ أو ١٢٧ هـ ملخصا من التهذيب .

(٢) مخرمة بن بكير: هو والد المترجم له سابقا وهو الذي يعبر عنه مالك بقوله حدثني الثقة وقال الميمون عن الامام أحمد أخذ مالك كتاب مخرمة فنظر فيه فكل شيء يقول فيه بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب مخرمة يعني عن أبيه عن سليمان هـ روى عن أبيه وعامر بن عبد الله وروى عنه مالك وابن لهيعة وقدامة بن محمد الخشرمي وابن المبارك وابن وهب والقعنبي وغيرهم قال ابن وهب سمعت مالكاً يقول حدثني مخرمة بن بكير وكان رجلاً صالحاً وقال أبو طالب سألت أحمد عنه فقال ثقة ولم يسمع من أبيه شيئاً انما يروي من كتاب أبيه ولم يسمعه وثقه الجماعة فيما عدا بحثهم في سماعه من أبيه توفي سنة ١٥٩ .

(٣) عمرو بن شعيب: أبو ابراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص

عبد البر وقال أبو الحسين محمد بن الحسين بن ابراهيم الأبري السجستاني في كتاب فضائل الشافعي سمعت بعض أهل المعرفة بالحديث يقول اذا قال الشافعي في كتابه أنا الثقة عن ابن أبي ذيب فهو ابن أبي فديك واذا قال ثنا الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان واذا قال أنا الثقة عن

وحيث روى الشافعي عن الثقة عن ابن أبي ذيب فهو محمد بن أبي فديك[١] او عن الثقة عن الليث بن سعد فهو يحيى بن حسان[٢] او عن الثقة

القرشي السهمي ويقال أبو عبد الله قال أبو حاتم سكن مكة وكان يخرج الى الطائف روى عن ابيه وجل روايته عنه وعمته زينب بنت محمد وزينب بنت أبي سلمة ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم والربيع بنت معوذ وطاووس وسليمان بن يسار ومجاهد وعطاء وجماعة وروى عنه عطاء وعمرو بن دينار والزهري ويحيى بن سعيد وهشام بن عروة وثابت البناني وجماعة قال صدقة بن الفضل سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول اذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به وقد أطال الحافظ ابن حجر في جلب أقوال المعدلين والمحرجين له فانظره ان شئت توفي سنة ١١٨ .

(١) محمد بن أبي فديك : هو محمد بن اسماعيل بن مسلم بن أبي فديك بالفاء مصغرا الديلي مولاهم المدني وكنيته أبو اسماعيل من صغار الثامنة روى عن أبيه ومحمد بن عمرو بن علقمة حديثا واحدا وهشام بن سعد ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذيب وروى عنه الامام الشافعي والامام أحمد والحميدي وقتيبة وأحمد بن صالح وابراهيم بن المنذر الحزامي وغيرهم قال النسائي ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات قال البخاري مات سنة ٢٠٠ .

(٢) يحيى بن حسان : هو أبو زكريا يحيى بن حسان التنيسي بكسر المثناة والنون الثقيلة وسكون التحتانية ثم مهملة سكن تنيس روى عن وهيب بن خالد ومعاوية بن سلام وابن أبي الزناد والحمادين وقريش بن حيان وجماعة وروى عنه الامام الشافعي ومات قبله وابنه محمد بن يحيى وأحمد بن صالح المصري والربيع بن سليمان المرادي وغيرهم قال العجلي كان ثقة مأموناً عالما بالحديث وقال أبو حاتم صالح الحديث وقال النسائي ثقة وقال ابن يونس كان ثقة حسن الحديث وصنف كتبا وحدث بها توفي بمصر سنة ٢٠٨ .

الـوليد بـن كـثيرفهـو أبـو أسامـة واذا قـال أنـا الثقة عـن الأوزاعـي
فهـو عمـرو بـن أبـي سلمـة واذا قـال أنـا

عن الوليد بن كثير[١] فهو أبو أسامة[٢] او عن الثقة عن الاوزاعي فهو عمرو بن أبي سلمة[٣]

(١) الوليد بن كثير : أبو محمد بن كثير المخزومي مولاهم المدني سكن الكوفة روى عن سعيد ابن أبي هند وسعيد المقبري ومحمد بن كعب القرظي والزهري ونافع مولى ابن عمر وروى عنه ابراهيم بن سعد وعيسى بن يونس وابن عيينة وأبو أسامة والواقدي وغيرهم قال ابن سعد كان ثقة متبعا للمغازي حريصا على علمها وقال علي بن المديني عن ابن عيينة كان صدوقاً هـ وثقه الجماعة مستائين من كونه اباضيا توفي سنة ١٥١ .

(٢) أبو أسامة: حمادبن أسامة بن زيد القرشي مولاهم أبو أسامة الكوفي روى عن هشام بن عروة ويزيد بن عبد الله بن أبي بردة والأعمش وكهمس وسعد بن سعيد الأنصاري وخلق كثير وروى عنه الامام الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبو خيثمة وقتيبة قال عبد الله بن أحمد عن أبيه أبو أسامة أثبت من مائة مثل أبي عاصم كان صحيح الكتاب ضابطا للحديث كيسا صدوقا وقال ايضا عن أبيه كان ثبتا وقال ابن عمار كان أسامة في زمن الثوري يعد من النساك وقال ابن سعد كان ثقة مـأمـوناً كثير الحديث يدلس ويبين تدليسه وكان صاحب سنة وجماعة توفي سنة ٢٠١ .

(٣) عمرو بن أبي سلمة التنيسي : أبو حفص الدمشقي مولى بني هاشم روى عن الأوزاعي وصدقة بن عبد الله السمين وحفص بن ميسرة الصنعاني وعبد الله بن العلاء ومالك والليث وغيرهـم وروى عنه ابنه سعيد والشافعي وعبد الله بن محمد المسندي وأحمد بن أبي الحواري وأحمد بن صالح المصري ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم قال أحمد بن صالح المصري كان حسن المذهب وكان عنده شيء سمعه من الأوزاعي عرضا وشيء إجازة له فكان يقول فيما سمع حدثنا الأوزاعي ويقول في الباقي عن =

الثقة عن ابن جريج فهو مسلم بن خالد واذا قال أنا الثقـة عن صالـح مولى التوأمة فهو ابراهيم بن أبي يحيـى .

او عـن الثقـة عـن ابـن جريـج فهـو مسلـم بـن خالـد[1] او عـن الثقة عن صالح مولى التوأمة[2] فهو ابراهيم بن أبي يحيـى[3] وخرج بمن قلده غيره فلا يقبل في حقه لان المجتهد لا يورد الخبر بذلك احتجاجاً به على غيره بل يورده لاصحابه لبيان قيام الحجة به عنده وقد عرف من رواه عنه (ولم يروا) أي

الأوزاعي قال حميد بن زنجويه لما رجعنا من مصر قال لنا أحمد مررتم بأبي حفص قلنا وأي شيء عنده إنما عنده خمسون حديثا والباقي مناولة قال المناولة كنتم تأخذون منها وتنظرون فيها وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال العقيلي في جديثه وهم ذكره ابن حبان في الثقات توفي سنة ٢١٤ .

(١) مسلم بن خالد بن فروة المخزومي : أبو خالد الزنجي المكي الفقيه روى عن زيد بن أسلم والعلاء بـن عبد الرحمن وعبد الله بن عمرو بن هشام والزهري وعتبة بن مسلم وابن جريج وغيرهم روى عنه ابن وهب والشافعي وعبد المالك بن الماجشون ومروان بن محمد والحميدي والنفيلي والقعنبي وأبو نعيم وغيرهم قال ابن المديني ليس بشيء وقال البخاري منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به قال ابن سعد كان كثير الغلط وكان في هديه نعم الرجل ولكنه كان يغلط وذكره ابن حبان في الثقات وقـال الساجـي صدوق كان كثير الغلط وكان يرى القدر وقد روي عنه ما ينفيه توفي سنة ١٨٠ .

(٢) صالح مولى التوأمة : هو صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف المديني صالح بن صالح روى عن أبي الدرداء وعائشة وأبي هريرة وابن عباس وزيد بن خالد وغيرهم وروى عنه موسى بن عقبة وابن أبي ذيب وابن جريج وابن أبي الزناد والسفيانان وغيرهم قال ابن عيينة سمعت منه ولعابه يسيل يعني من الكبر وما علمت احداً من أصحابنا يحدث عنه لا مالك ولا غيره هـ وقال بشر بن عمر سألت مالكا عنه فقال ليس بثقة قال أحمد بن حنبل كان مالك ادركه وقد اختلط فمن سمع منه قديماً فذلك وقد روى عنه أكابر اهل المدينة وهو صالح ما أعلم به بأساً توفي بعد ١٢٦ .

(٣) ابراهيم بن أبي يحيى: هو ابو اسحاق ابـراهيم بن محمـد بن أبـي يحيى واسمـه سمعان

ولـــم يروا فتياه أو عمله ... على وفاق المتن تصحيحـا له
وليس تعـديلا على الصحيح ... رواية العـــدل على التصريح

أي ولم يروا فتيا العالم على وفق حديث حكما منه بصحة ذلك الحديث لا مكان ان يكون ذلك منه احتياطاأو لدليل آخر وافق ذلك الخبر وأمـا رواية العدل عن شيخ بصريح اسمه فهل ذلك تعديل له أم لا فيه ثلاثة أقوال احدها انه ليس بتعديل لأنه يجوز ان يروى عن غير عدل وهذا قول أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم وهو الصحيح كما قال ابن الصلاح والثاني انه تعـديل مطلقا اذ لو علم فيه جرحاً لذكره ولكان غاشاً في الدين لو علمه ولم يذكره حكاه

جمهور أيمة الاثر (فتياه) او فتواه كما هو بخطه أي العالم مجتهداً او مقلداً (او عمله . على وفاق المتن) أي الحديث الوارد في ذلك المعنى (تصحيحاً له) ولا تعديلاً لرواته لا مكان ان يكون ذلك منه احتياطاً او لدليل آخر وافـق ذلك الحديث او لكونه ممن يرى العمـل بالضـعيف وتقديمـه على القياس وقيل هو تعديل وهو ما رجحه الاصوليون وقياسه ترجيح انه تصـحيح ايضـاً عندهـم (وليس تعديلاً) لمن يروي عنه العدل مطلقاً (على الصحيح) الـذي عليه اكثر العلماء من المحدثين وغيرهم (رواية العـدل على) وجـه (التصريح) باسمه لانه يجوز ان يروي عن غير عدل ومقابل الصحيح قولان أحدهما تعديل مطلقاً لان الظاهر انه لا يروي الا عن عدل اذلو علم فيه جرحـاً لذكره ليلاً

الأسلمي مولاهم روى عن الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وصالح مولى التوأمة ومحمد بن المنكدر وغيرهم وروى عنه ابراهيم بن طهمان ومات قبله والثوري وهو أكبر منه والشافعي وسعيد بن أبي مريم وأبو نعيم قال يحيى بن سعيد القطان سألت الكاً عنه اكان ثقة قال لا ولا ثقة في دينه هـ وكان قد رياجهميا معتزليا وقال الامام البخاري جهمي تركه ابن المبارك والناس هـ وقال الربيع سمعت الشافعي يقول كان ابراهيم بن أبي يحيى قدريا قيل للربيع فما حمل الشافعي على أن روى عنه قال كان يقول لأن يخر ابراهيم من بعد أحب اليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث هـ توفي سنة ١٨٤ او ١٩١ .

الخطيب وغيره قال أبو بكر الصيرفي وهذا خطأ لأن الرواية تعريف له والعدالة بالخبرة وأجاب الخطيب بأنه قد لا يعلم عدالته ولا جرحه والثالث انه إن كان ذلك العدل الذي روى عنه لا يروى الا عن عدل كانت روايته تعديلا والا فلا وهذا هو المختار عند الأصوليين كالسيف الآمدي

يكون غاشاً في الدين ورده الخطيب بانه قد لا يعلم عدالته ولا جرحه كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن ضعفاء والثاني انها تعديل له ان علم انه لا يروي الا عن عدل والا فلا وهذا هو الصحيح عند الاصوليين كالآمدي[1]

---

(١) الآمدي : السيف الآمدي أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الحنبلي ثم الشافعي المتكلم العلامة صاحب التصانيف العقلية قرأ القراءات والفقه ودرس على ابن أبي المنى وسمع من ابن شاتيل وبرع في الخلاف وحفظ وسيط الغزالي وتفنن في علم النظر والكلام والحكمة وكان من أذكياء العالم اقرأ بمصر مدة فنسبوه الى دين الأوائل وكتبوا محضرا باباحة دمه فلما رأى بعضهم ذلك الافراط وقد حمل المحضر اليه ليكتب كما كتبوا كتب .

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه فالقوم اعداء له وخصوم

قال ابن حلكان وضعوا خطوطهم بما يستباح به الدم فخرج مستخفيا الى الشام فنزل حماة مدة وصنف في الأصلين والحكمة والمنطق والخلاف ثم انتقل الى دمشق فولاه الملك المعظم بن العادل تدريس العزيزية فلما ولى أخوه الأشرف موسى عزل عنها ونادى في المدارس من ذكر غير التفسير والحديث والفقه أو تعرض لكلام الفلاسفة نفيته فأقام السيف الآمدي خافيا في بيته الى أن توفي سنة ٦٣١ ويحكى عن ابن عبد السلام أنه قال ما تعلمنا قواعد البحث الا منه وانه قال ما سمعت احدا يلقي الدرس أحسن منه كأنه يخطب وانه قال لو ورد على الاسلام متزندق يشكك ما تعين لمناظرته غيره وقال سبط ابن الجوزي لم يكن في زمانه من يجاريه في الأصلين وعلم الكلام ومن تصانيفه المشهورة الأحكام . وأبكار الأفكار قال الذهبي له نحو العشرين تصنيفا هـ .

وأبي عمرو بن الحاجب وغيرهما أما اذا روى عنه من غير تصريح باسمه فانه لا يكون تعديلاً بل ولو عدله على الابهام لم يكتف به كما تقدم .

وابن الحاجب[1] اما رواية غيرالعدل فليست تعديلاً اتفاقاً وخرج بالتصريح باسمه ما لم يصرح به فلا يكون تعديلاً جزماً بلِ لو عدل فيهما لم

---

(١) ابن الحاجب : أبو عمرو وعثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي الاسنائي واسناء بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف بلدة صغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر كان أبوه حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي فاشتغل بالقراءات على الشاطبي وغيره وسمع منه التيسير والشاطبية ثم قرأ جميع القراءات على أبي الفضل الغزنوي وأبي الجود وسمع من البوصيري وابن ياسين ثم دخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر ولزم الاشتغال حتى ضرب به المثل وبرع في الأصول والعربية وتفقه في مذهب امام مالك وكان محباً للشيخ عز الدين بن عبد السلام قال ابن الجزري في ترجمته ما نصه وتكرر دخوله دمشق وآخر ما دخلها سنة ٦١٧ فاشتغل ودرس بالجامع الأموي بزاوية المالكية منه وهي شمال محراب الحنابلة الذي يلي صحن الجامع فأكب الفضلاء عليه وانتفعوا به كثيراً فلما وقع بينه وبين صاحب دمشق الصالح بن أبي الجيش ما وقع مع الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث انكرا عليه سوء سيرته امرهما بأن يخرجا من بلده فخرجا منها سنة ٦٣٨ هـ صنف مختصراً فقهيا في مذهب إمامنا مالك وآخر في أصول الفقيه وناهيك به من اختصار عجيب وصنف الكفاية في علم النحو والشافية في التصريف قال في الشذرات وكل تصانيفه في نهاية الحسن والافادة وخالف النحاة في مواضع وأورد عليهم اشكالات والزامات تتعذر الاجابة عنها وكان من أحسن خلق الله ذهنا وهو الذي اهتدى للاجابة عن لغز بعض العروضيين الشهير وهو :

ربما عالج القوافي رجال ... في المعاني فتلتوي وتلين
طاوعتهم عين وعين وعين ... وعصتهم نون ونون ونون

فأجابهم بقوله :

واختلفوا هل يقبل المجهول وهـو على ثلاثـة مجعول
مجهـول عـين من له راو فقط ورده الأكثر والقسـم الوسط
مجهـول حال باطـن وظاهر وحكمـه الـرد لدى الجماهر
والثالث المجهـول للعدالـة في باطـن فقـط فقـد رأى له
حجية في الحـكم بعض من منع ما قبلـه منهـم سليم فقطع
به وقـال الشيخ ان العملا يشبـه انـه على ذا جعلا
في كتب من الحديث اشتهرت خبـرة بعض من بهـا تعذرت
في باطن الأمر وبعض يشهر ذا القسـم مستـورا وفيه نظر

اختلف العلماء في قبول رواية المجهول وهو على ثلاثـة أقسام مجهـول العين ومجهول الحال ظاهراً وباطناً ومجهول الحال باطنا القسـم الأول مجهـول

يكتف به كما مر (واختلفوا) أي العلماء (هل يقبل) الراوي (المجهول وهو على) أقسام (ثلاثة مجهول) الاول (مجهول) عين وهو (من له راو) أي من لم يرو عنه الا راو (فقط) وسماه الراوي كجبار الطائي[1] وعبد الله بن أعز[2] بالزاي

أي غد مع يدد ذي حروف طاوعـت في الـروي وهـي عيون
وذواة والحـوت والنـون نونا ت عصتهـم وأمرهـا مستبين.

قال ابن حلكان عقب نقله لمسألة اللغز فعنى بقوله عين وعين وعين نحو غدو يدودد فان وزن كل منها فعل اذ أصل غد غدو ويد يدي ودد ددن وبقوله نون ونون ونون الذواة والحوت والنـون الذي هو الحرف هـ وهو بين وانما اقتصرت في نقله عن أبي خلكان لتمامه فيه دون غيره ولزيادة فائدته توفي ضحى نهار الخميس سادس عشري شوال ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح أبي شامة سنة ٦٤٦ .

(١) جبار الطائي .

(٢) وعبد الله بن أعز : مجهولان كما قال الشارح لم أقف على من ترجمهما .

العين وهو من لم يرو عنه الا راو واحد وفيه أقوال الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم انه لا يقبل والثاني يقبل مطلق وهذا قول من لم يشترط في الراوي مزيداً على الاسلام والثالث ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي الا عن عدل كابن مهدي ويحيى بن سعيد ومن ذكر معهما واكتفينا في التعديل بواحد قبل وإلا فلا والرابع ان كان مشهوراً في غير العلم بالزهد او النجدة قبل وإلا فلا وهو قول ابن عبد البر وسيأتي نقله عنه والخامس ان زكاه أحد من أيمة الجرح والتعديل مع رواية واحد عنه قبل والا فلا وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتاب بيان الوهم والايهام .

فان كلا منهما لم يرو عنه الا أبو اسحاق السبيعي (ورده) أي مجهول العين (الاكثر) من العلماء فلا يقبلونه مطلقاً وهو الصحيح للاجماع على عدم قبول غير العدل والمجهول ليس عدلاً ولا في معناه في حصول الثقة به ولان الفسق مانع من القبول كالصبي والكفر فيكون الشك فيه مانعاً من ذلك كما انه فيهما كذلك وقيل يقبل مطلقاً لقوله تعالى ﴿ ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ أي فتثبتوا كما قرىء به في السبع فاوجب التثبت عند وجود الفسق فعند عدمه لا يجب التثبت فيجب العمل بقوله وقيل ان كان مشهوراً في غير العلم كالزهد والنجدة قبل والا فلا وقيل ان زكاه أحد من أيمة الجرح والتعديل ولو كان الراوي عنه قبل والا فلا وصححه شيخنا وقيل ان كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي الا عن عدل واكتفينا في التعديل بواحد قبل والا فلا (والقسم الوسط) أي الثاني (مجهول حال باطن وظاهر) من العدالة والجرح مع معرفة عينه برواية عدلين عنه (وحكمه الرد) فلا يقبل مطلقاً ايضاً (لدى) أي عند (الجماهر) من العلماء وقيل يقبل مطلقاً وان لم تقبل رواية القسم الاول وقيل ان كان الراويان لا يرويان الا عن عدل قبل والا فلا (و) القسم (الثالث المجهول للعدالة) أي مجهولها (في باطن فقط) أي لا في الظاهر (فقد رأى له حجية) أي احتجاجاً (في الحكم بعض من منع) قبول (ما قبله) من

قال الخطيب في الكفاية المجهول عند اصحاب الحديث كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به ومن لم يعرف حديثه الا من جهة راو واحد مثل عمرو ذي مر وجبار الطائي وعبد الله بن أعز الهمداني والهيثم بن حنش ومالك بن أعز وسعيد بن ذي حدان وقيس بن كركم وخمر بن مالك قال وهؤلاء كلهم لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي ومثل سمعان بن مشنج والهزهاز بن ميزن لا يعرف عنهما راو الا الشعبي ومثل بكر بن قرواش وحلام ابن جزل لم يرو عنهما الا أبو الطفيل عامر بن واثلة ومثل يزيد بن سحيم لم يرو عنه الاخلاس بن عمرو ومثل جري بن كليب لم يرو عنه إلا قتادة بن دعامة ومثل عمير بن إسحاق لم يرو عنه سوى عبد الله بن عون وغير من ذكرنا وروينا عن محمد بن يحيى الذهلي قال اذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالةوقال الخطيب أقل ماترفع به الجهالةان يروي عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم الا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه واعترض عليه ابن الصلاح بان الهزهاز روى عنه الثوري ايضا قلت وروى عنه ايضا الجراح بن مليح فيما ذكره ابن أبي حاتم وسمى أباه مازناً بالألف لا بالياء ولعل بعضهم أماله فكتبه بالياء وخمر بن مالك روى عنه أيضاً عبد الله بن قيس وذكره ابن حبان في الثقات وسماه خمير بن مالك وذكر الخلاف فيه في التصغير والتكبير ابن أبي حاتم وكذلك الهيثم بن حنش روى عنه أيضاً سلمة بن كهيل قاله أبو حاتم الرازي .

القسمين (منهم) الفقيه (سليم) بضم أوله ابن أيوب الرازي[1] (فقطع به) وعزاه النووي لكثير من المحققين وصححه لأن الأخبار مبنى على حسن الظن ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعسر عليه معرفة العدالة الباطنة وبهذا فارقت الرواية الشهادة فانها تكون عند الحكام وهم لا يتعسر عليهم ذلك وقال الشيخ

---

(١) سليم بن أيوب الرازي: أبو الفتح سليم بن أيوب بن سليم بالتصغير فيهما الرازي

وأما عبد الله بن أعز ومالك بن أعز فقد جعلهما ابن ماكولا واحدا اختلف على أبي اسحاق في اسمه وبكر بن قرواش روى عنه ايضا قتادة فيما ذكره البخاري وابن حبان في الثقات وسمى ابن حبان أباه قريشا وحلام بن جزل ذكره البخاري في تاريخه فقال حلاب أي بباء موحدة وخطأه ابن أبي حاتم في كتاب جمع فيه أوهامه في التاريخ وقال انما هو حلام أي بالميم ثم تعقب ابن الصلاح بعض كلام الخطيب المتقدم بأن قال قد خرج البخاري حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد منهم مرداس الأسلمي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم وخرج مسلم حديث قوم ليس لهم غير راو واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن وذلك منهما مصير الى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردوداً برواية واحد عنه والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل قلت لم ينفرد عن

ابن الصلاح (ان العملا يشبه انه على ذا) القول (جعلا في كتب) كثيرة (من الحديث اشتهرت) بين الايمة وغيرهم حيث خرج فيها لرواة (خبرة بعض من) خرج له منهم (بها) أي بالكتب (تعذرت في باطن الامر) لتقادم العهد بهم فاكتفى بالعدالة الظاهرة (وبعض) من الايمة وهو البغوي بفتح اوله وثالثه (يشهر) من الشهرة وهي الوضوح يقال شهرت له امراً اشهره شهراً وشهرة يعني يلقب (ذا القسم مستوراً)

الشافعي صاحب التصانيف والتفسير تلميذ أبي حامد الأسفرائني كان رأساً في العلم والعمل تفقه وهو كبير لأنه كان اشتغل في صدر عمره باللغة والنحو والتفسير والمعاني ثم لازم الشيخ أبا حامد وعلق عنه التعليق ولما توفي الشيخ أبو حامد جلس مكانه ورعا زاهدا يحاسب نفسه على الأوقات لا يدع وقتا يمضي بغير فائدة من كتبه كتاب التفسير المسمى ضياء القلوب وغير ذلك من الكتب سافر للحج وعند رجوعه غرق ببحر القلزم بساحل جدة سنة ٤٤٧ .

مرداس قيس بل روى عنه ايضاً زياد بن علاقة فيما ذكره المزي في التهذيب وفيه نـظر ولم ينفرد عن ربيعة أبو سلمة بل روى عنه ايضا نعيم المجمر وحنظلة بـن علي وايضا فمرداس وربيعة من مشاهير الصحابة فمرداس من أهل الشجـرة وربيعة من أهل الصفة وقد ذكر أبو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقي في جزء له أجاب فيه عن اعتراضات الدارقطني على كتاب مسلم فقال لا أعلم روى عن أبي علي عمرو بن مالك الجنبي أحد غير أبي هانيء قال وبرواية أبي هانيء وحده لا يرتفع عنه اسم الجهالة إلا ان يكون معروفاً في قبيلته او يروي عنه أحد معروف مع أبي هانيء فيرتفع عنه اسم الجهالة وقد ذكر ابن الصلاح في النوع السابع والأربعين عن ابن عبد البر قال كل من لم يروعنه الا رجل واحد فهو عندهم مجهول الا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم كاشتهار مالك بن دينار بالزهد وعمرو بن معدي كرب بالنجدة هـ فشهرة هاذين بالصحبة عند أهل الحديث آكد في الثقة به من مالك وعمرو والله أعلم .

أي به وتبعه عليه الرافعي[1] والنووي زاد الناظم (وفيه) أي تلقيب من ذكر مستوراً (نظر) اذ في عبارة

---

(١) الرافعي : أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الامام العلامة إمام الدين الشافعي صاحب الشرح المشهور الكبير على المحرر وصاحب الوجيز انتهت اليه الرياسة وكان مع براعته في العلم صالحاً زاهداً ذا أحوال وكرامات ونسك وتواضع قال ابن قاضي شهبة اليه يرجع عامة الفقهاء من أصحابنا في هذه الأعصار في غالب الأقاليم والأمصار ولقد برز فيه على كثير ممن تقدمه وحاز قصب السبق فلا يدرك شأوه الا من وضع يديه حيث وضع قدمه تفقه على والده وغيره وسمع الحديث من جماعة قال ابن الصلاح اظن أني لم أر في بلاد العجم مثله كان ذا فنون حسن السيرة جميل الأمر صنف الوجيز وشرحه في عدة مجلدات وصنف شرحا لمسند الامام الشافعي واسمعه قال النووي اعلم أنه لم يصنف في مذهب الشافعي رضي الله عنه ما يحصل لك مجموع ما ذكرته أكمل من كتاب الرافعي ذي التحقيقات بل اعتمادي واعتماد كل مصنف انه لم يوجد مثله في الكتب السابقات ولا المتأخرات فيما ذكرته من المقاصد المهمة توفي سنة ٦٢٣ .

والقسم الثاني مجهول الحال في العدالة في الظاهر والباطن مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه وفيه أقوال أحدها وهو قول الجماهير كما حكاه ابن الصلاح ان روايته غير مقبولة والثاني تقبل مطلقا وان لم تقبل رواية القسم الأول قال ابن الصلاح وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين والثالث ان كان الراويان او الرواة عنه فيهم من لا يروي عن غير عدل قبل والا فلا والقسم الثالث مجهول العدالة الباطنة وهو عدل في الظاهر فهذا يحتج به بعض من رد القسمين الأولين وبه قطع الامام سليم بن أيوب الرازي قال لأن الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي لأن رواية الأخبار تكون عند من تتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر وتفارق الشهادة فانها تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك فاعتبر فيهاالعدالةفي الظاهر والباطن قال ابن الصلاح ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم والله أعلم وأطلق الشافعي كلامه في اختلاف الحديث انه لا يحتج بالمجهول وحكى البيهقي في المدخل ان الشافعي لا يحتج بأحاديث المجهولين ولما ذكر ابن الصلاح هذا القسم الأخير قال وهو المستور فقد قال بعض أيمتنا المستور من يكون عدلا في الظاهر ولا تعرف عدالته باطناً انتهى كلامه وهذا الذي نقل كلامه آخراً ولم يسمه هو البغوي فهذا لفظه بحروفه في التهذيب وتبعه عليه الرافعي وحكى الرافعي في الصوم وجهين في قبول رواية المستور من غير ترجيح وقال النووي في شرح المهذب ان الأصح قبول روايته وقولي وفيه نظر ليس في كلام ابن الصلاح فهو من الزوائد التي لم تتميز ووجه النظر الذي أشرت اليه هو ان في عبارة الشافعي في اختلاف الحديث ما يقتضي ان ظاهري العدالة من يحكم الحاكم بشهادتهما .

الشافعي اختلاف الحديث ما يقتضي ان ظاهري العدالة من يحكم الحاكم بشهادتهما

فقال في جواب سؤال اورده فلا يجوز ان يترك الحكم بشهادتهما اذا كانا عدلين في الظاهر فعلى هذا لا يقال لمن هو بهذه المثابة مستور نعم في كلام الرافعي في الصوم ان العدالة الباطنة هي التي يرجع فيها الى أقوال المزكين ونقل الروياني في البحر عن نص الشافعي في الام انه لو حضر العقد رجلان مسلمان ولا يعرف حالهما من الفسق والعدالة انعقد النكاح بهما في الظاهر قال لأن الظاهر من المسلمين العدالة .

والخلف في مبتدع ما كفرا	قيل يرد مطلقا واستنكرا
وقيل بل اذا استحل الكذبا	نصرة مذهب له ونسبا
للشافعي اذ يقول اقبلوا	من غير خطابية ما نقلوا
والأكثرون وراءه الا عدلا	ردوا دعاتهم فقط ونقلا
فيه ابن حبان اتفاقا ورووا	عن أهله بدع في الصحيح مادعوا

اختلفوا في رواية مبتدع لم يكفر في بدعته على أقوال فقيل ترد روايته مطلقا لأنه فاسق ببدعته وان كان متأولا فترد كالفاسق من غير تأويل كما استوى الكافر المتأول وغير المتأول .

فانه قال في جواب سؤال اورده فلا يجوز ان يترك الحكم بشهادتهما اذا كانا عدلين في الظاهر فلا يحسن تعريف المستور بهذا فان الحاكم لا يسوغ له الحكم به لكن الظاهر ان الشافعي انما أراد بالباطن ما في نفس الامر لخفائه عنا فلا يكلف به بدليل انه اطلق في اول اختلاف الحديث انه لا يحتج بالمجهول واما اكتفاؤه بحضورهما عقد النكاح مع رده المستور فان النكاح انما فيه تحمل لا حكم ولهذا لو رفع العقد بهما الى حاكم لم يحكم بصحته ثم بين حكم رواية المبتدع فقال (والخلف) أي الاختلاف واقع بين الايمة (في) قبول رواية (مبتدع ما كفرا) ببدعته (قيل يرد مطلقاً) سواء الداعية وغيره لانه فاسق ببدعته وان كان متأولاً فالتحق بالفاسق غير المتأول كما التحق الكافر المتأول بغير المتأول .

وهذا يروى عن مالك كما قال الخطيب في الكفاية وقال ابن الصلاح انه بعيد مباعد للشائع عن أيمة الحديث فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة كما سيأتي والقول الثاني انه ان لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه او لأهل مذهبه قبل سواء ادعى الى بدعته ام لا وان كان ممن يستحل ذلك لم تقبل وعزا الخطيب هذا القول للشافعي لقوله أقبل شهادة أهل الأهواء الا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم قال وحكى هذا ايضا ع أبي ليلى والثوري وأبي يوسف القاضي وروى البيهقي في المدخل عن الشافعي قال ما في أهل الأهواء قوم أشهد بالزور من الرافضة والقول الثالث انه إن كان داعية الى بدعته لم يقبل وان لم يكن داعية قبل واليه ذهب أحمد كما قال الخطيب قال ابن الصلاح وهذا مذهب الكثير أو الأكثر وهو اعدلها وأولاها قال ابن حبان الداعية الى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أيمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً وهكذا حكى بعض أصحاب الشافعي انه لا خلاف بين اصحابه أنه لا يقبل الداعية وان الخلاف بينهم فيمن لم يدع الى بدعته فقولي ونقل ابن

وهذا يروى عن مالك وغيره ونقله الآمدي عن الاكثرين وجزم به ابن الحاجب (واستنكرا) أي وأنكره ابن الصلاح فقال انه بعيد مباعد للشائع عن أيمة الحديث فان كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة كما سيأتي (وقيل) لا يرد مطلقاً (بل اذا استحل الكذبا) في الرواية والشهادة (نصرة مذهب له) او لاهل مذهبه سواء دعى الى مذهبه ام لا بخلاف ما اذا لم يستحل ذلك لان اعتقاده حرمة الكذب يمنعه منه فيصدق (ونسبا) هذا القول (للشافعي اذ يقول) أي لقوله (اقبل من غير خطابية ما نقلوا) وعبارته اقبل شهادة أهل الاهواء الا الخطابية من الرافضة لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم (والاكثرون) من العلماء (ورآه) ابن الصلاح (الأعدلا) أي أعدل الاقوال واولاها (ردوا دعاتهم فقط) قال وهو مذهب الكثير او الاكثر

حبان فيه اتفاقاً أي في رد رواية الداعية وفي قبول غير الداعية ايضاً واقتصر ابن الصلاح على حكاية الاتفاق عنه في الصورة الأولى وأما الثانية فانه قال في تاريخ الثقات في ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي ليس بين أهل الحديث من أيمتنا خلاف ان الصدوق المتقن اذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها ان الاحتجاج

(ونقلا فيه ابن حبان اتفاقاً) حيث قال الداعية الى البدعة لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه اختلافاً لكن استغرب شيخنا حكاية الاتفاق (و) قد (رووا) أي أئمة الحديث كالبخاري ومسلم أحاديث (عن) جماعة من (أهل بدع) باسكان الدال (في الصحيح) على سبيل الاحتجاج والاستشهاد بهم لانهم (ما دعوا) احداً الى بدعتهم ولا استمالوه اليها منهم خالد بن مخلد[1] وعبيد الله بن موسى العبسي[2] وعبد الرزاق بن همام وعمرو بن دينار .

---

(١) خالد بن مخلد : القطواني أبو الهيثم البجلي مولاهم الكوفي روى عن سليمان بن بلال وعبد الله بن عمر العمري ومحمد بن جعف بن أبي كثير ومالك وعبد الرحمن بن أبي المواق واسحاق بن حازم المدني وجماعة روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود في مسند مالك والباقون بواسطة محمد بن عثمان وعلي ابن عثمان النفيلي وعباس الدوري وسفيان بن وكيع وابراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي وعباس بن عبد العظيم العنبري ومعاوية بن صالح الأشعري وآخرون قال عبد الله بن أحمد أبيه له أحاديث مناكير وقال أبو حاتم يكتب حديثه وقال الأجوري عن أبي داود صدوق ولكنه يتشيع وقال ابن سعد كان متشيعا منكر الحديث في التشيع مفرطا وكتبوا عنه للضرورة وقال الجوزجاني كان شتاما معلنا بسوء مذهبه توفي سنة ٢١٣ .

(٢) عبيد الله بن موسى العبسي : مولاهم الكوفي أبو محمد الحافظ روى عن اسماعيل بن أبي خالد وهشام بن عروة والأعمش وهارون بن سليمان الفراء والثوري والحسن بن صالح والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وروى عنه الامام البخاري وروى هو والباقون له بواسطة أحمد بن أبي شريح الرازي

بأخباره جائز فاذا دعى الى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره وفي المسأله قول رابع لم يحكه ابن الصلاح انه تقبل أخبارهم مطلقاً وإن كانوا كفاراً أو فساقا بالتأويل حكاه الخطيب عن جماعة من أهل النقل والمتكلمين وقولي وراءه الا عدلا أي ابن الصلاح وهي جملة معترضة بين المبتدأ والخبر وفي الصحيحين كثير من أحاديث المبتدعة غير الدعاة احتجاجاً واستشهاداً كعمران بن حطان وداود بن الحصين وغيرهما وفي تاريخ نيسابور للحاكم في ترجمة محمد بن يعقوب بن الأخرم ان كتاب مسلم ملئان من الشيعة وقولي والخلف في مبتدع ما كفرا احتراز عن المبتدع الذي يكفر ببدعته كالمجسمة ان قلنا بتكفيرهم على الخلاف فيه فان ابن الصلاح لم يحك فيه خلافا وحكاه الأصوليون فذهب القاضي أبو بكر الى رد روايته مطلقاً كالكافر المخالف والمسلم الفاسق ونقله السيف الآمدي عن الأكثرين وبه جزم أبو عمرو بن الحاجب وقال صاحب المحصول الحق انه ان

اما من كفر ببدعته كمنكري علمه تعالى بالمعدوم وبالجزئيات فلا يقبل على خلاف فيه وقال صاحب المحصول الحق انه ان اعتقد حرمة الكذب قبلنا روايته والا فلا وقال شيخنا التحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعته لان كل طائفة تدعي ان مخالفيها مبتدعة وقد تبالغ بتكفيرها فلو أخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي ترد روايته من انكر امراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ثم بين الناظم حكم توبة الكاذب في

وروى عنه أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى الذهلي وابراهيم بن دينار البغدادي وجماعة قال الميموني ذكر عبيد الله بن موسى فرأيته كالمنكر له وقال كان صاحب تخليط وحدث بأحاديث سوء وقد وثقه جماعة لا يستهان بهم مثل ابن معين وإبن أبي خيثمة قال ابن سعد قرأ على عيسى بن عمر وعلى علي بن صالح وكان ثقة صدوقا ان شاء الله تعالى كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة وضعف بذلك عند كثير من الناس وكان صاحب قرآن وذكره ابن حبان في الثقات توفي سنة ٢١٤ .

اعتقد حرمة الكذب قلنا روايته والا فلا لأن اعتقاد حرمة الكذب تمنعه منه والله أعلم .

وللحميدي والامـام أحمدا — بأن من لكذب تعمدا
اي في الحديث لم نعد نقبله — وان يتـب والصـيرفي مثله
واطلق الـكذب وزاد أن من — ضعف نقلا لم يقو بعـد آن
وليس كالشاهـد والسمعـاني — ابـو المظفـر يرى في الجاني
بكذب في خبـر اسقـاط ما — له من الحـديث قد تقدما

من تعمد كذباً في حديث رسـول الله صلى الله عليه وسَلـم فانـه لا تقبل روايته أبدا وان تاب وحسنت توبته كما قاله غير واحد من أهل العلم منهم أحمد ابن حنبل وأبو بكر الحميدي أما الكذب في حديث الناس وغيره من أسبـاب

الحديث فقال (وللحميدي)[1] بالاسكان لما مر شيخ البخاري أبي بكر عبد الله ابن الزبير (والامام أحمداً) وغيرهما (بان من كـذب تعمداً أي فـي الحديث) النبوي (لم نعد نقبله) في شيء (وان يتب) وتحسن توبته تغليظاً عليه لما ينشأ عن فعله من المفسدة العظيمة وهي تصيير ذلك شرعاً وخرج بمتعمد الكذب فيما ذكر المخطىء ومتعمد الكذب في حديث الناس فانا نقبلهما اذا رجعـا (و) للامام أبي بكر (الصيرفي) شارح الرسالة (مثله) أي مثل ما نقل عن الامام

---

(١) الحميدة شيخ البخاري : عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامـة أبو بكر الأسدي الحميدي المكي روى عن ابن عيينة وإبراهيم بن سعد ومحمد بن إديس الشافعي والوليد بن مسلم ووكيع ومروان بن معاوية وعبد العزيز بن أبي حازم وجماعة وروى عنه الامام البخاري وروى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في التفسير بواسطة سلمة بن شبيب وجماعة قال أحمد الحميدي عندنا إمام وقال أبو حاتم هو أثبت الناس في ابن عيينة وهو رئيس أصحابه وهو ثقة إمام قال ابن سعد مات بمكة سنة ٢١٩ قال الحاكم في مدحه محمد بن اسماعيل اذا وجد الحديث عنه لا يخرجه عن غيره من الثقة به روى عنه البخاري ٧٥ حديثا .

الفسق فانه تقبل رواية التائب منه قال ابن الصلاح وأطلـق الامـام أبـو بكر الصيرفي الشافعي فيما وجدت له في شرحه لرسالة الشافعي فقال كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك وذكر ان ذلك مما افترقت فيه الرواية والشهادة قلت الظاهر انه إنما أراد الكذب في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا مطلقا بدليل قوله من أهل النقل أي للحديث ويدل على ذلك انه قيد ذلك بالمحدث فيما رأيته في كتاب الدلائل والاعلام فقال وليس يطعن على المحدث الا أن يقول عمدت الكذب فهو كاذب في الأول ولا نقبل خبره بعد ذلك انتهى وقولي والصيرفي هو مجرور معطوف على قوله وللحميدي وقوله بعد أن أي بعد أن ضعف فحذف لدلالة ضعف المتقدمة عليه وذكر أبو المظفر السمعانـي ان من كذب في خبـر واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه .

أحمد والحميدي (و) لكن (اطلق الكذب) بكسر الكاف وسكون الذال في لغة ولم يقيده بالحديث النبوي حيث قال كل من أسقطنا خبره من أهل النقل لكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله لتوبة تظهر لكن قال الناظم الظاهر ان التقييد به مراد له بقرينة قوله من أهل النقل أي الحديث (وزاد) الصيرفي عليهما (ان من ضعف نقلاً) أي من جهة نقله كوهم وقلة اتقان (لم يقو بعد ان) حكم بضعفه أي و ان رجع الى التحري والاتقان على ما اقتضاه كلامـه لكن حملـه الذهبي على من يموت على ضعفه وفيه بعد لان الصيرفي قال (وليس) الراوي في ذلك (كالشاهد) فان شهادته تقبل بعد توبته بخلاف رواية الـراوي كما تقرر لان الحديث حجة لازمة لجميع المكلفين وفي جميع الامصار فكان حكمه اغلظ مبالغة في الزجر عن الرواية له بلا اتقان وعن الكذب فيه عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم ان كذبا علي ليس ككذب على أحد (و) الامام (السمعاني أبو المظفر يرى في) الراوي (الجاني بكذب في خبر)نبوي (اسقـاط ما له من

قال ابن الصلاح وهذا يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي .

ومن روى عن ثقة فكذبه	فقد تعارضا ولكن كذبه
لا تثبتن بقول شيخه فقد	كذبه الآخر وأردد ما جحد
وان يرده بلا اذكر او	ما يقتضي نسيانه فقد رأوا
الحكم للذاكر عند المعظم	وحكى الاسقاط عن بعضهم
كقصة الشاهد واليمين اذ	نسيه سهيل الذي أخذ
عنه فكان بعد عن ربيعة	عن نفسه يرويه لن يضيعه
والشافعي نهى ابن عبد الحكم	يروي عن الحي لخوف التهم

الحديث) أي ما (قد تقدما) له من الحديث قال ابن الصلاح وما ذكره السمعاني يضاهي من حيث المعنى ما ذكره الصيرفي أي لكون رد حديثه المستقبل انما هو لاحتمال كذبه وذلك جار في حديثه عند ابن السمعاني في المستقبل هذا وقد قال النووي في شرح مسلم وغيره وما ذكره هؤلاء الايمة ضعيف مخالف للقواعدوالمختار القطع بصحة توبته في هذا أي في الكذب في الحديث وقبول رواياته بعدها وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فاسلم قال وأجمعوا على قبول شهادته ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا وما قاله . كنت ملت اليه ثم ظهر لي ان الاوجه ما قاله الأئمة لما مر ويؤيده قول أئمتنا ان الزاني اذا تاب لا يعود محصناً ولا يحد قاذفه واما اجماعهم على صحة رواية من كان كافراً فاسلم فلنص القرآن على غفران ما سلف والفرق بين الرواية والشهادة ان الرواية الكذب فيها اغلظ منه في الشهادة لان متعلقها لازم لكل المكلفين وفي كل الاعصار كما مر مع خبر ان كذبا علي ليس ككذب على أحد ثم بين الناظم انكار الاصل تحديث الفرع عنه فقال (ومن روى) من الثقات

اذا روى ثقة عن ثقة حديثا فكذبه المروي عنه صريحا كقوله كذب علي أو بنفي جازم كقوله ما رأيت هذا له فقد تعارض قولهما فيرد ما جحده الأصل لأن الراوي عنه فرعه ولكن لا يثبت كذب الفرع بتكذيب الأصل له في غير هذا الذي نفاه بحيث يكون ذلك جرحاً للفرع لأنه ايضا مكذب لشيخه في نفيه لذلك وليس قبول جرح كل منهما بأولى من الآخر فتساقطا وقولي في آخر البيت كذبه مفعول مقدم لقولي لا تثبتن وقولي واردد ما جحد اي ارده من حيث الفرع اذا نفى الأصل تحديثه للفرع به خاصة ولا ترده من حيث الأصل نفسه اذا حدث به كما صرح به القاضي أبو بكر فيما حكاه الخطيب عنه وكذا اذا حدث به فرع آخر ثقة عنه ولم يكذبه الأصل فهو مقبول وهذا واضح أما اذ لم يكذبه الأصل صريحاً ولكن قال لا أذكره أو لا أعرفه ونحو ذلك مما يقتضي جوازاً ان يكون نسيه فذلك لا يقتضي رد رواية الفرع عنه ومع ذلك فقد اختلف فيه هل

(عن) شيخ (ثقة) حديثاً (فكذبه) صريحاً كقوله كذب علي (فقد تعارضا) في قولهما كالبينتين اذا تكاذبتا اذ الشيخ قطع بكذب الراوي والراوي قطع بالنقل عنه (ولكن كذبه) أي الراوي (لاتثبتن) أنت (بقول شيخه) هذا بحيث يكون جرحاً له (فقد كذبه الآخر) ايضاً فانه يقول بل سمعته منه وليس قبول جرح احدهما باولى من الآخر بخلاف شهادة الفرع فان تكذيب الاصل له جرح له في تلك الشهادة وفرق بغلظ باب الشهادة وضيقه (واردد) أنت اذا تعارضا (ما جحد) الشيخ لكذب واحد منهما لا بعينه لكن لو حدث به الشيخ او ثقة غير الاول عنه ولم يكذبه قبل اما اذا لم يصرح بتكذيبه فان جزم بالرد كقوله ما رويت هذا او ما حدثت به او لم أحدثه به فحكمه كذلك كما قاله ابن الصلاح تبعاً لغيره وجزم به الناظم في شرحه وكذا شيخنا في شرح النخبة لكنه نقل في شرح البخاري عن جمهور المحدثين قبوله حملاً لما قاله على النسيان (وان يرده) بقوله (لا اذكر) هذا ولا اعرف اني حدثته به (او)

يكون الحكم للفرع الذاكر أو للأصل الناسي فذهب جمهور اهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين الى قبول ذلك ان نسيان الأصل لا يسقط العمل بما نسيه قال ابن الصلاح وهو الصحيح وذهب بعض أصحاب ابي حنيفة الى اسقاطه بذلك وحكاه ابن الصباغ في العدة عن أصحاب ابي حنيفة مثاله حديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم

نحوهما من (ما يقتضي) يعني يحتمل (نسيانه) كلا اعرف انه من حدثني (فقد رووا) أي جمهور المحدثين (الحكم للذاكر) وهو الراوي عنه كما هو (عند المعظم) من الفقهاء والمتكلمين وصححه جماعات منهم ابن الصلاح لان الراوي مثبت والشيخ ناف ولانه ثقة جازم فلا ترد روايته بالاحتمال لان الشيخ غير جازم بالنفي لاحتمال نسيانه وعبارة الناظم تشمل ظني الاصل والفرع فيقدم الراوي وهو الاشبه في المحصول لكن يشكل بتقديم الشيخ في جزميهما وعلى ما اخترته في شرح لب الاصول من تقديم الراوي في المسئلتين تقديماً للمثبت على النافي لا اشكال (وحكى الاسقاط) في المروي اي عدم قبوله بذلك (عن بعضهم) بكسر الميم وهم قوم من الحنفية لان الراوي فرع الشيخ فهو متابع له فاذا انتفت روايته انتفت رواية فرعه كشهادة فرعه وردبان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية ومثل لذلك بقوله (كقصة) حديث (الشاهد واليمين) المروي بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (اذ نسيه سهيل) هو ابن صالح (الذي أخذ) بالبناء للمفعول أي روى الحديث (عنه) عن أبيه عن أبي هريرة (فكان) سهيل (بعد عن ربيعة) بن أبي عبد الرحمن[1] (عن نفسه يرويه) فيقول اخبرني ربيعة وهو عندي ثقة انني حدثته اياه ولا أحفظه .

---

(١) ربيعة بن أبي عبدالرحمن : هو المعروف بربيعة الرأي يكنى أبا عثمان المدني روى عن أنس =

قضى اليمين مع الشاهد زاد أبو داود في رواية ابن عبد العزيز الدراوردي قال فذكرت ذلك لسهيل فقال أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة انـي حدثتـه إياه ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كانت أصابت سهيلا علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه فكان سهيل بعد يحدثه عن ربيعة عنه عن أبيه ورواه أبو داود ايضا من رواية سليمان بن بلال عن ربيعة قال سليمان فلقيت سهيلاً فسألته عن هذا الحديث فقال لا أعرفه فقلت له إن ربيعة أخبرني به عنك قال فان كان ربيعة أخبرك عني فحدث به عن ربيعة عني .

قال عبد العزيز الدراوردي[1] وقد كان أصابت سهيلاً علة اذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه فكان يحدث به عمن سمعه منه وفائدته له الاعـلام بالمروي وكونه (لن يضيعه) من أضاع اذ بتركه لروايته يضيع وقد جمع جماعة من

والسائب بن يزيد ومحمد بن يحيى وابن المسيب وابن أبي ليلى والأعرج ومكحول وجماعة وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك وشعبة والسفيانان وحماد بن سلمة والليث والدراوردي وغيرهـم وثقه جماعة من أهل الجرح والتعديل كان مفتيا بالمدينة وكان يجلس اليه وجوه الناس وكان يحصى في مجلسـه أربعون معتما أدرك بعض الصحابة وأكابر التابعين قال الليث عن عبيد الله بن عمر هو صاحب معضلاتنا واعلمنا وافضلنا توفي سنة ١٣٦ .

(١) عبد العزيز بن محمد الدراوردي : ابو محمد المدني مولى جهينة قال ابن سعد دراورد قرية بخراسان روى عن زيد بن أسلم وشريك بن عبيد الله ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وحميد الطويل وجعفر الصادق وربيعة وغيرهم وروى عنه شعبة والثوري وهما أكبر منه وابن اسحاق وهو من شيوخه والشافعي وابن مهدي وابن وهب ووكيع وداود بن عبد الله الجعفري والحميدي وغيرهم قال مصعب الزبيري كان مالك يوثق الدراوردي وقال أحمد بن حنبل كان معروفاً بالطلب واذا حدث من كتابه فهو صحيح واذا حدث من كتب الناس وهم وكان يقرأ من كتبهم فيخطي قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث يغلط ولد بالمدينة ونشأ بها وسمع بها العلم والأحاديث ولم يزل بها حتى توفي سنة ١٨٧ .

وقد مثل ابن الصلاح بحديث آخـر تركت التمثيل به لما سأذكره وهـو حديث رواه الثلاثة المذكورون من رواية سليمان بن موسى عن الزهـري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً اذا نكحت المرأة بغير إذن وليها فنكاحها باطل فذكر الترمذي ان بعض أهل الحديث ضعفه من أجـل ان ابن جريج قال ثم لقيت الزهري فسألته فانكره وانما تركت التمثيل بهذا المثال لعدم صحة انكار الزهري له فقد ذكر الترمذي بعده عن ابن معين انه لم يذكر هذا الحرف على ابن جريج الا اسماعيل بن إبراهيم قال وسماعه عن ابن جريج ليس بذلك انما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواذ ما سمع من ابن جريج وضعف يحيى رواية إسماعيل بن ابراهيم عن ابن جريج وقد جمع غير واحد من الأيمة أخبار من حدث ونسي منهـم الدارقطنـي والخـطيب قال الخطيب في الكفاية ولأجل ان النسيان غير مأمون على الانسان فيبادر الى جحود ما روى عنه وتكذيب الراوي له كره من كره من العلماء التحديث عن الأحياء ثم روى عن الشعبي انه قال لابن عون لا تحدث عن الأحياء وعن معمر انه قال لعبد الرزاق ان قدرت الا تحدث عن رجل حي فافعل وعن الشافعي انه قال لابن عبد الحكم إياك والرواية عن الأحياء وفي رواية البيهقـي في المدخـل لا تحدث عن حي فان الحي لا يومن عليه النسيان قاله له حين روى عن الشافعي حكاية فأنكرها ثم ذكرها .

الايمة اخبار من حدث ونسي منهم الدارقطني والخطيب قال ولاجل ان النسيان غير مأمون على الانسان فيبادر الى جحود ما روي عنه وتكذيب الراوي له كره من كره من العلماء التحديث عن الاحياء (والشافعي) بالاسـكان لما مر قد (نهى ابن عبد الحكم) محمد بن عبد الله حين روى عنه حكاية فانكرها ثم ذكرها على انه (يروي عن الحي لخوف التهم) بتقدير انكار الشيخ وظاهره ان محله اذا كان للمروي طريق آخر غير طريق الحي والا فلا كراهة اذ قد يموت

ومن روى بأجرة لم يقبل ... اسحاق والراوزي وابن حنبل
وهو شبيه أجرة القرآن ... يخرم من مروءة الانسان
لكن أبو نعيم الفضل أخذ ... وغيره ترخصا فان نبذ
شغلا به الكسب أجز ارفاقا ... أفتى به الشيخ أبو اسحاق

اختلفوا في قبول رواية من أخذ على التحديث أجراً فذهب أحمد واسحاق وأبو حاتم الرازي الى أنه لا يقبل ورخص في ذلك آخرون منهم أبو نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري

الراوي قبل موت الشيخ فيضيع المروي ان لم يحدث به غيره ثم بين أخذ الاجرة على التحديث فقال (ومن روى) الحديث (باجرة) أو نحوها كجعالة (لم يقبل) روايته (إسحاق) بن إبراهيم المعروف بابن راهوية (و) أبو حاتم (الرازي و) الامام أحمد (بن حنبل وهو) أي المأخوذ على ذلك (شبيه أجرة) معلم (القرآن) ونحوه في الجواز وعدمه الا ان العادة ثم جارية بالاخذ من غير خرم مروءة والاخذ هنا (يخرم) أي ينقص (من مروءة الانسان) الآخذ لذلك اذ قد شاع بين أهل الحديث رداءة ذلك وتنزيه العرض عن النظر اليه ولاساءة الظن بفاعله (لكن) الحافظ (أبو نعيم الفضل) بن دكين[1] شيخ البخاري (أخذ) عوضاً عن التحديث (و) كذا أخذه

---

(١) الفضل بن دكين : هو لقب واسمه عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولى آل طلحة أبو نعيم الكوفي الأحول روى عن الأعمش وسلمة بن وردان ويونس بن أبي اسحاق ومصعب بن سليم ويحيى ابن أبي الهيثم العطار والمسعودي والثوري ومالك بن مغول ومالك بن أنس وابن أبي ذيب وجماعة وروى عنه البخاري فأكثر وروى هو والباقون بواسطة يوسف بن موسى القطان ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبي خيثمة وغيرهم وروى عنه عبد الله بن المبارك ومات قبله وعثمان بن أبي شيبة ويحيى بن معين وأحمد

وعلي بن عبد العزيز البغوي فأخذوا العوض عن التحديث قال ابن الصلاح وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه غير أن في هذا من حيث العرف خرما للمروءة والظن يساء بفاعله الا أن يقترن ذلك بعذر ينفي ذلك عنه كمثل ما حدثنيه به الشيخ أبو المظفر عن

(غيره) كعفان[1] شيخ البخاري ايضاً (ترخصا) للحاجة فقد قال علي بن حشرم سمعت أبا نعيم يقول يلومونني على الاخذ وفي بيتي ثلاثة عشر نفساً وما فيه رغيف ومنهم من جوز الاخذ بغير طلب ومنهم من كان يأخذ من الاغنياء فقط ومحل ما مر من كون الاخذ خارماً للمروءة اذا لم يقترن بعذر من فقر وعدم كسب (فان) كان ذا كسب لكن (نبذ) أي القى (شغلاً به) أي لشغله بالتحديث (الكسب) لنفسه وعياله (أجز) أنت له الاخذ (ارفاقاً به في معيشته عوضاً عما فاته من الكسب فقد أفتى به) أي بجواز الاخذ (الشيخ أبو

ابن حنبل وعلي بن خشرم وخلق كثير قيل ان رجلاً قال لأبي نعيم كان اسم أبيك دكينا قال كان اسم أبي عمر ولكنه لقبه فروة العجفي دكينا وثقه الجماعة واثنوا عليه ثناء عظيما قال ابن سعد كان ثقة مأموناً كثير الحديث حجة قال أحمد بن صالح مارأيت محدثا أصدق من أبي نعيم وقال النسائي في الكنى أبو نعيم ثقة مأمون قال أحمد الفراء سمعتهم يقولون بالكوفة قال أمير المؤمنين وانما يعنون الفضل بن دكين رواه الحاكم في تاريخه وقال الخطيب في تاريخه كان أبو نعيم مزاحا ذا دعابة مع تدينه وثقته وأمانته قال يعقوب بن سفيان مات أبو نعيم سنة ٢١٨ .

(١) عفان بن مسلم شيخ الامام البخاري : هو عفان بن مسلم بن عبدالله الصفار أبو عثمان البصري مولى عزرة بن ثابت الأنصاري روى عن داود بن أبي الفرات وعبد الله بن بكر المزني وصخر بن جويرية وشعب ووهيب بن خالد وهمام بن يحيى وسليم بن حبان والحمادين وغيرهم روى عنه الامام البخاري وروى هو والباقون عنه بواسطة اسحاق بن منصور وأبي قدامة السرخسي وجماعة قال العجلي عفان بصري ثقة ثبت صاحب سنة قال حنبل بن اسحاق أمر المأمون اسحاق بن ابراهيم الطاهري ان

أبيه الحافظ أبي سعيد السمعاني ان أبا الفضل محمد بن ناصر ذكر ان أبا الحسين ابن النقور فعل ذلك لأن الشيخ أبا اسحاق الشيرازي أفتاه بجواز أخذ الأجرة على التحديث لأن أصحاب الحديث كانوا يمنعونه عن الكسب لعياله فقولي يخرم من مروءة الانسان أي أخذ الأجرة على التحديث لا على القرآن فعلى هذا يكون يخرم خبرا بعد خبر .

اسحاق) الشيرازي[١] لما سأله أبو الحسين بن النقور[٢] لكون أصحاب الحديث كانوا يمنعونه من الكسب فكان يأخذ كفايته .

يدعو عفان الى القول بخلق القرآن فان لم يجب فاقطع عنه رزقه وهو ٥٠٠ درهم في الشهر فاستدعاه فقرأ قل هو الله أحد حتى ختمها فقال مخلوق هذا قال يا شيخ إن أمير المؤمنين يقول إن لم يجب اقطع رزقه فقال وفي السماء رزقكم وما توعدون وخرج ولم يجب وثقه الجماعة قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح عفان ابن مسلم تكلم فيه سليمان بن حرب بعنت هـ وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث ثبتا حجة توفي سنة ٢٢ .

(١) أبو اسحاق الشيرازي : ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزاباذي الشافعي جمال الدين أحد الأعلام تفقه بشيراز وقدم بغداد وله ٢٢ سنة فاستوطنها ولزم الشيخ أبا الطيب الى انصار معيدة في حلقته وكان أنظر اهل زمانه وافصحهم وأورعهم واكثرهم تواضعا وبشرا وانتهت اليه رياسة المذهب في الدنيا رحل اليه الفقهاء من الأقطار وتخرج به أيمة كبار ولم يحج ولا وجب عليه لأنه كان فقيراً متعففاً قانعاً باليسير ودرس بالنظامية وله شعر حسن قال رحمه الله لما خرجت في رسالة الخليفة الى خراسان لم أدخل بلدا ولا قرية الا وجدت قاضيها أو خطيبها أو مفتيها من تلامذتي وبيـد له النظامية ودرس بها الى حين وفاته ومع هذا فكان لا يملك شيئا من الدنيا بلغ به الفقر حتى كان لا يجد في بعض الأوقات قوتا ولا لباسا وكان طلق الوجه دائم البشر كثير البسط حسن المجالسة له تصانيف كثيرة منها طبقات الفقهاء والتنبيه واللمع والمهذب والمعونة في الجدل وغير ذلك توفي سنة ٤٧٦ .

---

(١) ابو الحسين بن النقور: احمد بن محمد بن أحمد البغدادي البزار المحدث الصدوق روى عن

ورد ذو تساهـل في الحمل	كالنـوم والا دا كلا من أصل
او قبـل التلقـين او قد وصفا	بالمنـكـرات كثـرة او عرفا
بكثرة السهـو وما حدث من	اصل صحيح فهو رد ثم ان
بـين له غلطـه فما رجع	سقـط عندهـم حديثـه جمع
كذا الحميدي مع ابـن حنبل	وابـن المبـارك رأوا في العمل
قال وفيه نظـر نعـم اذا	كان عنـادا منـه ما ينـكر ذا

أي وردوا رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث وتحمله كالنوم أي كمن ينام هو أو شيخه في حالة السماع ولا يبالي بذلك وكذلك ردوا رواية من عرف بالتساهل في حالة الأداء للحديث كان يؤدي لا من أصل صحيح مقابل على أصله أو أصل شيخه على ماسيأتي وكذاردوا رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث وهو ان يلقن الشيء فيحدث به من غير أن يعلم انه من حديثه كموسى ابن دينار ونحوه

(ورد) عند المحدثين (ذو تساهل في الحمل) أي التحمل للحديث (كـ) ـالمتحمل حال (النوم) الواقع منه او من شيخه (و) رد ايضاً ذو تساهل حال في (الادا) أي التحديث (كلا من أصل) أي كالمؤدي لا من أصل صحيح والحالة انه او القارىء او بعض السامعين غير حافظ على ما يأتي في بابه (او) أي ورد ايضاً رواية من (قبل التلقين) في الحديث بان يلقن الشيء فيحدث به من غير ان يعلم انه من حديثه ولو مرة كموسى بن دينار[1]

علي الحربي وأبي القاسم بن حبابة وطائفة وكان يأخذ على التحديث دينارا افتاه بذلك الشيخ أبو اسحاق لأن الطلبة كانوا يفوتونه الكسب لعياله مات في رجب عن تسعين سنة سنة ٤٧٠ .

(١) موسى بن دينار: لم يترجمه صاحب تهذيب التهذيب واشار الى نزر يسيرمن ترجمته الذهبي

وكـذا ردوا حـديث مـن كثـرت المناكـيروالشـواذ في حـديثـه كـما قـال شعبة

حيث لقنه حفص بن غياث[١] فقال له حدثتك عائشة بنت طلحة[٢] عن عائشة بكذا وكذا فقال حدثتني عنها بـه وقال له حدثك القاسم بن محمد[٣] عن عائشة بمثله فقال حدثني عنها بمثله وذلك لدلالته على مجازفته وعدم تثبته (او) من (قد وصفا) من الايمة (بـ) ـرواية (المنكرات) او الشواذ (كثـرة) أي

في الميزان قال مكي عن سعيد بن جبير وجماعة قال البخاري ضعيف كان حفص بن غياث يكذبه وقال علي سمعت يحيى القطان يقول دخلت على موسى بن دينار أنـا وحفص فجعلت لا أريده على شيء الا لقنه قال أبو حاتم مجهول وضعفه الدارقطني .

(١) حفص بن غياث : بكسر معجمة وخفة مثناة تحتية ومثلثة النخعي أبو عمر الكوفي قاضيها وقاضي بغداد أيضا روى عن جده واسماعيل بن أبي خالد وأبي خالد وأبي مالك الأشجعي وعاصم الأحول ومصعب بن سليم ويحيى بن سعيد الأنصاري وهشام بن عروة وخلق وروى عنه أحمد واسحاق وابن معين وأبو نعيم وأبو داود الحفري وأبو خيثمة وعفان وأبو موسى وجماعة ولاه الرشيد قضاة الشرقية ثم عزله وولاه قضاء الكوفة وثقة جماعة وجرحه آخرون بأنه ساء حفظه بعدما استقضي وقال الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة سمعت حفص بن غياث يقول والله ما وليت القضاء حتى حلت لي الميتة ولم يخلف درهما يوم مات قال ابن سعد كان ثقة مأموناً كثير الحديث يدلس توفي سنة ١٩٤ .

(٢) عائشة بنت طلحة : التيمية أمها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق روت عن خالتها عائشة وروى عنها ابنها طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن وحبيب بن أبي عمرو وابن أخيها طلحة بن يحيى بن طلحة وابن أخيها الاخر معاوية بن اسحاق وابن ابن أخيها موسى بن عبيد الله بن اسحاق وغيرهم قال ابن أبي مريم عن ابن معين ثقة حجة وقال العجلي مدنية تابعية ثقة وقال أبو زرعة الدمشقي حدث عنها الناس لفضلها وأدبها وذكرها ابن حبان في الثقات هـ من ابن حجر قال في شذرات الذهب وعائشة بنت طلحة التيمية التي أصدقها مصعب بن الزبير ١٠٠,٠٠٠ دينار توفيت سنة ١٠١ .

(٣) القاسم بن محمدبن أبي بكر الصديق : أبو محمـد ويقـال أبـو عبدالرحمٰن روى عن أبيه

لا يجيئك الحديث الشاذ الا من الرجل الشاذ وقيل له أيضاً من الذي تترك الرواية عنه قال اذا أكثر عن المعروف من الرواية ما لا يعرف من حديثه وأكثر الغلط وكذلك ردوا رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته اذا لم يحدث من أصل صحيح فقولي وما حدث من أصل هو في موضع الحال أي ورد حديث من عرف بكثرة السهو في حال كونه ما حدث من أصل صحيح اما اذا حدث من أصل صحيح فالسماع صحيح وإن عرف بكثرة السهو لأن الاعتماد حينئذ على الأصل لا على حفظه قال الشافعي في الرسالة من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادات لم تقبل شهادته وقولي فهو رد أي مردود .

حال كونها ذات كثرة ولم يميزها (او عرفا بكثرة السهو) او الغلط في روايته (و) الحالة انه (ما حدث من أصل صحيح) بل من حفظه او من أصل غير صحيح (فهو) أي المتصف بشيء من ذلك (رد) أي مردود عندهم لان الاتصاف بذلك يخرم الثقة بالراوي وضبطه وهذا تأكيد وإيضاح لما قبله اما من لم تكثر مناكيره وشواذه او ميزها او حدث مع اتصافه بكثرة السهو او الغلط من أصل صحيح فلا يرد (ثم ان بين) بضم اوله وتشديد ثانيه واسكان نونه مدغمة في لام (له) أي للراوي الذي سهى او غلط ولو مرة (غلطه) او سهوه

وعمته عائشة وعن العبادلة وعبد الله بن جعفر وأبي هريرة وعبد الله بن حبان ومعاوية ورافع بن خديج وروى عنه ابنه عبد الرحمن والشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر وهما من أقرانه ويحيى وسعيد الأنصاري وابن أبي مليكة وجماعة قال ابن سعد أمه أم ولد يقال لها سودة وكان ثقة رفيعا عالما فقيها إماماً ورعاً كثير الحديث وقال البخاري قتل أبوه وبقي القاسم يتيما في حجر عائشة رضي الله عنها وقال الزبير ما رأيت أبا بكر ولد ولدا أشبه من هذا الفتى وقال البخاري انه أفضل اهل زمانه وثقه الجماعة توفي سنة ١٠٦ أو ١٠٧ وقيل غير ذلك .

وأما من أصر على غلطه بعد البيان فورد عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحميدي وغيرهم ان من غلط في حديث وبين له غلطه فلم يرجع عنه وأصر على رواية ذلك الحديث سقطت رواياته ولم يكتب عنه قال ابن الصلاح وفي هذا نظر وهو غير مستنكر اذا ظهر ان ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك وقال ابن مهدي لشعبة من الذي تترك الرواية عنه قال اذا تمادى في غلط مجتمع عليه ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه أو رجل يتهم بالكذب وقال ابن حبان ان بين له خطأه وعلم فلم يرجع عنه وتمادى في ذلك كان كذابا بعلم صحيح .

وأعرضوا في هذه الدهور — عن اجتماع هذه الأمور
لعسرها بل يكتفي بالعاقل — المسلم البالغ غير الفاعل
للفسق ظاهرا وفي الضبط بان — يثبت ما روى بخط مؤتمن
وانه يروي من أصل وافقا — لأصل شيخه كما قد سبقا
لنحو ذاك البيهقي فلقد — آل السماع لتسلسل السند

(فما رجع) عنه بل أصر (سقط عندهم) أي المحدثين (حديثه جمع) أي أحاديثه جميعها وهذا شامل لقوله (كذا) عبد الله بن الزبير (الحميدي مع) أحمد (ابن حنبل وابن المبارك) عبد الله المروزي (رأوا) اسقاط حديثه بذلك (في العمل) احتجاجاً ورواية حتى تركوا الكتابة عنه (قال) ابن الصلاح (وفيه نظر) أي لانه ربما لم نعتقد صدق ما قيل له قال (نعم اذا كان) عدم رجوعه (عناداً منه) لا حجة له فيه ولا طعن فقل (ما ينكر ذا) أي القول بسقوط حديثه وعدم الكتابة عنه قال وقد قال ابن مهدي لشعبة من الذي تترك الرواية عنه قال اذا تمادى في غلط مجمع عليه ولم يتهم نفسه عند اجتماعهم على خلافه او رجل يتهم بالكذب وذكر نحوه ابن حبان (واعرضوا) أي المحدثون

اعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع هذه الشروط لعسرها وتعذر الوفاء بها فيكتفي في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق وما يخرم المروءة على ما تقدم ويكتفي في اشتراط ضبط الراوي بوجود سماعه متثبتا بخط ثقة غير متهم وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه وقد سبق الى نحو ذلك البيهقي لما ذكر توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته من كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم وذلك لتدوين الأحاديث في الجوامع التي جمعها أيمة الحديث قال فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره والقصد من

وغيرهم (في هذه الدهور) المتأخرة (عن) اعتبار (اجتماع هذه الامور) السابقة أي شروط من تقبل روايته (لعسرها) او تعذر الوفاء بها (بل يكتفي) في الرواية عنه (بالعاقل المسلم البالغ غير الفاعل للفسق) ولما يخرم المروءة (ظاهراً) بان يكون مستور الحال (و) يكتفي (في) اشتراط (الضبط) أي ضبطه (بان يثبت) سماع (ما روي بخط) ثقة (مؤتمن) سواء الشيخ والقارىء وبعض السامعين وسواء كتب سماعه على الاصل أم في ثبت بيده اذا كان الكاتب ثقة من أهل الخبرة بهذا الشان بحيث لا يكون الاعتماد في رواية هذا الراوي عليه بل على الثقة المقيد لذلك (وانه يروي) أي وبأن يروي (من أصل) بدرج الهمزة (وافقاً لاصل شيخه كما قد سبقا لنحو ذلك) الحافظ (البيهقي) فانه لما ذكر توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم ولا يحسنون قراءته في كتبهم ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد ان تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم وذلك لتدوين الاحاديث في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث قال فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه ومن جاء بحديث معروف عندهم فالذي يرويه لا ينفرد

روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بحدثنا وأخبرنا وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفا لنبينا صلى الله عليه وسلم وكذلك قال السلفي في جزء له جمعه في شرط القراءة ان الشيوخ الذين لا يعرفون حديثهم الاعتماد في روايتهم على الثقة المقيد عنهم لا عليهم وإن هذا كله توسل من الحفاظ لا حفظ الأسانيد اذ ليسوا من شرط الصحيح الا على وجه المتابعة ولولا رخصة العلماء لما جازت الكتابة عنهم ولا الرواية الا عن قوم منهم دون آخرين انتهى وهذا هو الذي استقر عليه العمل قال الذهبي في مقدمة كتابه الميزان العمدة في زماننا ليس على الرواة بل على المحدثين والمقيدين الذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط اسماء السامعين قال ثم من المعلوم انه لا بد من صون الراوي وستره .

بروايته والحجة قائمة بحديثه برواية غيره (فلقد آل السماع) منه والرواية عنه الآن (لتسلسل السند) أي الى ان يبقى الحديث مسلسلاً بحدثنا وأخبرنا لتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الامة شرفاً لنبيها صلى الله عليه وسلم وسبق البيهقي الى نحو قوله شيخه الحاكم ونحوه عن السلفي وقال الذهبي العمدة في زماننا ليس على الرواة بل على المحدثين والمقيدين الذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط اسماء السامعين والحاصل انه لما كان الغرض اولاً معرفة التعديل والتجريح والتفاوت في الحفظ والاتقان ليتوصل بذلك الى التصحيح والتحسين والتضعيف شدد باجتماع تلك الشروط ولما كان الغرض آخراً الاقتصار على مجرد وجود سلسلة السند اكتفي بما ذكر .

انتهى بحمد الله وحسن عونه الثلث الاول من كتاب شرحي الفية العراقي

ويليه الثلث الثاني اوله

مراتب التعديل والجرح

الفـهــارس

الفهرس الاول

فهرس الموضوعات

الفهرس الثاني

فهرس الاعلام

حرف الالف

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الفهرس الثالث

فهرس الكنى

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء والثاء

. . . .

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف القاف

حرف الكاف واللام

. . . .

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الفهرس الرابع

فهرس الالقاب

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

. . . .

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

. . . .

حرف الذال

. . . .

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف الطاء

حرف الظاء

....

حرف العين

حرف الغين

....

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

....

حرف الميم

حرف النون

. . . .

حرف الهاء

. . . .

حرف الواو

حرف الياء

. . . .

الفهرس الخامس

﴿ فهرس الابناء ﴾

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء والثاء

. . . .

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال

حرف الذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

. . . .

حرف الطاء

حرف الظاء

. . . .

حرف العين

الفهرس السادس

فهرس الانساب

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف واللام

. . . .

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

. . . .

حرف الواو

حرف الياء

الفهرس السابع

فهرس النساء

الفهرس الثامن

﴿ فهرس المصادر ﴾

الاستيعاب في اسماء الاصحاب ـ تأليف الامام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري الاندلسي طبع بهامش الاصابة .

اسعاف المبطأ برجال الموطأ ـ تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ طبع مع تنوير الحوالك له ـ مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٤٩ هـ .

الاصابة في تمييز الصحابة ـ تأليف شهاب الدين الحافظ احمد بن علي بن حجر العسقلاني الطبعة الاولى بمطبعة دار السعادة بمصر سنة ١٣٢٨ اربعة أجزاء .

الانتقاء في فضائل الثلاثة الايمة الفقهاء ـ تأليف الامام ابن عبد البر ـ مطبعة المجاهد بمصر سنة ١٣٥٠ .

الانساب ـ تأليف أبي سعيد عبد الكريم بن أبي بكر بن أبي المظفر السمعاني طبع ليدن (هولاندة) سنة ١٩١٢ م .

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ـ للشوكاني مع ذيله لليمني طبع مصر جزآن .

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ تأليف الجلال السيوطي ـ الطبعة الأولى مطبعة دار السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

تاريخ بغداد ـ تأليف الحافظ أبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادي ـ الطبعة الاولى مطبعة دار السعادة بمصر سنة ١٣٤٩ هـ ١٩٣١ م ١٤جزءاً .

التاريخ الكبير ـ تأليف الحافظ أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر الدمشقي الطبعة الاولى مطبعة روضة الشام سنة ١٣٢٩ هـ المطبوع منه ٧ اجزاء .

تبيين كذب المفتري فيما نسب الى الامام أبي الحسن الاشعري تأليف الحافظ بن عساكر ـ مطبعة التوفيق بدمشق سنة ١٣٤٧ هـ .

تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ـ تأليف الامام ابن عبد البر ـ نشرته مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٠ .

تذكرة الحفاظ ـ تأليف الحافظ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن احمد الذهبي ـ الطبعة الثانية بحيدر اباد (الهند) سنة ١٣٣٣ هـ ٤ أجزاء .

تزيين الممالك بمناقب سيدنا الامام مالك ـ تأليف الجلال السيوطي ـ طبع في اول الجزء الاول من المدونة الكبرى المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

تقريب التهذيب ـ تأليف الحافظ ابن حجر ـ طبع لكنو (الهند) .

تهذيب الأسماء واللغات ـ تأليف محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ـ مطبعة ادارة الطباعة المنيرية بمصر جزآن .

تهذيب التهذيب ـ تأليف الحافظ ابن حجر ـ الطبعة الاولى بحيدر اباد (الهند) سنة ١٣٢٥ هـ ١٢ جزءاً .

حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة تأليف الجلال السيوطي ـ مطبعة ادارة الوطن بمصر سنة ١٢٩٩ هـ .

خلاصة تهذيب الكمال في اسماء الرجال ـ تأليف الحافظ صفي الدين احمد بن عبد الله الخزرجي الانصاري ـ الطبعة الاولى مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب (مذهب الامام مالك) تأليف قاضي القضاة برهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المدني المالكي الطبعة الاولى مطبعة المعاهد بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

ذيول تذكرة الحفاظ ـ تأليف الحسيني وابن فهد والسيوطي ـ مطبعة التوفيق بدمشق سنة ١٣٤٧ هـ .

رجال البخاري ـ تأليف أبي نصر احمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي ـ مخطوط بمكتبة القرويين تحت عدد ح ل ٤٠ ـ ١٤٣ .

رحلة أبي عبدالله محمد بن محمد العبدري المغربي الحيحي ـ مخطوط .

السيرة النبوية ـ تأليف الامام أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري الحميري ـ الطبعة الاولى بهامش حاشيتها الروض الانف مطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٣٢ هـ ١٩١٤ جزآن .

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ـ تأليف الاستاذ محمد بن محمد مخلوف ـ المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤٩ هـ جزآن .

شذرات الذهب في اخبار من ذهب ـ تأليف المؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي نشرته مكتبة القدسي بمصر سنة ١٣٥٠ هـ ٨ اجزاء .

شرح المواهب اللدنية ـ تأليف العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقاني ـ المطبعة الاولى المطبعة الازهرية بمصر سنة ١٣٢٥ هـ ٨ اجزاء .

طبقات الشافعية الكبرى ـ تأليف شيخ الاسلام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب ابن علي السبكي الطبعة الاولى المطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٤ هـ ٨ اجزاء .

طبقات المدلسين ـ تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ الطبعة الاولى المطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٢ هـ .

غاية النهاية في طبقات القراء ـ تأليف شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ـ المطبعة الاولى مطبعة دار السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ جزآن .

الفهرست ـ لابن النديم المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨ هـ .

فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ـ تأليف حافظ العصر الشيخ سيدي عبد الحي الاريسي الكتاني ـ الطبعة الاولى المطبعة الجديدة بفاس سنة ١٣٤٦ هـ جزآن .

الفوائد البهية في تراجم الحنفية ـ تأليف أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ـ الطبعة الاولى مطبعة دار السعاد بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

القصد والامم في التعريف باصول انساب العرب والعجم ـ تأليف الحافظ أبي عمر ابن عبد البر مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥٠ هـ .

الكاشف مختصر تهذيب الكمال في تعريف اسماء الرجال للكتب الستة ـ تأليف الحافظ الذهبي مخطوط بخزانة القرويين تحت عدد ح ل ٨٠ ١٧٥ .

كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ـ تأليف ملا كاتب حلبي طبع بمصر سنة ١٢٧٤ هـ جزآن .

المعارف ـ تأليف الامام أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ـ الطبعة الاولى المطبعة الاسلامية بمصر سنة ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م .

معجم المطبوعات العربية والمعربة في الاقطار الشرقية والغربية مع لمعة من ترجمة مؤلفيها من يوم ظهور الطباعة الى نهايته سنة ١٣٣٩ هـ الموافق لسنة ١٩١٩ م جمعه ورتبه يوسف الياس سركيس مطبعة سركيس بمصر سنة ١٣٤٦ هـ ١٩٢٨ م جزآن .

مناقب سيدنا الامام مالك ـ تأليف الشيخ عيسى بن مسعود ـ طبع مع تزيين الممالك .

المنهل العذب المورود شرح سنن الامام أبي داود ـ تأليف الشيخ محمود محمد خطاب السبكي الطبعة الاولى مطبعة الاستقامة بدىءبطبعه سنة ١٣٥١ هـ المطبوع منه حتى الآن ١٠ اجزاء .

ميزان الاعتدال في نقد الرجال ـ تأليف الحافظ الذهبي ـ الطبعة الاولى مطبعة دار السعادة بمصر سنة ١٣٢٥ هـ ٣ اجزاء .

نيل الابتهاج بتطريز الديباج ـ تأليف العلامة ابي العباس احمد بن احمد بن عمر بن عرف ببابا السوداني طبع بهامش الديباج .

هدى الساري مقدمة فتح الباري ـ تأليف الحافظ ابن حجر ـ ادارة الطباعة الخيرية
آن

فيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ـ تأليف قاضي القضاة شمس الدين احمد بن
ن ابي بكر بن خلكان ـ المطبعة اليمنية بمصر سنة ١٣١٠ هـ جزآن .